



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

حياة فقهه وعلمه والرجال

كتابتنا
وعلم الرجال

تأليف
آية الله العظمى
جعفر الشبلي

مكتبة الإمام الصادق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كليات فى علم الرجال

كاتب:

جعفر سبحانى

نشرت فى الطباعة:

جماعه المدرسين بقم، مؤسسه النشر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمىه باصفهان للتحريريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٤	كليات فى علم الرجال
١٤	اشاره
١٥	اشاره
٢١	تصدير
٢٣	الفصل الأول
٢٣	اشاره
٢٥	ما هو علم الرجال؟
٢٦	ما هو موضوع علم الرجال؟
٢٦	ما هى مسائله؟
٢٨	علم التراجم وتمايظه عن علم الرجال
٣٤	الفرق بين علم الرجال والدرايه
٣٨	١ أدله مثبتى الحاجه إلى علم الرجال
٤٠	الحاجه إلى علم الرجال
٤٠	اشاره
٤٠	الاول : حجيه قول الثقه
٤٧	الثانى : الرجوع إلى صفات التزوى فى الأخبار العلاجيّه
٤٧	الثالث : وجود الوضّاعين والمدّسّين فى الرواه
٥٣	الرابع : وجود العامى فى أسانيد الروايات
٥٣	الخامس : اجماع العلماء
٥٧	٢ أدله نفاه الحاجه إلى علم الرجال
٥٩	الفصل الثانى
٥٩	اشاره
٦١	حجه النافين للحاجه إلى علم الرجال

٦١	اشاره
٦١	الأول : قطعيه روايات الكتب الأربعة
٦٢	الثاني : عمل المشهور جابر لضعف السند
٦٢	الثالث : لا طريق إلى اثبات العدالة
٦٦	الرابع : الخلاف في معنى العدالة والفسق
٧٠	الخامس : تفضيح الناس في هذا العلم
٧١	السادس : قول الرجالي وشروط الشهاده
٨٢	السابع : التوثيق الإجمالي
٨٨	الثامن : شهاده المشايخ الثلاثه
٩٤	الفصل الثالث
٩٤	اشاره
٩٦	الاصول الرجاليه الثمانيه
٩٦	اشاره
٩٩	١ رجال الكشّي
١٠١	كيفية تهذيب رجال الكشي
١٠٣	٢ رجال النجاشي
١١٩	٣ رجال الشيخ
١٢١	٤ فهرس الشيخ
١٢٥	٥ رجال البرقي
١٢٧	٦ رساله أبي غالب الزراري
١٢٩	٧ مشيخه الصدوق
١٣١	٨ مشيخه الشيخ الطوسي في كتابي : التهذيب والاستبصار
١٣١	الفرق بين الرجال والفهرس
١٣٥	٢ رجال ابن الغضائري
١٣٧	أ ترجمه الغضائري
١٣٨	ب ترجمه ابن الغضائري

١٤٢	ج كيفية وقوف العلماء على كتاب الضعفاء
١٤٦	د الكتاب تأليف نفس الغضائرى أو تأليف ابنه
١٥٢	ه كتاب الضعفاء رابع كتبه
١٥٦	و كتاب الضعفاء وقيمته العلميه عند العلماء
١٥٦	النظريه الأولى
١٦٢	النظريه الثانيه
١٦٢	النظريه الثالثه
١٦٤	النظريه الرابعه
١٦٦	اجابه المحقق التستري عن هذه النظريه
١٨٢	النظريه الخامسه
١٨٦	الفصل الرابع
١٨٦	اشاره
١٨٦	المصادر الثانويه لعلم الرجال
١٨٦	اشاره
١٩٠	١ - الاصول الرجاليه الاربعه
١٩٠	اشاره
١٩١	١ فهرس الشيخ منتجب الدين
١٩٧	٢ معالم العلماء فى فهرس كتب الشيعه وأسماء المصنفين
١٩٨	٣ رجال ابن داود
١٩٨	اشاره
١٩٨	مميزات رجال ابن داود
٢٠٤	مشايخه
٢٠٤	تلاميذه
٢٠٦	تأليفه
٢٠٦	وفاته
٢٠٨	٤ خلاصه الاقوال فى علم الرجال

٢١٠	الفروق بين رجالي العلامه وابن داود
٢١٤	المجهول فى مصطلح العلامه وابن داود
٢١٨	٢ الجوامع الرجاليه فى العصور المتأخره
٢١٨	اشاره
٢٢٠	١ مجمع الرجال
٢٢٠	٢ منهج المقال
٢٢١	٣ جامع الرواه
٢٢٤	٤ نقد الرجال
٢٢٥	٥ منتهى المقال فى أحوال الرجال
٢٢٦	٣ الجوامع الرجاليه الدارجة على منهج القدماء
٢٢٦	اشاره
٢٢٩	١ « بهجه الآمال فى شرح زبده المقال فى علم الرجال »
٢٢٩	٢ « تنقيح المقال فى معرفه علم الرجال »
٢٣٣	٣ « قاموس الرجال »
٢٣٥	٤ تطور فى تأليف الجوامع الرجاليه
٢٣٥	اشاره
٢٤٠	بروز نمط خاص فى تأليف الرجال
٢٤٤	١ جامع الرواه
٢٤٤	٢ طرائف المقال
٢٤٤	٣ مرتب الاسانيد
٢٥٠	٤ معجم رجال الحديث
٢٥٤	الفصل الخامس
٢٥٤	التوثيقات الخاصه
٢٥٤	اشاره
٢٥٦	الاول : نص أحد المعصومين عليهم السلام
٢٥٩	الثانى : نص أحد أعلام المتقدمين

- الثالثة : نص أحد أعلام المتأخرين ٢٦١
- الخامسة : المدح الكاشف عن حسن الظاهر ٢٦٧
- السادسة : سعى المستنبط على جمع القرائن ٢٦٧
- بحث استطرادي وهو هل يكفي تزكيه العدل الواحد؟ ٢٦٩
- الفصل السادس ٢٧٥
- التوثيقات العامه ٢٧٥
- اشاره ٢٧٥
- ١ أصحاب الاجماع ٢٧٧
- اشاره ٢٧٧
- ولتحقيق الحال يجب البحث عن أمور : ٢٧٩
- الأول : ما هو الاصل في ذلك؟ ٢٧٩
- الثاني : « أصحاب الاجماع » اصطلاح جديد ٢٨٤
- الثالث : في عددهم ٢٨٥
- الرابع : فيما نظمه السيد بحر العلوم ٢٨٨
- الخامس : في كيفية تلقي الأ أصحاب هذا الاجماع ٢٩٢
- السادس : في وجه حجيه ذاك الاجماع ٢٩٨
- السابع : في مفاد « تصحيح ما يصح عنهم » ٣٠٤
- ٢ مشايخ الثقات ٣٥٣
- اشاره ٣٥٣
- ١ ابن أبي عمير (المتوفى عام ٢١٧ هـ) ٣٥٦
- اشاره ٣٥٦
- الأول: ٣٥٨
- الثاني: ٣٦٠
- الثالث: ٣٧٤
- الرابع: ٣٧٨
- السادس: ٣٩٠

- السابع: ٣٩٠
- الخامس: ٤٠٢
- نقض القاعده بالنقل عن الضعاف ٤١١
- ٢ صفوان بن يحيى يتبع السائري (المتوفى عام ٢١٠ هـ) ٤٤١
- اشاره ٤٤١
- مشايخه ٤٤٣
- ٣ أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر البزنطي (المتوفى عام ٢٢١ هـ) ٤٥٨
- اشاره ٤٥٨
- محاولة للاجابه عن النقوض ٤٧٠
- ٣ العصابه المشهوره بأنهم لا يروون إلا عن الثقات ٤٨٤
- اشاره ٤٨٤
- ألف أحمد بن محمد بن عيسى القمي ٤٨٦
- ب بنو فضال ٤٩١
- ج جعفر بن بشير ٤٩٣
- د محمد بن اسماعيل بن ميمون الزعفراني ٤٩٥
- ه علي بن الحسن الطاطري ٤٩٥
- و أحمد بن علي النجاشي صاحب الرجال ٤٩٧
- مشايخ النجاشي كما استخرجهم النوري ٥٠٥
- ٤ كل من يروى عنه محمد بن أحمد بن يحيى بلا واسطه في « نوادر الحكمه » ٥١٢
- اشاره ٥١٢
- طبقتة في الحديث ٥١٥
- نظرنا في الموضوع ٥١٧
- ٥ ما وقع في اسناد كتاب « كامل الزيارات » ٥٢٤
- ٦ ما ورد في اسناد تفسير القمي ٥٤٠
- اشاره ٥٤٠
- ١ ترجمه القمي ٥٤٣

٥٤٣	٢ مشايخه
٥٤٥	٣ طبقته في الرجال
٥٤٥	٤ تعريف للتفسير
٥٤٧	٥ الراوى للتفسير او من املى عليه
٥٤٩	٦ التفسير ليس للقمى وحده
٥٦٤	٧ اصحاب الصادق عليه السلام في رجال الشيخ
٥٧٣	نظرنا في الموضوع
٥٨٤	٨ هل شيخوخه الاجازه دليل الوثاقه عند المستجيز؟
٥٨٦	توضيحه مع تحقيقه
٦٠٠	٩ الوكاله عن الامام عليه السلام
٦٠٤	١٠ كثره تخريج الثقه عن شخص
٦٠٨	الفصل السابع
٦٠٨	دراسه حول الكتب الاربعه
٦٠٨	اشاره
٦١٠	١ تقييم احاديث « الكافى »
٦١٠	اشاره
٦١٧	الصحيح عند القدماء والمتأخرين
٦٢١	الوجه الأول : المدائح الوارده حول الكافى
٦٢٥	الوجه الثانى : المدائح الوارده في حق المؤلف
٦٣٣	الوجه الثالث : كون المؤلف في عصر الغيبه الصغرى
٦٤٣	تقييم العرض على وكيل الناحيه
٦٥٤	٢ تقييم احاديث « من لا يحضره الفقيه »
٦٧٣	٣ تقييم احاديث « التهذيب » و « الاستبصار »
٦٨٠	تصحيح أسانيد الشيخ
٦٩٣	الفصل الثامن
٦٩٣	في فرق الشيعه الوارده في الكتب

٦٩٣	اشاره
٦٩٩	١ الكيسانيه
٧٠١	٢ الزيديه
٧٠١	اشاره
٧٠٢	الف الجاروديه :
٧٠٤	ب السليمانيه :
٧٠٤	ج الصالحيه والبتريه :
٧٠٤	٣ الناووسيه
٧٠٦	٤ الإسماعيليه
٧١٠	٥ القطحيه أو الاقطحيه
٧١٢	٦ الواقفه
٧١٦	٧ الخطاييه
٧١٨	٨ المغيريه
٧٢٢	٩ الغلاه
٧٢٦	التفويض ومعانيه
٧٤٦	فقدان الضابطه الواحده في الغلو
٧٥٦	تضعيف الراوى من حيث العمل
٧٦٠	خاتمه في فوائد رجاليه
٧٦٠	اشاره
٧٦٢	الفائده الأولى
٧٧١	الفائده الثانيه
٧٨٣	الفائده الثالثه
٧٨٧	الفائده الرابعه
٧٩٥	الفائده الخامسه
٧٩٥	الفائده السادسه
٧٩٩	الفائده السابعه

٨٠٣	الفائدة الثامنة
٨٠٥	الفائدة التاسعة
٨٠٥	الفائدة العاشرة
٨٢٧	الفائدة الحادية عشره
٨٢٩	الفائدة الثانيه عشره
٨٣١	الفائدة الثالثه عشره
٨٣١	اشاره
٨٣١	الأول : فى الالفاظ الاربعه
٨٣١	١ الكتاب
٨٣٣	٢ الاصل
٨٣٣	٣ التصنيف (المصنف)
٨٣٧	٤ النوادر
٨٤٣	الثانى : فى الاصول المدونه فى عصر ائمتنا عليهم السلام
٨٥١	الثالث : وجه العنايه بالاصول ومدى دلالتها على الوثاقه
٨٥٥	الفائدة الرابعه عشر
٨٦٣	علم الرجال والاحاديث غير الفقيهيه
٨٦٧	الكتب المؤلفه فى حياه الصحابه
٩٨١	الفهرس
٩٩٨	تعريف مركز

سرشناسه: سبحانی تبریزی، جعفر، ۱۳۰۸ -

عنوان و نام پدید آور: کلیات فی علم الرجال / تالیف جعفر سبحانی.

وضعیت ویراست: [ویراست ۲].

مشخصات نشر: قم: جماعه المدرسين فی الحوزه العلمیه بقم، موسسه النشر الاسلامی، ۱۴۱۹ق. = ۱۳۷۷.

مشخصات ظاهری: ۵۰۳ ص.

فروست: موسسه النشر الاسلامی التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه؛ ۶۸۵. مرکز مدیریت حوزه علمیه قم؛ ۳.

شابک: ۱۱۵۰۰ ریال ؛ ۱۶۰۰۰ ریال (چاپ چهارم) ؛ ۳۲۰۰۰ ریال: چاپ هفتم ۹۶۴-۴۷۰-۲۳۸-۷ : ؛ ۱۶۰۰۰۰ ریال: چاپ

یازدهم : ۹۷۸-۹۶۴-۴۷۰-۲۳۸-۹

وضعیت فهرست نویسی: تجدید چاپ

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ چهارم: ۱۴۲۱ق. = ۱۳۷۹.

یادداشت: چاپ هفتم: ۱۴۲۶ق. = ۱۳۸۴.

یادداشت: چاپ یازدهم : ۱۴۳۵ق. = ۱۳۹۳.

یادداشت: کتابنامه به صورت زیر نویس.

موضوع: حدیث -- علم الرجال

شناسه افزوده: جامعه مدرسین حوزه علمیه قم. دفتر انتشارات اسلامی

رده بندی کنگره: BP۱۱۴/س ۲ ک ۸ ۱۳۷۷

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۲۶۴

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۷-۱۶۸۶۲

ص: ۱

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاه والسلام

على رسوله الهادى الامين وعترته الطيبين الطاهرين.

أما بعد ، فإن الحضاره البشريه وهى

سائره نحو التقدم تستدعى التوسع فى كل ما يكون مؤثرا فيها بمرور الزمن ، ومما يكون

مؤثرا فيها هو معرفه أحوال الرجال أولا ، ثم معرفه آثارهم وما قدموه للبشريه من

عطاء ثانيا. وقد ازدادت ضروره هذه التوسعه فى خصوص مذهب الشيعة الاماميه من جهه

توقف الاجتهاد إلى حد ما على ذلك ، والاجتهاد هو المحور الاساسى الذى يدور عليه

فقه أهل البيت عليهم السلام

، والذى يمثل نقطه التفوق على سائر المذاهب الفقيهيه الاخرى ، وهو الذى أعطى الفقه

الامامى صبغه الحيويه والمؤونه والمضى مع الزمن ، وأما وجه توقف الاجتهاد على

معرفه أحوال الرجال فواضح بعد أن كانت السنه النبويه المبينه من طريق أهل البيت عليهم السلام تشكل مصدرا أساسيا لمعرفه

الاحكام

الالهيه بعد القرآن ، وقد وصلت هذه السنه إلى أيدي العلماء الذين دونوا الاصول

والموسوعات الحديثيه بطرق ، وفى هذه الطرق رجال فيهم من يعتمد عليه ، وفيهم من

لا يعتمد عليه ، وفيهم المجهول وغير ذلك ، ولما كان الحججه فى الاستدلال هو الحديث

المروى

ص: ٣

عنهم عليهم السلام بطريق يعتمد عليه حسبما ثبت في محله كان
في اللازم معرفه الطريق المعتبر عن غيره لتتم الحججه للفقيه في الاستدلال على
الاحكام.

ولما كان هناك فراغ في الحوزات العلميه

من هذا العلم علم الرجال وعدم دراسه طلبه العلوم الاسلاميه في مرحله السطوح لهذا
العلم حتى موجزه وكلياته بحيث يكونون متهيئين لمرحله السطوح العاليه ودراستها
ونقدها قام سماحه الاستاذ المحقق الشيخ السبحاني لسد هذا الفراغ وألف هذا السفر
المبارك خدمه للعلم والعلماء فجزاه الله عن الاسلام خير الجزاء.

وقد قامت المؤسسه والحمدلله بإعادة طبعه

ونشره ليكون في متناول أيدي رواد العلم والفضيله سائله الله سبحانه أن يمد في عمر
المؤلف ويوفق الجميع لنشر تعاليم الدين المبين إنه خير ناصر ومعين.

مؤسسه النشر الاسلامي

التابعه لجماعه

المدرسين بقم المشرفه

ص: ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام

على نبيه وآله وعلى رواه سنته وحمله أحاديثه وحفظه كلمه.

ص: ٥

لما كانت السنّه المطهّره الشّامله

لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله

وعترته الطّاهره ، هي المصدر الرئيسي الثاني من مصادر التشريع الإسلامى ، وكان

الوقوف على الأحاديث الشّريفه ، والاستفاده منها تتطلّب الثّبت منها ، والتحقّق

من صدورها ، أو الحصول على ما يجعلها حجّه على المكلّفين ، لذلك يجب الوقوف على

أحوال الرواه الذين حملوا إلينا تلك الأحاديث جيلاً بعد جيل ، منذ عصر الرّسالة

والإمامه ، وهذا هو ما يسمّى ب : « علم الرجال » الذى يتعيّن على كلّ فقيه

يريد استنباط الاحكام ، وممارسه عمليّه الاجتهاد ، الإلمام به على نحو يمكنه من

تمحيص الأحاديث ، والثّبت منها.

وإحساساً بأهميّه هذا العلم فى الدراسات

الإسلاميه ، طلبت منى « لجنه إداره الحوزه العلميه بقم المقدسه » ، إلقاء سلسله

منتظمه من المحاضرات على طلاب الحوزه العلميه المباركه لتكون مقدّمه لمرحله

التخصّص.

فاستجبت لهذا الطّلب ، ووفّقنا الله

لإلقاء هذه المحاضرات التى تشتمل على قواعد وكتيات من هذا العلم ، لا غنى

للمستنبط عن الوقوف عليها ، وقد استخرجناها عمّا ذكره أساطين الفنّ فى مقدّمات

الكتب الرجاليه أو خواتيمها ، وهم بين موجز فى القول ، ومفصّل ومُسهب فى الكلام

شكر الله مساعيهم

الجميله ونحن

نقتصر على أمّهات المطالب وأهمّ مفاتيح هذا العلم الشريف التي يسهل على الطالب

تناولها وفهمها ، سائلين من المولى سبحانه التّوفيق لتحصيل مرضاته.

وقد ارتأت « لجنة الاداره » أن تقوم

بطبع وإخراج هذه المحاضرات تعميماً للفائدة ، فكان هذا الكتاب ، فحيا الله هذه

اللجنة وشكر مساعيها الخالصة ، فى خدمه الإسلام ، ونرجو من القراء الكرام إرسال

نظرياتهم القيمه حتّى تتكامل هذه المجموعه بإذن الله تعالى وتتبع هذه الخطوه

العلميه المباركه ، خطوات أوسع على هذا الصعيد.

قم المقدسه. الحوزه

العلميه

جعفر السبحانى

يوم ميلاد فاطمه الزهراء عليها السلام

٢٠ / جمادى الآخره / ١٤٠٨

هـ

ص: ٨:

المبادئ التصوريه لعلم الرجال.

علم الرجال ، موضوعه ومسائله.

التراجم وعلم الرجال.

الدرايه وعلم الرجال.

ص: ٩

الرجال : علم يبحث فيه عن أحوال الرواه

من حيث اتصافهم بشرائط قبول أخبارهم وعدمه. وإن شئت قلت : هو علم يبحث فيه عن

أحوال رواه الحديث التي لها دخل في جواز قبول قولهم وعدمه.

وربما يعرّف بأنه علم وضع لتشخيص

رواه الحديث ذاتاً ووصفاً ، ومدحاً وقدحاً. والمراد من تشخيص الراوى ذاتاً ، هو

معرفة ذات الشخص وكونه فلان بن فلان. كما أنّ المراد من التشخيص الوصفى ، هو معرفه

أوصافه من الوثاقه ونحوها. وقوله : « مدحاً وقدحاً » بيان لوجوه الوصف ، إلى غير

ذلك من التعاريف.

والمطلوب المهمّ في هذا العلم حسبما

يكشف عنه التعريف ، هو التعرّف على أحوال الرواه من حيث كونهم عدولاً أو غير عدول

، موثّقين أو غير موثّقين ، ممدوحين أو مذمومين ، أو مهملين ، أو مجهولين (1) والاطّلاع على مشايخهم وتلاميذهم

وحياتهم وأعصارهم وطبقاتهم في الروايه حتّى يعرف

ص: ١١

١- [١] سيوافيك الفرق بين المهمل والمجهول.

ويتميز المشترك ، إلى غير ذلك مما يتوقف عليه قبول الخبر.

ما هو موضوع علم الرجال؟

موضوعه عباره عن رواه الحديث الواقعين

فى طريقه ، فيما أنّ كلّ علم يبحث فيه عن عوارض موضوع معين وحالاته الطارئه عليه

، ففى المقام يبحث عن أحوال الرواه من حيث دخالتها فى اعتبار قولهم وعدمه ، أمّا

حالاتهم الأخرى التى ليست لها دخاله فى قبول قولهم فهو خارج عن هذا العلم ،

فالبحث فى هذا العلم إنّما هو عن اتّصاف الراوى بكونه ثقة وضابطاً أو عدلاً أو

غير ذلك من الأحوال العارضه للموضوع ، أمّا الأحوال الأخرى ككونه تاجراً أو

شاعراً أو غير ذلك من الأحوال التى لا دخاله لها فى قبول حديثهم فهى خارجه عن هذا

العلم.

ما هى مسأله؟

إنّ مسائل علم الرجال هى العلم بأحوال

الاشخاص من حيث الوثاقه وغيرها ، وعند ذلك يستشكل على تسميه ذلك علماً ، فإنّ

مسائل العلم تجب أن تكون كليّه لا جزئيه ، وأجيب عن هذا الاشكال بوجهين :

الأوّل

: ان التعرّف على أحوال الراوى كزراره

ومحمّد بن مسلم يعطى ضابطه كليّه للمستنبط بأنّ كلّ ما رواه هذا أو ذاك فهو حجّه

، والشخص مقبول الروايه ، كما أنّ التعرّف على أحوال وهب بن وهب يعطى عكس ذلك ،

وعلى ذلك فيمكن انتزاع قاعده كليّه من التعرّف على أحوال الاشخاص ، فكانت المسأله

ففي هذا العلم تدور حول : « هل كل ما يرويه زراره أو محمد بن مسلم حجّه أو لا؟ »

والبحث عن كونه ثقّه أو ضابطاً يعدّ مقدّمه لانتزاع هذه المسأله الكليه.

وهذا الجواب لا يخلو من تكلف كما هو

واضح ، لأنّ المسأله الاصليه

ص : ١٢

فى هذا العلم هو

وثاقه الراوى المعين وعدمها ، لا القاعده المنتزعه منها.

الثانى

: وهو الموافق للتّحقيق أنّ الالتزام

بكون مسائل العلوم مسائل كليّه ، التزام بلا جهه ، لأنّ نرى أنّ مسائل بعض العلوم

ليست إلا مسائل جزئيه ، ومع ذلك تعدّ من العلوم ، كالبحت عن أحوال الموضوعات

الوارده فى علمى الهيئه والجغرافيه ، فإنّ البحت عن أحوال القمر والشّمس وسائر

الكواكب بحوث عن الاعيان الشخصيه ، كما أنّ البحت عن الأرض وأحوالها الطبيعيه

والاقتصاديّه والأوضاع السياسيّه الحاكمه على المناطق منها ، أبحاث عن الأحوال

العارضه للوجود الشخصى ، ومع ذلك لا يوجب ذلك خروجهما عن نطاق العلوم ، ويقرب من

ذلك « العرفان » ، فإنّ موضوع البحت فيه هو « الله » سبحانه ومع ذلك فهو من أهمّ

المعارف والعلوم ، وبذلك يظهر أنّه لا حاجه إلى ما التزموا به من لزوم كون مسائل

العلوم كليّه خصوصاً العلوم الاعتباريه كالعلوم الأدييه والرجال التى يكفى فيها

كون المسأله (جزئيه كانت أو كليّه) واقعه فى طريق الهدف الذى لأجله أسس العلم

الاعتبارى.

علم التراجم وتمايزه عن علم الرجال

وفى جانب هذا العلم ، علم التراجم الذى

يعدّ أخصاً لعلم الرجال وليس نفسه ، فان علم الرجال يبحث فيه عن أحوال رجال وقعوا

فى سند الأحاديث من حيث الوثاقه وغيرها ، وأمّا التراجم فهو بحت عن أحوال الشخصيات

من العلماء ، وغيرهم ، سواء كانوا رواه أم لا وبذلك يظهر أنّ بين العلمين بوناً

شاسعاً.

نعم ، ربّما يجتمعان في مورد ، كما اذا

كان الراوى عالماً مثلاً ، كالكليني والصدوق ، ولكن حيثيه البحث فيهما مختلفه ،

فالبحث عن أحوالهما من حيث وقوعهما في رجال الحديث وأتصافهما بما يشترط في قبول

الروايه ، غير البحث عن أحوالهما وبلوغهما شأواً عظيماً من العلم وأنهما مثلاً

قد ألفا كتباً

ص: ١٣

كثيره في مختلف

العلوم.

وقد أدخل القدماء من الرجاليين تراجم

خصوص العلماء من علم التراجم في علم الرجال ، من دون أن يفرقوا بين العلمين حتى

إنَّ الشيخ منتجب الدين ابن بابويه (الذي ولد سنة ٥٠٤ وكان حياً إلى سنة ٥٨٥)

ألَّف فهرساً في تراجم الرواه والعلماء المتأخرين عن الشيخ الطوسي (المتوفى سنة

٤٦٠) وتبع في ذلك طريقه من سبقه من علماء الرجال أعنى الشيخ الكشي والنجاشي

والشيخ الطوسي الذين هم أصحاب الأصول لعلم الرجال والتراجم في الشيعة ، وكذلك فعل

الشيخ رشيد الدين ابن شهر آشوب (المتوفى عام ٥٨٨) فألَّف كتاب «معالم العلماء

» وألحق بآخره أسماء عدده من أعلام شعراء الشيعة المخلصين لأهل البيت. وبعده أدرج

العلامة الحلبي (المتوفى عام ٧٢٦ هـ) في كتاب «الخلاصه» بعض علماء القرن

السابع ، كما أدرج الشيخ تقى الدين الحسن بن داود (المولود عام ٦٤٧) أحوال

العلماء المتأخرين في رجاله المعروف بـ «رجال ابن داود» واستمر الحال على ذلك

إلى أن استقلَّ «التراجم» عن «علم الرجال» فصار كلٌّ ، علماً مستقلاً في

التأليف.

ولعلَّ الشيخ المحدث الحرَّ العاملي من

الشيعة أوَّل من قام بالتفكيك بين العلمين فألَّف كتابه القيم «أمل الآمل في

تراجم علماء جبل عامل» في جزئين : الجزء الأول بهذا الاسم والجزء الثاني باسم «

تذكرة المتبحرين في ترجمه سائر علماء المتأخرين» وقد توفى الشيخ عام «١١٠٤»

وشرع في تأليف ذلك الكتاب عام «١٠٩٦» ، وبعده توالى التأليف في التراجم فألَّف

الشيخ عبد الله الأفندي التبريزي (المتوفى قبل عام ١١٣٤ هـ)، «رياض العلماء»

في عشر مجلدات إلى غير ذلك من التأليف القيمة في التراجم كـ «روضات الجنّات»

للعلامة الاصفهاني و «أعيان الشيعة» للعلامة العاملي و «الكنى والألقاب»

للمحدث القمي و «ريحانه الأدب» للمدرّس التبريزي (قدّس الله أسرارهم).

ص: ١٤

والغرض من هذا البحث إيقاف القارئ على

التمييز بين العلمين لاختلاف الأغراض الباعثة إلى تدوينهما بصورة علمين متميزين ،

والحيثيات الراجعة إلى الموضوع ، المبيّنه لاختلاف الاهداف ، فنقول :

ان الفرق بين العلمين يكمن بأحد الوجوه

التاليه على سبيل مانعه الخلوّ :

١ العلمان يتحدان موضوعاً ولكنّ الموضوع في كلّ واحد يختلف بالحيثيه ، فالشخص بما هو راو وواقع في سند الحديث ،

موضوع لعلم الرجال ؛ وبما أنّ له دوراً في حقل العلم والاجتماع والادب والسياسه

والفنّ والصناعه ، موضوع لعلم التراجم. نظير الكلمه العربيّه التي من حيث الصحّه

والاعتلال موضوع لعلم الصّرف ، ومن حيث الاعراب والبناء موضوع لعلم النحو. ولأجل

ذلك يكون الموضوع في علم الرجال هو شخص الراوى وان لم تكن له شخصيته اجتماعيه ،

بخلاف التراجم فإنّ الموضوع فيه ، الشخصيات البارزه في الاجتماع لجهه من الجهات.

٢ العلمان يتحدان موضوعاً ويختلفان محمولاً ، فالمحمول في علم الرجال وثاقه الشخص وضعفه ، وأمّا التعرّف على طبقته

وعلى مشايخه وتلاميذه ومقدار رواياته كثره وقّله ، فمطلوب بالعرض والبحث عنها لأجل

الوقوف على المطلوب بالذات وهو تمييز الثقه الضابط عن غيره ، إذ الوقوف على طبقه

الشخص والوقوف على مشايخه والراوين عنه خير وسيله لتمييز المشتركين في الاسم ، ولا

يتحقّق التعرّف على الثقه إلا به. كما أنّ الوقوف على مقدار رواياته ومقايسه ما

يرويه مع ما يرويه غيره من حيث اللفظ والمعنى ، سبب للتعرّف على مكانه الراوى من

حيث الضبط.

أمّا المطلوب في علم التراجم فهو

التعرّف على أحوال الاشخاص لا من حيث الوثاقه والضعف ، بل من حيث دورهم في حقل

العلم والأدب والفنّ والصنّاعه من مجال السياسه والاجتماع وتأثيره فى الاحداث

والوقائع إلى غير ذلك ممّا يطلب من علم التراجم.

ص: ١٥

٣ إنَّ علم الرجال من العلوم التي أسَّسها المسلمون للتعرف على رواه آثار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة من بعده حتَّى يصحَّ الركون إليها في مجال العمل والعقيدة ، ولولا لزوم التعرف عليها في ذاك المجال لم يؤسَّس ولم يدوَّن.

وأما علم التراجم فهو بما أنه كان

نوعاً من علم التاريخ وكان الهدف التعرف على الأحداث والوقائع الجارية في المجتمع ، كان علماً عريقاً متقدماً على الإسلام ، موجوداً في الحضارات السابقة على الإسلام. وبهذه الوجوه الثلاثة نقدر على تمييز أحد العلمين عن الآخر.

الفرق بين علم الرجال والدرايه

علم الرجال والدرايه كوكبان في سماء

الحديث ، وقمران يدوران على فلك واحد ، يتحدان في الهدف والغايه وهو الخدمه للحديث سنداً ومنتناً ، غير أنّ الرجال يبحث عن سند الحديث والدرايه عن متنها ، وبذلك يفترق كلّ عن الآخر ، افتراق كلّ علم عن العلم الآخر بموضوعاته.

وان شئت قلت : إنّ موضوع الأوّل هو

المحدّث ، والغايه ، التعرف على وثاقته وضعفه ومدى ضبطه ؛ وموضوع الثاني ، هو الحديث ، والغايه التعرف على أقسامه والطوارئ العارضه عليه.

نعم ، ربّما يبحث في علم الدرايه عن

مسائل ممّا لا يمتُّ إلى الحديث بصله مثل البحث عن مشايخ الثقات ، وأنّهم ثقات أو

لا؟ أو أنّ مشايخ الاجازه تحتاج إلى التوثيق أو لا؟

ولكنّ الحقّ عدّ نظائرهما من مسائل علم

الرجال ، لأنّ مآل البحث فيهما تمييز الثقة عن غيرها عن طريق القاعدتين

وأمثالهما. فإنَّ البحث عن وثاقه الشخص يتصوَّر على ثلاثه أوجه :

ص: ١٤

١ البحث عن وثاقه شخص معيّن ك »

زراره « و « محمّد بن مسلم » و

٢ البحث عن وثاقه أشخاص معيّن ك »

كون مشايخ الأقطاب الثلاثة : محمّد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى والبنظلي « ثقات.

٣ البحث عن وثاقه عدّه ينطبق عليهم

أحد العنواين المذكورين ك « كونهم من مشايخ الاجازة أو من مشايخ الثقة أو الثقات

«.

مدار البحث في هذه المحاضرات

لما كان علم الرجال يركّز البحث على

تمييز الثقة عن غيره ، يكون أكثر أبحاثه بحثاً صغرياً وأنه هل الراوى الفلاني

ثقه أو لا؟ ضابط أو لا؟ وهذا المنهج من البحث ، لا يليق بالدراسة وإلقاء المحاضر

لكثرتها أولاً وغنى القارئ عنها بالمراجعته إلى الكتب المعدّه لبيان أحوال تلك

الصغريات ثانياً.

نعم هناك نمط آخر من البحث وهو المحرّك

لنا إلى إلقاء المحاضرات ، وهو البحث عن ضوابط كليه وقواعد عامّه ينتفع منها المستنبط

في استنباطه وعند مراجعته إلى الكتب الرجاليّه ، وتوجب بصيره وافرّه للعالم الرجالي

وهي لا تتجاوز عن عدّه أمور نأتى بها واحداً بعد آخر ، وقد طرحها الرجاليون في

مقدّمات كتبهم أو مؤخّراتها. شكر الله مساعيهم.

أدله مثبتى الحاجه إلى علم الرجال

* حجّيه خبر الثقة.

* الامر بالرجوع إلى صفات

الراوى.

* وجود الوضّاعين والمدلّسين

والعامى فى الاسانيد وبين الرواه.

ص: ١٩

لقد طال الحوار حول الحاجه إلى علم الرجال وعدمها ، فمن قائل بتوقف الاستنباط عليه وأن رحاه تدور على أمور ، منها العلم بأحوال الرواه ، ولولاه لما تمكّن المستنبط من استخراج كثير من الاحكام عن أدلتها ، إلى قائل بنفي الحاجه إليه ، محتجاً بوجوه منها : قطعیه أخبار الكتب الأربعة صدوراً ، إلى ثالث قائل بلزوم الحاجه إليه في غير ما عمل به المشهور من الروايات ، التغيير ذلك من الأنظار ، وتظهر حقيقه الحال ممّا سيوافيك من أدلّه الأقوال ، والهدف إثبات الحاجه إلى هذا العلم بنحو الايجاب الجزئى ، وأنه ممّا لا بدّ منه في استنباط الاحكام فى الجملة ، فى مقابل السلب الكلى الذى يدعى قائله بأنه لا حاجه إليه أبداً ، فنقول :

استدلّ العلماء على الحاجه إلى علم

الرجال بوجوه نذكر أهمّها :

الاول : حجه قول الله

لا شكّ أنّ الأدلّه الأربعة دلّت

على حرمة العمل بغير العلم قال سبحانه وتعالى : (قُلْ ءَإِنَّ اللَّهَ أَذِنَ

لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ) (١) وقال عزّ من قائل (وَلَا

ص : ٢١

تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ (١) وقال أيضاً: (وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) (٢).

وأما الروايات الناهية عن العمل بغير العلم فكثيره لا تحصى ، يقف عليها كل من راجع الوسائل كتاب القضاء الباب « ١٠ ١١ ١٢ »
« من أبواب صفات القاضي فيرى فيها أحاديث كثيرة تمنع من العمل بغير العلم

غير أنه قد دلت الأدلة الشرعية على حججه بعض الظنون ، كالظواهر وخبر

الواحد إلى غير ذلك من الظنون المفيدة للاطمئنان في الموضوعات والاحكام ، والسرُّ

في ذلك هو أن الكتاب العزيز غير متكفل ببيان جميع الأحكام الفقهية ، هذا من

جانب. ومن جانب آخر إن الاجماع الكاشف عن قول المعصوم قليل جداً. ومن جهة ثالثة

إنَّ العقل قاصر في أن يستكشف به أحكام الله ، لعدم احاطته بالجهات الواقعية الداعية

إلى جعل الاحكام الشرعية.

نعم هو حججه في ما إذا كانت هناك ملازمه

بين حكم العقل والشرع ، كما في ادراكه الملازمه بين وجوب المقدمه ووجوب ذبيها ،

ووجوب الشيء وحرمة ضده ، والملازمه بين حرمة الشيء وفساده ، إلى غير ذلك من

الأمور التي بحث عنها الأصوليون في باب الملازمات العقلية.

فهذه الجهات الثلاث أوجبت كون خبر

الواحد بشرائطه الخاصه حججه قطعيه ، وعند ذلك صارت الحجج الشرعيه وافية

باستنباط الأحكام الشرعية.

ومن المعلوم أنه ليس مطلق الخبر حججه

، بل الحججه هو خصوص خبر العدل ، كما مال إليه بعض ، أو خبر الثقة أعنى من يثق

العقلاء بقوله ، ومن المعلوم أن إحراز الصغرى أعنى كون الراوى عدلاً أو ثقة

يحتاج إلى الرجوع إلى علم الرجال المتكفل ببيان أحوال الرواه من العدالة والوثاقه

، وعند ذلك

ص: ٢٢

١- [١] الاسراء : ٣٦.

٢- [٢] يونس : ٣٦.

يقدر المستنبط على

تشخيص الثقة عن غيره ، والصالح للاستدلال عن غير الصالح ، إلى غير ذلك من الأمور

التي لا يستغنى عنها المستنبط الا بالرجوع إلى الكتب المعده لبيانها.

وهناك رأى ثالث يبدو أنه أقوى الآراء فى

باب حجيه الخبر ، وهو أنّ الخارج عن تحت الظنون المنهيه ، هو الخبر الموثوق

بصدوره وان لم تحرز وثاقه الراوى ، ومن المعلوم أنّ إحراز هذا الوصف للخبر ،

يتوقف على جمع أمارات وقرائن تثبت كون الخبر ممّا يوثق بصدوره. ومن القرائن

الداله على كون الخبر موثوق الصدور ، هو العلم بأحوال الرواه الواقعه فى اسناد

الأخبار.

وهناك قول رابع ، وهو كون الخارج عن تحت

الظنون التى نهى عن العلم بها عباره عن قول الثقة المفيد للاطمئنان الذى يعتمد

على مثله العقلاء فى أمورهم ومعاشهم ، ولا شبهه أنّ إحراز هذين الوصفين أعنى

كون الراوى ثقه والخبر مفيداً للاطمئنان لا يحصل الا بملاحظه أمور. منها الوقوف

على أحوال الرواه الواقعه فى طريق الخبر ، ولأجل ذلك يمكن أن يقال : إنّه لا

منتدح لأى فقيه بصير من الرجوع إلى « علم الرجال » والوقوف على أحوال الرواه

وخصوصياتهم ، إلى غير ذلك ممّا يقف عليه المتتبع فى ذلك العلم.

وانما ذهب هذا القائل إلى الجمع بين

الوصفين فى الراوى والمروى (أى وثاقه الراوى وكون المروى مفيداً للاطمئنان) ،

لأنّ كون الراوى ثقه لا يكفى فى الحجيه ، بل يحتاج مع ذلك إلى إحراز كون الخبر

مفيداً للاطمئنان ، ولا يتحقق إلا إذا كان الراوى ضابطاً للحديث ناقلاً إياه حسب

ما ألقاه الإمام عليه السلام

، وهذا لا يعرف إلا بالمراجعته إلى أحوال الراوى ، ومن المعلوم أنّ عدم ضابطيه
بعض الرواه مع كونهم ثقاتاً أوجد اضطراباً فى الأحاديث وتعارضاً فى الروايات ، حيث
حذفوا بعض الكلم والجمل الدخيله فى فهم الحديث ، اونقلوه بالمعنى من غير أن يكون
اللفظ كافياً فى إفاده مراد الإمام عليه السلام.

ص: ٢٣

وبذلك يعلم بطلان دليل نافي الحاجه إلى

الرجال ، حيث قال : « إنَّ مصير الأكثر إلى اعتبار الموثَّق ، بل الحسن ، بل

الضعيف المنجبر ، ينفي الحاجه إلى علم الرجال ، لأنَّ عملهم يكشف عن عدم الحاجه

إلى التَّعديل .» وفيه : أنَّ ما ذكره إنَّما يرد على القول بانحصار الحجَّيه في

خبر العدل ، وأنَّ الرجوع إلى كتب الرجال لأجل إحراز الوثاقه بمعنى العداله . وأما

على القول بحجَّيه الأعمَّ من خبر العدل ، وقول الثَّقه ، أو الخبر الموثوق بصدوره أو

المجتمع منهما فالرُّجوع إلى الرجال لأجل تحصيل الوثوق بالصدق أو وثاقه الراوى .

ثمَّ إنَّ المحقِّق التَّستري استظهر أنَّ

مسلك ابن داود في رجاله ومسلك القدماء هو العمل بالممدوحين والمهملين اللذين لم

يرد فيهما تضعيف من الأصحاب ، ولأجل ذلك خصَّ ابن داود القسم الأوَّل من كتابه

بالممدوحين ومن لم يضعفهم الأصحاب ، بخلاف العلَّامه فإنَّه خصَّ القسم الأوَّل من

كتابه بالممدوحين ، ثمَّ قال : وهو الحقُّ الحقيق بالاتباع وعليه عمل الأصحاب

فترى القدماء كما يعملون بالخبر اللذي رواه ممدوحون ، يعملون بالخبر اللذي رواه

غير مجروحين ، وإنَّما يردُّون المطعونين ، فاستثنى ابن الوليد وابن بابويه من كتاب

« نواذر الحكمه » عدَّه أشخاص ، واستثنى المفيد من شرائع عليّ بن إبراهيم حديثاً

واحداً في تحريم لحم البعير ، وهذا يدلُّ على أنَّ الكتب التي لم يطعنوا في طرقها

ولم يستثنوا منها شيئاً كانت معتبره عندهم ، ورواتها مقبولو الروايه ، إن لم

يكونوا مطعونين من أئمَّه الرجال ولا قرينه ، وإلا فتقبل (١) مع الطعن ثم ذكر عدَّه شواهد على ذلك

فمن أراد فليلاحظ (٢).

وعلى فرض صحَّه مااستتج ، فالحاجه إلى

علم الرجال في معرفه الممدوحين والمهملين والمطعونين قائمه بحالها.

ص: ٢٤

١- [١] كذا في المطبوع والظاهر « فلا تقبل ».

٢- [٢] قاموس الرجال : ١ / ٢٥ ٢٧.

هذا هو الوجه الأوّل للزوم المراجعته إلى

علم الرجال. واليك الوجوه الباقية.

الثاني : الرجوع إلى صفات الراوى فى الأخبار العلاجية

إنّ الأخبار العلاجية تأمر بالرجوع

إلى صفات الراوى ، من الأعدلية والأفقيته ، حتى يرتفع التعارض بين الخبرين

بترجيح أحدهما على الآخر فى ضوء هذه الصفات. ومن المعلوم أنّ إحراز هذه الصفات فى

الزواه لا يحصل إلا بالمراجعته إلى « علم الرجال » ، قال الصادق عليه السلام فى الجواب عن سؤال عمر بن حنظله عن

اختلاف القضاء فى الحكم مع استناد اختلافهما إلى الاختلاف فى الحديث : « الحكم

ماحكم به أعدلها وأفقهها وأصدقهما فى الحديث وأورعهما ولا يلتفت إلى ما يحكم به

الآخر » (١).

فإنّ الحديث وإن كان وارداً فى صفات

القاضى ، غير أنّ القضاء فى ذلك الوقت كانوا رواه أيضاً ، وبما أنّ الاجتهاد كان

فى ذلك الزّمن قليل المؤنه ، بسيط الحقيقه ، لم يكن هناك فرق بين الاستنباط ونقل

الحديث إلا قليلاً ، ولأجل ذلك تعدّى الفقهاء من صفات « القاضى » إلى صفات «

الراوى ».

أضف إلى ذلك أنّ الروايات العلاجية غير

منحصره بمقبوله عمر بن حنظله ، بل هناك روايات أخر تأمر بترجيح أحد الخبرين على

الآخر بصفات الراوى أيضاً ، يقف عليها من راجع الباب التاسع من أبواب صفات القاضى

من الوسائل (ج ١٨ ، كتاب القضاء).

الثالث : وجود الوضّاعين والمدّلسين فى الرواه

إنَّ من راجع أحوال الرواه يقف على وجود الوضّاعين والمدلّسين

ص: ٢٥

١- [١] الوسائل : ١٨ / ٧٥، كتاب القضاء ، الباب التاسع من أبواب صفات القاضى الحديث الأول الصفحه ٧٥.

والمتممدين للكذب على الله ورسوله فيهم ، ومع هذا كيف يصح للمجتهد الافتاء بمجرد الوقوف على الخبر من دون التعرف قبل ذلك على الراوى وصفاته.

قال الصادق عليه السلام : « إِنَّ المغيره بن سعيد ، دسَّ في

كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبى ، فاتَّقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربِّنا وسنَّه نبينا محمَّد « (١).

وقال أيضاً : « إِنَّا أهل بيت صادقون لا

نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس « (٢).

وقال يونس بن عبد الرحمن : وافيت العراق

فوجدت جماعه من أصحاب أبي جعفر وأبى عبد الله عليهما السلام

متوافرين ، فسمعت منهم ، وأخذت كتبهم ، وعرضتها من بعد على أبى الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيره أن تكون من

أصحاب أبى عبد الله قال : « إِنَّ أبا الخطاب كذب على أبى عبد الله ، لعن الله أبا

الخطاب وكذلك أصحاب أبى الخطاب ، يدسُّون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا فى كتب

أصحاب أبى عبد الله فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن « (٣).

إنَّ الاستدلال بهذه الروايات على فرض

تواترها أو استفاضتها سهل ، ولعلَّ المراجع المتتبع يقف على مدى استفاضتها

وتواترها.

ولكنَّ الاستدلال بها يتم وإن لم تثبت

بإحدى الصورتين أيضاً بل يكفى كونها أخبار آحاد مردَّده بين كونها صحيحه أو

مكذوبه ، فلو كانت صحيحه ، لصارت حجَّه على المقصود وهو وجود روايات مفتعله على

١- [١] رجال الكشي: ١٩٥.

٢- [٢] رجال الكشي: ٢٥٧.

٣- [٣] رجال الكشي: ١٩٥ ترجمه المغيره الرقم ١٠٣.

وآله الأكرمين ، وإن

كانت مكذوبه وباطله ، فيثبت المدعى أيضاً بنفس وجود تلك الروايات المصنوعه فى الكتب الروائيه.

وهذا القسم من الروايات مما يثبت بها

المدعى على كل تقدير سواء أصحّت أم لم تصحّ ، وهذا من لطائف الاستدلال.

ولأجل هذا التخليط من المدلسين ، أمر

الائمة عليهم السلام بعرض

الأحاديث على الكتاب والسنة ، وأنّ كلّ حديث لا يوافق كتاب الله ولا سنّه

نبيّه يضرب به عرض الجدار. وقد تواترت الروايات على الترجيح بموافقه الكتاب

والسنّه ، يقف عليها القارئ إذا راجع الباب التاسع من أبواب صفات القاضى من

الوسائل (ج ١٨ ، كتاب القضاء).

ويوقفك على حقيقه الحال ما ذكره الشيخ

الطوسى فى كتاب « العده » قال : « إنّنا وجدنا الطائفه ميّزت الرجال الناقله

لهذه الأخبار ، فوثقت الثقات منهم وضعفت الضعفاء ، وفرّقوا بين من يعتمد على

حديثه وروايته ومن لا يعتمد على خبره ، ومدحوا الممدوح منهم وذمّوا المذموم وقالوا

: فلان متّهم فى حديثه ، وفلان كذاب ، وفلا مخطّط ، وفلان مخالف فى المذهب

والاعتقاد ، وفلان واقفّ وفلان فطحّ ، وغير ذلك من الطعون التى ذكروها وصنّفوا

فى ذلك الكتب واستثنوا الرجال من جمله ما رووه من التصانيف فى فهارستهم « (١).

وهذه العبارة تنصّ على وجود المدلسين

والوضّاعين والمخلّطين بين رواه الشيعة ، فكيف يمكن القول بحجّيه كلّ ما فى الكتب

الأربعة اوغيرها من دون تمييز بين الثَّقَّة وغيره.

وما ربَّما يقال من أنَّ ائمه الحديث ،

قد استخرجوا أحاديث الكتب

ص: ٢٧

١- [١] عدده الاصول، للشيخ الطوسي : ١ / ٣٦٦.

الأربعة من الأصول والجوامع الأوليه بعد تهذيبها عن هؤلاء الأشخاص ، وإن كان صحيحاً في الجملة ، ولكن قصارى جهدهم أنه حصلت للمشايخ الثلاثة وحضرت عندهم قرائن تفيد الاطمئنان على

صدور ما رووه في كتبهم الأربعة أو الثلاثة (1)

عن الأئمة ، ولكن من أين نعلم أنه لو حصلت عندنا تلك القرائن الحاصله عندهم ،

لحصل لنا الاطمئنان أيضاً مثل ما حصل لهم.

أضف إلى ذلك أن ادعاء حصول الاطمئنان

للمشايخ في مجموع ما رووه بعيد جداً ، لأنهم رووا ما نقطع ببطلانه.

هذا مضافاً إلى أن ادعاء حصول الوثوق

والاطمئنان للمشايخ بصدور عامه الروايات حتى المتعارضين أمر لا يقبله الذوق

السليم.

الرابع : وجود العامي في أسانيد الروايات

إن من سبر روايات الكتب الأربعة

وغيرها ، يقف على وجود العامي في أسانيد الروايات ، وكثير منهم قد وقعوا في ذيل

السند ، وكان الأئمة يفتونهم بما هو معروف بين أئمتهم ، وقد روى أئمة الحديث تلك

الأسئلة والأجوبة ، من دون أن يشيروا إلى كون الراوي عامياً يقتفى أثر أئمة وأن

الفتوى التي سمعها من الإمام عليه السلام

صدرت منه تقيه ، وعندئذ فالرجوع إلى أحوال الرواه يوجب تمييز الخبر الصادر تقيه عن

غيره.

الخامس : اجماع العلماء

أجمع علماء الإمامية ، بل فرق المسلمين

جميعاً في الأعصار السابقه ، على العناية بتأليف هذا العلم وتدوينه من عصر الأئمه عليهم السلام إلى

ص : ٢٨

١- [١] الترديد بين الأربعة والثلاثة ، انما هو لاجل الترديد في أن الاستبصار كتاب مستقل أو هو جزء من كتاب التهذيب ، وقد نقل شيخنا الوالد (قدس الله سره) عن شيخه شيخ الشريعه الاصفهاني ، أنه كان يذهب إلى أن الاستبصار ذيل لكتاب التهذيب وليس كتاباً مستقلاً. ولكن الظاهر من العده : ١ / ٣٥٦ أنهما كتابان مستقلان.

يومنا هذا ، ولولا دخالته فى استنباط الحكم الإلهى ، لما كان لهذه العناية وجه.

والحاصل ؛ أنّ التزام الفقهاء والمجتهدين ، بل المحدّثين فى عامّة العصور ، بنقل اسانيد الروايات ، والبحث عن أوصاف الرواه من حيث العدالة والوثاقه ، والدقه والضبط ، يدلّ على أنّ معرفه رجال الروايات من دعائم الاجتهاد.

ص: ٢٩

٢ أدله نفاه الحاجه إلى علم الرجال

* حجيه أخبار الكتب الأربعة.

* عمل المشهور جابر لضعف

السند.

* لا طريق إلى اثبات عداله

الرواه.

* تفضيح الناس والتشهير بهم

بهذا العلم وعدم اجتماع شرائط الشهاده.

ص: ٣١

الفصل الثاني

اشاره

الحاجه الى علم الرجال

١ أدلّه المثبتين.

٢ أدلّه النافين.

ص: ٣٣

قد عرفت أدله القائلين بوجود الحاجه إلى

علم الرجال فى استنباط الاحكام من أدلتها. بقيت أدله النافين ، واليك بيان المهم منها :

الأول : قطعيه روايات الكتب الأربعة

ذهبت الاخباريه إلى القول بقطعيه

روايات الكتب الأربعة وأنَّ أحاديثها مقطوعه الصِّدور عن المعصومين عليهم السلام وعلى ذلك فالبحث عن حال الرّاوى من حيث

الوثاقه وعدمها ، لأجل طلب الاطمئنان بالصدور ، والمفروض أنَّها مقطوعه الصُّدور.

ولكن هذه دعوى بلا دليل ، إذ كيف يمكن

ادّعاء القطعيه لأخبارها ، مع أنَّ مؤلّفيها لم يدّعوا ذلك ، وأقصى ما يمكن أن

ينسب اليهم أنَّهم ادّعوا صحه الأخبار المودعه فيها ، وهى غير كونها متواتره أو

قطعيه ، والمراد من الصحه اقترانها بقرائن تفيد الاطمئنان بصدورها عن الأئمه عليهم السلام. وهل يكفى الحكم بالصحّه فى جواز العمل

بأخبارها بلا تفحص أو لا ، سنعقد فصلاً خاصاً للبحث فى ذلك المجال ، فتربّص حتّى حين.

أضف إلى ذلك أنَّ أدله الأحكام

الشرعيّه لا تختصّ بالكتب الأربعة ، ولأجل ذلك لا مناص عن الاستفسار عن أحوال

الرواه. وقد نقل فى الوسائل

عن سبعين كتاباً ،

أحاديث غير موجوده فى الكتب الأربعة وقد وقف المتأخرون على أصول وكتب لم تصل إليها يد صاحب الوسائل أيضاً ، فلأجل ذلك قام المحدث النورى بتأليف كتاب أسماه « مستدرک الوسائل » وفيه من الأحاديث ما لا غنى عنها للمستنبط.

الثانى : عمل المشهور جابر لضعف السند

ذهب بعضهم إلى أن كل خبر عمل به

المشهور فهو حجه سواء كان الراوى ثقة أم لا ، وكل خبر لم يعمل به المشهور ليس بحجه وإن كانت روايتها ثقات.

وفيه : أن معرفه المشهور فى كل

المسائل أمر مشكل ، لأن بعض المسائل غير معنونه فى كتبهم ، وجمله أخرى منها لا شهره فيها ، وقسم منها يعد من الأشهر والمشهور ، ولأجل ذلك لا مناص من القول بحجته قول الثقات وحده وإن لم يكن مشهوراً. نعم يجب أن لا يكون معرضاً عنه كما حقق فى محله.

الثالث : لا طريق إلى اثبات العدالة

إن عداله الراوى لا طريق إليها إلا

بالرجوع إلى كتب أهل الرجال الذين أخذوا عداله الراوى من كتب غيرهم ، وغيرهم من غيرهم ، ولا يثبت بذلك ، التعديل المعتبر ، لعدم العبره بالقرطاس.

وفيه : أن الاعتماد على الكتب الرجاليه

، لأجل ثبوت نسبتها إلى مؤلفيها ، لقراءتهم على تلاميذهم وقراءه هؤلاء على غيرهم ، وهكذا ، اوبقراءه التلاميذ عليهم أو بإجازة من المؤلف على نقل ما فى الكتاب ،

وعلى ذلك يكون الكتاب مسموعاً على المستنيط أو ثابتة نسبه إلى المؤلف.

والحاصل ؛ أنّ الكتب إذا ثبتت نسبتها

إلى كاتبها عن طريق التواتر والاستفاضه ، أو الاطمئنان العقلاني الذي يعدّ علماً

عرفياً أو الحجّج الشرعيّه ،

ص : ٣٦

يصح الاعتماد

عليها. ولأجل ذلك تقبل الأقارير المكتوبه والوصايا المرقومه بخطوط المُقرِّ والموصى

أو بخطِّ غيرهم ، إذا دلتَّ القرائن على صحتها ، كما إذا ختمت بخاتم المُقرِّ

والموصى أو غير ذلك من القرائن. ومن يرفض الكتابه فإنَّما يرفضها في المشكوك لا في

المعلوم والمطمئن منها.

أضف إلى ذلك أنَّ تشريع اعتبار العدالة

في الراوى ، يجب أن يكون على وجه يسهل تحصيلها ، ولو كان متعسراً أو متعذراً ،

يكون الاعتبار لغواً والتشريع بلا فائده.

وعلى هذا فلو كانت العدالة المعتره في

رواه الأحاديث ، ممكنه التحصيل بالطريق الميسور وهو قول الرجالين فهو ، وإلا

فلو لم يكن قولهم حجه ، يكون اعتبارها فيهم أمراً لغواً لتعسر تحصيلها بغير هذا

الطريق.

وللعلامه المامقانى جواب آخر وهو :

أنَّ التركيه ليست شهاده حتى يعتبر فيها ما يعتبر في ذلك ، من الأصاله والشفاه

وغيرها ، وإلا لما جاز أخذ الأخبار من الأصول مع أنَّها مأخذه من الأصول

الأربعمائه ، بل المقصود من الرجوع إلى علم الرجال هو التثبت وتحصيل الظنِّ

الاطمئنانى الانتظامى الذى انتظم أمور العقلاء به فيما يحتاجون إليه وهو يختلف

باختلاف الأمور معاشاً ومعاداً ويختلف في كلِّ منهما باعتبار زياده الاهتمام

ونقصانه. (١)

وهذا الجواب انما يتم على مذهب من يجعل

الرّجوع إلى الكتب الرجاليه من باب جمع القرائن والشّواهد لتحصيل الاطمئنان على

وثاقه الراوى أو صدور الحديث. وأمّا على مذهب من يعتبر قولهم حجّه من باب

الشّهاده فلا.

فالحقّ في الجواب هو التّفصيل بين

المذهبين. فلو اعتبرنا الرجوع اليهم من باب الشّهاده ، فالجواب ما ذكرناه. ولو

اعتبرناه من باب تحصيل القرائن

ص: ٣٧

١- [١] تنقيح المقال: ١ / ١٧٥ ، من المقدمه.

والشواهد على صدق

الراوى وصدور الروايه ، فالجواب ما ذكره قدس سره.

ثمَّ إنّ محلَّ البحث في حجّيه قولهم ،

إنّما هو إذا لم يحصل العلم من قولهم أو لم يتحقّق الاطمئنان ، وإلا انحصر الوجه في قبول قولهم من باب التّعبد ، وأما صورتان الأوليان ، فخارجتان عن محلّ البحث ، لأنّ الأوّل علم قطعيّ ، والثاني علم عرفي وحجّه قطعيه وإن لم تكن حجّيته ذاتيه مثل العلم.

الرابع : الخلاف في معنى العدالة والفسق

إنّ الخلاف العظيم في معنى العدالة

والفسق ، يمنع من الأخذ بتعديل علماء الرجال بعد عدم معلوميّه مختار المعدّل في معنى العدالة ومخالفته معنا في المبني ، فإنّ مختار الشيخ في العدالة ، أنّها ظهور الإسلام ، بل ظاهره دعوى كونه مشهوراً ، فكيف يعتمد على تعديله ، من يقول بكون العدالة هي الملكه.

وأجاب عنه العلّامه المامقاني (مضافاً

إلى أنّ مراجعه علماء الرجال إنّما هو من باب التّيين الحاصل على كلّ حال) ،

بقوله : إنّ عداله مثل الشيخ والتفاتة إلى الخلاف في معنى العدالة ، تقتضيان

ارادته بالعداله فيمن أثبت عدالته من الرواه ، العدالة المتفق عليها ، فإنّ

التأليف والتّصنيف إذا كان لغيره خصوصاً للعمل به مدى الدّهر .. فلا يبنى على

مذهب خاصّ الا بالتّنبيه عليه. (1)

توضيحه : أنّ المؤلّف لو صرّح بمذهبه

فِي مَجَالِ الْجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ يُؤْخَذُ بِهِ ، وَإِنْ تَرَكَ التَّصْرِيحَ بِهِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقْتَضِي

أَثْرَ الْمَشْهُورِ فِي ذَاكَ الْمَجَالِ وَطَرُقَ ثَبُوتِهِمَا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا ، إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ

مَذْهَبٌ خَاصٌّ وَرَاءَ

ص : ٣٨

١- [١] تنقيح المقال : ١ / ١٧٦ ، من المقدمة.

مذهب المشهور لوجب

عليه التنبيه ، حتّى لا يكون غارزاً ، لأنّ المفروض أنّ ما قام به من العبء فى هذا المضمار ، لم يكن لنفسه واستفاده شخصه ، بل الظاهر أنّه أُلّفه لاستفاده العموم ومراجعتهم عند الاستنباط ، فلا بدّ أن يكون متّفق الاصطلاح مع المشهور ، وإلا لوجب التصريح بالخلاف.

يقول المحقّق القمى فى هذا الصّدّد :

والظاهر أنّ المصنّف لمثل هذه الكتب لا يريد اختصاص مجتهدى زمانه به ، حتّى يقال إنّهُ صنّفه للعارفين بطريقته ، سيّما وطريقه أهل العصر من العلماء عدم الرّجوع إلى كتب معاصريهم من جهه الاستناد غالباً ، وإنّما تنفع المصنّفات بعد موت مصنّفها غالباً إذا تباعد الزّمان. فعمده مقاصدهم فى تأليف هذه الكتب بقاؤها أبد الدهر وانتفاع من سيجىء بعدهم منهم ، فإذا لوحظ هذا المعنى منضمّاً إلى عداله المصنّفين وورعهم وتقواهم وفطانتهم وحقاقتهم ، يظهر أنّهم أرادوا بما ذكروا من العداله المعنى الذى هو مسلّم الكلّ حتّى ينتفع الكلّ. واحتمال الغفله للمؤلّف عن هذا المعنى حين التأليف سيّما مع تمادى زمان التأليف والانتفاع به فى حياته فى غايه البعد (1).

وهناك قرينه أخرى على أنّهم لا يريدون

من الثقه ، مجرّد الإسلام مع عدم ظهور الفسق ، وإلا يلزم توثيق أكثر المسلمين ، ولا مجرّد حسن الظّاهر ، لعدم حصول الوثوق به ما لم يحرز الملكه الرادعه.

قال العلامة المامقانى : إنّ هناك

قرائن على أنّهم أرادوا بالعداله معنى الملكه وهو أنّا وجدنا علماء الرجال قد

ذكروا فى جملة من الرواه ما يزيد على ظهور الإسلام وعدم ظهور الفسق ، بل على حسن

الظاهر بمراتب ومع ذلك لم يصرّحوا فيهم بالتعديل والتوثيق ، ألا ترى أنّهم ذكروا

فى إبراهيم بن هاشم ، أنّه أوّل من نشر أحاديث الكوفيين بقم ، وهذا يدلّ على ما

هو أقوى من حسن

ص: ٣٩

١- [١] القوانين : ١ / ٤٧٤ الباب السادس فى السنه.

الظاهر بمراتب ،

لأنَّ أهل قم كان من شأنهم عدم الوثوق بمن يروى عن الضعفاء ، بل كانوا يخرجونه من

بلدهم ، فكيف بمن كان هو في نفسه فاسقاً أو على غير الطَّريقه الحَقَّه. فتحقَّق نشر

الأخبار بينهم يدلُّ على كمال جلالته ومع ذلك لم يصرِّح فيه أحد بالتوثيق

والتَّعديل (١).

الخامس : تفضيح الناس في هذا العلم

إنَّ علم الرجال علم منكر يجب التحرُّز

عنه ، لأنَّ فيه تفضيحاً للناس ، وقد نهينا عن التجسُّس عن معائبهم وأمرنا بالغصِّ

والتستُّر.

وفيه أولاً : النقض بباب المرافعات.

حيث إنَّ للمنكر جرح شاهد المدَّعى وتكذيبه ، وبالأمر بذكر المعائب في مورد

الاستشاره ، إلى غير ذلك ممَّا يجوز فيه الاغتياب.

وثانياً : إنَّ الأحكام الالهيه أولى

بالتحقُّظ من الحقوق التي أُشير اليها.

أضف إلى ذلك أنه لو كان التفحص عن

الرواه أمراً مرغوباً عنه ، فلماذا أمر الله سبحانه بالتثبت والتبين عند سماع

الخبر ، إذ قال سبحانه : (إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا)

(٢).

والأمر به وإن جاء في مورد الفاسق ،

لكنه يعمُّ المجهول للتعليل الوارد في ذيل الآيه (أَنْ تُصِيبُوا

قَوْمًا بِجَهَالِهِ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) فَإِنَّ احْتِمَالَ إِصَابِهِ الْقَوْمَ بِجَهَالِهِ لَا

يَخْتَصُّ بِمَنْ عِلْمَ فَسَقِهِ ، بَلْ يَعْمَّ مُحْتَمَلَهُ كَمَا لَا يَخْفَى .

السادس : قول الرجالي وشرائط الشهادة

لو قلنا باعتبار قول الرجالي من باب الشَّهادة

، يجب أن تجتمع فيه

ص : ٤٠

١- [١] تنقيح المقال : ١ / ١٧٦ من المقدمة .

٢- [٢] الحجرات : ٦ .

شرائطها التي منها

الاعتماد على الحسّ دون الحدس. وهو شرط اتفق عليه العلماء ، ومن المعلوم عدم

تحقق هذا الشرط ، لعدم تعاصر المعدل (بالكسر) والمعدل (بالفتح) غالباً.

والجواب أنه يشترط في الشهاده ، أن

يكون المشهود به أمراً حسياً أو تكون مبادئه قريبه من الحسّ وإن لم يكن بنفسه

حسياً ، وذلك مثل العدالة والشجاعه فإنهما من الأمور غير الحسيه ، لكن

مبادئها حسيه من قبيل الالتزام بالفرائض والنوافل ، والاجتناب عن اقتراف الكبائر

في العدالة ، وقرع الأبطال في ميادين الحرب ، والاقدام على الأمور الخطيره بلا

تريث واكتراث في الشجاعه.

وعلى ذلك فكما يمكن إحراز عداله المعاصر

بالمعاشره ، اوبقيام القرائن والشواهد على عدالته ، أو شهرته وشياعه بين الناس ،

على نحو يفيد الاطمئنان ، فكذلك يمكن إحراز عداله الراوى غير المعاصر من الاشتهار

والشياع والأمارات والقرائن المنقوله متواتره عصرأ بعد عصر ، المفيده للقطع

واليقين أو الاطمئنان.

ولا شكَّ أنَّ الكسبي والنجاشي والشيخ ،

بما أنهم كانوا يمارسون المحدثين والعلماء بطبع الحال كانوا واقفين على

أحوال الرواه وخصوصياتهم ومكانتهم من حيث الوثاقه والضبط ، فلأجل تلك القرائن

الواصله اليهم من مشايخهم وأكابر عصرهم ، إلى أن تنتهى إلى عصر الرواه ، شهدوا

بوثاقه هؤلاء.

وهناك جواب آخر ؛ وهو أنَّ من المحتمل

قويًا أن تكون شهاداتهم في حق الرواه ، مستنده إلى السّماع من شيوخهم ، إلى أن
تنتهى إلى عصر الرواه ، وكانت الطّبقه النهائيه معاشره لهم ومخالطه إيّاهم.

وعلى ذلك ، لم يكن التّعديل أو الجرح

أمرًا ارتجالياً ، بل كان مستنداً ، إمّا إلى القرائن المتواتره والشواهد القطعيه

المفيده للعلم بعداله الراوى أو

ص : ٤١

ضعفه ، أو إلى

السَّماع من شيخ إلى شيخ آخر.

وهناك وجه ثالث ؛ وهو رجوعهم إلى الكتب

المؤلفه فى العصور المتقدّمه عليهم ، التى كان أصحابها معاصرين للرواه ومعاشرين

لهم ، فإنّ قسماً مهمّاً من مضامين الأصول الخمسه الرجائيه ، وليده تلك الكتب

المؤلفه فى العصور المتقدّمه.

فتبيّن أنّ الأعلام المتقدّمين كانوا

يعتمدون فى تصريحاتهم بوثاقه الرّجل ، على الحسّ دون الحدس وذلك بوجوه ثلاثه :

١ الرجوع إلى الكتب التى كانت بأيديهم

من علم الرجال التى ثبتت نسبتها إلى مؤلّفها بالطرق الصحيحه.

٢ السَّماع من كابر عن كابر ومن ثقه

عن ثقه.

٣ الاعتماد على الاستفاضه والاشتهار

بين الأصحاب وهذا من أحسن الطّرق وأمتنها ، نظير علمنا بعداله صاحب الحدائق وصاحب

الجواهر والشيخ الأنصارى وغيرهم من المشايخ عن طريق الاستفاضه والاشتهار فى كل جيل

وعصر ، إلى أن يصل إلى زمان حياتهم وحينئذ نذعن بوثاقتهم وإن لم تصل إلينا بسند

خاصّ.

ويدلّ على ذلك (أى استنادهم إلى الحسّ

فى التوثيق) مانقلناه سالفاً عن الشيخ ، من أنا وجدنا الطائفه ميّزت الرجال

الناقله ، فوثقت الثّقات وضعفت الضعفاء ، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه

وروايته ، ومن لا يعتمد على خبره إلى آخر ما ذكره. (١)

ولاجل أن يقف القارئ على أنّ أكثر ما

في الأصول الخمسة الرجاليه لا جميعها مستنده إلى شهاده من قبلهم من الاثبات

في كتبهم في حق الرواه ،

ص : ٤٢

١- [١] لاحظ عدّه الأصول : ١ / ٣٦٦.

أسمى ثلّه من القدماء ، قد ألقوا في هذا المضمّار ، ليقف القارئ على نماذج من الكتب الرجاليّة المؤلّفة قبل الأصول الخمسة أو معها ولنكتف بالقليل عن الكثير.

١ الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن

علّي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (المتوفّى ٣٨١ هـ) ، ترجمه النجاشي (

الرقم ١٠٤٩) وعدّ من تصانيفه كتاب «المصايح» في من روى عن النبي والأئمة عليهم السلام وله ايضا كتاب «المشايخ» ذكر فيه

مشايخه في الرجال وهم يزيدون عن مائتي شيخ ، طبع في آخر «من لا يحضره الفقيه» (١).

٢ الشيخ أبو عبد الله أحمد بن عبد

الواحد البزاز المعروف ب «ابن عبدون» (بضم العين المهملة وسكون الباء الموحده

) ، كما في رجال النجاشي (الرقم ٢١١) وب «ابن الحاشر» كما في رجال الشيخ (٢) ، والمتوفّى سنة ٤٢٣ هـ وهو من مشايخ

الشيخ الطوسي والنجاشي وله كتاب «الفهرس». أشار إليه الشيخ الطوسي في الفهرس في

ترجمه إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي (٣).

٣ الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن

سعيد المعروف ب «ابن عقده» (بضم العين المهملة وسكون القاف ، المولود سنة ٢٤٩

هـ والمتوفّى سنة ٣٣٣ هـ) له كتاب «الرجال» وهو كتاب جمع فيه أسامي من روى عن جعفر

بن محمد عليهما السلام وله كتاب

آخر في هذا المضمّار جمع فيه أسماء الرواه عن تقديم علي الإمام الصادق من الأئمة

الطاهرين عليهم السلام. (٤)

- ١- [١] ترجمه الشيخ في الرجال ، في الصفحه ٤٩٥ ، الرقم ٢٥ وفي الفهرس « الطبعه الأولى » الصفحه ١٥٦ ، تحت الرقم ٦٩٥ ، وفي « الطبعه الثانيه » الصفحه ١٨٤ ، تحت الرقم ٧٠٩.
- ٢- [٢] رجال الشيخ : ٤٥٠ ، ترجمه الشيخ ب « أحمد بن حمدون ».
- ٣- [٣] الفهرس : ٤٤ ، « الطبعه الأولى » ، تحت الرقم ٧ و « الطبعه الثانيه » : ٢٧ ٢٩.
- ٤- [٤] ذكره الشيخ في الرجال : ٤٤ ، الرقم ٣٠ وفي الفهرس « الطبعه الأولى » ص ٢٨ ،

٤ أحمد بن علي العلوي العقيقي ()

المتوفى عام ٢٨٠ هـ) له كتاب « تاريخ الرجال » وهو يروى عن أبيه ، عن إبراهيم بن

هاشم القمي . (١)

٥ أحمد بن محمد الجوهرى البغدادي ،

ترجمه النجاشي (الرقم ٢٠٧) والشيخ الطوسي (٢)

وتوفى سنة ٤٠١ هـ ، ومن تصانيفه « الاشتمال في معرفه الرجال ».

٦ الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن

نوح ، ساكن البصره له كتاب « الرجال الذين رووا عن أبي عبد الله عليه السلام » (٣).

٧ أحمد بن محمد القمي (المتوفى سنة

٣٥٠ هـ) ترجمه النجاشي (الرقم ٢٢٣) ، له كتاب « الطبقات ».

٨ أحمد بن محمد الكوفي ، ترجمه

النجاشي (الرقم ٢٣٦) وعدّ من كتبه كتاب « الممدوحين والمذمومين » (٤).

٩ الحسن بن محبوب السّراد (بفتح

السين المهمله وتشديد الراء) أو الزّراد (المولود عام ١٤٩ هـ ، والمتوفى عام

٢٢٤ هـ) روى عن ستين رجلاً من

تحت الرقم ٧٦ ، وفي

« الطبعة الثانيه » ص ٥٢ ، تحت الرقم ٨٦ ، وذكر في رجال النجاشي تحت الرقم ٢٣٣.

ص : ٤٤

١- [١] ترجمه النجاشي في رجاله ، تحت الرقم ١٩٦ ، والشيخ في الفهرس « الطبعة الأولى » الصفحه ٢٤ ، تحت الرقم ٦٣ ، وفي «

الطبعة الثانيه » الصفحه ٤٨ ، تحت الرقم ٧٣ ، وفي الرجال في الصفحه ٤٥٣ ، الرقم ٩٠.

- ٢- [٢] رجال الشيخ: ٤٤٩، الرقم ٦٤، والفهرس « الطبعه الأولى » الصفحه ٣٣، تحت الرقم ٨٩، وفي « الطبعه الثانيه » الصفحه ٥٧، تحت الرقم ٩٩.
- ٣- [٣] ترجمه الشيخ في رجاله: ٤٥٦، الرقم ١٠٨ وفي الفهرس « الطبعه الأولى » الصفحه ٣٧، تحت الرقم ١٠٧، وفي « الطبعه الثانيه » الصفحه ٦١، تحت الرقم ١١٧.
- ٤- [٤] ذكره الشيخ في الرجال: ٤٥٤، وقال في الفهرس « الطبعه الأولى » بعد ترجمته في الصفحه ٢٩، تحت الرقم ٧٨: « توفي سنه ٣٤٦ هـ » ويكون في « الطبعه الثانيه » من الفهرس في الصفحه ٥٣، تحت الرقم ٨٨.

اصحاب الصادق عليه السلام وله كتاب « المشيخه » وكتاب « معرفه

رواه الأخبار » (١).

١٠ الفضل بن شاذان ، الذي يُعدُّ من

أئمه علم الرجال وقد توفّي بعد سنه ٢٥٤ هـ ، وقيل ٢٦٠ هـ ، وكان من أصحاب الرضا

والجواد والهادى عليهم السلام

وتوفّي في أيام العسكرى عليه السلام

(٢) ينقل عنه العلامة في الخلاصه في القسم الثاني في ترجمه « محمد بن سنان » بعد قوله :

والوجه عندي التوقف فيما يرويه « فإنَّ الفضل بن شاذان رحمهما الله قال في بعض كتبه : إنَّ من الكذابين المشهورين ابن سنان » (٣).

إلى غير ذلك من التآليف للقدمات في علم

الرجال وقد جمع أسماءها وما يرجع إليها من الخصوصيات ، المتبع الشيخ آغا بزرك

الطهراني في كتاب أسماء « مصفى المقال في مصنفى علم الرجال » (٤).

والحاصل ، أنَّ التتبع في أحوال العلماء

المتقدمين ، يشرف الإنسان على الادعان واليقين بأنَّ التوثيق والتضعيفات

الوارده في كتب الأعلام الخمسه وغيرها ، يستند إمَّا إلى الوجدان في الكتاب

الثابته نسبه إلى مؤلفه ، أو إلى الثقل والسَّماع ، أو إلى الاستفاضه والاشتهار

، أو إلى طريق يقرب منها.

ص: ٤٥

١- [١] راجع رجال الشيخ الطوسى : ٣٤٧ ، الرقم ٩ والصفحه ٣٧٢ ، الرقم ١١ والفهرس « الطبعة الأولى » الصفحه ٤٦ ، تحت الرقم ١٥١ ، وفي « الطبعة الثانيه » الصفحه ٧٢ ، تحت الرقم ١٦٢.

٢- [٢] ذكره النجاشى فى رجاله تحت الرقم ٨٤٠ والشيخ فى الفهرس « الطبعة الأولى » الصفحه ١٢٤ ، تحت الرقم ٥٥٢ ، وفى «

- الطبعة الثانية « الصفحة ١٥٠ ، تحت الرقم ٥٦٤ ، وفي الرجال في الصفحة ٤٢٠ ، الرقم ١ ، والصفحة ٤٣٤ ، الرقم ٢ .
- ٣- [٣] الخلاصه : ٢٥١ ، طبع النجف .
- ٤- [٤] طبع الكتاب عام ١٣٧٨ .

السابع : التوثيق الإجمالي

إنَّ الغايه المُتوخَّاه من علم الرجال ،

هو تمييز الثَّقَه عن غيره ، فلو كانت هذه هي الغايه منه ، فقد قام مؤلّف الكتب

الأربعة بهذا العمل ، فوثّقوا رجال أحاديثهم واسناد رواياتهم على وجه الاجمال دون

التّفصيل ، فلو كان التّوثيق التّفصيلي من نظراء النّجاشي والشيخ وأضرابهما

حجّه ، فالتّوثيق الاجمالي من الكليني والصدوق والشيخ أيضاً حجّه ، فهؤلاء

الأقطاب الثلاثة ، صحّحوا رجال أحاديث كتبهم وصرّحوا في ديباجتها بصحّه

رواياتها.

يقول المحقّق الكاشاني في المقدمه

الثانيه من مقدّمات كتابه « الوافي » في هذا الصّدّد ، ما هذا خلاصته (1) : « إنَّ أرباب الكتب الأربعة قد شهدوا

على صحّه الروايات الوارده فيها. قال الكليني في أوّل كتابه في جواب من التمس

منه التّصنيف : « وقلت : إنّك تحبُّ أن يكون عندك كتاب كاف يجمع من جميع فنون

علم الدّين ما يكتفي به المتعلم ، ويرجع إليه المسترشد ، يأخذ منه مَنْ يُريد علم

الدين والعمل به بالآثار الصحيحه عن الصادقين ، والسنن القائمه التي عليها العمل

وبها يؤدّى فرض الله وسنّه نبيّه ... إلى أن قال قدس سره

: وقد يسّر الله له الحمد تأليف ما سألت ، وأرجو أن يكون بحيث توخّيت .» وقال

الصدوق في ديباجه « الفقيه » : « إنّي لم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع

ما رووه ، بل قصدت إلى إيراد ما أفتى به وأحكم بصحّته ، وأعتقد فيه أنّه حجّه

فيما بيني وبين ربّي تقدّس ذكره ، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهوره عليها

المُعَوَّل وإليها المرجع .» وذكر الشيخ في « العده » أنّ جميع ما أورده في

كتابه (التهذيب والاستبصار) ، إنما أخذه من الأصول المعتمد عليها.

والجواب : أن هذه التصريحات

أجنبيه عما نحن بصدده ، أعنى وثاقه

ص : ٤٤

١- [١] الوافى : ١ / ١١ ، المقدمه الثانيه.

رواه الكتب الأربعة.

أما أولاً: فلأن المشايخ شهدوا

بصحة روايات كتبهم ، لا بوثاقه رجال رواياتهم ، وبين الأمرين بون بعيد ، وتصحيح الروايات كما يمكن أن يكون مستنداً إلى إحراز وثاقه روايتها ، يمكن أن يكون مستنداً إلى القرائن المنفصلة التي صرح بها المحقق البهائي في « مشرق الشمسين » والفيض الكاشاني في « الوافي » ومع هذا كيف يمكن القول بأن المشايخ شهدوا بوثاقه رواه أحاديث كتبهم؟ والظاهر كما هو صريح كلام العلمين ، أنهم استندوا في التصحيح على القرائن لا على وثاقه الرواه ، ويدل على ذلك ما ذكره الفيض حول هذه الكلمات ، قال قدس سره بعد بيان

اصطلاح المتأخرين في تنوع الحديث المعتبر : « وسلك هذا المسلك العلامة الحلّي رحمه الله وهذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين

قدمائنا قدس الله أرواحهم كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم ، بل كان المتعارف

بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضى الاعتماد عليه ، واقترن بما

يوجب الوثوق به ، والركون إليه (١) كوجوده في كثير من الأصول الأربعمائه المشهوره

المتداوله بينهم التي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة بأصحاب العصمه عليهم السلام (٢) وكتكره في أصل أو أصليين منها

فصاعداً بطرق مختلفه وأسانيد عديده معتبره (٣) وكوجوده في أصل معروف الانتساب

إلى أحد الجماعه الذين أجمعوا على تصديقهم ، كزراره ومحمد بن مسلم والفضيل بن

يسار (٤) ، أو على تصحيح ما يصح عنهم ، كصفوان بن يحيى ، ويونس بن عبد الرحمن ،

وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي (٥) ، أو العمل بروايتهم ، كعمار الساباطي

ونظرائه (٦) وكاندرجه في أحد الكتب التي عرضت على أحد الأئمه المعصومين عليهم السلام فأثنوا على مؤلفيها ، ككتاب

عبيد الله

الحلبى الذى عرض على الصادق عليه السلام

وكتابى يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان المعروضين على العسكرى عليه السلام (٧) وكأخذه من أحد الكتب التى شاع

ص: ٤٧

بها والاعتماد عليها ، سواء كان مؤلفوها من الإمامية ، ككتاب الصَّلاه لحريز بن

عبد الله السجستاني وكتب ابني سعيد ، وعلی بن مهزيار ، أو من غير الإمامية ،

ككتاب حفص بن غياث القاضي ، والحسين بن عبيد الله السعدي ، وكتاب القبله لعلی بن

الحسن الطاطرى ... إلى أن قال : فحكموا بصحَّه حديث بعض الرواه من غير الإمامية

كعلی بن محمد بن رياح وغيره لما لاح لهم من القرائن المقتضيه للوثوق بهم

والاعتماد عليهم ، وإن لم يكونوا فى عداد الجماعه الذين انعقد الاجماع على تصحيح

ما يصحَّ عنهم .. إلى أن قال : فإن كانوا لا يعتمدون على شهادتهم بصحَّه كتبهم فلا

يعتمدوا على شهادتهم وشهاده أمثالهم من الجرح والتعديل إلى أن قال : نعم ، إذا

تعارض الخبران المعتمد عليهما على طريقه القدماء فاحتجنا إلى التَّرجيح بينهما ،

فعلينا أن نرجع إلى حال رواتهما فى الجرح والتَّعديل المنقولين عن المشايخ فيهم

ونبنى الحكم على ذلك كما أشير إليه فى الأخبار الوارده فى التراجيح بقولهم عليهم السلام « فالحكم ما حكم به أعدلهما

وأورعهما

واصدقهما فى الحديث » وهو أحد وجوه التَّرجيح المنصوص عليها ، وهذا هو عمده

الأسباب الباعثه لنا على ذكر الأسانيد فى هذا الكتاب « (1).

وثانياً : سلّمنا أن منشأ حكمهم

بصحَّتها هو الحكم بوثاقه رواتها ، لكن من أين نعلم أنهم استندوا فى توثيقهم إلى

الحسّ ، إذ من البعيد أن يستندوا فى توثيق هذا العدد الهائل من الرواه الوارده فى

هذه الكتب إلى الحسّ ، بل من المحتمل قوياً ، أنهم استندوا إلى القرائن التى

يستنبط وثاقتهم منها ، ومثله يكون حجّه للمستنبط ولمن يكون مثله فى حصول القرائن.

وئالئاً : نفترض كونهم مستندين فى توثيق

الرؤاه إلى الحسّ ، ولكنّ الأخذ بقولهم إنّما يصحّ لو لم تظهر كثره أخطائهم ،

فإنّ كثرتها تسقط قول

ص : ٤٨

١- [١] الوافى : ١ / ١٢١١ ، المقدمه الثانيه.

المخبر عن الحجّيه

فى الإخبار عن حسّ أيضاً ، فكيف فى الاخبار عن حدس . مثلاً إنّ كثيراً من رواه الكافى ضعّفهم النجاشى والشيخ ، فمع هذه المعارضه الكثيره يسقط قوله عن الحجّيه . نعم ، إن كانت قليله لكان لاعتبار قوله وجه . وإنّ الشيخ قد ضعّف كثيراً من رجال « التهذيب والاستبصار » فى رجاله وفهرسه ، فكيف يمكن أن يعتمد على ذلك التّصحیح . فظهر أنّه لا مناص عن القول بالحاجه إلى علم الرجال وملاحظه أسناد الروايات ، وأنّ مثل هذه الشهادات لا تقوم مكان توثيق رواه تلك الكتب .

الثامن : شهادة المشايخ الثلاثة

إذا شهد المشايخ الثلاثة على صحّه روايات كتبهم ، وأنّها صادرة عن الأئمّه بالقرائن التى أشار إليه المحقّق الفيض ، فهل يمكن الاعتماد فى هذا المورد على خبر العدل أو لا؟
الجواب : أنّ خبر العدل وشهادته إنّما يكون حجّه إذا أخبر عن الشّيء عن حسّ لا عن حدس ، والاخبار عنه بالحدس لا يكون حجّه إلا على نفس المخبر ، ولا يعدو غيره إلا فى موارد نادره ، كالمفتى بالنسبه إلى المستفتى . وإخبار هؤلاء عن الصّدور إخبار عن حدس لا عن حسّ .

توضیح ذلك ؛ أنّ احتمال الخلاف والوهم

فى كلام العادل ينشأ من أحد أمرين :

الأوّل

: التعمّد فى الكذب وهو مرتفع بعدالته .

: احتمال الخطأ والاشتباه وهو مرتفع

بالأصل العقلائى المسلم بينهم من أصاله عدم الخطأ والاشتباه ، لكن ذاك الأصل عند

العقلاء مختصاً بما إذا أخبر بالشىء عن حس ، كما إذا أبصر وسمع ، لا ما إذا أخبر

عنه عن حدس ، واحتمال الخطأ فى الإبصار والسمع مرتفع بالأصل المسلم بين

العقلاء ، وأما احتمال الخطأ فى الحدس والانتقال من المقدمه إلى النتيجة ،

فليس هنا أصل يرفعه

، ولأجل ذلك لا يكون قول المحدث حجّة الا لنفسه.

والمقام من هذا القبيل ، فإنّ المشايخ

لم يروا بأعينهم ولم يسمعوا بأذانهم صدور روايات كتبهم ، وتنطق أئمتهم بها ،

وإنّما انتقلوا إليه عن قرائن وشواهد جرّتهم إلى الاطمئنان بالصدور ، وهو إخبار

عن الشيء بالحدس ، ولا يجرى في مثله أصاله عدم الخطأ ولا يكون حجّة في حق الغير.

وإن شئت قلت : ليس الانتقال من تلك

القرائن إلى صحّ الروايات وصدورها أمراً يشترك فيه الجميع أو الأغلب من الناس ،

بل هو أمر تختلف فيه الأنظار بكثير ، فربّ إنسان تورثه تلك القرائن اطمئناناً في

مقابل إنسان آخر ، لا تفيده إلا الظنّ الضعيف بالصحّ والصدور ، فإذن كيف يمكن

حصول الاطمئنان لأغلب الناس بصدور جميع روايات الكتب الأربعة التي يناهز عددها

ثلاثين ألف حديث ، وليس الإخبار عن صحّتها كالإخبار عن عداله إنسان أو شجاعته ،

فإنّ لهما مبادئ خاصّة معلومه ، يشترك في الانتقال عنها إلى ذينك الوصفين أغلب

الناس أو جميعهم ، فيكون قول المخبر عنهما حجّة وإن كان الإخبار عن حدس ، لأنّه

ينتهي إلى مبادئ محسوسه ، وهي ملموسة لكلّ من أراد أن يتفحص عن أحوال الإنسان.

ولا يلحق به الإخبار عن صحّ تلك الروايات ، مستنداً إلى تلك القرائن التي يختلف

الناس في الانتقال عنها إلى الصحّ إلى حدّ ربّما لا تفيد لبعض الناس إلا

الظنّ الضعيف. وليس كلّ القرائن من قبيل وجود الحديث في كتاب عرض على الإمام

ونظيره ، حتّى يقال إنّها من القرائن الحسيّه ، بل أكثرها قرائن حدسيّه.

فان قلت : فلو كان إخبارهم عن صحّ

كتبهم حجّه لأنفسهم دون غيرهم ، فما هو الوجه في ذكر هذه الشهادات في ديباجتها؟

قلت : إنّ الفائده لا تنحصر في العمل

بها ، بل يكفي فيها كون هذا الإخبار باعثاً وحافزاً إلى تحريك الغير لتحصيل

القرائن والشواهد ، لعلّه يقف

ص : ٥٠

أيضاً على مثل ما

وقف عليه المؤلّف وهو جزء علّه لتحصيل الرُّكون لا تمامها.

ويشهد بذلك أنّهم مع ذاك التّصديق ،

نقلوا الروايات بإسنادها حتّى يتدبّر الآخرون فى ما ينقلونه ويعملوا بما صحّ

لديهم ، ولو كانت شهادتهم على الصّحّه حجّه على الكلّ ، لما كان وجه لتحمل ذاك

العبء الثقيل ، أعنى نقل الروايات بإسنادها. كلّ ذلك يعرب عن أنّ المرمى الوحيد

فى نقل تلك التصحيحات ، هو إقناع أنفسهم وإلفات الغير إليها حتّى يقوم بنفس ما قام

به المؤلّفون ولعلّه يحصل ما حصّله.

ص: ٥١

الفصل الثالث

اشاره

المصادر الاولييه لعلم الرجال

١ الاصول الرجاليه الثمانيه.

٢ رجال ابن الغضائري.

ص: ٥٣

اشاره

* رجال الكشى.

* فهرس النجاشى.

* رجال الشيخ وفهرسه.

* رجال البرقى.

* رساله أبى غالب الزرارى.

* مشيخه الصدوق.

* مشيخه الشيخ الطوسى.

ص: ٥٥

اهتم علماء الشيعة من عصر التابعين الى

يومنا هذا بعلم الرجال ، فألفوا معاجم تتكفل لبيان أحوال الرواه وبيان وثافتهم أو

ضعفهم ، وأول تأليف ظهر لهم فى أوائل النصف الثانى من القرن الاول هو كتاب « عبيد

الله بن أبى رافع » كاتب أمير المؤمنين عليه السلام

، حيث دون أسماء الصحابه الذين شايعوا علياً وحضروا حروبه وقاتلوا معه فى البصره

وصفين والنهروان ، وهو مع ذلك كتاب تاريخ ووقائع.

وألف عبدالله بن جبله الكنانى (المتوفى

عام ٢١٩ هـ) وابن فضال وابن محبوب وغيرهم فى القرن الثانى الى أوائل القرن

الثالث ، كتباً فى هذا المضممار ، واستمر تدوين الرجال الى أواخر القرن الرابع.

ومن المأسوف عليه ، أنه لم تصل هذه

الكتب الينا ، وانما الموجود عندنا وهو الذى يعد اليوم اصول الكتب الرجاليه (١) ما دؤن فى القرنين الرابع والخامس ،

واليك بيان تلك الكتب والاصول التى عليها مدار علم الرجال ، واليك اسماؤها وأسماء

مؤلفيها وبيان خصوصيات مؤلفاتهم.

ص: ٥٧

١- [١] المعروف أن الاصول الرجاليه اربعة أو خمس بزياده رجال البرقى ، لكن عدها ثمانيه بلحاظ أن الجميع من تراث القدماء ، وان كان بينها تفاوت فى الوزن والقيمه ، فلاحظ.

هو تأليف محمد بن عمر بن عبد العزيز

المعروف بالكشي ، والكشّ بالفتح والتشديد بلد معروف على مراحل من سمرقند ،
خرج منه كثير من مشايخنا وعلمائنا ، غير أن النجاشي ضبطه بضم الكاف ، ولكن الفاضل
المهندس البرجندی ضبطه في كتابه المعروف « مساحه الارض والبلدان والاقاليم » بفتح
الكاف وتشديد الشين ، وقال : « بلد من بلاد ما وراء النهر وهو ثلاثه فراسخ في
ثلاثه فراسخ ».

وعلى كل تقدير ؛ فالكشي من عيون الثقات

والعلماء والاثبات. قال النجاشي : « محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي أبو عمرو ،
كان ثقة عيناً وروى عن الضعفاء كثيراً ، وصحب العياشي وأخذ عنه وتخرج عليه وفي
داره التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل العلم. له كتاب الرجال ، كثير العلم وفيه أغلاط
كثيره » (١).

وقال الشيخ في الفهرست : « ثقة بصير

بالاخبار والرجال ، حسن الاعتقاد ، له كتاب الرجال » (٢).

وقال في رجاله : « ثقة بصير بالرجال

والأخبار ، مستقيم المذهب » (٣).

وأما أستاذه العياشي أبو النضر

محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمى السمرقندى المعروف بالعياشي ، فهو ثقة

صدوق عين من عيون هذه الطائفة ... قال لنا أبو جعفر الزاهد : أنفق أبو النضر على

١- [١] رجال النجاشي : الرقم ١٠١٨.

٢- [٢] فهرس الشيخ «الطبعة الاولى» الصفحة ١٤١ ، الرقم ٦٠٤ ، و : « الطبعة الثانية » ، الصفحة ١٦٧ الرقم ٦١٥.

٣- [٣] رجال الشيخ : ٤٩٧.

مقابل أو قارئ أو

معلق ، مملوءه من الناس (١)

وله كتب تتجاوز على مائتين.

قد أسمى الكشّي كتابه الرجال ب « معرفه

الرجال » كما يظهر من الشّيخ في ترجمه أحمد بن داود بن سعيد الفزاري (٢).

وربّما يقال بأنه أسماء ب « معرفه

الناقلين عن الأئمة الصادقين » أو « معرفه الناقلين » فقط ، وقد كان هذا الكتاب

موجوداً عند السيد ابن طاووس ، لأنه تصدّى بترتيب هذا الكتاب وتبويبه وضّمه الى

كتب أخرى من الكتب الرجاليّه وأسماء ب « حلّ الاشكال في معرفه الرجال » وكان

موجوداً عند الشهيد الثاني ، ولكن الموجود من كتاب الكشّي في هذه الاعصار ، هو

الذي اختصره الشّيخ مسقطاً منه الزوائد ، واسماء ب « اختيار الرجال » ، وقد عدّه

الشّيخ من جمله كتبه ، وعلى كل تقدير فهذا الكتاب طبع في الهند وغيره ، وطبع في

النجف الاشرف وقد فهرس الناشر أسماء الرواه على ترتيب حروف المعجم. وقام اخيراً

المتتبع المحقق الشّيخ حسن المصطفوي بتحقيقه تحقيقاً رائعاً وفهرس له فهارس قيمه

شكر الله مساعيه .

كيفية تهذيب رجال الكشّي

قال القهبائي : « إن الاصل كان في رجال

العامه والخاصه فاختر منه الشّيخ ، الخاصه » (٣).

والظاهر عدم تماميته ، لأنه ذكر فيه

جمعاً من العامه رووا عن ائمّتنا

-
- ١- [١] راجع رجال النجاشى : الرقم ٩٤٤.
 - ٢- [٢] ذكره فى « ترتيب رجال الكشى » الذى رتب فيه « اختيار معرفه الرجال » للشيخ على حروف التهجى ، والكتاب غير مطبوع بعد ، والنسخه الموجوده بخط المؤلف عند المحقق التستري دام ظله.
 - ٣- [٣] راجع فهرس الشيخ: « الطبعة الاولى » الصفحه ٣٤ ، الرقم ٩٠ ، و: « الطبعة الثانيه » الصفحه ٥٨ ، الرقم ١٠٠.

كمحمد بن اسحاق ،

ومحمد بن المنكدر ، وعمرو بن خالد ، وعمرو بن جميع ، وعمرو بن قيس ، وحفص بن غياث

، والحسين بن علوان ، وعبد الملك بن جريج ، وقيس بن الربيع ، ومسعده بن صدقه ،

وعباد بن صهيب ، وأبى المقدام ، وكثير النوا ، ويوسف بن الحرث ، وعبد الله البرقى (١).

والظاهر أن تنقيحه كان بصوره تجريده عن

الهفوات والاشتباكات التي يظهر من النجاشى وجودها فيه.

ان الخصوصيه التي تميز هذا الكتاب عن

سائر ما ألف في هذا المضممار عباره عن التركيز على نقل الروايات المربوطه بالرواه

التي يقدر القارئ بالامعان فيها على تمييز الثقه عن الضعيف وقد ألفه على نهج

الطبقات مبتدئاً بأصحاب الرسول والوصى الى أن يصل الى أصحاب الهادى والعسكرى عليهما السلام ثم الى الذين يلونهم وهو بين الشيعه

كطبقات ابن سعد بين السنه.

٢ رجال النجاشى

هو تأليف الثبت البصير الشيخ أبى العباس

(٢) أحمد بن على

بن أحمد بن العباس ، الشهير بالنجاسى ، وقد ترجم نفسه فى نفس الكتاب وقال : « أحمد

بن على بن أحمد بن العباس بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن

النجاشى ، الذى ولى الاهواز وكتب الى أبى عبد الله عليه السلام

يسأله وكتب اليه رساله عبد الله بن النجاشى المعروفه (٣) ولم ير لأبى عبد الله عليه السلام مصنف غيره.

١- [١] قاموس الرجال: ١ / ١٧.

٢- [٢] يكنى ب « أبى العباس » تاره وب « أبى الحسين » اخرى.

٣- [٣] هذه الرساله مرويه فى كشف الريبه ونقلها فى الوسائل فى كتاب التجاره ، لاحظ : الجزء ١٢ ، الباب ٤٩ من أبواب ما يكتسب به.

مصنف هذا الكتاب له كتاب « الجمعه وما

ورد فيه من الاعمال » ، وكتاب « الكوفه وما فيها من الاثار والفضائل » ، وكتاب «

أنساب بنى نصر بن قعين وأيامهم وأشعارهم » ، وكتاب « مختصر الانوار » و « مواضع

النجوم التى سمتها العرب » (١).

وقد ذكر فى ديباجه الكتاب الحوافر التى

دعته الى تأليف فهرسه وقال : « فأنى وقفت على ما ذكره السيد الشريف أطال الله

بقاه وأدام توفيقه من تعبير قوم من مخالفتنا أنه لا سلف لكم ولا مصنف ، وهذا قول

من لا علم له بالناس. ولا وقف على أخبارهم ، ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل

العلم ، ولا لقي أحداً فيعرف منه ولا حجه علينا لمن لا يعلم ولا عرف ، وقد جمعت من

ذلك ما استطعته ولم أبلغ غايته ، لعدم أكثر الكتب وانما ذكرت ذلك عذراً الى من وقع

اليه كتاب لم أذكره ... الى أن قال : على أن لاصحابنا رحمهم الله فى بعض هذا الفن كتباً ليست مستغرقة

لجميع ما رسم ، وأرجو أن يأتى فى ذلك على ما رسم وحُدَّ ان شاء الله ، وذكرت لكل

رجل طريقاً واحداً حتى لا يكثر الطرق فيخرج عن الغرض (٢).

اقول : الرجل نقاد هذا الفن ومن أجلائه

وأعيانه ، وحاز قصب السبق فى ميدانه ، قال العلامة فى الخلاصه : « ثقه معتمد عليه

، له كتاب الرجال نقلنا منه فى كتابنا هذا وغيره أشياء كثيره ، وتوفى بمطير آباد

فى جمادى الاولى سنة خمسين واربعمائه وكان مولده فى صفر سنة اثنتين وسبعين

وثلاثمائه (٣).

وقد اعتمد عليه المحقق فى كتاب المعتمر.

فقد قال فى غسله ماء الحمام : « وابن جمهور ضعيف جداً ذلك النجاشى فى كتاب الرجال

١- [١] رجال النجاسى: الرقم ٢٥٣.

٢- [٢] رجال النجاشى: ٣.

٣- [٣] رجال العلامه: ٢١ ٢٠ ، طبعه النجف.

٤- [٤] المعتبر: ٩٢ / ١.

وأطراه كل من تعرض له ، فهو أبو عذر هذا

الامر وسابق حلته كما لا يخفى ، ولكتابه هذا امتيازات نشير اليها :

الاول

: اختصاصه برجال الشيعة كما ذكر في مقدمته

، ولا يذكر من غير الشيعي إلا إذا كان عاماً روى عنا ، أو صنف لنا فيذكره مع

التنبه عليه ، كالمدائني والطبري وكذا في شيعي غير امامي فيصرح كثيراً وقد يسكت.

الثاني

: تعرضه لجرح الرواه وتعديلهم غالباً

استقلالاً أو استطراداً ، ورب رجل وثقه في ضمن ترجمه الغير ، وربما أعرض عن التعرض

بشيء من الوثاقه والضعف في حق بعض من ترجمهم.

نعم ، ربما يقال : كل من أهمل فيه القول

فذلك آيه ان الرجل عنده سالم عن كل مغمز ومطعن ، ولكنه غير ثابت ، حيث ان كتابه

ليس الا مجرد فهرس لمن صنف من الشيعة أو صنف لهم دون الممدوحين والمذمومين ، وليس

يجب على مؤلف حول الرجال ، أن يتعرض للمدح والذم ، فسكوته ليس دليلاً على المدح

ولا على كونه شيعياً امامياً ، وان كان الكتاب موضوعاً لبيان الشيعة أو من صنف لهم

، لكن الاخير (عدم دلالة على كونه شيعياً امامياً) موضع تأمل ، لتصريحه بأن

الكتاب لبيان تأليف الاصحاب ومصنفاتهم ، فما دام لم يصرح بالخلاف يكون الاصل كونه

امامياً.

الثالث

: تتبته في مقالاته وتأمله في افاداته ،

والمعروف أنه أثبت علماء الرجال وأضبّطهم واضبّط من الشيخ والعلّامه ، لان البناء على كثره التأليف يقتضى قله التأمل . وهذا الكلام وان كان غير خال عن التأمل لكنه جار على الغالب .

الرابع

: سعه معرفته بهذا الفن ، وكثره اطلاعه

بالاشخاص ، وما يتعلق بهم من الاوصاف والانساب وما يجرى مجراهما ، ومن تتبع كلامه

عند ذكر الاشخاص يقف على نهايه معرفته بأحوال الرجال وشده احاطته بما يتعلق بهذا

ص : ٦٢

معاصرته ومعاشرته لغير واحد منهم ، كما يشهد استطراده ذكر امور لا يطلع عليها الا

المصاحب ولا يعرفها غير المراقب الواجد (١).

وقد حصل له هذا الاطلاع الواسع بصحبته

كثيراً من العارفين بالرجال كالشيخ أحمد بن الحسين الغضائري ، والشيخ أحمد بن علي

بن عباس بن نوح السيرافي (٢).

، وأحمد بن محمد « ابن الجندي » (٣)

، وابي الفرج محمد بن علي بن يعقوب بن اسحاق بن ابي قره الكاتب (٤) ، وغيره من نقاد هذا الفن وأجلائه (٥).

الخامس

: أنه ألف فهرسه بعد فهرس الشيخ الطوسي

بشهاده أنه ترجمه وذكر فيه فهرس الشيخ (٦)

والسابر في فهرس النجاشي يقف على أنه كان ناظراً لفهرس معاصره ولعل بعض ما جاء فيه

مخالفاً لما في فهرس الشيخ كان لغايه التصحيح ، وكان المحقق البروجردي قدس سره يعتقد بأن فهرس النجاشي كالذيل

لفهرس

الشيخ.

وأخيراً نقول : إن المعروف في وفاته هو

أنه توفي عام ٤٥٠ هـ ، ونص عليه العلامة في خلاصته ، لكن القارئ يجد في طيات

الكتاب أنه أرخ فيه وفاه محمد بن الحسن بن حمزه الجعفرى عام ٤٦٣ هـ (٧). ولازم ذلك أن يكون حيّاً الى هذه

السنه ، ومن المحتمل أن تكون الزيادة من النساخ أو القراء ، وكانت

- ١- [١] لاحظ ترجمه سليمان بن خالد ، الرقم ٤٨٤ ، وترجمه سلامه بن محمد ، الرقم ٥١٤ ، فى نفس الكتاب تجد مدى اطلاعه على أحوال الرجال.
- ٢- [٢] رجال النجاشى :الرقم ١٠٩.
- ٣- [٣] قال فى رجاله بالرقم ٢٠٦ : أحمد بن محمد بن عمران بن موسى ، ابو الحسن المعروف ب « ابن الجندى » استاذنا رحمه الله الحقنا بالشيوخ فى زمانه.
- ٤- [٤] لاحظ رجال النجاشى : الرقم ١٠٦٦
- ٥- [٥] لاحظ سماء المقال : ١ / ٥٩ ٦٦.
- ٦- [٦] لاحظ رجال النجاشى : الرقم ١٠٦٨.
- ٧- [٧] لاحظ رجال النجاشى : الرقم ١٠٧٠.

، ثم أدخلها المتأخرون من النساخ فى المتن زاعمين أنه منه كما اتفق ذلك فى غير مورد.

ثم إن الشيخ النجاشى قد ترجم عدّه من

الرواه ووثقهم فى غير تراجمهم ، كما أنه لم يترجم عدّه من الرواه مستقلا ، ولكن

وثقهم فى تراجم غيرهم ، ولأجل اكمال البحث عقدنا العنوانين التالين لثلاً يفوت

القارئ فهرس الموثوقين فى تراجم غيرهم :

الأول

: من لهم تراجم ولكن وثقوا فى تراجم

غيرهم.

١ أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان

الزرارى ، وثقه فى ترجمه جعفر بن محمد بن مالك (الرقم ٣١٣).

٢ سلمه بن محمد بن عبدالله الخزاعى ،

وثقه فى ترجمه أخيه منصور بن محمد (الرقم ١٠٩٩).

٣ شهاب بن عبد ربه الاسدى ، وثقه فى

ترجمه ابن أخيه اسماعيل بن عبد الخالق (الرقم ٥٠).

٤ صالح بن خالد المحاملى الكناسى ،

وثقه فى باب الكنى فى ترجمه ابى شعيب المحاملى (الرقم ١٢٤٠).

٥ عمرو بن منهل بن مقلاص القيسى ،

وثقه فى ترجمه ابنه حسن بن عمرو بن منهل (الرقم ١٣٣).

٦ محمد بن عطيه الحنّاط ، وثقه في

ترجمه أخيه الحسن بن عطيه الحنّاط (الرقم ٩٣).

٧ محمد بن همام بن سهيل الاسكافي ،

وثقه في ترجمه جعفر بن محمد بن مالك الفزاري (الرقم ٣١٣).

الثاني

: من ليس لهم ترجمه ولكن وثّقوا في تراجم

الغير :

ص : ٦٤

١ أحمد بن محمد بن الهيثم العجلي ،

وثقه فى ترجمه ابنه الحسن (الرقم ١٥١).

٢ اسد بن اعفر المصرى ، وثقه فى ترجمه

ابنه داود (الرقم ٤١٤).

٣ اسماعيل بن أبى السمال الاسدى ،

وثقه فى ترجمه أخيه إبراهيم (الرقم ٣٠).

٤ اسماعيل بن الفضل بن يعقوب النوفلى

، وثقه فى ترجمه ابن أخيه الحسين بن محمد بن الفضل (الرقم ١٣١).

٥ جعفر بن إبراهيم الطالبى الجعفرى ،

وثقه فى ترجمه ابنه سليمان (الرقم ٤٨٣).

٦ حسن بن أبى ساره الرواسى ، وثقه فى

ترجمه ابنه محمد (الرقم ٨٨٣).

٧ حسن بن شجره بن ميمون الكندى ، وثقه

فى ترجمه اخيه على (الرقم ٧٢٠).

٨ حسن بن علوان الكلبي ، وثقه فى

ترجمه اخيه الحسين (الرقم ١١٦).

٩ حسن بن محمد بن خالد الطيالسى ،

وثقه فى ترجمه اخيه عبد الله (الرقم ٥٧٢).

١٠ حفص بن سابور الزيّات ، وثقه فى

ترجمه اخيه بسطام (الرقم ٢٨٠).

١١ حفص بن سالم ، وثقه في ترجمه أخيه

عمر (الرقم ٧٥٨).

١٢ حيان بن على العنزى ، وثقه في

ترجمه أخيه مندل (الرقم ١١٣١).

ص : ٦٥

١٣ زكريا بن سابور الزييات ، وثقه في

ترجمه أخيه بسطام (الرقم ٢٨٠).

١٤ زياد بن سابور الزييات ، وثقه في

ترجمه أخيه بسطام (الرقم ٢٨٠).

١٥ زياد بن أبي الجعد الاشجعي ، وثقه

في ترجمه ابن ابنه رافع ابن سلمه (الرقم ٤٤٧).

١٦ زياد بن سوقه العمري ، وثقه في

ترجمه أخيه حفص (الرقم ٣٤٨).

١٧ سلمه بن زياد بن أبي الجعد الاشجعي

، وثقه في ترجمه ابنه رافع (الرقم ٤٤٧).

١٨ شجره بن ميمون بن ابي اراكه الكندي

، وثقه في ترجمه ابنه علي (الرقم ٧٢٠).

١٩ صباح بن موسى السباطي ، وثقه في

ترجمه أخيه عمار (الرقم ٧٧٩).

٢٠ عبد الاعلى بن علي أبي شعبه الحلبي

، وثقه في تراجم ابن عمه أحمد بن عمر (الرقم ٢٤٥) وأخويه عبيدالله (الرقم ٦١٢)

ومحمد (الرقم ٨٨٥).

٢١ عبد الخالق بن عبد ربه الاسدي ،

وثقه في ترجمه ابنه اسماعيل (الرقم ٥٠).

٢٢ عبد الرحمن بن أبي عبدالله البصري

، وثقه فى ترجمه ابن ابنه اسماعيل بن همام (الرقم ٦٢).

٢٣ عبد الرحيم بن عبد ربه الاسدى ،

وثقه فى ترجمه ابن اخيه اسماعيل بن عبد الخالق (الرقم ٥٠).

٢٤ عبدالله بن رباط البجلي ، وثقه فى

ترجمه ابنه محمد (الرقم ٩٥٥).

ص :٦٦

٢٥ عبدالله بن عثمان بن عمرو الفزاري

، وثقه في ترجمه أخيه حمّاد (الرقم ٣٧١).

٢٦ عبد الملك بن سعيد الكنانى ، وثقه

في ترجمه أخيه عبدالله (الرقم ٥٦٥).

٢٧ عبد الملك بن عتبه النخعى ، وثقه

في ترجمه عبد الملك بن عتبه الهاشمى (الرقم ٦٣٥).

٢٨ على بن ابى شعبه الحلبي ، وثقه في

ترجمه ابنه عبيدالله (الرقم ٦١٢).

٢٩ على بن بشير ، وثقه في ترجمه أخيه

محمد (الرقم ٩٢٧).

٣٠ على بن عطيه الحنّاط ، وثقه في

ترجمه أخيه الحسن (الرقم ٩٣).

٣١ عمران بن على بن ابى شعبه الحلبي ،

وثقه في تراجم ابن عمه أحمد بن عمر (الرقم ٢٤٥) وأخويه عبيد الله (الرقم ٦١٢)

ومحمد (الرقم ٨٨٥).

٣٢ عمر بن ابى شعبه الحلبي ، وثقه في

ترجمه ابن اخيه عبيدالله بن على (الرقم ٦١٢).

٣٣ عمرو بن مروان اليشكري ، وثقه في

ترجمه أخيه عمّار (الرقم ٧٨٠).

٣٤ قيس بن موسى الساباطى ، وثقه في

ترجمه أخيه عمّار (الرقم ٧٧٩).

٣٥ أبو خالد ، محمد بن مهاجر بن عبيد

الأزدى ، وثقه فى ترجمه ابنه اسماعيل (الرقم ٤٦).

ص: ٦٧

٣٦ محمد بن الهيثم العجلي ، وثقه في

ترجمه ابن ابنه الحسن بن أحمد (الرقم ١٥١).

٣٧ محمد بن سوقه العمرى ، وثقه في

ترجمه أخيه حفص (الرقم ٣٤٨).

٣٨ معاذ بن مسلم بن أبى ساره ، وثقه

في ترجمه ابن عمّه محمد بن الحسن (الرقم ٨٨٣).

٣٩ همّام بن عبد الرحمن بن ميمون

البصرى ، وثقه في ترجمه ابنه اسماعيل (الرقم ٦٢).

٤٠ يعقوب بن إياس بن عمرو البجلي ،

وثقه في ترجمه اخيه عمرو (الرقم ٧٧٢).

٤١ ابو الجعد الاشجعى ، وثقه في ترجمه

ابن حفيده رافع بن سلمه بن زياد (الرقم ٤٤٧).

٤٢ ابو شعبه الحلبي ، وثقه في ترجمه

ابن ابنه عبيدالله بن على (الرقم ٦١٢).

٤٣ ابو عامر بن جناح الأزدي ، وثقه في

ترجمه اخيه سعيد (الرقم ٥١٢).

٣ رجال الشيخ

تأليف الشيخ محمد بن الحسن الطوسى)

المولود عام ٣٨٥ هـ ، والمتوفى عام ٤٦٠ هـ) فقد جمع في كتابه « أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام

« حسب ترتيب عصورهم .

يقول المحقق التستري دام ظلّه : »

إن مسلك الشيخ في رجاله يغير

ص: ٦٨

ومسلك النجاشى فى فهرسه ، حىث إنه أراد فى رجاله استقصاء اصحابهم ومن روى عنهم

مؤمناً كان او منافقاً ، إمامياً كان او عامياً ، فعَدَّ الخلفاء ومعاويه وعمرو بن

العاص ونظراءهم من اصحاب النبى ، وعَدَّ زياد بن ابىه وابنه عبيدالله بن زياد من

اصحاب أمير المؤمنين ، وعَدَّ منصوراً الدوانيقى من اصحاب الصادق عليه السلام بدون ذكر شىء فيهم ، فالاستناد اليه ما

لم يحرز إماميه رجل غير جائز حتى فى اصحاب غير النبى وأمير المؤمنين ، فكيف فى

أصحابهما؟! « (١).

ومع ذلك فلم يأت بكل الصحابه ، ولا بكل

أصحاب الاثمه ، ويمكن أن يقال : ان الكتاب حسب ما جاء فى مقدمته أُلّف لبيان الرواه

عن الاثمه ، فالظاهر كون الراوى إمامياً ما لم يصرح بالخلاف أو لا أقل شيعياً

فتدبر.

وكان سيدنا المحقق البروجردى يقول : »

ان كتاب الرجال للشيخ كانت مذكرات له ولم يتوفق لاكماله ، ولاجل ذلك نرى انه يذكر

عده أسماء ولا يذكر فى حقهم شيئاً من الوثاقه والضعف ولا الكتاب والروايه ، بل

يعدهم من أصحاب الرسول والاثمه فقط .»

٤ فهرس الشيخ

وهو له قدس سره

فقد أتى بأسماء الذين لهم أصل أو تصنيف (٢).

ان الشيخ الطوسى مؤلف الرجال والفهرس

أظهر من أن يعرّف ، اذ هو الحبر الذى تقتطف منه أزهار العلوم ، ويقتبس منه أنواع

الفضل ، فهو رئيس المذهب والمله ، وشيخ المشايخ الاجله ، فقد أطراه كل من ذكره ،
ووصفه بشيخ الطائفه على الاطلاق ، ورئيسها الذى تلوى اليه الاعناق. صَنَّفَ فى

ص: ٦٩

١- [١] قاموس الرجال : ١ / ١٩.

٢- [٢] سيوافيك الفرق بين الاصل والتصنيف فى الابحاث الاتيه.

جميع علوم الاسلام ،

فهو مضافاً الى اختيار الكشى ، صنف الفهرس والرجال.

أما الفهرس فهو موضوع لذكر الاصول

والمصنفات ، وذكر الطرق اليها غالباً وهو يفيد من جهتين :

الاولى

: فى بيان الطرق الى نفس هذه الاصول

والمصنفات.

الثانية

: ان الشيخ نقل فى التهذيب روايات من هذه

الاصول والمصنفات ، ولم يذكر طريقه الى تلك الأصول والمصنفات ، لا فى نفس الكتاب

ولا فى خاتمه الكتاب ، ولكن ذكر طريقه إليها فى الفهرس ، بل ربما يكون مفيداً من

وجه ثالث وهو أنه ربما يكون طريق الشيخ الى هذه الاصول والمصنفات ضعيفاً فى

التهذيب ، ولكنه صحيح فى الفهرس ، فيصح توصيف الخبر بالصحة لاجل الطريق الموجود فى

الفهرس ، لكن بشرط أن يعلم أن الحديث مأخوذ من نفس الكتاب. وعلى كل تقدير فالفهرس

موضوع لبيان مؤلفى الشيعة على الاطلاق سواء كان امامياً أو غيره.

قال فى مقدمته : « فاذا ذكرت كل واحد من

المصنفين واصحاب الاصول فلا بد أن اشير الى ما قيل فيه من التعديل والتجريح ، وهل

يعوّل على روايته أو لا؟ وابين اعتقاده وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له؟ لان

كثيراً من مصنفى أصحابنا واصحاب الاصول ينتحلون المذاهب الفاسده وان كانت كتبهم

معتمده ، فأذا سهل الله اتمام هذا الكتاب فأنه يطلع على أكثر ما عمل من التصانيف

والاصول ويعرف به قدر صالح من الرجال وطرائقهم « (١).

ولكنه قدس سره

لم يف بوعده فى كثير من ذوى المذاهب الفاسده فلم يقل فى إبراهيم بن أبى بكير بن

أبى السمال شيئاً مع أنه كان واقفياً كما

ص: ٧٠

١- [١] الفهرس: «الطبعه الاولى» الصفحه ٢ و: «الطبعه الثانيه» الصفحه ٢٤ ٢٥.

صرح به الكشى

والنجاشى ، ولم يذكر شيئاً فى كثير من الضعفاء حتّى فى مثل الحسن بن على السجاد

الذى كان يفضّل أبا الخطّاب على النّبى صلى الله عليه وآله وسلم

، والنجاشى مع أنه لم يعد ذلك فى أول كتابه ، أكثر ذكراً منه بفساد مذهب الفاسدين

وضعف الضعفاء (١).

٥ رجال البرقى

كتاب الرجال للبرقى كرجال الشيخ ، ذكر

فيه أسماء أصحاب النّبى صلى الله عليه وآله وسلم

والائمة الى الحجه صاحب الزمان عليهم السلام

ولا يوجد فيه أى تعديل وتجريح ، وذكر النجاشى فى عداد مصنفات البرقى كتاب الطبقات

، ثم ذكر ثلاثه كتب اخر ثم قال : « كتاب الرجال » (الرقم ١٨٢).

والموجود هو الطبقات المعروف برجال

البرقى ، المطبوع مع رجال أبى داود فى طهران ، واختلفت كلماتهم فى أن رجال البرقى

هل هو تأليف أحمد بن محمد بن خالد البرقى صاحب المحاسن (المتوفى عام ٢٧٤ هـ أو

عام ٢٨٠ هـ) أو تأليف أبيه ، والقرائن تشهد على خلاف كلتا النظريتين واليك بيانها

:

١ انه كثيراً ما يستند فى رجاله الى

كتاب سعد بن عبدالله بن أبى خلف الاشعري القمى (المتوفى ٣٠١ هـ أو ٢٩٩ هـ) وسعد

بن عبدالله ممن يروى عن أحمد بن محمد بن خالد فهو شيخه ، ولا معنى لاستناد البرقى

الى كتاب تلميذه (٢).

٢ وقد عنون فيه عبد الله بن جعفر

الحميرى وصرح بسماعه وهو مؤلف قرب الاسناد وشيخ القميين ، وهو يروى عن أحمد بن

محمد بن خالد البرقى ، فيكون البرقى شيخه ، فكيف يصرح بسماعه منه؟ (٣).

ص: ٧١

١- [١] لاحظ قاموس الرجال : ١ / ١٨.

٢- [٢] رجال البرقى : ٢٣ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٦ ، ٥٣.

٣- [٣] رجال البرقى : ٦٠ ، ٦١.

٣ وقد عنون فيه أحمد بن أبي عبدالله ،

وهو نفس أحمد بن محمد بن خالد البرقي المعروف ، ولم يذكر أنه مصنف الكتاب كما هو

القاعده فيمن يذكر نفسه في كتابه ، كما فعل الشيخ والنجاشي في فهرسيهما والعلامة

وابن داود في كتابيهما (١).

٤ وقد عنون محمد بن خالد ولم يشر الى

أنه أبوه (٢).

وهذه القرائن تشهد أنه ليس تأليف البرقي

ولا والده ، وهو إما من تأليف ابنه أعني أحمد بن عبد الله بن أحمد البرقي الذي

يروى عنه الكليني ، أو تأليف نجله أعني أحمد بن عبد الله بن أحمد البرقي الذي

يروى عنه الصدوق ، والثاني أقرب لعنوانه سعداً والحميري اللذين يعدان معاصرين

للأبن وفي طبقه المشيخه للنجل (٣).

٦ رساله أبي غالب الزراري

وهي رساله للشيخ أبي غالب ، أحمد بن

محمد الذي ينتهي نسبه الى بكير بن أعين. وهذه الرساله في نسب آل أعين ، وتراجم

المحدثين منهم ، كتبها أبو غالب الى ابن ابنه « محمد بن عبدالله بن أبي غالب » وهي

اجازه منه سنة ٣٥٦ هـ ، ثم جددها في سنة ٣٦٧ هـ ، وتوفي بعد ذلك بسنه (اى سنة

٣٦٨ هـ) وكانت ولادته سنة ٢٨٥ هـ ، ذكر في تلك الرساله بضعه وعشرين من مشايخه ،

منهم : جدّه أبو طاهر الذي مات سنة ٣٠٠ هـ (٤).

، ومنهم : عبدالله بن جعفر الحميري الذي ورد الكوفه سنة ٢٩٧ هـ (٥).

- ١- [١] رجال البرقى : ٥٧ ٥٩.
- ٢- [٢] رجال البرقى : ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٥.
- ٣- [٣] لاحظ قاموس الرجال : ١ / ٣١.
- ٤- [٤] رساله فى آل أعين : ٣٨ ، من النسخه المطبوعه مع شرح العلامه الابطحى.
- ٥- [٥] رساله فى آل أعين : ٣٨.

وفى أواخر رساله ذكر فهرس الكتب

الموجوده عنده ، التى يرويها هو عن مؤلفيها ، وتبلغ مائه واثنين وعشرين كتابا
وجزءاً ، واجاز لابن ابنه المذكور روايتها عنه وقال : « ثبت الكتب التى أجزت لك
روايتها على الحال التى قدّمت ذكرها » (١).

قال العلامة الطهرانى : « وفى هذا

الكتاب تراجم كثيره من آل أعين الذين كان منهم فى عصر واحد اربعون محدثاً. قال فيه
: ولم يبق فى وقتى من آل أعين أحدٌ يروى الحديث ، ولا يطلب العلم ، وشححت على أهل
هذا البيت الذى لم يخل من محدث أن يضمحل ذكرهم ، ويدرس رسمهم ، ويبطل حديثهم من
أولادهم » (٢).

وبالجمله ، هذه رساله مع صغر حجمها

تعدّ من الاصول الرجاليه وهى بعينها مندرجه فى « كشكول » المحدث البحرانى.

وطبعت أخيراً مع شرح العلامة الحجّه

السيد محمد على الابطحي شكر الله مساعيه وفيه فوائد مهمه.

٧ مشيخه الصدوق

وهى تأليف الشيخ الصّدوق أبى جعفر محمد

بن على بن الحسين بن بابويه المولود بدعاء الحجّه صاحب الزمان عجل الله تعالى

فرجه الشريف عام ٣٠٦ هـ ، والمتوفى عام ٣٨١ هـ ، وهو أوسط المحمدين الثلاثه

المصنفين للكتب الاربعه ، وهو قد سلك فى كتابه هذا مسلكاً غير ما سلكه الشيخ

الكلىنى ، فإن ثقّه الاسلام يذكر جميع السند غالباً إلا قليلاً ، اعتماداً على ما

ذكره فى الاخبار السابقه ، واما الشيخ الصدوق فى كتاب « من لا يحضره

- ١- [١] رساله فى آل عين: ٤٥.
- ٢- [٢] رساله فى آل أعين: ٤٢.

أول الامر على اختصار الاسانيد ، وحذف اوائل الاسناد ، ثم وضع فى آخره مشيخه يعرف

بها طريقه إلى من روى عنه ، فهى المرجع فى اتصال سنده فى أخبار هذا الكتاب ، وهذه

المشيخه احدى الرسائل الرجاليه التى لا تخلو من فوائد ، وقد أدرجها الصدوق رحمه الله فى آخر كتابه « من لا يحضره الفقيه ».

٨ مشيخه الشيخ الطوسى فى كتابى : التهذيب والاستبصار

وهى كمشيخه الصدوق ، فقد صدر الشيخ

أحاديث الكتابين بأسماء اصحاب الاصول والمصنفات ، وذكر سنده اليهم فى مشيخه

الكتابين التى جعلها فى آخر كل من الكتابين. وسيوافيك البحث حول المشيختين.

توالى التأليف فى علم الرجال

وقد توالى التأليف فى علم الرجال بعد

هذه الاصول الثمانيه ، ولكن لا يقاس فى الوزن والقيمه بها ، ولاجل ذلك يجب الوقوف

عليها واستخراج ما فيها من النصوص فى حق الرواه ، وسيوافيك وجه الفرق بين هذه

الكتب وما ألف بعدها وقيمه توثيق المتأخرين.

الفرق بين الرجال والفهرس

قد أوامنا إلى ان الصحيح هو تسميه كتاب

النجاشى بالفهرس لا بالرجال ، ولإكمال البحث نقول :

الفرق بين كتاب الرجال وفهرس الاصول

والمصنفات ، أن الرجال ما كان مبنياً على بيان طبقات اصحابهم عليهم السلام (١)

كما عليه رجال الشيخ ،

١- [١] قاموس الرجال: ١ / ٣٣، واضاف: ان اصل رجال الكشى كان على الطبقات والظاهر انه يكفى فى هذا النوع من التأليف ذكر الاشخاص على ترتيب الطبقات وان لم يكن على طبقات اصحابهم عليهم السلام، والموجود من الكشى هو النمط الاول.

حيث شرع بتدوين أسماء اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ثم الامام على عليه السلام وهكذا.

وأما الفهارس فيكتفى فيها بمجرد ذكر

الاصول والمصنفات ومؤلفيها وذكر الطرق اليها ، ولأجل ذلك ترى النجاشي يقول في حق

بعضهم ، « ذكره اصحاب الفهرس » ، وفي بعضهم : « ذكره اصحاب الرجال » ، ويؤيد ذلك

ما ذكره نفس النجاشي وفي مقدمه الجزء الاول من الكتاب (١) وفي اول الجزء الثاني منه حيث يصفه

بقوله : « الجزء الثاني من كتاب فهرس اسماء مصنفى الشيعة وذكر طرف من كناههم

وألقابهم ومنازلهم وأنسابهم وما قيل فى كل رجل منهم من مدح أو ذم » (٢).

قال المحقق التستري : « إن كتب فن

الرجال العام على أنحاء : منها بعنوان الرجال المجرد ومنها بعنوان معرفه الرجال ،

ومنها بعنوان تاريخ الرجال ، ومنها بعنوان الفهرس ، ومنها بعنوان الممدوحين

والمذمومين ، ومنها بعنوان المشيخه ، ولكل واحد موضوع خاص » (٣).

ص : ٧٥

١- [١] رجال النجاشي : ٣.

٢- [٢] رجال النجاشي : ٢١١.

٣- [٣] قاموس الرجال : ١ / ١٨.

٢ رجال ابن الغضائرى

* ترجمه الغضائرى.

* ترجمه ابن الغضائرى.

* كيفيه وقوف العلماء على

كتاب الضعفاء.

* هل الكتاب للغضائرى او

لابنه؟

* الضعفاء رابع كتبه.

* قيمته عند العلماء.

ص: ٧٧

من الكتب الرجاليه المؤلفه فى العصور

المتقدمه التى تعد عند البعض من أمهات الكتب الرجاليه ، الكتاب الموسوم بـ « رجال

الغضائرى » تاره و « رجال ابن الغضائرى » اخرى ، وليس هو إلا كتابُ « الضعفاء »

الذى أدرجه العلامه فى خلاصته ، والقهبائى فى مجمعه. ولرفع الستر عن وجه الحقيقه

يجب الوقوف على امور.

واليك البحث عنها واحداً بعد الآخر :

أ ترجمه الغضائرى

الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم الغضائرى

من رجال الشيعة وهو معنى فى كتب الرجال يا كبار.

قال النجاشى : « شيخنا رحمه الله له كتب » ثم ذكر أسماء تأليفه البالغه

الى أربعة عشر كتاباً ولم يسم أى كتاب فى الرجال ، ثم قال : « اجازنا جميعها

وجميع رواياته عن شيوخه ومات رحمه الله

فى منتصف شهر صفر سنه احدى عشر وأربعمائه « (١).

ص : ٧٩

وقال الشيخ فى رجاه : « الحسين بن

عبءالله الغضائرى يكنى أبا عبءالله كئىر السماع ، عارف بالرجال وله تصانيف
ذكرناها فى الفهرس ، سمعنا منه وأجاز لنا بجميع رواياته. مات سنه اءى عشره
وأربعمائه « (١).

ولكن النسخ الموءوءه من الفهرس خاليه من ترجمته ولعل ذلك صدر منه رحمه الله سهواً ، أو سقط من النسخ المطبوعه ،
ولا يخفى أن هذه التعبير داله على وثاقه الرجل. بل يكفى كونه من مشايخ النجاشى
والشيخ ، وقد ثبت فى محله وسيوافيك أن مشايخ النجاشى كلهم ثقات.

ب ترجمه ابن الغضائرى

هو أحمد بن الحسين بن عبءالله ذكره

الشيخ فى مقدمه الفهرس وقال : « انى لما رأيت جماعه من شيوخ طائفنا من أصحاب
الحديث عملوا فهرس كتب اصحابنا وما صنفوه من التصانيف ورووه من الاصول ، ولم أءء
أءءاً استوفى ذلك ... الا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبءالله رحمه الله فانه عمل كتابين ، أءءهما ذكر فى
المصنفات والاخر ذكر فى الاصول ، واستوفاهما على مبلغ ما وءءه وقءر عليه ، غير أن
هءين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا واخترم هو وعمء بعض وراثته الى اهلاك هءين
الكتابين وغيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنه « (٢).

وهذه العبارة تفيد أنه قد تلف الكتابان

قبل استنساخهما ، غير أن النجاشى كما سيوافيك ينقل عنه بكثره والمنقول عنه غير
هءين الكتابين كما سيوافيك بيانه.

ويظهر من النجاشى فى ترجمه أحمد بن

الحسين الصيقل أنه اشترك مع ابن الغضائرى فى الاخذ عن والده وغيره حيث قال : « له

١- [١] رجال الشيخ: ٤٧٠، الرقم ٥٢.

٢- [٢] ديباجه فهرس الشيخ: « الطبعه الاولى » الصفحه ٢١، وفي « الطبعه الثانيه » الصفحه ٢٣ ٢٤.

النوادر قرأته انا وأحمد بن الحسين رحمه الله على أبيه « (١) ».

كما يظهر ذلك أيضاً في ترجمه على بن الحسن بن فضال حيث قال : « قرأ أحمد بن الحسين

كتاب الصلاة والزكاه ومناسك الحج والصيام والطلاق و ... على أحمد بن عبد الواحد في

مدّه ، سمعتها معه « (٢) ».

ويظهر ذلك في ترجمه عبدالله بن ابي عبدالله محمد بن خالد بن عمر بن الطيالسي قال :

« ولعبد الله كتاب نوادر الى ان قال : ونسخه اخرى نوادر صغيره رواه أبو الحسين

النصيبي ، اخبرناها بقراءه أحمد بن الحسين « (٣) ».

نعم يظهر من ترجمه على بن محمد بن شيران

أنه من أساتذه النجاشي حيث قال : « كنا نجتمع معه عند أحمد بن الحسين « (٤) ». والاجتماع عند العالم لا يكون الا

للاستفاده منه.

والعجب أن النجاشي مع كمال صلته به

ومخالطته معه لم يعنونه في فهرسه مستقلاً ، ولم يذكر ما قاله الشيخ في حقه من أنه

كان له كتابان ... الخ ، نعم نقل عنه في موارد وأشار في ترجمه أحمد بن محمد بن

خالد البرقي إلى كتاب تاريخه ويحتمل انه غير رجاله ، كما يحتمل ان يكون نفسه ،

لشيوخ اطلاق لفظ التاريخ على كتاب الرجال كتاريخ البخاري وهو كتاب رجاله المعروف ،

وتاريخ بغداد وهو نوع رجال ، ويكفي في وثاقه الرجل اعتماد مثل النجاشي عليه

والتعبير عنه بما يشعر بالتكريم ، وقد نقل المحقق الكلباسي كلمات العلماء في حقه

فلاحظ (٥) .

ص : ٨١

- ٢- [٢] رجال النجاشى : الرقم ٤٧٤.
- ٣- [٣] رجال النجاشى : الرقم ٥٧٢.
- ٤- [٤] رجال النجاشى : الرقم ٧٠٥.
- ٥- [٥] لاحظ سماء المقال : ١ / ١٥٧.

ج كيفية وقوف العلماء على كتاب الضعفاء

ان اول من وجده هو السيد جمال الدين أبو

الفضائل أحمد بن طاووس الحسنى الحلبي (المتوفى سنة ٦٧٣ هـ) فأدرجه موزعاً له

في كتابه « حل الاشكال في معرفه الرجال » الذي ألفه عام ٦٤٤ هـ ، وجمع فيه عبارات

الكتب الخمسه الرجاليه وهى رجال الطوسى وفهرسه واختيار الكشى وفهرس النجاشى وكتاب

الضعفاء المنسوب الى ابن الغضائرى. قال السيد فى اول كتابه بعد ذكر الكتب بهذا

الترتيب : « ولى بالجميع روايات متصله سوى كتاب ابن الغضائرى » فيظهر منه أنه لم

يروه عن أحد وإنما وجده منسوباً اليه ، ولم يجد السيد كتاباً اخر للممدوحين

منسوباً الى ابن الغضائرى والا أدرجه أيضاً ولم يقتصر بالضعفاء.

ثم تبع السيد تلميذاه العلامه الحلبي (

المتوفى عام ٧٢٦ هـ) فى الخلاصه وابن داود فى رجاله (المؤلف فى ٧٠٧ هـ) فأدرجا

فى كتابيهما عين ما أدرجه استاذهما السيد ابن طاووس فى « حل الاشكال » وصرح ابن

داود عند ترجمه استاذه المذكور بأن اكثر فوائد هذا الكتاب ونكته من اشارات هذا

الاستاذ وتحقيقاته.

ثم ان المتأخرين عن العلامه وابن داود

كلهم ينقلون عنهما لان نسخه الضعفاء التى وجدها السيد ابن طاووس قد انقطع خبرها عن

المتأخرين عنه ، ولم يبق من الكتاب المنسوب الى ابن الغضائرى الا ما وضعه السيد

ابن طاووس فى كتابه « حل الاشكال » ، ولولاه لما بقى منه أثر ولم يكن ادراجه فيه

من السيد لاجل اعتباره عنده ، بل ليكون الناظر فى كتابه على بصيره ، ويطلع على

جميع ما قيل أو يقال فى حق الرجل حقاً أو باطلاً ، ليصير ملزماً بالتتبع عن حقيقه

الامر.

وأما كتاب « حل الاشكال » فقد كان

موجوداً بخط مؤلفه عند الشهيد

ص: ٨٢

الثانى ، كما ذكره

فى اجازته للشيخ حسين بن عبد الصمد ، وبعده انتقل الى ولده صاحب المعالم ، فاستخرج

منه كتابه الموسوم ب « التحرير الطاوسى » ثم حصلت تلك النسخه بعينها عند المولى

عبدالله بن الحسين التستري (المتوفى سنة ١٠٢١ هـ) شيخ الرجالين فى عصره ،

وكانت مخرقه مشرفه على التلف ، فاستخرج منها خصوص عبارات كتاب الضعفاء المنسوب الى

ابن الغضائرى ، مرتباً على الحروف وذكر فى أوله سبب استخراجه فقط . ثم وزع تلميذه

المولى عنايه الله القهبائى ، تمام ما استخرجه المولى عبدالله المذكور ، فى كتابه

« مجمع الرجال » المجموع فيه الكتب الخمسه الرجاليه حتى ان خطبها بيعنها ذكرت فى

أول هذا المجمع (١).

واليك نص ما ذكره المولى عبدالله

التستري حسب ما نقله عنه تلميذه القهبائى فى مقدمه كتابه « مجمع الرجال » : اعلم

أيّدك الله وإيانا أى لّمّا وقفت على كتاب السيد المعظم السيد جمال الدين أحمد بن

طاووس فى الرجال ، فرأيتّه مشتملاً على نقل ما فى كتب السلف ، وقد كنت رزقت بحمد

الله النافع من تلك الكتب ، الا كتاب ابن الغضائرى ، فانى كنت ما سمعت له وجوداً

فى زماننا وكان كتاب السيد هذا بخطه الشريف مشتملاً عليه فحدانى التبرك به مع ظن

الانتفاع بكتاب ابن الغضائرى ان اجعله منفرداً عنه راجياً من الله الجواد ، الوصول

الى سبيل الرشاد « (٢).

وعلى ذلك فالطريق الى ما ذكره ابن الغضائرى عباره عما أدرجه العلامه وابن داود فى

رجاليهما وأخيراً ما أدرجه القهبائى مما جرده استاذه التستري عن كتاب « حل الاشكال

» وجعله كتاباً مستقلاً ، واما طريق السيد الى الكتاب فغير معلوم او غير موجود.

هذا هو حال كتاب ابن الغضائري وكيفيه

الوقوف عليه ووصوله الينا.

ص: ٨٣

١- [١] راجع الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ٤ / ٢٨٨ ٢٨٩ ، وج ١٠ / ٨٨ ٨٩ .

٢- [٢] مجمع الرجال : ١ / ١٠ .

د الكتاب تأليف نفس الغضائرى أو تأليف ابنه

هاهنا قولان : أما الاول ؛ فقد ذهب

الشهيد الثانى إلى انه تأليف نفس الغضائرى « الحسين بن عبيد الله » لا تأليف

ابنه ، اى « أحمد بن الحسين » ، مستدلاً بما جاء فى الخلاصه فى ترجمه سهل بن زياد

الآدمى حيث قال : « وقد كاتب أبا محمد العسكرى عليه السلام

على يد محمد بن عبد الحميد العطار فى المنتصف من شهر ربيع الآخر سنه خمس وخمسين

ومائتين. ذكر ذلك أحمد بن على بن نوح وأحمد بن الحسين رحمهما الله . وقال ابن

الغضائرى : انه كان ضعيفاً (١).

قال الشهيد : « إن عطف ابن الغضائرى على أحمد بن الحسين يدل على انه غيره » (٢).

ولا يخفى عدم دلالته على ما ذكره ، لان

ما ذكره العلامه (... ذكر ذلك أحمد بن على بن نوح وأحمد بن الحسين) من تتمه

كلام النجاشى الذى نقله العلامه عنه فى كتابه ، فان النجاشى يعرف « السهل » بقوله

: « كان ضعيفاً فى الحديث غير معتمد فيه. وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه

بالغلو والكذب واخرجه من قم إلى الرى ، وكان يسكنها وقد كاتب ابا محمد إلى قوله

: رحمهما الله » (٣).

وبالاسترحام (رحمهما الله) تم كلام

النجاشى ، ثم ان العلامه بعدما نقل عن النجاشى كلام ابن نوح وأحمد بن الحسين فى

حق الرجل ، أراد أن يأتى بنص كلام ابن الغضائرى أيضاً فى كتاب الضعفاء ، ولاجل ذلك

عاد وقال : « قال ابن الغضائرى : انه كان ضعيفاً جداً فاسد الروايه والمذهب وكان

أحمد بن محمد بن عيسى الاشعري أخرجه عن قم وأظهر البراءه منه ونهى الناس عن

١- [١] رجال العلامة: ٢٢٨ ٢٢٩.

٢- [٢] قاموس الرجال: ١ / ٢٢.

٣- [٣] رجال النجاشي: الرقم ٤٩٠.

السماع منه والروايه

عنه ويروى المراسيل ويعتمد المجاهيل « (١) ».

وعلى هذا فعطف جمله « وقال ابن الغضائرى

« على « أحمد بن الحسين » لا يدل على المغايره بعد الوقوف على ما ذكرناه (٢) ».

ويظهر هذا القول من غيره ، فقد نقل

المحقق الكلbasى ، انه يظهر من نظام الدين محمد بن الحسين الساوجى فى كتابه المسمى

ب « نظام الاقوال » أنه من تأليف الأب حيث قال فيه : « ولقد صنف اسلافنا ومشايخنا

قدس الله تعالى ارواحهم فيه كتباً كثيره ككتاب الكشى ، وفهرس الشيخ الطوسى ،

والرجال له ايضا ، وكتاب الحسين بن عبيدالله الغضائرى إلى ان قال : وأكتفى فى

هذا الكتاب عن أحمد بن على النجاشى بقولى « النجاشى » إلى أن قال : وعن الحسين

بن عبيدالله الغضائرى ب « ابن الغضائرى » (٣) ».

وعلى ما ذكره كلما اطلق ابن الغضائرى فالمراد هو الوالد ، واما الولد فيكون نجل

الغضائرى لا ابنه.

ويظهر التردد من المحقق الجليل مؤلف

معجم الرجال دام ظله حيث استدل على عدم ثبوت نسبه الكتاب بقوله : « فان

النجاشى لم يتعرض له مع أنه قدس سره

بصدد بيان الكتب التى صنفها الاماميه ، حتى انه يذكر ما لم يره من الكتب وانما

سمعه من غيره أو رآه فى كتابه ، فكيف لا يذكر كتاب شيخه الحسين بن عبيدالله او

ابنه أحمد؟ وقد تعرض قدس سره

لترجمه الحسين بن عبيدالله وذكر كتبه ولم يذكر فيها كتاب الرجال ، كما انه حكى عن

١- [١] رجال العلامة: ٢٢٨ ٢٢٩.

٢- [٢] لاحظ سماء المقال : ٧ / ١ ، وقاموس الرجال : ٣٢ / ١.

٣- [٣] سماء المقال : ٥ / ١ في الهامش. وكان نظام الدين الساوجي نزيل الري وتلميذ الشيخ البهائي ، توفي بعد ١٠٣٨ هـ بقليل ، وفرغ من تأليف نظام الاقوال في سنة ١٠٢٢ هـ ، وهو بعد مخطوط لم يطبع.

الحسين في عدّه

موارد ولم يذكر أن له كتاب الرجال « (1) ».

ولكن النجاشي نقل عن ابن الغضائري كثيرا

وكلما قال : « قال أحمد بن الحسين » أو « ذكره أحمد بن الحسين » فهو المراد ، وصرح

في ترجمه البرقي بأن له كتاب التاريخ ومن القريب ان مراده منه هو كتاب رجاله ،

لشيوخ تسميه « الرجال » بالتاريخ كما سيوافيك.

وأما الثاني ، فهو أن الكتاب على فرض

ثبوت النسبه ، من تأليف ابن الغضائري (أحمد) لا نفسه أعني الحسين ويدل عليه

وجوه :

الاول

: ان الشيخ كما عرفت ذكر لاحمد بن الحسين

كتابين : أحدهما في الاصول والاخر في المصنفات ، ولم يذكر للوالد اي كتاب في

الرجال ، وان وصفه الشيخ والنجاشي بكونه كثير السماع ، عارفاً بالرجال ، غير ان

المعرفه بالرجال لا تستلزم التأليف فيه ، ومن المحتمل ان هذا الكتاب هو احد هذين

او هو كتاب ثالث وضع لذكر خصوص الضعفاء والمذمومين ، كما احتمله صاحب مجمع الرجال

، ويحتمل ان يكون له كتاب آخر في الثقات والممدوحين وان لم يصل الينا منه خبر ولا اثر

، كما ذكره الفاضل الخاجوي ، محتملا ان يكون كتاب الممدوحين ، احد الكتابين

اللذين صرح بهما الشيخ في اول الفهرس على ما نقله صاحب سماء المقال (2) ولكن الظاهر خلافه ، وسيوافيك حق القول

في ذلك فانتظر.

الثاني

: ان اول من وقف على هذا الكتاب هو السيد

الجيليل ابن طاووس الحلبي ، فقد نسبه إلى الابن في مقدمه كتاب علي ما نقله عنه في

التحرير الطاووسي ، حيث قال : « إني قد عزمت على ان اجمع في كتابي هذا اسماء

ص : ٨٤

١- [١] معجم رجال الحديث : ١ / ١١٣ ١١٤ من المقدمة ، طبعه النجف ، والصفحة ١٠١ ١٠٣ من طبعه لبنان.

٢- [٢] سماء المقال : ج ١ الصفحة ٢.

وغيرهم من كتب خمسه إلى ان قال : وكتاب ابى الحسين أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائرى فى ذكر الضعفاء خاصه « (١) ».

الثالث

: ان المتتبع لكتاب « الخلاصه » للعلامه

الحلى ، يرى انه يعتقد بأنه من تأليف ابن الغضائرى ، فلاحظ ترجمه عمر بن ثابت ،

وسليمان النخعى ، يقول فى الاول : « انه ضعيف ، قاله ابن الغضائرى » وقال فى

الثانى : « قال ابن الغضائرى : يقال انه كذاب النخع ضعيف جداً ».

وبما انه يحتمل ان يكون ابن الغضائرى

كنيه للوالد ، ويكون الجذّ منسوباً إلى « الغضائر » الذى هو بمعنى الطين اللازب

الحر ، قال العلامه فى اسماعيل بن مهران : « قال الشيخ ابو الحسين أحمد بن الحسين

بن عبيدالله الغضائرى رحمه الله

: انه يكتبى ابا محمد ، ليس حديثه بالنقى » وعلى ذلك فكلما اطلق ابن الغضائرى يريد

به أحمد بن الحسين ، لا غيره.

ومما يؤيد ان الكتاب من تأليف ابن

الغضائرى ، أن بعض ما ينقله النجاشى فى فهرسه عن أحمد بن الحسين موجود فى هذا

الكتاب ، وأما الاختلاف من حيث العبارة فسيوافيك وجهه.

وهناك قرائن أخر جمعها المتتبع الخبير

الكلباسى فى كتابه سماء المقال فلاحظ (٢).

الظاهر أن ابن الغضائرى ألف كتابا اربعة

وان كتاب الضعفاء رابع كتبه. الاول والثانى ما اشار اليهما الشيخ فى مقدمه الفهرس

« فانه (أبا الحسين) عمل كتابين : احدهما ذكر فيه المصنّفات والآخر ذكر فيه

الاصول واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه ، غير أن هذين الكتابين لم ينسخهما

احد من اصحابنا

ص : ٨٧

١- [١] سماء المقال : ١ / ٥٦ .

٢- [٢] سماء المقال : ١ / ٧٦ .

واخترم هو رحمه الله وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين

الكتابين وغيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنه « (١) ».

والثالث هو كتاب الممدوحين ولم يصل

الينا ابداً ، لكن ينقل عنه العلامة في الخلاصه ، والرابع هو كتاب الضعفاء الذى

وصل الينا على النحو الذى وقفت عليه ، والظاهر أن النجاشى لأجل مخالطته ومعاشرته

معه قد وقف على مسوداته ومذكراته فنقل ما نقل عنها.

ومن البعيد جداً أن يكون كتاب الضعفاء

نفس الكتابين اللذين ذكرهما الشيخ فى مقدمه الفهرس ، وما عمل من كتابين كان مقصوريا

فى بيان المصنفات والأصول ، كفهرس الشيخ من دون تعرض لوثاقه شخص او ضعفه ، فعلى

ذلك يجب ان يكون للرجل وراءهما كتاب رجال لبيان الضعفاء والممدوحين ، كما أن من

البعيد أن يؤلف كتابا فى الضعفاء فقط ، دون ان يؤلف كتابا فى الثقات أو الممدوحين

، والدليل على تأليفه كتابا فى الممدوحين وجود التوثيقات منه فى حقِّ عدِّه من

الرواه ، ونقلها النجاشى عنه. اضعف إلى ذلك ان العلامة يصرح بتعدد كتابه ويقول فى

ترجمه : سليمان النخعى : « قال ابن الغضائرى سليمان بن هارون النخعى ابو داود يقال

له : كذاب النخع ، روى عن ابى عبد الله ضعيف جداً » وقال فى كتابه الاخر : «

سليمان بن عمر ابو داود النخعى .. الخ » (٢)

وقال فى ترجمه عمر بن ثابت : « ضعيف جداً قاله ابن الغضائرى وقال فى كتابه الاخر

عمر بن ابى المقدام ... » (٣)

وقال فى ترجمه محمد بن مصادف : « اختلف قول ابن الغضائرى فيه فى احد الكتابين انه

ضعيف وفى الآخر إنه ثقه » (٤).

-
- ١- [١] ديباجه فهرست الشيخ : « الطبعه الاولى » الصفحه ٢١ وفي « الطبعه الثانيه » الصفحه ٤.
 - ٢- [٢] رجال العلامه : ٢٢٥.
 - ٣- [٣] نفس المصدر : ٢٤١.
 - ٤- [٤] نفس المصدر : ٢٥١.

أحدهما للضعفاء

والمذمومين ، والآخر للممدوحين والموثّقين ، وقد عرفت أن ما ذكره الشيخ في أول
الفهرس لا صله لهما بهذين الكتّابين. فقد مات الرجل وترك ثروه علميه مفيده.

و كتاب الضعفاء وقيّمته العلميّه عند العلماء

لقد اختلف نظريه العلماء حول الكتاب

اختلافا عميقاً ، فمن ذاهب الى انه مختلق لبعض معاندى الشيعة اراد به الوقيعه فيهم

، إلى قائل بثبوت الكتاب ثبوتاً قطعياً وانه حجه ما لم يعارض توثيق الشيخ والنجاشى

، إلى ثالث بأن الكتاب له وانه نقّاد هذا العلم ولا يقدم توثيق الشيخ والنجاشى

عليه ، الى رابع بأن الكتاب له ، غير أن جرحه وتضعيفه غير معتبر ، لأنه لم يكن فى

الجرح والتضعيف مستندا إلى الشهاده ولا إلى القرائن المفيده للاطمئنان بل إلى

اجتهاده فى متن الحديث ، فلو كان الحديث مشتملاً على الغلوّ والارتفاع فى حقّ الأئمه

حسب نظره ، وصف الراوى بالوضع وضعّفه ، وإليك هذه الاقوال :

النظريه الأولى

إن شيخنا المتتبع الطهرانى بعدما سرد

وضع الكتاب وأوضح كيفيه الاطلاع عليه ، حكم بعدم ثبوت نسبه الكتاب إلى ابن

الغضائرى ، وان المؤلف له كان من المعاندين لأكابر الشيعة ، وكان يريد الوقيعه

فيهم بكل حيله ، ولأجل ذلك ألف هذا الكتاب وأدرج فيه بعض مقالات ابن الغضائرى

تمويهاً ليقبل عنه جميع ما اراد إثباته من الوقائع والقبايح (1) ويمكن تأييده فى بادئ النظر بوجوه :

١ إنه كانت بين النجاشى وابن الغضائرى

خلطه وصدّاقه فى أيام الدراسه والتحصيل ، وكانا يدرسان عند والد ابن الغضائرى ، كما

كانا يدرسان عند غيره ، على ما مرَّ في ترجمتهما ، فلو كان الكتاب من تأليف ابن

الغضائري ،

ص: ٨٩

١- [١] الذريعة: ٤ / ٢٨٨ ٢٨٩ ، وج ١٠ / ٨٩.

اقتضى طبع الحال

وقوف النجاشى عليه ، وقوف الصديق على أسرار صديقه ، وإكثار النقل منه ، مع انه لا

ينقل عنه إلا فى موارد لا تتجاوز بضعه وعشرين مورداً ، وهو يقول فى كثير من هذه

الموارد « قال أحمد بن الحسين » أو « قاله أحمد بن الحسين » مشعراً بأخذه منه

مشافهه لا نقلاً عن كتابه.

نعم ، يقول فى بعض الموارد : « وذكر

أحمد بن الحسين » الظاهر فى أنه أخذه من كتابه.

٢ إن الظاهر من الشيخ الطوسى أن ما

ألفه ابن الغضائرى أهلك قبل أن يستنسخ حيث يقول : « واخترم هو (ابن الغضائرى)

وعمد بعض ورثته الى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنه » (١).

٣ إن لفظ « اخترم » الذى أطلقه الشيخ

عليه ، يكشف عن أن الرجل مات بالموت الاخترامى ، وهو موت من لم يتجاوز الاربعين

وبما أن النجاشى الذى هو زميله ولد عام ٣٧٢ هـ ، يمكن أن يقال انه أيضاً من مواليد

ذلك العام او ما قبله بقليل ، وبما ان موته كان موتاً اخترامياً ، يمكن التنبؤ

بأنه مات بعد أبيه بقليل ، فتكون وفاته حوالى ٤١٢ هـ ، وعلى ذلك فمن البعيد أن يصل

الكتاب إلى يد النجاشى ولا يصل إلى يد الشيخ ، مع أن بيئه بغداد كانت تجمع بين

العلمين (النجاشى والشيخ) كل يوم وليله ، وقد توفى الشيخ سنة ٤٦٠ هـ ،

وتوفى النجاشى على المشهور عام ٤٥٠ ، فهل يمكن بعد هذا وقوف النجاشى على الكتاب

وعدم وقوف الشيخ عليه؟

وأقصى ما يمكن أن يقال : إن ابن

الغضائرى ترك أوراقاً مسوده فى علم الرجال ، ووقف عليها النجاشى ، ونقل عنها ما

نقل ، ثم زاد عليه بعض المعاندين ما تقشعر منه الجلود وترتعد منه الفرائص من

جرح المشايخ ورميهم بالدسّ والوضع ، وهو كما قال السيد الداماد فى رواشحه « قلّ أن

يسلم أحد من

ص : ٩٠

١- [١] مقدمه فهرس الشيخ : « الطبعة الاولى » الصفحه ٢ ، و « الطبعة الثانيه » الصفحه ٢٤.

جرحه أو ينجو ثقه من قدحه».

تحليل هذه النظرية

هذه النظرية في غاية التفريط ، في

مقابل النظرية الثالثة التي هي في غاية الإفراط ولا يخفى وهن هذه النظرية الأمور

:

أما الاول : فيكفي في صحه نسبه الكتاب

الى ابن الغضائرى تطابق ما نقله النجاشى في موارد كثير مع الموجود منه وعدم

استيعابه بنقل كل ما فيه ، لاجل عدم ثبوته عنده ، ولذلك ضرب عنه صفحاً الا في

موارد خاصه لاختلاف مشربهما في نقد الرجال وتمييز الثقات عن غيرهم.

وأما الثانى : فلما عرفت من أن كتاب

الضعفاء ، غير ما ألفه حول الاصول والمصنفات ، وهو غير كتاب الممدوحين ، الذى ربما

ينقل عنه العلامة كما عرفت ، وتعمد الورثه على اهلاك الاولين لا يكون دليلاً على

اهلاك الآخرين (1).

وأما الثالث : فيكفي في الاعتذار من عدم

اطلاع الشيخ على بقيه كتب ابن الغضائرى ، ان الشيخ كان رجلاً عالمياً مشاركاً في

أكثر العلوم الاسلاميه ومتخصصاً في بعض النواحي منها ، زعيماً للشيعة في العراق.

والغفله من مثل هذا الشخص المتبحر في العلوم ، والمتحمل للمسؤوليات الدينيه

والاجتماعيه ، أمر غير بعيد.

وهذا غير النجاشى الذى كان زميلاً

ومشاركاً له في دروس أبيه وغيره ، متخصصاً في علم الرجال والانساب ، والغفله من

مثله أمر على خلاف العاده.

وما ذكره صاحب معجم رجال الحديث دام

ظله من قصور المقتضى

ص: ٩١

١- [١] نعم الظاهر من مقدمه الفهرس للشيخ تعمد الورثه لاهلاك جميع آثاره بشهاده لفظه « وغيرهما ».

وعدم ثبوت نسبه هذا

الكتاب الى مؤلفه (1)

غير تام ، لان هذه القرائن تكفى فى ثبوت النسبه ولولا الاعتماد عليها للزم رد كثير

من الكتب غير الواصله إلينا من طرق الروايه والاجازه.

وعلى الجملة لا يصح رد الكتاب بهذه

الوجوه الموهونه.

النظريه الثانيه

الظاهر من العلامه فى الخلاصه ثبوت

نسبه الكتاب الى ابن الغضائرى ثبوتاً قطعياً ، ولأجل ذلك توقّف فى كثير من الرواه

لأجل تضعيف ابن الغضائرى ، وإنما خالف فى موارد ، لتوثيق النجاشى والشيخ ، وترجيح

توثيقهما على جرحه.

النظريه الثالثه

إن هذا الكتاب وإن اشتهر من عصر المجلسى

بأنه لا عبره به ، لأنه يتسرع إلى جرح الأجله ، الا أنه كلام قشرى وأنه لم ير مثله

فى دقه النظر ، ويكفيه اعتماد مثل النجاشى الذى هو أضبط أهل الرجال عليه ، وقد

عرفت من الشيخ انه أول من ألف فهرساً كاملاً فى مصنّفات الشيعة وأصولهم ، والرجل

نقاد هذا العلم ، ولم يكن متسرّعاً فى الجرح بل كان متأملاً متثبتاً فى التضعيف

، قد قوى من ضعفه القميون جميعاً كأحمد بن الحسين بن سعيد ، والحسين بن آذويه

وزيد الزرّاد وزيد النرسى ومحمد بن أورمه بأنه رأى كتبهم ، وأحاديثهم صحيحه.

نعم إن المتأخرين شهروا بابن الغضائرى

بأنه يتسرع إلى الجرح فلا عبره بطعونه ، مع أن الذي وجدناه بالسبر في الذين

وقفنا على كتبهم ممن طعن

ص: ٩٢

١- [١] معجم رجال الحديث : ١ / ١١٤ من المقدمة (طبعه النجف) ، والصفحة ١٠٢ طبعه لبنان.

فيهم ، ككتاب

الاستغاثه لعلی بن أحمد الكوفي ، وكتاب تفسير محمد بن القاسم الاسترآبادی ، وكتاب

الحسين بن عباس ابن الجريش أن الامر كما ذكر (1).

ولا يخفى أن تلك النظرية في جانب

الافراط ، ولو كان الكتاب بتلك المنزله لماذا لم يستند اليه النجاشي في عامه

الموارد ، بل لم يستند اليه إلا في بضعه وعشرين مورداً؟ مع أنه ضَعَف كثيراً من

المشايع التي وثقتهم عندنا كالشمس في رائعه النهار.

إنَّ عدم العبره بطعونه ليس لاجل تسرعه

إلى الجرح وأنه كان جراحاً للرواه خارجاً عن الحد المتعارف ، بل لأجل أنه لم

يستند في جرحه بل وتعديله إلى الطرق الحسيه ، بل استند إلى استنباطات واجتهادات

شخصيه كما سيوافيك بيانه في النظرية الرابعه.

النظرية الرابعه

إنَّ كتاب الضعفاء هو لابن الغضائري ،

غير أن تضعيفه وجرحه للرواه والمشايع لم يكن مستنداً إلى الشهاده والسماع ، بل كان

اجتهاداً منه عند النظر إلى روايات الافراد ، فان رآها مشتمله على الغلو

والارتفاع حسب نظره ، وصفه بالضعف ووضع الحديث ، وقد عرفت أنه صحح روايات عدّه

من القميين بأنه رأى كتبهم ، وأحاديثهم صحيحه (أى بملاحظه مطابقتها لمعتقده).

ويرشد إلى ذلك ما ذكره المحقق الوحيد

البهبهائي في بعض المقامات حيث قال : « اعلم أن الظاهر أن كثيراً من القدماء

سيما القميين منهم والغضائري كانوا يعتقدون للائمه عليهم السلام منزله خاصه من الرفعه والجلاله ، ومرتبته

معينه من العصمه والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم ، وما

ص: ٩٣

١- [١] قاموس الرجال : ١ / ٤١ / ٥١.

كانوا يجوزون التعدي عنها ، وكانوا يعدون التعدي ارتفاعاً وغلواً حسب معتقدهم ، حتى انهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً ، بل ربما جعلوا مطلق التفويض اليهم أو التفويض الذي اختلف فيه كما سندكر او المبالغه في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم ، أو الاغراق في شأنهم وإجلالهم وتزويهم عن كثير من النقائص ، واطهار كثير قدره لهم ، وذكر علمهم بمكونات السماء والارض (جعلوا كل ذلك) ارتفاعاً او مورثاً للتهمه به ، سيمًا بجبهه أن الغلاه كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلسين .

وبالجملة ، الظاهر أن القدماء كانوا

مختلفين في المسائل الاصوليه أيضاً فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو

غلواً أو تفويضاً او جبراً او تشبيهاً أو غير ذلك ، وكان عند آخر ممّا يجب

اعتقاده ، أو لا هذا ولا ذاك. وربما كان منشأ جرحهم بالأمور المذكوره وجدان

الروايه الظاهره فيها منهم كما أشرنا آنفاً او ادعاء أرباب المذاهب كونه منهم

او روايتهم عنه وربما كان المنشأ روايتهم المناكير عنه ، إلى غير ذلك ، فعلى هذا

ربما يحصل التأمل في جرحهم بأمثال الامور المذكوره إلى أن قال :

ثم اعلم أنه (أحمد بن محمد بن عيسى)

والغضائري ربما ينسبان الراوي إلى الكذب ووضع الحديث أيضاً بعد ما نسباه إلى

الغلو وكانه لروايته ما يدل عليه « (1) .

اجابه المحقق التستري عن هذه النظرية

إن المحقق التستري أجاب عن هذه النظرية

بقوله : « كثيراً ما يرد المتأخرون طعن القدماء في رجل بالغلو ، بأنهم رموه به

لنقله معجزاتهم وهو غير صحيح ، فان كونهم عليهم السلام

ذوى معجزات من ضروريات مذهب

ص: ٩٤

١- [١] الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني : ٣٨ ٣٩ المطبوعه فى آخر رجال الخاقانى ، والصفحه ٨ من المطبوعه فى مقدمه منهج المقال.

معجزاتهم وصلت إلينا الا بنقلهم؟ وإنما مرادهم بالغلو ترك العباده اعتماداً على

ولايتهم عليهم السلام. فروى أحمد

بن الحسين الغضائرى ، عن الحسن بن محمد بن بندار القمى ، قال : سمعت مشايخي يقولون

: إنَّ محمد بن أورمه لما طعن عليه بالغلو بعث اليه الأشاعره ليقتلوه ، فوجدوه

يصلّى الليل من أوله الى آخره ، ليالى عدّه فتوقّفوا عن اعتقادهم.

وعن فلاح السائل (١) لعلى بن طاووس عن الحسين بن أحمد

المالكي قال : قلت لأحمد بن مليك الكرخي (٢)

عما يقال فى محمد بن سنان من أمر الغلو ، فقال : معاذ الله ، وهو والله علّمنى

الطهور.

وعنون الكشي (٣) جمعاً ، منهم على بن عبدالله بن مروان

وقال إنّه سأل العياشى عنهم فقال : وأما على بن عبد الله بن مروان فان القوم)

يعنى الغلاه) تمتحن فى أوقات الصلوات ولم أحضره وقت صلاه. وعنون الكشي (٤) أيضاً الغلاه فى وقت الإمام الهادى عليه

السلام وروى عن أحمد بن محمد بن عيسى انه كتب

اليه عليه السلام فى قوم

يتكلّمون ويقرؤون أحاديث ينسبونها

ص: ٩٥

١- [١] فلاح السائل: ١٣ وفيه أحمد بن هليل الكرخي.

٢- [٢] كذا وفى رجال السيد بحر العلوم « أحمد بن هليك » وفى تنقيح المقال « أحمد بن مليك » والظاهر وقوع تصحيف فيه ، والصحيح هو أحمد بن هلال الكرخي العبرتائي ، للشواهد التاليه : الاول : كون الحسين بن أحمد المالكي فى سند الخبر الذى هو راو عن أحمد بن هلال الكرخي (راجع روضه الكافي : الحديث ٣٧١). الثانى : كون محمد بن سنان فيه ، الذى يروى عنه أحمد بن هلال الكرخي (راجع أيضاً روضه الكافي : الحديث ٣٧١). الثالث : ان أبا على بن همام ينقل بعض القضايا المرتبطه

بأحمد بن هلال الكرخى كما فى غيبه الشيخ (الصفحه ٢٤٥) وهو أيضاً يذكر تاريخ وفاه أحمد هذا كما نقل عنه السيد بن طاووس. اصف إلى ذلك أنا لم نعثر على ترجمه لاحمد بن هليل ، او هليک او مليک فى كتب الرجال المعروفه.

٣- [٣] رجال الكشى : ٥٣٠.

٤- [٤] رجال الكشى : ٥١٧ ٥١٦.

اليك والى آبائك

إلى أن قال : ومن أقاويلهم أنهم يقولون : ان قوله تعالى (إِنَّ

الصَّلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر)

معناها رجل ، لا سجود ولا ركوع ، وكذلك الزكاه معناها ذلك الرجل لا عدد دراهم ولا

إخراج مال ، واشياء من الفرائض والسنن والمعاصي تأوّلوها وصيروها على هذا الحدّ

الذي ذكرت « (١).

أقول : ما ذكره دام ظله من أن

الغلاة كانوا يمتحنون فى أوقات الصلاة صحيح فى الجملة ، ويدل عليه مضافا الى ما

ذكره ، بعض الروايات. قال الصادق عليه السلام

: احذروا على شبابكم الغلاة لا يفسدوهم ، فان الغلاة شرّ خلق الله إلى أن قال :

إلينا يرجع الغالى فلا نقبله ، وبنا يلحق المقصّر فنقبله ، فقبل له : كيف ذلك يا

ابن رسول الله؟ قال : الغالى قد اعتاد ترك الصلاة والزكاه والصيام والحجّ ،

فلا يقدر على ترك عاداته وعلى الرجوع إلى طاعه الله عزّ وجلّ أبداً وان المقصّر إذا

عرف عمل وأطاع (٢).

وكتب بعض اصحابنا إلى أبى الحسن العسكرى

عليه السلام : أن على بن

حسكه يدعى أنه من أوليائك وأنت الاول القديم وانه بابك ونيك أمرته أن يدعو

الى ذلك ويزعم أن الصلاة والزكاه والحج والصوم كل ذلك معرفتك الى آخره (٣).

ونقل الكشى عن يحيى بن عبد الحميد

الحمّانى ، فى كتابه المؤلف فى إثبات إمامه أمير المؤمنين عليه السلام عن الغلاة : أن معرفه الامام تكفى من

١- [١] قاموس الرجال : ١ / ٥١٥٠.

٢- [٢] بحار الانوار : ٢٥ / ٢٦٥ / ٢٦٦ ، الحديث ٦ نقلا عن أمالي الطوسي ، طبعه النجف ، الصفحه ٢٦٤.

٣- [٣] بحار الانوار : ٢٥ / ٣١٦ ، الحديث ٨٢ نقلا عن رجال الكشي : ٥١٨.

٤- [٤] بحار الانوار : ٢٥ / ٣٠٢ ، الحديث ٦٧ نقلا عن رجال الكشي : ٣٢٤.

ومع هذا الاعتراف ان هذه الروايات لا

تثبت ما رامه وهو أن الغلوّ كان له معنى واحد في جميع الأزمنة ، ولازمه ترك

الفرائض ، وأن ذلك المعنى كان مقبولاً عند الكلّ من عصر الإمام الصادق عليه السلام الى عصر الغضائرى اذ فيه :

أما أولاً : فانه يظهر عما نقله الكشى

عن عثمان بن عيسى الكلابى أن محمد بن بشير احد رؤساء الغلاة فى عصره ، وأتباعه

كانوا يأخذون بعض الفرائض وينكرون البعض الآخر ، حيث زعموا أن الفرائض عليهم من

الله تعالى إقامه الصلاة والخمس وصوم شهر رمضان ، وفى الوقت نفسه ، أنكروا الزكاه

والحجّ وسائر الفرائض (١).

وعلى ذلك فما ذكره من امتحان الغلاة فى أوقات الصلاة راجع إلى صنف خاص من الغلاة

دون كلهم.

وثانياً : أن الظاهر من كلمات القدماء

أنهم لم يتفقوا فى معنى الغلوّ بشكل خاصّ على ما حكى شيخنا المفيد عن محمد بن

الحسن بن أحمد بن الوليد أنه قال : أول درجه فى الغلو ، نفى السهو عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم والإمام ، ثمّ قال الشيخ :

فان صحت

هذه الحكايه عنه فهو مقصر ، مع انه من علماء القميين ومشيختهم ، وقد وجدنا جماعه

وردت الينا من قم يقصرون تقصيراً ظاهراً فى الدين ، ينزلون الائمة عليهم السلام عن مراتبهم ، ويزعمون أنهم كانوا لا يعرفون

كثيرا من الاحكام الدينيه ، حتى ينكت فى قلوبهم ، ورأينا من يقول إنهم كانوا

يلجأون فى حكم الشريعه إلى الرأى والظنون ويدعون مع ذلك أنهم من العلماء (٢).

فاذا كانت المشايخ من القميين وغيرهم

يعتقدون فى حق الائمة ما نقله

-
- ١- [١] بحار الانوار: ٢٥ / ٣٠٩، الحديث ٧٦ نقلاً عن رجال الكشي: ٤٧٨ ٤٧٩.
- ٢- [٢] بحار الانوار: ٢٥ / ٣٤٥ ٣٤٦، نقلاً عن تصحيح الاعتقاد، باب معنى الغلو والتفويض: ٦٥ ٦٦.

الشيخ المفيد ،

فأنهم إذا وجدوا روايه على خلاف معتقدهم وصفوها بحسب الطبع بالضعف وراويها بالجعل
والدسّ.

قال العلامة المجلسي رحمه الله بعدما فسّر الغلوّ في النبي والائمة عليهم السلام : « ولكن افطر بعض المتكلمين

والمحدّثين في الغلوّ لقصورهم عن معرفه الأئمة عليهم السلام

، وعجزهم عن إدراك غرائب احوالهم وعجائب شؤونهم ، فقدحوا في كثير من الرواه الثقات

لنقلهم بعض غرائب المعجزات حتى قال بعضهم : من الغلوّ نفى السهو عنهم ، أو القول

بأنهم يعلمون ما كان وما يكون » (1).

وعلى ذلك ، فليس من البعيد أن الغضائري

ونظراءه الذين ينسبون كثيراً من الرواه إلى الضعف والجعل ، كانوا يعتقدون في حقّ

النبي والائمة عليهم السلام

عقيدته أولئك المشايخ ، فاذا وجدوا أن الروايه لا توافق معتقدهم اتهموه بالكذب

ووضع الحديث.

والآفه كلّ الآفه هو أن يكون ملاك تصحيح

الروايه عقيدته الشخص وسليقته الخاصه فان ذلك يوجب طرح كثير من الروايات الصحيحه

واتهام كثير من المشايخ.

والظاهر أن الغضائري كان له مذاق خاصّ

في تصحيح الروايات وتوثيق الرواه ، فقد جعل اتقان الروايات في المضمون ، حسب مذاقه

، دليلاً على وثاقه الراوي ، ولأجل ذلك صحّح روايات عده من القميين ، ممّن ضعفهم

غيره ، لأجل أنه رأى كتبهم ، وأحاديثهم صحيحه.

كما أنه جعل ضعف الروايه فى المضمون ،

ومخالفته مع معتقده فى ما يرجع إلى الأئمه ، دليلا على ضعف الروايه ، وكون الراوى

جاعلا للحديث ،

ص : ٩٨

١- [١] بحار الانوار : ٢٥ / ٣٤٧.

أو راوياً مَمَّن يضع

الحديث. والتوثيق والجرح المبنيان على اتقان المتن ، وموافقته مع العقيدة ، من

أخطر الطرق إلى تشخيص صفات الراوى من الوثاقه والضعف.

ويشهد على ما ذكرنا أن الشيخ والنجاشى

ضعفاً محمد بن أورمه ، لانه مطعون عليه بالغلوّ وما تفرّد به لم يجز العمل به (1) ولكن ابن الغضائرى أبرأه عنه ، فنظر فى

كتبه ورواياته كلّها متأملاً فيها ، فوجدها نقيّة لا فساد فيها ، إلا فى أوراق

ألصقت على الكتاب ، فحمله على أنها موضوعه عليه.

وهذا يشهد أن مصدر قضائه هو التتبع فى

كتب الراوى ، وتشخيص أفكاره وعقائده وأعماله من نفس الكتاب.

ثم ان للمحقّق الشيخ أبى الهدى

الكلباسى كلاماً حول هذا الكتاب يقرب مما ذكره المحقّق البهبهانى ، ونحن نأتى

بملخصه وهو لا يخلو من فائده.

قال فى سماء المقال : « إن دعوى التسارع

غير بعيدة نظراً إلى أمور (2)

:

الاول

: إن الظاهر من كمال الاستقراء فى أرجاء

عبائره ، انه كان يرى نقل بعض غرائب الامور من الائمة عليهم السلام من الغلو على حسب مذاق القميين ، فكان

إذا رأى من أحدهم ذكر شىء غير موافق لاعتقاده ، يجزم بأنه من الغلو ، فيعتقد بكذبه

وافترائه ، فيحكم بضعفه وغلوه ، ولذا يكثر حكمه بهما (بالضعف والكذب) فى غير

محلها.

ويظهر ذلك مما ذكره من أنه كان غالباً

كذاباً كما في سليمان الديلمي ، وفي آخر من أنه ضعيف جداً لا يلتفت إليه ، أو في

مذهبه غلوّ كما في

ص: ٩٩

-
- ١- [١] رجال الشيخ : ٥١٢ برقم ١١٢ ، الفهرس : « الطبعة الاولى » الصفحة ١٤٣ ، الرقم ٦١٠ ، وفي « الطبعة الثانية » : الصفحة ١٧٠ الرقم ٦٢١ ، ورجال النجاشي : الرقم ٨٩١ .
- ٢- [٢] ذكر رحمه الله أموراً واخترنا منها أمرين .

عبد الرحمن بن أبي

حمّاد ، فإن الظاهر أن منشأ تضعيفه ما ذكره من غلوّه ، ومثله ما فى خلف بن محمد من

أنه كان غالباً ، فى مذهبه ضعف لا يلتفت اليه ، وما فى سهل بن زياد من أنه كان

ضعيفاً جداً فاسد الروايه والمذهب ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أخرجه من قم.

والظاهر أن منشأ جميعه ما حكاه النجاشى عن أحمد المذكور من أنه كان يشهد عليه

بالغلوّ والكذب ، فأخرجه عنه (1)

، وما فى حسن بن مّياح من أنه ضعيف غال ، وفى صالح بن سهل : غال كذاب وضّاع

للحديث ، لا خير فيه ولا فى سائر ما رواه ، وفى صالح بن عقبه « غال كذاب لا

يلتفت اليه » ، وفى عبدالله بن بكر « مرتفع القول ضعيف » ، وفى عبدالله بن حكم «

ضعيف مرتفع القول » ، ونحوه فى عبدالله بن سالم وعبدالله بن بحر وعبدالله بن عبد

الرحمان.

الثانى : إن الظاهر أنه كان غيورا فى

دينه ، حامياً عنه ، فكان إذا رأى مكروها اشتدّت عنده بشاعته وكثرت لديه شناعته ،

مكثراً على مقترفه من الطّعن والتشنيع واللعن والتفضيع ، يشهد عليه سياق عبارته ،

فأنت ترى أن غيره فى مقام التضعيف يقتصر بما فيه بيان الضعف ، بخلافه فانه يرخى

عنان القلم فى الميدان باتّهامه بالخبث والتهالك واللعان ، فيضعف مؤكداً واليك

نماذج :

قال فى المسمعى : « إنه ضعيف مرتفع القول

، له كتاب فى الزيارات يدلّ على خبث عظيم ومذهب متهافت وكان من كذابه أهل البصره

وقال حول كتاب عليّ بن العباس : « تصنيف يدلّ على خبثه وتهالك مذهبه لا يلتفت اليه ولا يعبأ بما رواه ».

وقال في جعفر بن مالك : « كذاب متروك

الحديث جملة ، وكان في مذهبه ارتفاع ، ويروى عن الضعفاء والمجاهيل ، وكلّ عيوب

الضعفاء مجتمعه فيه ».

ص : ١٠٠

١- [١] رجال النجاشي : الرقم ٤٩٠.

والحاصل أنه كان يكبر كثيراً من

الأمر الصغيره وكانت له روحيه خاصه تحمله على ذلك.

ويشهد على ذلك أن الشيخ والنجاشي ربما

ضعفاً رجلاً ، والغضائري أيضاً ضعفه ، لكن بين التعبيرين اختلافاً واضحاً.

مثلاً ذكر الشيخ في عبدالله بن محمد انه

كان واعظاً فقيهاً ، وضعفه النجاشي بقوله : « إنه ضعيف » وضعفه الغضائري بقوله :

« انه كذاب ، وضاع للحديث لا يلتفت إلى حديثه ولا يعاب به ».

ومثله على بن أبي حمزه البطائني الذي

ضعفه أهل الرجال ، فعرفه الشيخ بأنه واقفي ، والعلامة بأنه احد عمد الواقفه.

وقال الغضائري : « علي بن أبي حمزه لعنه الله ، أصل الوقف وأشد الخلق عداوه

للولي من بعد أبي إبراهيم ».

ومثله إسحاق بن أحمد المكنى ب « أبي

يعقوب أخى الاشر » قال النجاشي : « معدن التخليط وله كتب في التخليط » وقال

الغضائري : « فاسد المذهب ، كذاب في الروايه ، وضاع للحديث ، لا يلتفت إلى ما

رواه » (١).

وبذلك يعلم ضعف ما استدل به على عدم

صحته نسبة الكتاب إلى ابن الغضائري من أن النجاشي ذكر في ترجمه الخيبري عن ابن

الغضائري ، انه ضعيف في مذهبه ، ولكن في الكتاب المنسوب اليه : « إنه ضعيف الحديث

، غالى المذهب » فلو صح هذا الكتاب ، لذكر النجاشي ما هو الموجود أيضاً (٢).

وذلك لما عرفت من أن الرجل كان ذا

١- [١] لاحظ سماء المقال : ١ / ١٩ ٢١ بتلخيص منّا.

٢- [٢] معجم رجال الحديث : ١ / ١١٤ ، من المقدمات طبعه النجف ، والصفحة ١٠٢ طبعه لبنان.

مكروهاً ، اشتدَّت

عنده بشاعته وكثرت لديه شناعته ، فيأتي بألفاظ لا يصحّ التعبير بها الا عند صاحب هذه الروحيه ، ولما كان النجاشي على جهه الاعتدال نقل مرامه من دون غلوّ وإغراق.

وبالجمله الآفه كلّ الآفه في رجاله هو

تضعيف الأجله والموثّقين مثل « أحمد بن مهران » قال : « أحمد بن مهران روى عنه الكليني ضعيف » ولكن ثقه الاسلام يروى عنه بلا واسطه ، ويترخّم عليه كما في باب

مولد الزهراء عليها السلام

(١) قال : « أحمد بن مهران رحمه الله

رفعه وأحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار الشيباني » إلى غير ذلك من الموارد.

ولأجل ذلك لا يمكن الاعتماد على

تضعيفاته ، فضلا عن معارضته بتوثيق النجاشي خبير الفنّ والشيخ عماد العلم. نعم

ربما يقال توثيقاته في أعلى مراتب الاعتبار ولكنه قليل وقد عرفت من المحقق الداماد

من أنه قل أن يسلم أحد من جرحه او ينجو ثقه من قدحه (٢). وقد عرفت أنّها وسيأتي أن الاعتماد على

توثيقه كالاعتماد على جرحه.

النظريه الخامسه

وفي الختام نشير إلى نظريه خامسه وان لم

نوعز اليها في صدر الكلام وهي أنه ربما يقال بعدم اعتبار تضعيفات ابن الغضائري

لانه كان جراحا كثير الردّ على الرواه ، وقليل التعديل والتصديق بهم ومثل هذا يعدّ

خرقاً للعاده وتجاوزاً عنها ، وانما يعتبر قول الشاهد إذا كان انسانا متعارفاً غير

خارق للعاده. ولأجل ذلك لو ادعى رجلان رؤيه الهلال مع الغيم الكثيف في السماء

وكثره الناظرين ، لا يقبل قولهما ، لان مثل تلك الشهاده تعدّ على خلاف العاده ،
وعلى ذلك فلا يقبل تضعيفه ، ولكن يقبل تعديله.

ص: ١٠٢

١- [١] الكافي : ١ / ٤٥٨ ، الحديث ٣.

٢- [٢] لاحظ سماء المقال : ٢٢.

وفيه : أن ذلك إنما يتم لو وصل إلينا

كتاب الممدوحين منه ، فعندئذ لو كان المضعفون أكثر من الممدوحين والموثقين ، لكان

لهذا الرأي مجال. ولكن يا للأسف! لم يصل إلينا ذلك الكتاب ، حتى نقف على مقدار

تعديله وتصديقه ، فمن الممكن أن يكون الممدوحون عنده أكثر من الضعفاء ، ومعه كيف

يرمى بالخروج عن المتعارف؟

ولأجل ذلك نجد أن النسبه بين ما ضعفه

الشيخ والنجاشي أو وثقه ، وما ضعفه ابن الغضائري أو وثقه ، عموم من وجه.

فربّ ضعيف عندهما ثقه عنده وبالعكس ، وعلى ذلك فلا يصحّ رد تضعيفاته بحجّه أنه

كان خارجاً عن الحدّ المتعارف في مجال الجرح.

بل الحقّ في عدم قبوله هو ما أوعزنا

إليه من أن توثيقاته وتضعيفاته لم تكن مستنده إلى الحسّ والشهود والسماع عن

المشايخ والثقات ، بل كانت مستنده إلى الحدس والاستنباط وقراءه المتون والروايات ،

ثمّ القضاء في حقّ الراوى بما نقل من الروايه ، ومثل هذه الشهاده لا تكون حجه لا

في التضعيف ولا في التوثيق. نعم ، كلامه حجه في غير هذا المجال ، كما إذا وصف

الراوى بأنه كوفئ أو بصريّ أو واقفيّ أو فطحيّ أو له كتب ، والله العالم

بالحقائق.

ص: ١٠٣

الفصل الرابع

اشاره

المصادر الثانويه لعلم الرجال

اشاره

١ الاصول الرجاليه الأربعة

٢ الجوامع الرجاليه فى العصور المتأخره.

٣ الجوامع الرجاليه الدارجة على منهج القدماء.

٤ تطوّر فى تأليف الجوامع الرجاليه.

ص: ١٠٥

١ الأصول الرجاليه الاربعه

* فهرس الشيخ منتجب الدين.

* معالم العلماء.

* رجال ابن داود.

* خلاصه الاقوال فى علم

الرجال.

ص: ١٠٧

اشاره

قد وقفت بفضل الابحاث السابقه ، على

الاصول الاوليه لعلم الرجال ، التي تعد امهات الكتب المؤلفه فى العصور المتأخره
ومؤلفو هذه الاصول يعدون فى الرعيال الاول من علماء الرجال ، لا يدرك لهم شأو ولا

يشق لهم غبار ، لانهم قدس سرهم

قد عاصروا أساتذته الحديث وأساطينه ، وكانوا قريبي العهد من رواه الاخبار ونقله
الآثار ، ولجل ذلك تمكنوا تمكنًا تامًا مورثًا للاطمئنان ، من الوقوف على أحوالهم
وخصوصيات حياتهم ، اما عن طريق الحس والسمع كما هو التحقيق أو من طريق جمع
القرائن والشواهد المورثه للاطمئنان الذى هو علم عرفى ، كما سيوافيك تحقيقه فى
الابحاث الآتية.

وقد تلت الطبقة الاولى ، طبقه اخرى تعد

من اشهر علماء الرجال بعدهم ، كما تعد كتبهم مصادر له بعد الاصول الاوليه نأتى
بأسمائهم وأسماء كتبهم ، وكلهم كانوا عاشرين فى القرن السادس.

ان أقدم فهرس عام لكتب الشيعة ، هو فهرس

الشيخ أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائرى ، الذى قد تعرفت عليه وما حوله من
الاقوال والآراء.

نعم ، ان فهرست أبى الفرج محمد بن اسحاق

المعروف بابن النديم

هـ) وان كان أقدم من فهرس ابن الغضائرى ، لكنه غير مختص بكتب الشيعة ، وانما يضم بين دفتيه الكتب الاسلاميه وغيرها ، وقد أشار الى تصانيف قليله من كتب الشيعة .

وقد قام الشيخ الطوسى بعد ابن الغضائرى

، فألف فهرسه المعروف حول كتب الشيعة ومؤلفاتهم ، وهو من احسن الفهارس المؤلفه ، وقد نقل عنه النجاشى فى فهرسه واعتمد عليه ، وان كان النجاسى أقدم منه عصرأ وأرسخ منه قدماً فى هذا المجال .

وقد قام بعدهم فى القرن السادس ،

العلّامتان الجليلان ، الشيخ الحافظ ابو الحسن منتجب الدين الرازى ، والشيخ الحافظ محمّد بن على بن شهر آشوب السروى المازندرانى ، فأكملوا عمل الشيخ الطوسى وجهوده إلى عصرهما ، وإليك الكلام فيهما إجمالاً :

١ فهرس الشيخ منتجب الدين

وهو تأليف الحافظ على بن عبيدالله بن

الحسن بن الحسين بن الحسن بن الحسين (أخى الشيخ الصدوق قدس سره) بن على (والد الصدوق) . عرّفه صاحب

الرياض بقوله : « كان بحرأ لا ينزف ، شيخ الاصحاب ، صاحب كتاب الفهرس . يروى عن

الشيخ الطبرسى (المتوفى عام ٥٤٨ هـ) وأبى الفتح الرازى ، وعن جمع كثير من

علماء العامه والخاصه . ويروى عن الشيخ الطوسى (المتوفى ٤٦٠ هـ) بواسطه عمّه

الشيخ بابويه بن سعد .

وهذا الامام الزافعى (وهو الشيخ ابو

القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعى الشافعى ، المتوفى عام ٦٢٣) يعرفه فى تاريخه

(التدوين) : الشيخ علي بن عبيدالله بن الحسن بن الحسين بن بابويه شيخ ريان من
علم الحديث سماعاً وضبطاً وحفظاً وجمعاً ، قلّ من يدانيه في هذه الاعصار في كثره
الجمع والسماع ، قرأت عليه بالرّي سنة ٥٨٤ هـ ، وتولد سنة ٥٠٤ هـ ، ومات بعد

ص : ١١٠

قال : ولئن اطلت عند ذكره بعض الاطاله فقد كثر انتفاعى بمكتوباته وتعاليقه فقضيت

بعض حقه باشاعه ذكره وأحواله « (١).

وقال الشيخ الحرّ العاملى فى ترجمته : »

الشيخ الجليل على بن عبيدالله بن الحسن بن الحسين بن بابويه القمى ، كان فاضلا

عالما ثقة صدوقاً محدثاً حافظاً راويه علامه ، له كتاب الفهرس فى ذكر المشايخ

المعاصرين للشيخ الطوسى والمتأخرين إلى زمانه « (٢).

وقد ألفه للسيد الجليل أبى القاسم

يحيى بن الصدر (٣)

السعيد المرتضى باستدعاء منه حيث قال السيد له : « إن شيخنا الموفق السعيد أبا

جعفر محمد بن الحسن الطوسى رفع الله منزلته قد صنف كتابا فى أسامى مشايخ

الشيعة ومصنفيهم ، ولم يصنف بعده شىء من ذلك « فأجابه الشيخ منتجب الدين بقوله :

« لو أّخر الله أجلى وحقق أملى ، لأضفت اليه ما عندى من أسماء مشايخ الشيعة

ومصنفيهم ، الذين تأخر زمانهم عن زمان الشيخ أبى جعفر رحمه الله وعاصروه « ثم يقول : « وقد بنيت هذا

الكتاب على حروف المعجم اقتداء بالشيخ أبى جعفر رحمه الله

وليكون أسهل مأخذاً ومن الله التوفيق « (٤).

وكلامه هذا ينبى عن أنه لم يصل اليه

تأليف معاصره الشيخ محمد بن على بن شهر آشوب ، الذى كتب كتابه الموسوم ب « معالم

العلماء « تكمله لفهرس الشيخ ، ولأجل ذلك قام بهذا العمل من غير ذكر لذلك الكتاب.

- ١- [١] رياض العلماء : ٤ / ١٤٠ ١٤١ ، ولكن التحقيق انه كان حيّاً الى عام ٦٠٠ هـ. لاحظ مقال المحقق السيد موسى الزنجاني المنشور في مجموعه حول ذكرى العلامة الاميني قدس سره.
- ٢- [٢] أمل الآمل : ٢ / ١٩٤.
- ٣- [٣] المدفون ب «رى» المعروف عند الناس بامام زاده يحيى وربما يحتمل تعدد الرجلين.
- ٤- [٤] فهرس الشيخ منتجب الدين : ٦٥.

وقد ألف الشيخ الطوسي الفهرس بأمر

استاذة المفيد الذي توفي سنة ٤١٣ هـ ، وفي حياته ، كما صرح به في أوله .

وقد أورد الشيخ منتجب الدين في فهرسه

هذا ، من كان في عصر المفيد إلى عصره المتجاوز عن مائه وخمسين سنة .

وفي الختام ، نقول : « إن الحافظ بن حجر

العسقلاني (المتوفى عام ٨٥٢ هـ) قد أكثر النقل عن هذا الفهرس في كتابه المعروف

ب « لسان الميزان » ، معبراً عنه ب « رجال الشيعة » أو « رجال الاماميه » ولا

يريد منهما إلا هذا الفهرس ، ويعلم ذلك بمقارنه ما نقله في لسان الميزان ، مع ما

جاء في هذا الفهرس ، كما أن لصاحب هذا الفهرس تأليفاً آخر اسماه تاريخ الرى ،

وينقل منه أيضاً ابن حجر في كتابه المزبور ، والأسف كل الاسف أن هذا الكتاب وغيره

مثل « تاريخ ابن ابى طى » (١)

و « رجال على بن الحكم » و « رجال الصدوق » التي وقف على الجميع ، ابن حجر في

عصره ونقل عنها في كتابه « لسان الميزان » لم تصل إلينا ، لعل الله يحدث بعد ذلك

أمراً .

ثم إن الغايه من اقتراح السيد عز الدين

يحيى ، نقيب السادات ، هو كتابه ذيل لفهرس الشيخ على غراره ، بأن يشتمل على أسامى

المؤلفين ، ومؤلفاتهم واحداً بعد واحد ، وقد قبل الشيخ منتجب الدين اقتراح السيد

، وقام بهذا العمل لكنه قدس سره

عدل عند الاشتغال بتأليف الفهرس عن هذا النمط ، فجاء بترجمه كثير من شخصيات الشيعة

، يناهز عددهم إلى ٥٤٠ شخصيه علميه وحديثيه من دون أن يذكر لهم أصلا وتصنيفا ، ومن

ذكر لهم كتاباً لا يتجاوز عددهم عن حدود مائه شخص.

نعم ما يوافقك من الفهرس الآخر لمعاصره

أعنى معالم العلماء فهو على غرار فهرس الشيخ حذو القذّه بالقذّه.

ص: ١١٢

١- [١] راجع في الوقوف على وصف هذا التاريخ وما كتبه في طبقات الاماميه ايضا «الذريعه إلى تصانيف الشيعة» ج ٣، ص

٢١٩ ٢٢٠ هذا وتوفي ابن ابى طى سنه ٦٣٠ هـ.

وهو تأليف الحافظ الشهير محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني ، المولود عام ٤٨٨ هـ ، والمتوفى سنة ٥٨٨ هـ ، وهو اشهر من أن يعرّف ، فقد أطراه أرباب المعاجم من العامه والخاصه .

قال صلاح الدين الصفدي : « محمد بن علي

بن شهر آشوب ابو جعفر السروي المازندراني ، رشيد الدين الشيعي ، احد شيوخ الشيعة .

حفظ القرآن وله ثمان سنين ، وبلغ النهايه في أصول الشيعة ، كان يرحل اليه من

البلاد ، ثم تقدّم في علم القرآن والغريب والنحو ، ذكره ابن أبي طيّ في تاريخه ،

وأثنى عليه ثناء بليغاً ، وكذلك الفيروزآبادي في كتاب البلغه في تراجم أئمه

النحو واللغه ، وزاد أنه كان واسع العلم ، كثير العباده دائم الوضوء ، وعاش مائه

سنه الا ثمانيه أشهر ، ومات سنه ٥٨٨ هـ (١).

وذكره الشيخ الحرّ العاملي في « أمل

الآمل » في باب المحمدين ، وذكر كتبه الكثيره ، التي أعرفها « مناقب آل أبي طالب »

وقد طبع في أربعه مجلدات ، و « متشابه القرآن » وهو من محاسن الكتب وقد طبع في

مجلد واحد ، و « معالم العلماء » الذي نحن بصدد تعريفه ، وهذا الكتاب يتضمن ١٠٢١

ترجمه وفي آخرها « فصل فيما جهل مصنّفه » و « باب في بعض شعراء أهل البيت » وهذا

الفهرس ، كفهرس الشيخ منتجب الدين تكمله لفهرس الشيخ الطوسي ، والمؤلفان متعاصران

، والكتابان متقاربا التأليف ، وقد أصبح معالم العلماء من المدارك المهمه لعلماء

الرجال ، كالعلامه الحلّي في « الخلاصه » ، ومن بعده .

ص : ١١٣

وهو تأليف تقي الدين الحسن بن علي بن

داود الحلبي المولود سنة ٦٤٧هـ ، أى قبل تولد العلامة بسنه ، والمتوفى بعد سنه ٧٠٧هـ

هـ ، تتلمذ على السيد جمال الدين أحمد بن طاووس (المتوفى سنة ٦٧٣هـ) قرأ عليه

أكثر كتاب « البشرى » و « الملاذ » حتى قال : « وأكثر فوائد هذا الكتاب من اشاراته

وتحقيقاته ، ربانى وعلمنى وأحسن إلى » (١).

كما قرأ على الامام نجم الدين جعفر بن

الحسن بن يحيى المعروف بالمحقق ، وقال فى حقه : « قرأت عليه وربانى صغيراً ، وكان

له على احسان عظيم والتفات ، وأجاز لى جميع ما صنفه وقرأه ورواه » (٢).

مميزات رجال ابن داود

ومن مزايا ذلك الكتاب ، أنه سلك فيه

مسلكاً لم يسبقه أحد من الاصحاب ، لانه رتبته على الحروف ، الاول فالاول ، من

الاسماء وأسماء الالاء والاجداد ، وجمع ما وصل اليه من كتب الرجال مع حسن الترتيب

وزياده التهذيب ، فنقل ما فى فهرس الشيخ والنجاشى ، ورجال الكشى ، والشيخ وابن

الغضائرى والبرقى والعقيقى وابن عقده والفضل بن شاذان وابن عبدون ، وجعل لكل كتاب

علامه ولم يذكر المتأخرين عن الشيخ إلا اسماء يسيره ، وجعل كتابه فى جزأين ، الاول

يختص بذكر الموثقين والمهملين ، والثانى بالمجروحين والمجهولين .

وذكر فى آخر القسم الاول ، تحت عنوان

خاص ، جماعه وصفهم النجاشى بقوله « ثقہ ثقہ » مرتين ، عدتهم أربعه وثلاثون رجلاً

مرتین علی

ص: ۱۱۴

۱- [۱] لاحظ رجال ابن داود : ۴۵ ۴۶ طبعه النجف.

۲- [۲] رجال ابن داود : ۶۲ طبعه النجف.

حروف الهجاء ، ثم

أضاف بأن الغضائري جاء في كتاب خمسه رجال زياده على ما ذكره النجاشي ، ووضف كلا

منهم بأنه « ثقه ثقه » مرتين ، ثم ذكر خمسه فصول لا غنى للباحث عنها ، كل فصل

معنون بعنوان خاص .

ثم ذكر في آخر القسم الثاني ، سبعة عشر

فصلاً لا يستغنى عنها الباحثون ، كل فصل معنون بعنوان خاص ثم أورد تنبيهات تسعه

مفيده .

وبما أنه وقع في هذا الكتاب إشتباهات

عند النقل عن كتب الرجال ، مثلاً نقل عن النجاشي مطلباً وهو للكشّي أو بالعكس ، قام

المحقق الكبير السيد محمد صادق آل بحر العلوم في تعليقاته على الكتاب ، باصلاح تلك

الهفوات ولعل أكثر تلك الهفوات نشأت من استنساخ النساخ ، وعلى كل تقدير ، فلهذا

الكتاب مزيه خاصه لا توجد في قرينه الآتي أعنى خلاصه العلامه أعلى الله مقامه

قال الافندي في « رياض العلماء » : «

وليعلم أن نقل ابن داود في رجاله عن كتب رجال الاصحاب ، ما ليس فيها ، مما ليس فيه

طعن عليه ، إذ أكثر هذا نشأ من اختلاف النسخ ، والازدياد والنقصان الحاصلين من

جانب المؤلفين أنفسهم بعد اشتهار بعض نسخها وبقي في أيدي الناس على حالته الاولى

من غير تغيير ، كما يشاهد في مصنفات معاصرنا أيضاً ولا سيّما في كتب الرجال التي

يزيد فيها مؤلفوها ، الأسامي والأحوال يوماً فيوماً وقد رأيت نظير ذلك في كتاب

فهرست الشيخ منتجب الدين ، وفهرست الشيخ الطوسي ، وكتاب رجال النجاشي وغيرها ، حتى

إنى رأيت فى بلده السارى نسخه من خلاصه العلامه قد كتبها تلميذه فى عصره ، وكان عليها خطه وفيه اختلاف شديد مع النسخ المشهوره بل لم يكن فيها كثير من الأسمى والأحوال المذكوره فى النسخ المتداوله منه « (١) .

ص: ١١٥

١- [١] رياض العلماء : ١ / ٢٥٨ .

أقول : ويشهد لذلك ان المؤلفات المطبوعه

فى عصرنا هذا تزيد وتنقص حسب طبعاتها المختلفه ، فيقوم المؤلف فى الطبعة اللاحقه بتنقيح ما كتب بإسقاط بعض ما كتبه وإضافه مالم يقف عليه فى الطبعة الأولى ، ولأجل ذلك تختلف الكتب للمعاصرين حسب اختلاف الطبعات.

وفى الختام نذكر نصّ اجازة السيّد أحمد

بن طاووس ، لتلميذه ابن داود مؤلّف الرجال ، وهى تعرب عن وجود صلّه وثيقه بين الاستاذ والمؤلف فإنه بعد ما قرأ ابن داود كتاب « نقض عثمانيه جاحظ » على مؤلفه « أحمد بن طاووس » كتب الاستاذ اجازة له وهذه صورتها :

« قرأ علىّ هذا « البناء » من تصنيفى ،

الولد العالم الأديب التقى ، حسن بن على بن داود أحسن الله عاقبته وشرف خاتمته وأذنت له فى روايته عنى.

وكتب العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد

بن طاووس حامداً لله ومصلياً على رسوله ، والطاهرين من عترته ، والمهديين من ذريته .»

وفى آخر الرساله ما هذه صورته :

« أنجزت الرساله ، والحمد لله على نعمه

، وصلاته على سيّدنا محمد النبى وآله الطاهرين.

كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى ، حسن

بن على بن داود ربيب صدقات مولانا المصنّف ضاعف الله مجده وأمتعته الله بطول حياته

وصلاته على سيّدنا محمد النبى وآله وسلامه .»

وكان نسخ الكتاب في شوال من سنه خمس

وستين وستمائنه (١).

ص: ١١٦

١- [١] وقد أسماه المؤلف ب « بناء مقاله الفاطميه في نفض الرساله العثمانيه للجاحظ » ويقال اختصاراً « البناء ».

قال الافندى : ويروى ابن داود عن جماعه

من الفضلاء :

منهم : السيد جمال الدين ابو الفضائل

أحمد بن طاووس.

ومنهم : الشيخ مفيد الدين محمد بن جهيم

الاسدى على ما يظهر من ديباجه رجاله (١).

أقول : وهو يروى عن جماعه اخرى أيضاً.

منهم : المحقق نجم الدين جعفر بن الحسن

الحلى (المتوفى عام ٦٧٦ هـ).

ومنهم الشيخ نجيب الدين أبو زكريا يحيى

بن سعيد الحلى ابن عم المحقق المذكور (المتوفى عام ٦٨٩ هـ).

ومنهم الشيخ سديد الدين يوسف بن على بن

المطهر الحلى والد العلامة الحلى.

ونقل الافندى فى الرياض أنه كان شريك

الدرس مع السيد عبد الكريم بن جمال الدين (٢)

أحمد بن طاووس الحلى (المتوفى عام ٦٩٣ هـ) عند المحقق. ولكن العلامة الامينى

عدّه من مشايخه (٣)

، والظاهر اتقان الاول.

١- [١] نقض عثمانيه جاحظ المطبوع حديثاً ب « عمان ».

٢- [٢] رياض العلماء: ١ / ٢٥٦.

٣- [٣] الغدير: ٦ / ٧.

منهم : الشيخ رضى الدين على بن أحمد المزيدى الحلى (١)

، استاذ الشهيد الاول ، المتوفى عام ٧٥٧ هـ .

ومنهم : الشيخ زين الدين ابو الحسن على

بن طراد المطارآبادى ، المتوفى بالحله ٧٥٤ هـ .

تأليفه

للمترجم له تأليف قيمه تبلغ ثلاثين كتاباً ذكر أسماءها فى رجاله .

ومن شعره الرائق قوله فى حقّ الوصى :

وإذا نظرت إلى خطاب محمّد*** يوم الغدير إذ استقرّ المنزل

من كنت مولاه فهذا حيدر*** مولاه لا يرتاب فيه محصّل

لعرفت نصّ المصطفى بخلافه*** من بعده غزاه لا يتأوّل

وله أرجوزه فى الإمامه ، طويله ، مستهلها :

وقد جرت لى قصّه غريبه*** قد نتجت قضيه عجيبه (٢)

وفاته

قد عرفت أنه قد فرغ من رجاله عام ٧٠٧ هـ

، ولم يعلم تاريخ وفاته على وجه اليقين ، غير أن العلامه الامينى ينقل عن « رياض

العلماء » أنه رأى فى مشهد الرضا نسخه من « الفصيح » بخط المترجم له ، فى آخرها :

« كتبه مملوكه حقاً حسن بن على بن داود غفر له فى ثالث عشر شهر رمضان المبارك سنه

احدى وأربعين وسبعمائه حامداً مصلياً مستغفراً .»

١- [١] وفي رياض العلماء مكان « المزيدى » ، « المرندى » ، وهو تصحيف.

٢- [٢] لاحظ الغدير : ٦ / ٦٣ ، وذكر شرطاً منها السيد الامين فى أعيان الشيعة : ٢٢ / ٣٤٣.

فيكون له من العمر حينذاك ٩٤ عاماً ، فيكون من المعمرين ، ولم يذكر منهم (١).

٤ خلاصه الاقوال في علم الرجال

وهي للعلامة (٢) على الاطلاق الحسن بن يوسف بن المطهر

، المولود عام ٦٤٨ هـ ، والمتوفى عام ٧٢٦ هـ ، الذي طار صيته في الآفاق ، برع في

المعقول والمنقول ، وتقدم على الفحول وهو في عصر الصبا. ألف في فقه الشريعة

مطولات ومتوسّطات ومختصرات ، وكتابه هذا في قسمين : القسم الاول ؛ فيمن اعتمد

عليه وفيه سبعة عشر فصلا ، والقسم الثاني ؛ مختصّ بذكر الضعفاء ومن ردّ قوله أو

وقف فيه ، وفيه أيضا سبعة عشر فصلا ، وفي آخر القسم الثاني خاتمه تشتمل على عشر

فوائد مهمّة ، وكتابه هذا خلاصه ما في فهرست الشيخ والنجاشي وقد يزيد عليهما.

قال المحقق التستري : « إن ما ينقله

العلامة من رجال الكشي والشيخ ورجال النجاشي مع وجود المنقول في هذه الكتب غير

مفيد ، وإنما يفيد في ما لم نقف على مستنده ، كما في ما ينقل من جزء من رجال

العقيقي ، وجزء من رجال ابن عقده ، وجزء من ثقات كتاب ابن الغضائري ، ومن كتاب آخر

له في المذمومين لم يصل إلينا ، كما يظهر منه في سليمان النخعي ، كما يفيد أيضاً

فيما ينقله من النجاشي في ما لم يكن في نسختنا ، فكان عنده النسخة الكاملة من

النجاشي واكمل من الموجود من ابن الغضائري ، كما في ليث البختری ، وهشام بن

إبراهيم العباسي ، ومحمد بن نصير ، ومحمد بن أحمد بن محمد بن سنان ، ومحمد بن

أحمد بن قضاة ، ومحمد بن الوليد الصيرفي ، والمغيره بن

ص : ١١٩

٢- [٢] إن العلامه غنى عن الاطراء ، وترجمته تستدعى تأليف رساله مفرده ، وقد كفانا ، ما ذكره اصحاب المعاجم والتراجم فى حياته وفضله وآثاره.

سعيد ، ونقيع بن

الحارث ، وكما ينقل في بعضهم اخباراً لم نقف على مأخذها ، كما في اسماعيل بن الفضل

الهاشمي ، وفيما أخذه من مطاوي الكتب كمحمد بن أحمد النطنزي « [١].

وبما أن هذا الكتاب ورجال ابن داود

متماثلان في التنسيق وكيفيه التأليف ، يمكن أن يقال : إن واحداً منهما اقتبس

المنهج عن الآخر ، كما يمكن أن يقال : إن كليهما قد استقلاً في التنسيق والمنهج ،

بلا استلهام من آخر ، غير أن المظنون هو أن المؤلفين ، بما أنهما تتلمذا على السيد

جمال الدين أحمد بن طاووس المتوفى سنة ٦٧٣ هـ ، وقد كان هو رجالي عصره ومحقق

زمانه في ذلك الفن ، قد اقتنيا في تنسيق الكتاب ما خطّه استاذهما في ذلك الموقف ،

والله العالم.

الفروق بين رجالي العلامة وابن داود

ثم ان هنا فروقاً بين رجالي العلامة

وابن داود يجب الوقوف عليها واليك بيانها :

١ ان القسم الاول من الخلاصه مختص بمن

يعمل بروايته ، والثاني بمن لا يعمل بروايته ، حيث قال : « الاول ؛ في من اعتمد

على روايته أو ترجح عندي قبول قوله. الثاني ؛ في مَنْ تركت روايته أو توقفت فيه ».

ولاجل ذلك يذكر في الاول الممدوح ،

لعمله بروايته ، كما يذكر فيه فاسد المذهب إذا عمل بروايته كابن بكير وعلّي بن

فضال. وأما الموثقون الذين ليسوا كذلك ، فيعنونهم في الجزء الثاني لعدم عمله

بخبرهم ، هذا.

والجزء الأول من كتاب ابن داود فيمن

ورد فيه أدنى مدح ولو مع ورود ذموم كثيره أيضا فيه ولم يعمل بخبره والجزء الثاني

من كتابه ، فيمن ورد فيه

١ قاموس الرجال :

.١٥ / ١

ص : ١٢٠

أدنى ذم ولو كان

أوثق الثقات وعمل بخبره ولاجل ذلك ذكر بربداً العجلى مع جلالته فى الثانى ، كما ذكر هشام بن الحكم فيه أيضاً لاجل ورود ذم ما فيه ، أعنى كونه من تلاميذ أبى شاعر الزنديق.

٢ ان العلامه لا يعنون المختلف فيه

فى القسمين ، بل ان رجح المدح يذكره فى الاول ، وان رجح الذم أو توقف يذكره فى الثانى.

واما ابن داود فيذكر المختلف فيه فى

الاول باعتبار مدحه ، وفى الثانى باعتبار جرحه.

٣ ان العلامه إذا أخذ من الكشى أو

النجاشى أو فهرست الشيخ أو رجاله أو الغضائرى لا يذكر المستند بل يعبر بعين عبائهم. نعم فيما إذا نقل عن غيبه الشيخ أو عن رجال ابن عقده او رجال العقيقى فيما وجد من كتابيهما ، يصرح بالمستند.

كما أنه إذا كان أصحاب الرجال الخمسه

مختلفين فى رجل ، يصرح بأسمائهم ، وحينئذ فإن قال فى عنوان شيئاً وسكت عن مستنده ، يستكشف أنه مذکور فى الكتب الخمسه ولو لم نقف عليه فى نسختنا.

وأما ابن داود فيلتزم بذكر جميع من أخذ

عنه ، فلو لم يذكر المستند ، علم انه سقط من نسختنا رمزه ، إلا ما كان مشتبهاً عنده فلا يرمز له.

٤ ان العلامه يقتصر على الممدوحين فى

الأول ، بخلاف ابن داود ، فإنه يذكر فيه المهملين أيضاً ، والمراد من المهمل من

عنوانه الاصحاب ولم يضعفوه.

قال ابن داود : « والجزء الأول من

الكتاب في ذكر الممدوحين ومن لم يضعفهم الاصحاب ، والمفهوم منه أنه يعمل بخبر

رواته مهملون ، لم يذكروا بمدح ولا قدح ، كما يعمل بخبر رواته ممدوحون. نعم هو وان

استقصى الممدوحين ، يکنه لم يستقص المهملين.

ص : ١٢١

هذه هي الفروق الجوهرية بين الرجالين.

المجهول في مصطلح العلامه وابن داود

ان هناك فرقاً بين مصطلح العلامه وابن

داود ، ومصطلح المتأخرين في لفظ المجهول. فالمجهول في كلامهما غير المهمل الذي

عنوانه الرجاليون ولم يضعفوه ، بل المراد منه من صرح أئمه الرجال فيه بالمجهوليه ،

وهو أحد ألفاظ الجرح ، ولذا لم يعنونه الا في الجزء الثاني من كتابيهما ، المعد

للمجروحين ، وقد عقد ابن داود لهم فصلاً في آخر الجزء الثاني من كتابه ، كما عقد

فصلاً لكل من المجروحين من العامه والزيديه والواقفيه وغيرهم.

لكن المجهول في كلام المتأخرين ، من

الشهيد الثاني والمجلسي والمامقاني ، أعم منه ومن المهمل الذي لم يذكر فيه مدح ولا

قدح.

وقد عرفت أن العلامه لا يعنون المهمل

أصلاً ، وابن داود يعنونه في الجزء الاول كالممدوح ، وكان القدماء يعملون بالمهمل

كالممدوح ، ويردون المجهول وقد تظن بذلك ابن داود (1).

فهذه الكتب الاربعه ، هي الاصول

الثانويه لعلم الرجال. ألف الاول والثاني منهما في القرن السادس ، كما ألف

الثالث والرابع في القرن السابع ، والعجب أن المؤلفين متعاصرون ومتأثلو التنسيق

والمنهج كما عرفت.

وقد ترجم ابن داود العلامه في رجاله ،

ولم يترجمه العلامه في الخلاصه ، وان ذا مما يقضى منه العجب.

هذه هي اصول الكتب الرجاليه اوليتها

وثانويتها ، وهناك كتب اخرى لم تطبع ولم تنشر ولم تتداولها الايدي ، ولاجل ذلك لم

نذكر عنها شيئاً ومن اراد الوقوف عليها فليرجع الى كتاب « مصفى المقال فى مؤلفى

الرجال » للعلامه

ص: ١٢٢

١- [١] قاموس الرجال : ١ / ٣١.

المتتبع الطهرانى رحمه الله.

وهذه هى الاصول الأوليه الثمانيه

والثانويه الأربعه لعلم الرجال ، واما الجوامع الرجاليه فسيوافيك ذكرها عن قريب.

ص: ١٢٣

اشاره

* مجمع الرجال.

* منهج المقال.

* جامع الرواه.

* نقد الرجال.

* منتهى المقال.

ص: ١٢٥

قد وقفت على الاصول الرجاليه ، وهناك

جوامع رجاليه مطبوعه ومنتشره يجب على القارئ الكريم التعرف عليها ، وهذه الجوامع

الفت فى أواخر القرن العاشر إلى أواخر القرن الثانى عشر ، تلقّاها العلماء بالقبول

وركنوا اليها ولا بد من التعرف عليها (١).

١ مجمع الرجال

تأليف زكى الدين عنايه الله القهبائى ،

من تلاميذ المقدس الاردبيلى (المتوفى سنة ٩٩٣ هـ). والمولى عبد الله التستري (

المتوفى عام ١٠٢١ هـ) والشيخ البهائى . (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ). جمع فى ذلك

الكتاب تمام ما فى الاصول الرجاليه الأوليه ، حتى أدخل فيه كتاب الضعفاء للغضائرى

وقد طبع الكتاب فى عدة أجزاء .

٢ منهج المقال

تأليف السيد الميرزا محمد بن على بن

إبراهيم الاسترآبادى (المتوفى

ص : ١٢٧

سنة ١٠٢٨ هـ وهو

استاذ المولى محمد أمين الاسترابادى صاحب « الفوائد المدنيه ». له كتب ثلاثه فى الرجال : الكبير وأسماء « منهج المقال ». والوسيط ، الذى ربما يسمى ب « تلخيص المقال » أو « تلخيص الاقوال » ، والصغير الموسوم ب « الوجيز ». والأول مطبوع ، والثانى مخطوط ولكن نسخه شائعه ، والثالث توجد نسخه منه فى الخزانة الرضويه كما جاء فى فهرسها.

٣ جامع الرواه

تأليف الشيخ محمد بن على الاردبيلى. صرف من عمره فى جمعه ما يقرب من عشرين سنه ، وابتكر قواعد رجاليه صار ببركتها كثير من الاخبار التى كانت مجهوله أو ضعيفه أو مرسله ، معلومه الحال ، صحيحه مسنده ، وطبع الكتاب فى مجلدين ، وقدم له الامام المغفور له الأستاذ الحاج آقا حسين البروجردى قدس سره مقدمه وله أيضاً « تصحيح الأسانيد » الذى أدرجه شيخنا النورى بجميعة أو ملخصه فى الفائده الخامسه من فوائد خاتمه المستدرک.

ومن مزايا هذا الكتاب أنه جمع رواه

الكتب الاربعه ، وذكر فى كل راو ترجمه من رووا عنه ومن روى عنهم ، وعين مقدار

رواياتهم ورفع بذلك ، النقص الموجود فى كتب الرجال.

قال فى مقدمته : « سنح بخاطره (يعنى

نفسه) الفاتر بتفضله غير المتناهى أنه يمكن استعلام أحوال الرواه المطلقه

الذكر ، من الرواى والمروى عنه بحيث لا يبقى اشتباه وغموض ، وعلماء الرجال (رضوان

الله عليهم) لم يذكروا ولم يضبطوا جميع الرواه ، بل ذكروا في بعض المواضع تحت بعض
الاسماء بعنوان أنه روى عنه جماعه ، منهم فلان وفلان ، ولم يكن هذا كافياً في حصول
المطلوب ، إلى أن قال : صار متوكلاً على رب الارباب ، منتظماً على التدرج راوى كل
واحد من الرواه في سلك التحرير ، حتى انه رأى الكتب الأربعة المشهوره والفهرست

للشيخ رحمه الله والفهرس

ص : ١٢٨

للشيخ منتجب الدين

... ومشيخه الفقيه والتهذيب والاستبصار ، وكتب جميع الرواه الذين كانوا فيها ،

ورأى أيضاً كثيراً من الرواه رووا عن المعصوم ، ولم يذكر علماء الرجال روايتهم عنه

عليه السلام والبعض

الذين عدوه من رجال الصادق ، رأى روايته عن الكاظم عليه السلام

مثلا ، والذين ذكروا ممن لم يرو عنهم عليهم السلام

رأى انه روى عنهم عليهم السلام

الى ان قال : ان بعض الرواه الذين وثقوه ولم ينقلوا انه روى عن المعصوم عليه السلام ورأى انه روى عنه عليه السلام ضبطه ايضاً ، حتى تظهر فائدته في حال

نقل الحديث مضمراً الى ان قال : (ومن فوائد هذا الكتاب) انه بعد التعرف على

الراوى والمروى عنه ، لو وقع في بعض الكتب اشتباه في عدم ثبت الراوى في موقعه يعلم

انه غلط وواقع غير موقعه.

(ومن فوائده ايضاً) ان روايه جمع كثير

من الثقات وغيرهم عن شخص واحد تفيد انه كان حسن الحال او كان من مشايخ الاجازه « (1).

والحق ان الرجال مبتكر في فنه ، مبدع في

علمه ، كشف بعمله هذا الستر عن كثير من المبهمات ، ومع انه تحمل في تأليف هذا

الكتاب طيله عشرين سنه ، جهوداً جباره ، بحيث ميز التلميذ عن الشيخ ، والراوى عن

المروى عنه ولكن لم يجعل كتاب على اساس الطبقات حتى يقسم الرواه الى طبقه وطبقه ،

ويعين طبقه الراوى ومن روى هو عنه او رووا عنه ، مع انه كان يمكنه القيام بهذا

العمل في ثنانيا عمله بسبر جميع الكتب والمسانيد بامعان ودقه.

تأليف السيد مصطفى التفريشي ألفه عام

١٠١٥ هـ ، وهو من تلاميذ المولى عبدالله التستري وقد طبع في مجلد.

ص: ١٢٩

١- [١] لاحظ المقدمة : ٤ ٥ بتصرف يسير.

قال في مقدمته : « اردت ان اكتب كتاباً

يشتمل على جميع اسماء الرجال من الممدوحين والمذمومين والمهملين ، يخلو من تكرار
وغلط ، ينطوي على حسن الترتيب ، يحتوى على جميع اقوال القوم قدس الله ارواحهم
من المدح والذم الا شاذاً شديداً الشذوذ».

٥ منتهى المقال فى أحوال الرجال

المعروف برجال ابى على الحائرى ، تأليف الشيخ ابى على محمد بن اسماعيل الحائرى (المولود عام ١١٥٩ هـ ، والمتوفى عام
١٢١٥ أو ١٢١٦ هـ فى النجف الاشرف).

ابتداء فى كل ترجمه بكلام الميرزا فى

الرجال الكبير ، ثم بما ذكره الوحيد فى التعليقه عليه ، ثم بكلمات اخرى ، وقد شرح
نمط بحثه فى اول الكتاب ، وترك ذكر جماعه بزعم انهم من المجاهيل وعدم الفائده فى
ذكرهم ، ولكنهم ليسوا بمجاهيل ، بل اكثرهم مهملون فى الرجال ، وقد عرفت الفرق بين
المجهول والمهمل .

وهذه الكتب الخمسه كلها ألفت بين

أواخر القرن العاشر الى أواخر القرن الثانى عشر ، وقد اجتهد مؤلفوها فى جمع

القرائن على وثاقه الراوى او ضعفها ، واعتمدوا على حدسيات وتقريبات .

هذه هى الجوامع الرجاليه المؤلفه فى

القرون الماضيه ، وهناك مؤلفات اخرى بين مطولات ومختصرات ألفت فى القرون الاخيره

ونحن نشير إلى ما هو الدارج بين العلماء فى عصرنا هذا.

اشاره

* بهجه الآمال.

* تنقيح المقال.

* قاموس الرجال.

ص: ١٣١

١ « بهجه الآمال في شرح زبده المقال في علم الرجال »

تأليف العلامة الحاج الشيخ علي بن

عبدالله بن محمد بن محب الله بن محمد جعفر العليارى التبريزى (المولود عام ١٢٣٦

هـ ، والمتوفى عام ١٣٢٧ هـ) وهذا الكتاب قد ألف في خمسة مجلدات كبار ، ثلاثه

منها شرح مزجى ل « زبده المقال في معرفه الرجال » تأليف العلامة السيد حسين

البروجردى ، وهو منظومه في علم الرجال قال :

سميته بزبده المقال

في البحث عن معرفه الرجال

ناظمه الفقير في الكونين

هو الحسين بن رضا الحسينى

واثنان منها شرح ل « منتهى

المقال » وهى منظومه للشارح تمم بها منظومه البروجردى ، وحيث ان البروجردى لم يذكر

المتأخرين ولا المجاهيل من الرواه فأتتمها وأكملها الشارح بالنظم والشرح في ذينك

المجلدين ، والكتاب مشتمل على مقدمه وفيها أحد عشر فصلاً ، والفصل الحادى عشر فى

أصحاب الاجماع. وفيه أيضاً عده أبحاث متفرقه ، والكتاب لو طبع على طراز الطبعه

الحديثه لتجاوز عشره أجزاء وقد طبع منه لحد الآن سته أجزاء والباقى تحت الطبع.

٢ « تنقيح المقال في معرفه علم الرجال »

للعلامة الشيخ عبدالله المامقانى)

المتوفى عام ١٣٥١ هـ) فى ثلاثه أجزاء كبار ، وهو أجمع كتاب ألف فى الموضوع ، وقد

جمع جلّ ما ورد فى الكتب الرجاليه المتقدمه والمتاخره.

قال العلامة الطهراني : « هو أبسط ما

كتب في الرجال ، حيث انه أدرج فيه تراجم جميع الصحابه والتابعين ، وسائر أصحاب

الائمة وغيرهم من الرواه الى القرن الرابع ، وقليل من العلماء المحدثين في ثلاثه

أجزاء كبار لم

ص : ١٣٤

يتجاوز جمعه وترتيبه

وتهذيبه عن ثلاث سنين ، وهذا مما يعد من خوارق العادات والخاصه من التأييدات ،

فله در مؤلفه من مصنف ما سبقه مصنفو الرجال ، ومن تنقيح ما أتى بمثله الأمثال « (١) ». ومما أخذ عليه ، هو خلطه بين المهمل

والمجهول. فان الأول عباره عمّن لم يذكر فيه مدح ولا قدح ، وقد ذكر ابن داود

المهمل فى جنب الممدوح ، زعماً منه بأنه يجب العمل بخبره كالممدوح ، وأن غير الحجه

فى الخبر عباره عن المطعون.

وأما المجهول فإنه عباره عمّن صرح أئمه

الرجال فيه بالمجهوليه وهو أحد ألفاظ الجرح ، فيذكرون المجهول فى باب المجروحين

ويتعاملون معه معاملة المجروح.

وأنت إذا لاحظت فهرس تنقيح المقال ،

الذى طبع مستقلاً وسماه المؤلف « نتيجة التنقيح » لا ترى فيه الا المجاهيل ،

والمراد منه الاعم ممن حكم عليه أئمه الرجال بالمجهوليه ومن لم يذكر فيه مدح ولا

قدح.

وهذا الخلط لا يختص به ، بل هو رائج من

عصر الشهيد الثانى والمجلسى الى عصره مع أن المحقق الداماد قال فى الراشحه الثالثه

عشر من رواشحه : « لا يجوز اطلاق المجهول الاصطلاحى إلا على من حكم بجهالته أئمه

الرجال » (٢).

وقد ذب شيخنا العلامة الطهرانى هذا

الاشكال عن مؤلفه وقال : « ان المؤلف لم يكن غير واقف بكلام المحقق الداماد ، وصرح

فى الجزء الاول (أواخر الصفحه ١٨٤) بأنه لو راجع المتتبع جميع مظان استعمال حال

رجل ومع ذلك لم يظفر بشيء من ترجمه أحواله أبدأً فلا يجوز التسارع عليه بالحكم بالجهالة

، لسعه دائره هذا العلم ، وكثره مدارك معرفه الرجال ، ومن هذا

ص: ١٣٥

١- [١] الذريعه : ٤ / ٤٦٦.

٢- ٢ الرواشح : ٦٠.

التصريح يحصل الجزم

بأن مراده من قوله « مجهول » ليس أنه محكوم بالجهالة عند علماء الرجال ، حتى يصير هو السبب في صيروره الحديث من جهته ضعيفاً ، بل مراده أنه مجهول عندي ولم أظفر بترجمه مبينه لحواله « (١) ».

٣ « قاموس الرجال »

للعلامة المحقق الشيخ محمد تقي التستري

، كتبه أولاً بصوره التعليقه على رجال العلامة المامقاني ، وناقش كثيراً من منقولاته ونظرياتة ، ثم أخرجه بصوره كتاب مستقل وطبع في ١٣ جزء ، والمؤلف حقاً أحد أبطال هذا العلم ونقاده ، وقد بسطنا الكلام حول الكتاب ، ونشرته صحيفه كيهان في نشرتها المستقله حول حياه المؤلف بقلم عده من الاعلام.

غير أنه لا يتبع في تأليف الكتاب روح

العصر ، فترى أنه يكتب عده صحائف من دون أن يفصل بين المطالب بعنوان خاص ، كما أنه لا يأتي بأسماء الكتب الرجاليه والائمه الا بالرموز ، وذلك أوجد غلقاً في قراءه

الكتاب وفهم مقاصده ، أضف الى ذلك أنه يروي عن كثير من الكتب التاريخيه والحديثيه ، ولا يعين مواضعها ، ولكن ما ذكرناه يرجع الى نفس الكتاب ، وأما المؤلف فهو من

المشايخ الاعاظم الذين يضمن بهم الدهر الا في فترات قليله وله على العلم وأهله أيادي مشكوره.

وهذه الكتب مع الشناء الوافر على

مؤلفيها لا تخلو من عل أو علات والتي يجب أن ننبه عليها.

اشاره

* جامع الرواه.

* طرائف المقال.

* مرتب اسانيد الكتب

الاربعه.

* معجم رجال الحديث.

ص: ١٣٧

إن الجوامع المذكوره مع أهميتها وعظمتها

، فاقده لبعض ما يهّم المستنبط والفقيه في تحصيل حجه الخبر وعدمها ، فإنها وإن كانت توقفنا على وثاقه الرّاوى وضعفه إجمالاً ، غير أنها لا تفي ببعض ما يجب على المستنبط تحصيله وإليك بيانه :

١ إن هذه الخطه التي رسمها القدماء

وتبعها المتأخرون ، مع أهميتها وجلالتها ، لا تخرج عن اطار التقليد لأئمه علم الرجال في التعرف على وثاقه الرّاوى وضعفه وقليلاً من سائر أحواله ، ممّا ترجع إلى شخصيته الحديثيه ، وليس طريقاً مباشرياً للمؤلف الرجالي ، فضلاً عما يرجع إليه ويطالعه ، للتعرف على أحوال الرّاوى ، بأن يلمس بفهمه وذكائه ويقف مباشرة على كلّ ما يرجع إلى الراوى من حيث الطبقة والعصر أولاً ، ومدى الضبط والاتقان ثانياً ، وكميه رواياته كثره وقله ثالثاً ، ومقدار فضله وعلمه وكماله رابعاً ، وهذا بخلاف ما رسمه الاساتذه المتأخرون وخططوه ، فان العالم الرجالي فيه يقف بطريق مباشرى دون تقليد ، على هذه الأمور وأشباهاها.

وإن شئت قلت : إن هذه الكتب المؤلفه حول

الرجال ، تستمد من قول أئمه الفنّ في جرح الرواه وتعديلهم ، وبالأخص تتبع مؤلفى الاصول الخمسه ، التي نَبّهنا بأسمائهم وكتبهم فيما سبق ، فقول هؤلاء ومن عاصروهم

أو تأخر عنهم

ص : ١٣٩

هو المعيار فى معرفه

الرجال وتمييز الثقات عن الضعاف.

ولا ريب أن هذا طريق صحيح يعدّ من الطرق

الوثيقه ، لكنه ليس طريقاً وحيداً فى تشخيص حال الرواه ومعرفتهم ، بل طريق تقليدى

لأئمه الرجال ، وليس طريقاً مباشرياً إلى أحوال الرواه ، ولا يعدّ طريقاً أحسن

وأتم.

٢ لا شكّ أن التحريف والتصحيف تطرق

إلى كثير من أسناد الاحاديث المرويه فى الكتب الاربعه وغيرها ، وربما سقط الراوى

من السّند من دون أن يكون هناك ما يدلّنا عليه ، وعلى ذلك يجب أن تكون الكتب

الرجاليه بصوره توقفنا على طبقات الرواه من حيث المشايخ والتلاميذ ، حتى يقف

الباحث ببركه التعرّف على الطبقات ، على نقصان السّند وكماله ، والحال أن هذه

الكتب المؤلفه كتبت على حسب حروف المعجم مبتدئه بالألف ومنتويه بالياء ، لا يعرف

الانسان عصر الراوى وطبقته فى الحديث ، ولا أساتذته ولا تلامذته إلا على وجه

الاجمال والتبعيه ، وبصوره قليله دون الاحصاء ، والكتاب الذى يمكن أن يشتمل على

هذه المزيه ، يجب أن يكون على طراز رجال الشيخ الذى كتب على حسب عهد النّبى صلى الله عليه وآله وسلم والأئمه عليهم

السلام

فقد عقد لكل من أصحاب النّبى صلى الله عليه وآله وسلم

والأئمه عليهم السلام أبواباً

خاصه يعرف منها حسب الاجمال طبقه الراوى ومشايخه وتلاميذه.

وهذا النّمط من التأليف وإن كان لا يفي

بتلك الأمانه الكبرى كلها ، لكنه يفى بها إجمالاً ، حيث نرى أنه يقسم الرواه

إلى الطبقات حسب الزمان من زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

إلى الأعصار التي انقلبت فيها سلسله الرواه إلى سلسله العلماء ، وعندئذ يمكن تمييز

السند الكامل من السند الناقص ، ولو كان الرجاليون بعد الشيخ يتبعون أثره

لأصبحت الكتب الرجاليه أكثر فائده مما هي الآن عليه.

٣ إن أسماء كثيره من الرواه مشتركه

بين عدّه اشخاص. بين ثقه يركن

ص : ١٤٠

اليه ، وضعيف ترد

روايته ، وعندما يلاحظ المستنبط الاسماء المشتركة في الاسناد لا يقدر على تعيين المراد.

ولأجل ذلك عمد الرجاليون إلى تأسيس فرع

آخر لعلم الرجال أسموه ب « تمييز المشتركات » ، أهمها وأعظمها هو « تمييز المشتركات للعلامه الكاظمي » ولذلك يجب على المستنبط في تعيين المراد من الاسماء المشتركة ، مراجعه فصل « تمييز المشتركات » ، ولولاه لما انحلت العقده ، غير أن كثيراً من كتب الرجال فاقدته لهذا الفرع ، وإنما يذكرون الاسماء بالآباء والأجداد ، من دون أن يذكروا ما يميّز به المشترك عن غيره. ولقد أدخل العلامه المامقاني ما كتبه العلامه الكاظمي في رجاله ، وبذلك صار كتاباً جامعاً بالنسبه ، وقد تطرق ذلك النقص إلى أكثر الكتب الرجاليه ، لأجل أنها ألفت على ما رسمه القدماء على ترتيب الحروف الهجائيه ، دون ترتيب الطبقات.

بروز نمط خاص في تأليف الرجال

ولأجل هذه النقائص الفنيه في هذه

الخطه ، نهضت عده من الاعلام والمشايخ في العصر الماضي والحاضر الى فتح طريق آخر في وجوه المجتهدين والمستنبطين ، وهذا الطريق هو لمس حالهم بالمباشره لا بالرجوع الى أقوال أئمه الرجال بل بالرجوع الى سند الروايات المتكرره في الكتب الحديثيه المشتمله على اسم الراوى ، فان في هذا الطريق إمكان التعرف على ميزان علم الراوى وفقهه وضبطه ووثاقته في النقل ، اذ بالرجوع إلى متون أحاديث الراوى المبعثره على الابواب وملاحظتها لفظاً ومعنى ، وكماً وكيفاً يعرف أمور :

١ يفهم من رواياته ، مدى تضلّع الرواي

فى الفقه والكلام والتاريخ والتفسير وغيرها من المعارف ، كما يعرف عدم مهارته
وحذاقته فى شىء منها ، إذا قيست رواياته بعضها ببعض ، وبما رواه آخرون فى معناها.

٢ يعرف مقدار رواياته قلّه وكثره ،

وأنه هل هو ضابط فيما يروى أو

ص: ١٤١

مخلط أو مدلس.

٣ تعرف طبقات الرواه مشايخهم

وتلاميذهم.

٤ يحصل التعرّف على وضع الاسناد من

حيث الكمال والسقط ، فربما تكون الروايه فى الكتب الاربعه مسنده إلى الامام ، ولكن

الواقف على طبقات الرجال يعرف المفقوده أثناء السند.

يقول الاستاذ الشيخ « محمد واعظ زاده

الخراسانى » فى رساله نشرت بمناسبة الذكرى الألفيه للشيخ الطوسى قدس سره :

« إن الرجاليين كانوا وما يزالون

يتعبدون فى الاكثر بقول أئمه هذا الفنّ ويقلدونهم فى جرح الرواه وتعديلهم ، الا أن

الأمر لا ينحصر فيه ، فهناك بإزاء ذاك ، باب مفتوح إلى معرفه الرواه ولمس حالهم

بالمباشره. وهذا يحصل بالرجوع إلى أمرين :

١ الرجوع إلى أسناد الروايات

المتكرره فى الكتب الحديثه المشتمله على اسم الراوى ، وبذلك يظهر الخلل فى كثير

من الاسانيد ، وينكشف الارسال فيها بسقوط بعض الوسائط وعدم اتصال السلسله ،

ويمكننا معرفه الحلقة المفقوده فى سلسله حديث باستقراء الاشباه والنظائر إذا

توفرت وكثرت القرائن ، وقامت الشواهد فى الاسانيد المتكثره.

٢ الرجوع إلى متون أحاديث الراوى

المبعثره على الابواب ، واعتبارها لفظاً ومعنى وكماً وكيفاً ، فيفهم منها أن

الراوى هل كان متصلاً فى علم الفقه او التفسير او غيرهما من المعارف ، او لم يكن

له مهاره وحذاقه فى شىء منها؟ يفهم ذلك كله إذا قيست رواياته بعضها ببعض وبما رواه

الآخرون فى معناها ، ويلاحظ أنه قليل الروايه او كثيرها وأنه ثبت ضابط فيما يرويه

أو مخلط مدلس.

وإذا انضم إليه أمر ثالث ينكشف حال

الراوى أتمّ الانكشاف ، وهو مراجعه الاحاديث التى وردت فى حال الرواه ، وقد جمع

معظمها أبو عمرو

ص: ١٤٢

الكشى فى رجاله ،

فهى تعطينا بصيره بحال رواه الحديث من ناحيه أُخرى وهى موقف الرواه من الائمة

الهداه ، ودرجات قرب الرجال وبعدهم عنهم.

وعلى الجملة فمعرفة الرواه وطبقاتهم عن

طريق أحاديثهم وملاحظتها متناً وسنداً ، تكاد تكون معرفة بالمباشرة والنظر لا

بالتقليد والأثر « (١).

١ جامع الرواه

ان أول من قام بهذا العمل بصورة النواه

، هو الشيخ المحقق الاردبيلى (مؤلف جامع الرواه) المعاصر للعلامه المجلسى ، فانه

يلتقط فى ترجمه الرجال جملة من الاسانيد عن الكتب الاربعه وغيرها ، ويجعلها دليلا

على التعرّف على شيوخ الراوى وتلاميذه وطبقته وعصره.

٢ طرائف المقال

وقام بعده بهذا العمل السيد محمد شفيح

الموسوى التفرىشى ، فألف كتابه المسمى ب « طرائف المقال فى معرفة طبقات الرجال

». فقد جعل مشايخه الطبقة الاولى ، ثمّ مشايخ مشايخه ، الطبقة الثانية ، الى أن

ينتهى إلى عصر النبى صلى الله عليه وآله وسلم

، فجاء الكل فى اثنتين وثلاثين طبقة وجعل الشيخ الطوسى ومن فى طبقته ، الطبقة

الثانية عشر. توجد نسخه من هذا الاثر النفيس فى مكتبه آيه الله المرعى دام ظله

وهو بعد لم يطبع.

٣ مرتب الاسانيد

وقام بعده المحقق البروجردى ، إمام هذا

الفن بعملين كبيرين يعدّان من أبرز الاعمال وأعمقها فى الرجال.

الأول

: رتّب اسانيد كلّ من الكتب الاربعه

وسمّاها « مرتّب أسانيد

ص: ١٤٣

١- [١] لاحظ الرساله : ٦٨٣ ٦٨٥ بتلخيص منّا.

الكافي» و «مرتب أسانيد التهذيب»، ثم انصرف إلى ترتيب أسانيد الكتب الأربعة الرجاليه وغيرها من

كتب الحديث، مراعيًا فيها ترتيب الحروف، فباستيفاء الأسانيد وقياس بعضها مع بعض

يعرف جميع شيوخ الراوى وتلاميذه وطبقته وغيرها من الفوائد.

فبالرجوع إلى هذا الفهرس يعلم مقدار

مشايخ الراوى وتلاميذه، كما يعرف من هو مشاركته في نقل الحديث وكان في طبقته، كما

يعلم مشايخ كل واحد من هؤلاء الزاوه وطرقهم إلى الامام.

الثانى

: قام بتأليف كتاب باسم «طبقات الرجال»

فقد جعل سلسله الرواه من عصر النبى الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم

إلى زمان الشيخ الطوسى اثنتى عشره طبقه، فجعل الصحابه الطبقة الاولى، ومن أخذ

عنهم الحديث الطبقة الثانیه، وهكذا والعمل الثانى منتزع من العمل الاول أعنى

تجريد الاسانيد، وهذا الاثر النفيس، بل الآثار النفيسه بعد غير مطبوعه، بل

مخزونه فى مكتبته الشخصيه العامره، نسال الله سبحانه أن يوفق أهل الجدد والعلم

للقيام بطبع هذه التركه النفيسه.

يقول الاستاذ «واعظ زاده» وهو يتحدث

عن الامام البروجردى فى تلك الرساله وأنه أحد من سلك هذا الطريق، وان لم يكن

مبتكرًا فى فتح هذا الباب :

«إن الإشراف على جميع روايات الراوى

يستدعى جمعها فى كراس واحد، وهذا ما عمله قديمًا علماء الحديث من الجمهور،

وسمّوا هذا النوع من الكتب «المسند»، وكان الغرض الأهم لهم من هذا العمل،

التلاقى مع الرواه فى أحاديثهم. أما الشيعة الاماميه فلم يهتموا بالمسانيد وكان
الامام البروجردى ، يحنّد هذا العمل ويرغب طلاب العلم بالاشتغال به ، ولا ريب أنه
فراغ فى حديثنا يجب أن يسدّ.

ص: ١٤٤

والإمام البروجردى اكتفى من ذلك بجمع

اسانيد كل راو إلى الامام فقط ، ورَتَّبها في فهارس كامله. هذا ما ابتكره الإمام

ولم يسبقه فيه غيره. نعم ، استخبر طبقه الرواه وشيوخهم وتلاميذهم من سند الاحاديث

لم يتغافل عنه السابقون ، كيف وإنهم يستدلون بذلك في كتبهم ، وقد اكثر الشيخ محمد

الاردبيلي في كتابه « جامع الرواه » منه. فإنه يلتقط في ترجمه الرجال ، جمله من

الاسانيد من الكتب الاربعه وغيرها ، ويستدلُّ بها على شيوخ الراوى وتلاميذهم وطبقته

من دون استقصاء.

نعم ، إنَّ البروجردى ليس أول من تفتن

والتفت إلى مدى تأثير الاسانيد في معرفه الرواه وطبقاتهم ، وإنما الاستاذ أول من

رَتَّب الاسانيد واستقصاها في فهارس جامعہ ، وبذلك وضع أمام المحققين ذريعه محكمه

للاستشراف على شتى الاسانيد للرواه والانتفاع بها.

إنَّ الأستاذ لما أحسَّ بضروره استقصاء

الاسانيد التي وقع فيها اسم الراوى ، وكانت الاسانيد مبعثره مع أحاديثها في ثنايا

الكتب ، بحيث يصعب او يستحيل الاحاطه بها عاده ، تفتنُّ بأنه يجب أن يلتقطها من

مواضعها فيرتَّبها في قوائم وفهارس.

وابتداً عمله هذا بأسانيد الكتب الاربعه

وسماها « مرتَّب أسانيد الكافي » ، ثم « مرتَّب أسانيد التهذيب » وهكذا. ثمَّ

انصرف إلى الكتب الاربعه الرجاليه وكثير من غيرها من كتب الحديث مراعيًا ترتيب

الحروف.

وها نحن نعرض نموذجاً من عمل الإمام

الأكبر حتى يعرف منه ما تحمله من المشاق في سدّ هذا الفراغ.

ومن لاحظ هذا الأنموذج ، يعرف مدى ما

لهذه الفهارس من الأثر في علم الرجال كما يقف على أسلوبها ، ولتوضيح حال هذا

الأنموذج نقول :

إن الشيخ الطوسي مؤلف « التهذيب

والاستبصار » أخذ جميع ما يرويه في

ص : ١٤٥

هذين الكتابين ، من

كتب وجوامع ظهرت فى القرن الثانى إلى القرن الرابع الهجرى ، فيكتفى فى نقل الحديث باسم صاحب الكتاب فى اول السند ، ثم يذكر طريقه إلى أرباب الكتب فى خاتمه الكتابين ، فى باب اسماء المشيخه ، وقد سبقه إلى هذا العمل الشيخ الصدوق فى « من لا يحضره الفقيه ».

وممن نقل فى التهذيب عنه « الحسن بن

محمد بن سماعه » فقد نقل من كتابه أحاديث كثيره فى مختلف الابواب.

فالامام البروجردى ذكر طرق ابن سماعه

إلى الأئمه على ترتيب الحروف ، فيبدأ باسم أحمد بن أبى بشير ، ثم أحمد بن الحسن

الميثمى ، ثم اسحاق. فمن تأمل فى هذا الأنموذج يعلم مشايخ ابن سماعه فى التهذيب

ويعلم مشايخ هذه المشايخ وطرقهم إلى الامام ، فاذا ضمَّ ترتيب اسانيد الحسن بن

محمد بن سماعه فى التهذيب إلى سائر الكتب يعلم من المجموع مشايخه ومشايخ مشايخه

وطبقاتهم ، كما يعرف من ملاحظه المتون مقدار تضلُّعه فى الحديث وضبطه وإتقانه إلى

غير ذلك من الفوائد.

٤ معجم رجال الحديث

وأخيراً قام العلامة المحقق الخوئى

دام ظلّه الوارف بتأليف كتاب اسماء « معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواه »

ومن خصائص ومزايا هذا الكتاب هى أنه قد ذكر فى ترجمه كل شخص جميع رواته ومن روى هو

عنهم فى الكتب الاربعه ، وقد يذكر ما فى غيرها أيضاً ولا سيّما رجال الكشى ، فقد

ذكر أكثر ما فيه من الرواه والمروى عنهم ، وبذلك خدم علم الرجال خدمه كبيره.

: يعرف بالمراجعته الى تفصيل طبقات

الرواه أعنى الذى ذيل به كل جزء من أجزاء كتابه البالغه ٢٣ جزء طبقات

الرواه من حيث العصر والمشايخ والتلاميذ ، وبذلك يقف الانسان على كمال السند

ونقصانه ، وربما

ص: ١٤٦

يعرف الحلقة

المفقوده فى أثنائه إذا كان حافظاً للمشاىخ والتلاميذ.

ثانياً

: يحصل التمييز الكامل بين المشتركات

غالباً ، فان قسماً كبيراً من الرواه مشترك الاسم فى الشخص والأب فلا يعرف الانسان أنه من هو ، ولكن بالوقوف على تفصيل طبقات الرواه يميز المشترك ويعين الراوى بشخصه ، والكتاب من حسنات الدهر.

رحم الله الماضين من علمائنا وحفظ

الباقين منهم وجعلنا مقتفين لآثارهم إن شاء الله.

ص: ١٤٧

الفصل الخامس

التوثيق الخاصه

اشاره

* نصّ أحد المعصومين أو الأعلام المتقدمين أو المتأخرين.

* دعوى الاجماع أو المدح الكاشف.

* سعى المستنبط على جمع القرائن.

ص: ١٤٩

المراد من التوثيق الخاصة ، التوثيق

الوارد فى حق شخص أو شخصين من دون أن يكون هناك ضابطه خاصه تعمّهما وغيرهما ،

وتقابلها التوثيق العامه ، ويراد منها توثيق جماعه تحت ضابطه خاصه وعنوان معيّن

، وسند كرها فى فصل قادم ، إن شاء الله.

ويثبت التوثيق الخاصّ بوجوه نذ كرها

واحداً بعد آخر :

الاول : نصّ أحد المعصومين عليهم السلام

إذا نصّ احد المعصومين عليهم السلام على وثاقه الرجل ، فان ذلك يثبت وثاقته

قطعاً ، وهذا من اوضح الطرق وأسمائها ، ولكن يتوقف ذلك على ثبوته بالعلم الوجدانى ،

او بروايه معتبره ، والاول غير متحقّق فى زماننا ، إلا أن الثانى موجود كثيراً.

مثلاً : روى الكشى بسند صحيح عن على بن المسيّب قال : « قلت للرّضا عليه السلام : شُقتى بعيده ولست أصل إليك فى كلّ

وقت ، فعَمَّن آخذ معالم دينى؟

فقال : من زكريّا بن آدم القمى ،

المأمون على الدّين والدّنيا » (١).

ص : ١٥١

نعم يجب أن يصل التوثيق بسند صحيح ،

ويترتب عليه أمران :

الأول

: لا يمكن الاستدلال على وثاقه شخص

بروايه نفسه عن الامام ، فان اثبات وثاقه الشخص بقوله يستلزم الدور الواضح ، وكان

سيدنا الاستاذ الامام الخميني (1)

دام ظلّه يقول : « إذا كان ناقل الوثاقه هو نفس الراوى ، فان ذلك يثير سوء

الظن به ، حيث قام بنقل مدائحه وفضائله فى الملاء الاسلامى .»

الثانى

: لا يمكن إثبات وثاقه الرجل بالروايه الضعيفه ، فان الروايه إذا لم تكن قابله

للاعتقاد كيف تثبت بها وثاقه الرجل ؟

وربما يستدل على صحه الاستدلال بالخبر

الضعيف لإثبات وثاقه الراوى إذا تضمن وثاقته ، بادعاء انسداد باب العلم فى علم

الرجال ، فينتهى الأمر إلى العمل بالظن لا محاله ، على تقدير انسداد باب العلم

إجماعاً ، ولكنه مردود بوجهين :

الأول

: باب العلم والعلمى بالتوثيقات غير

مسنداً ، لما ورد من التوثيقات الكثيره من طرق الاعلام المتقدمين بل المتأخرين ،

لو قلنا بكفايه توثيقاتهم ، وفيها غنى وكفايه للمستنبط ، خصوصاً إذا قمنا بجمع

القرائن والشواهد على وثاقه الراوى ، فان كثره القرائن توجب الاطمئنان العقلانى

علی وثاقه الراوی وهو علم عرفی ، وحجه بلا إشکال.

الثانی

: إن ما ذكره يرجع إلى انسداد باب العلم في موضوع التوثيقات ، ولكن ليس انسداد باب

العلم في كل موضوع موجباً لحجیه الظن في ذلك الموضوع ، وإنما الاعتبار بانسداد باب

العلم في معظم الاحكام الشرعيه ، فان ثبت الأخير كان الظن بالحكم الشرعي من أي

مصدر جاء حجه ، سواء كان باب

ص : ١٥٢

١- [١] كان الإمام عندما يجرى القلم على هذه الصحائف الماضيه حياً يرزق وقد وافاه الأجل الليله التاسعه والعشرين من شهر شوال المكرم من شهور عام ١٤٠٩ هـ ، فسلام الله عليه يوم ولد ويوم مات ويوم يبعث حياً.

منسداً أم لم يكن ، وإذا كان باب العلم والعلمى بمعظمها مفتوحاً ، لم يكن الظن

الرجالى حجه سواء كان أيضاً باب العلم بالتوثيقات منسداً أم لم يكن.

وبالجملة ؛ انسداد باب العلم والعلمى فى

خصوص الاحكام الشرعيه هو المناط لحجيه كل ظن (ومنه الظن الرجالى) وقع طريقا إلى

الاحكام الشرعيه ، أما إذا فرضنا باب العلم والعلمى مفتوحاً فى باب الاحكام ، فلا

يكن الظن الرجالى حجّه وان كان باب العلم والعلمى فيه منسداً.

وقد أشار إلى ما ذكرنا الشيخ الأعظم فى

فرائده عند البحث عن حجيه قول اللغوى حيث قال :

« إنَّ كل من عمل بالظن فى مطلق الاحكام

الشرعيه ، يلزمه العمل بالظن بالحكم الناشى من الظن بقول اللغوى ، لكنه لا

يحتاج إلى دعوى انسداد باب العلم فى اللغات ، بل العبره عندهم بانسداد باب العلم

فى معظم الاحكام ، فانه يوجب الرجوع إلى الظن بالحكم ، الحاصل من الظن باللغه ،

وان فرض انفتاح باب العلم فى ما عدا هذا المورد من اللغات » (1).

الثانى : نص أحد اعلام المتقدمين

إذا نصّ أحد اعلام المتقدمين كالبرقى

والكشى وابن قولويه والصدوق والمفيد والنجاشى والشيخ وأمثالهم على وثاقه الرجل ،

يثبت به حال الرجل بلا كلام ، غير أن هناك بحثاً آخر وهو : هل يكتفى بتوثيق واحد

منهم أو يحتاج إلى توثيقين؟ وتحقيق المسأله موكول إلى محلها فى الفقه وخلاصه

الكلام هو أن حجيه خبر الثقة هل تختص بالاحكام الشرعيه أو تعمّ الموضوعات أيضاً؟

فعلی القول الأول لا یصح الاعتماد علی توثیق واحد ، بل یرتاج إلی ضمّ توثیق

ص : ١٥٣

١- [١] الفرائد : بحث حجیه قول اللغوی : ٤٦ ٤٧ طبعه رحمه الله.

آخر ، وعلى الثاني

يكتفى بالتوثيق الواحد ، ويكون خبر الثقة حجّة في الاحكام والموضوعات ، إلا ما قام الدليل على اعتبار التعدّد فيه ، كما في المرافعات وثبوت الهلال ، والمشهور هو الأول ، والاقوى هو الثاني وسيوافيك بيانه في آخر البحث.

الثالثه : نص أحد أعلام المتأخرين

ومما ثبت به وثاقه الراوى أو حسن حاله

هو نصّ أحد أعلام المتأخرين عن الشيخ وذلك على قسمين :

قسم مستند إلى الحس وقسم مستند إلى

الحدس.

فالاول ؛ كما في توثيقات الشيخ منتجب

الدين (المتوفى بعد عام ٥٨٥ هـ) وابن شهر آشوب صاحب « معالم العلماء » (

المتوفى عام ٥٨٨ هـ) وغيرهما فانهم لأجل قرب عصرهم لعصور الرواه ، ووجود الكتب

الرجاليه المؤلفه في العصور المتقدمه بينهم ، كانوا يعتمدون في التوثيقات

والتضعيفات على السماع ، أو الوجدان في الكتاب المعروف أو إلى الاستفاضه والاشتهار

ودونهما في الاعتماد ما ينقله ابن داود في رجاله ، والعلامه في الخلاصته عن بعض

علماء الرجال.

والثاني ؛ كالتوثيقات الوارده في رجال

من تأخر عنهم ، كالميرزا الاسترآبادى والسيد التفريشى والاردبيلى والقهبائى

والمجلسى والمحقق البهبهانى وأضرابهم ، فان توثيقاتهم مبنيه على الحدس والاجتهاد ،

كما تُفصح عنه كتبهم ، فلو قلنا بأن حجّيه قول الرجالي من باب الشهاده ، فلا تعتبر

توثيقات المتأخرين ، لأن آراءهم في حقّ الرواه مبنيه على الاجتهاد والحدس ، ولا شك
في أنه يعتبر في قبول الشهاده إحراز كونها مستنده إلى الحسّ دون الحدس ، كيف وقد

ورد في باب الشهاده أن الصادق عليه السلام

قال : « لا تشهدنَّ بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كَفَّكَ » (١). وفي حديث عن النبي

ص : ١٥٤

١- [١] الوسائل : الجزء ١٨ أبواب الشهادات ، الباب ٢٠ ، الحديث ١ و ٣.

صلى الله عليه وآله وسلم

وقد سئل عن الشهاده ، قال : « هل ترى الشمس؟ على مثلها فاشهد أو دع » (1).

هذا إذا قلنا بأن العمل بقول الرجال من

باب الشهاده ، وأما إذا قلنا بأن الرجوع اليهم من باب الرجوع إلى أهل الخبره ،

فاجمال الكلام فيه أنه لا يشترط فى الاعتماد على قول أهل الخبره أن يكون نظره

مستنداً إلى الحس ، فان قول المقوم حجّه فى الخسارات وغيرها ، ولا شك أن

التقويم لا يمكن ان يكون مستنداً إلى الحس فى عامه الموارد. وعلى ذلك فلو كان

الرجوع إلى علماء الرجال من ذاك الباب ، فالرجوع إلى أعلام المتأخرين المتخصّصين

فى تمييز الثقه عن غيره بالطرق والقرائن المفيده للاطمئنان ممّا لا بأس به.

وما يقال من أن الفقيه غير معذور فى

التقليد ، فيجب على الفقيه أن يكون بنفسه ذا خبره فى التعرف على أحوال الرواه ،

غير تام لان تحصيل خبرويه فى كل ما يرجع إلى الاستنباط أمر عسير ، لو لم يكن

بمستحيل ، فان مقدمات الاستنباط كثيره ، وقد أنهاها بعضهم إلى أربعة عشر فناً ،

ولا يمكن للمجتهد فى هذه الايام أن يكون متخصصاً فى كل واحد من هذه الفنون ، بل

يجوز أن يرجع فى بعض المقدمات البعيده أو القريبه إلى المتخصصين الموثوق بهم فى

ذاك الفن ، وقد جرت على ذلك سيره الفقهاء ، بالأخص فى ما يرجع إلى الأدب العربى

ولغات القرآن والسنه وغير ذلك ، وليكن منها تمييز الثقه عن غيره. هذا على القول

بأن الرجوع إلى أهل الرجال من باب الرجوع إلى أهل الخبره الموثوق بقولهم.

وهناك وجه ثالث فى توثيقات المتأخرين ،

وهو أنّ الحجّه هو الخبر الموثوق بصدوره عن المعصوم عليه السلام

لا خصوص خبر الثقة ، وبينهما فرق واضح ، إذ لو قلنا بأنّ الحجّـه قول الثقة يكون

المناط وثاقه الرّجل وإن لم يكن نفس الخبر موثوقاً بالصّدور.

ص: ١٥٥

١- [١] المصدر السابق.

ولا ملازمه بين وثاقه الراوى وكون الخبر

موثوقاً بالصدور ، بل ربما يكون الراوى ثقه ، ولكن القرائن والأمارات تشهد على عدم

صدور الخبر من الإمام عليه السلام

، وأن الثقة قد التبس عليه الأمر ، وهذا خلاف ما لو قلنا بأن المناط هو كون الخبر

موثوق الصدور ، إذ عندئذ تكون وثاقه الراوى من إحدى الأمارات على كون الخبر موثوق

الصدور ولا تنحصر الحجية بخبر الثقة ، بل لو لم يحرز وثاقه الراوى ودلت القرائن

على صدق الخبر وصحته يجوز الأخذ به.

وهذا القول غير بعيد بالنظر إلى سيره

العقلاء فقد جرت سيرتهم على الأخذ بالخبر الموثوق الصدور ، وإن لم تحرز وثاقه

المخبر لأن وثاقه المخبر طريق إلى إحراز صدق الخبر ، وعلى ذلك فيجوز الأخذ بمطلق

الموثوق بصدوره إذا شهدت القرائن عليه.

ويوضح هذا مفاد آية التَّبَأ وهو لزوم

التثبت والتوقف حتى يتبين الحال ، فاذا تبين وانكشف الواقع انكشافاً عقلائياً

بحيث يركن اليه العقلاء يجوز الركون اليه والاعتماد عليه. فلاحظ قوله سبحانه : (يا أَيُّهَا

الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْمَنَاطَ هُوَ تَبَيُّنُ الْحَالِ

وإن كان الرّاوى غير ثقه.

وعلى هذا (أى حجّيه الخبر الموثوق

الصدور) يجوز الركون إلى توثيقات المتأخرين المتخصّصين الماهرين فى هذا الفنّ ،

إذا كان قولهم ورأيهم أوجب الوثوق بصدور الخبر ، خصوصاً إذا انضم إليها ما

يستخرجه المستنبط من قرائن آخر ممّا يوقفه على صحّحه الخبر وصدوره.

الرابع : دعوى الاجماع من قبل الأقدمين

ومما تثبت به الوثاقه أو حسن حال

الراوى أن يدعى أحد من الاقدمين ، الاجماع على وثاقه الراوى إجماعاً منقولاً ،

فانه لا يقصر عن توثيق مدعى الاجماع بنفسه ، وعلى ذلك يمكن الاعتماد على الاجماع

المنقول فى حقّ

ص: ١٥٦

إبراهيم بن هاشم

والد علي بن إبراهيم القمّي ، فقد ادّعى ابن طاووس الاتفاق على وثاقته. فهذه

الدعوى تكشف عن توثيق بعض القدماء لا محاله وهو يكفى فى إثبات وثاقته.

بل يمكن الاعتماد على مثل تلك الاجماعات

المنقوله حتى إذا كانت فى كلمات المتأخرين ، فانه يكشف أيضاً عن توثيق بعض القدماء

لا محاله.

الخامسه : المدح الكاشف عن حسن الظاهر

ان كثيراً من المدائح الوارده فى لسان

الرجاليين ، يكشف عن حسن الظاهر الكاشف عن ملكه العداله ، فان استكشاف عداله

الراوى لا يختص بقولهم : « ثقه أو عدل » بل كثير من الألفاظ التى عدوها من

المدائح ، يمكن أن يستكشف بها العداله ، وهذا بحث ضاف سيوافيك شرحه.

السادسه : سعى المستنبط على جمع القرائن

ان سعى المستنبط على جمع القرائن

والشواهد المفيده للاطمئنان على وثاقه الراوى أو خلافها ، من أوثق الطرق وأسدها

، ولكن سلوك ذاك الطريق يتوقف على وجود قابليات فى السالك وصلاحيات فيه ، ألزمها

التسلط على طبقات الرواه والاحاطه على خصوصيات الراوى ، من حيث المشايخ والتلاميذ

، وكميه رواياته من حيث القله والكثره ، ومدى ضبطه ، إلى غير ذلك من الأمور التى

لا تندرج تحت ضابط معين ، ولكنها تورث الاطمئنان الذى هو علم عرفاً ولا شك فى

حجيته ، وبما أن سلوك هذا الطريق لا ينفك عن تحمل مشاق لا تستسهل ، قل سالكه

وعزّ طارقه ، والسائد على العلماء فى التعرف على الرواه ، والرجوع إلى نقل

التوثيقات والتضعيفات.

هذه الطرق ممّا تثبت بها وثاقه الراوى

بلا كلام وهى طرق خاصه تثبت بها وثاقه فرد خاص ، وهناك طرق عامه توصف بالتوثيقات

العامه ، تثبت بها وثاقه جمع من الزواه وسيأتى البحث عنها فى الفصل القادم إن شاء

الله.

ص: ١٥٧

بحث استطرادي وهو هل يكفي تزكيه العدل الواحد؟

قد وقفت على أن كثيراً من العلماء ،

يعتبرون قول الرجالي من باب الشهاده ، وعندئذ اختلفوا في أنه هل يكتفي في تزكيه الراوى

بشهاده العدل الواحد أو لا؟ على قولين : الأول ؛ هو المشهور بين أصحابنا

المتأخرين. والثانى ؛ هو قول جماعه من الأصوليين وهو مختار المحقق وصاحب « منتقى

الجمان ».

استدل صاحب « المنتقى » للقول الثانى

بأن اشتراط العداله فى الراوى ، يقتضى اعتبار العلم بها ، وظاهر أن تزكيه الواحد

لا يفيد به مجردا ، والاكتفاء بالعدلين مع عدم افادتهما العلم ، إنما هو لقيامهما

مقامه شرعاً ، فلا يقاس تزكيه الواحد عليه (١).

استدلّ المتأخرون بوجوه. منها : أن

التزكيه شرط لقبول الروايه ، فلا تزيد على شروطها وقد اكتفى فى اصل الروايه بالواحد.

ولا يخفى أن الاستدلال أشبه شىء بالقياس

، إذ من الممكن أن يكتفى فى أصل الروايه بالواحد ولا يكتفى فى إحراز شرطها به.

منها : أن العلم بالعداله متعذر غالباً

فلا يناط التكليف به (٢).

وفيه أنه ادعاء محض مع كفايه العدلين

عنه.

ولا يخفى أن استدلال صاحب « المنتقى

متين لو لم يكن هناك اطلاق فى حججه خبر الواحد فى الموضوعات والاحكام جميعاً ،

والظاهر وجود الاطلاق فى حجتيه قول العادل أو حجيه خير الثقه فى الموارد كلها ،
حكماً كان أو موضوعاً ، من غير فرق بينهما إلا فى التسميه ، حيث إن الأول يسمى

بالروايه

ص : ١٥٨

١- [١] منتقى الجمان : ١ / ١٤١٥ .

٢- [٢] نفس المصدر السابق .

والثانى بالشهادة.

فظاهر الروايات أن قول العدل أو الثقة حجّة إلا فى مورد خرج بالدليل ، كالمرافعه

والهلال الذى تضافرت الروايات على لزوم تعدّد الشاهد فيهما (١).

ويدلّ على ما ذكرنا أعنى حجّيه قول

الشاهد الواحد فى الموضوعات السيره العقلائيه القطعيه لأنهم يعتمدون على أخبار

الآحاد فى ما يرجع إلى معاشهم ومعادهم ، وحيث لم يردع عنها فى الشريعه المقدسه

تكون مُمضاه من قبل الشارع فى الموضوعات والاحكام.

نعم لا يعتبر الشاهد الواحد فى المرافعات

بل يجب تعدّده بضروره الفقه والنصوص الصحيحه.

وتدلّ على حجّيه قول الشاهد الواحد فى

الموضوعات ، مضافاً إلى السيره العقلائيه التى هى أتقن الادله ، عدّه من

الروايات التى نشير إلى بعضها :

١ روى سماعه عن رجل تزوّج جاريه أو

تمتع بها ، فحدثه رجل ثقة أو غير ثقة فقال : إن هذه امرأتى وليست لى بينه ، فقال

: إن كان ثقة فلا يقربها وان كان غير ثقة فلا يقبل منه (٢).

٢ وروى عيسى بن عبدالله الهاشمى عن

أبيه ، عن جدّه عن على عليه السلام

، قال : المؤذّن مؤتمن والإمام ضامن (٣).

٣ روى الصدوق وقال : قال الصادق عليه السلام فى المؤذنين إنّهم الأمانة (٤).

٤ وروى أيضاً باسناده عن بلال ، قال :

-
- ١- [١] الوسائل : الجزء ٧ كتاب الصوم ، الباب ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان ، مضافاً إلى ما ورد في باب ٢٤ من أبواب الشهادات والباب ١٤ من أبواب كيفية الحكم.
- ٢- [٢] الوسائل : الجزء ١٤ ، الباب ٢٣ من أبواب عقد النكاح واولياء العقد ، الحديث ٢.
- ٣- [٣] الوسائل : الجزء ٤ أبواب الاذان والاقامه ، الباب ٣ ، الأحاديث ٢ ، ٦.
- ٤- [٤] المصدر السابق.

عليه وآله) يقول :

المؤذنون أمناء المؤمنين على صلاتهم وصومهم ولحومهم ودمائهم (١).

٥ روى عمر بن يزيد قال : سألت أبا

عبدالله عليه السلام عن رجل مات

وترك امرأته وهى حامل ، فوضعت بعد موته غلاماً ، ثم مات الغلام بعد ما وقع إلى الارض ، فشهدت المرأة التى قبلتها أنه استهلَّ وصاح حين وقع إلى الارض ، ثم مات ، قال : على الإمام أن يجيز شهادتها فى ربع ميراث الغلام (٢).

٦ وقد تضافرت الروايات على قبول قول

المرأة الواحدة فى ربع الوصية. روى الربيعى عن أبى عبدالله عليه السلام فى شهاده امرأه حضرت رجلاً يوصى ليس معها رجل ، فقال : يجاز ربع ما أوصى بحساب شهادتها. (٣)

٧ ويشعر بحجّيه قول المؤذن الواحد

ما رواه الفضل بن شاذان فى ما ذكره من العلل لأمر الناس بالأذان (٤).

٨ كما يشعر بذلك أيضاً ما رواه أحمد

بن عبدالله القزوينى عن أبيه فى مذاكراته مع الفضل بن ربيع (٥).

وهذه الروايات (مع إمكان الخدشه فى

دلالة بعضها) مع السيره الرائجه بين العقلاء ، تشرف الفقيه إلى الادعان بحجّيه

قول الثقة فى الموضوعات كحجّيه قوله فى الاحكام ، إلا ما خرج بالدليل ، كباب

القضاء والمرافعات وهلال الشهر ، والتفصيل موكول إلى محلّه (٦).

ص : ١٦٠

- ٢- [٢] الوسائل : الجزء ١٨ أبواب الشهادات ، الباب ٢٤ ، الحديث ٦.
- ٣- [٣] الوسائل : الجزء ١٣ كتاب الوصايا ، الباب ٢٢ ، الحديث ١ إلى ٥.
- ٤- [٤] الوسائل : الجزء ٤ أبواب الأذان والاقامه ، الباب ١٩ ، الحديث ١٤.
- ٥- [٥] الوسائل : الجزء ٣ أبواب المواقيت ، الباب ٥٩ ، الحديث ٢.
- ٦- [٦] ومن أراد التفصيل فليرجع إلى مقياس الهدايه فى علم الدرايه : ٩٢ ٨٨.

الفصل السادس

التوثيق العامه

اشاره

- ١ أصحاب الاجماع.
- ٢ مشايخ الثقات.
- ٣ العصابه التي لا يروون إلا عن ثقه.
- ٤ رجال أسانيد « نواذر الحكمه ».
- ٥ رجال أسانيد « كامل الزيارات ».
- ٦ رجال اسانيد « تفسير القمى ».
- ٧ أصحاب « الصادق » عليه السلام.
- ٨ شيخوخه الإجازة.
- ٩ الوكاله عن الإمام عليه السلام.
- ١٠ كثره تخريج الثقه عن شخص.

ص: ١٦١

اشاره

* ما هو الاصل فى ذلك.

* « أصحاب الاجماع » اصطلاح جديد.

* عددهم وما نظمه السيد بحر العلوم.

* كيفيه تلقى الاصحاب هذا الاجماع وحجتيه.

* مفاد « تصحيح ما يصح عنهم ».

ص: ١٦٣

قد وقفت على الطّرق التي تثبت بها

وثاقه راو معيّن وهناك طرق تثبت بها وثاقه جمع كثير تحت ضابطه خاصه ، وإليك هذه

الطرق واحداً بعد واحد. وأهمّها مسألة أصحاب الاجماع المتداوله في الألسن وهم

ثمانيه عشر رجلاً على المشهور.

إن البحث عن أصحاب الاجماع من أهمّ

أبحاث الرجال ، وقد اشار اليه المحدّث النورى وقال : « إنه من مهمّات هذا الفنّ ،

إذ على بعض التقادير تدخل آلاف من الاحاديث الخارجه عن حريم الصّحه إلى حدودها أو

يجرى عليها حكمها » [١].

ولتحقيق الحال يجب البحث عن أمور :

الأول : ما هو الاصل في ذلك؟

الأصل في ذلك ما نقله الكشّي في رجاله

في مواضع ثلاثه نأتى بعبارته في تلك المواضع.

١ « تسميه الفقهاء من أصحاب أبي جعفر

وأبي عبدالله عليهما السلام

: اجتمعت العصابه على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر

١ مستدرک الوسائل

: ٣ / ٧٥٧.

ص: ١٦٥

عليه السلام

وأصحاب أبي عبدالله عليه السلام

وانقادوا لهم بالفقه فقالوا: أفقه الأولين سته: زراره، ومعروف بن خربوذ،

وبريد، وأبو بصير الاسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا:

أفقه الستة زراره، وقال بعضهم مكان أبي بصير الاسدي، أبو بصير المرادي وهو ليث

بن البختري «(١)».

٢ «تسميه الفقهاء من أصحاب أبي عبد

الله عليه السلام: أجمعت

العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه من

دون أولئك الستة الذين عددناهم وسَمَّيناهم (٢)»

وهم ستة نفر: جميل بن درّاج، وعبدالله بن مسكان، وعبدالله بن بكير، وحمّاد بن

عثمان، وحمّاد بن عيسى، وأبان بن عثمان، قالوا: وزعم أبو اسحاق الفقيه وهو

ثعلبه بن ميمون (٣)»

أن أفقه هؤلاء جميل بن درّاج وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام «(٤)».

٣ «تسميه الفقهاء من أصحاب أبي

إبراهيم وأبي الحسن عليهما السلام

: أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقرّوا لهم بالفقه والعلم،

وهم ستة نفر آخر دون ستة نفر الذين ذكرناهم (٥)»

في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام

منهم: يونس بن عبد الرحمان، وصفوان بن يحيى بنّاع السابري، ومحمد بن أبي عمير،

وعبدالله بن مغيره ، والحسن بن محبوب ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر ، وقال بعضهم

مكان الحسن بن

ص: ١٦٦

١- [١] رجال الكشي : ٢٠٦.

٢- [٢] يريد بذلك العبارة المتقدمة التي نقلناها آنفاً.

٣- [٣] قال النجاشي (في الرقم ٣٠٢) : « كان وجهاً في أصحابنا قارئاً فقيهاً نحويّاً لغويّاً راويه وكان حسن العمل ، كثير العبادة والزهد ، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام .»

٤- [٤] رجال الكشي : ٣٢٢ ، والمراد من الاحداث : الشبان.

٥- [٥] يريد العبارة الثانية التي نقلناها عن رجاله.

على بن فضال ، وفضاله بن أيوب (١)

وقال بعضهم مكان فضاله بن أيوب ، عثمان بن عيسى ، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد

الرحمان وصفوان بن يحيى « (٢) ».

ويظهر من ابن داود في ترجمه « حمدان بن

أحمد » أنه من جملة من اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ منهم والاقرار لهم بالفقه

(٣) ونسخ الكشي

خاليه منه ، ولعله أخذه من الأصول ، لا من منتخب الشيخ ، كما احتمله المحدث

النورى ، لكن التأمل يرشدنا إلى خلاف ذلك وأن العبارة كانت متعلقة ب « حماد بن

عيسى » المذكور قبل حمدان. وقد سبق قلمه الشريف فخلط هو أو السّاخ ووجه ذلك أنه

عنون أربعة اشخاص بالترتيب الآتى :

١ حماد بن عثمان النَّاب. ٢ حماد

بن عثمان بن عمرو. ٣ حماد بن عيسى. ٤ حمدان بن أحمد وصرح في ترجمه حماد بن

عثمان النَّاب أنه ممّن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم وأتى بهذا المضمون في

ترجمه حمدان ، مع أن اللازم عليه أن يأتى به في ترجمه ابن عيسى ولعل الجميع كان

مكتوباً في صفحة واحده فراغ البصر ، فكتب ما يرجع إلى ابن عيسى فى حق حمدان (٤).

أضف إلى ذلك أن ابن داود نفسه خصّ الفصل

الأول من خاتمه القسم الأول من كتابه بذكر أصحاب الاجماع كما سيوافيك عبارته

وذكر أسماءهم

١- [١] الظاهر أن «الواو بمعنى « أو » أي أحد هذين ، ويحتمل كونها بمعناها فيزداد العدد.

٢- [٢] رجال الكشي :الرقم ١٠٥٠.

٣- [٣] رجال ابن داود :٨٤ ، الرقم ٥٢٤.

٤- [٤] والجدير بالذكر ان تغاير « حمّادين » الاولين محلّ نظر. بل استظهر جمع من أئمه الرجال اتحادهما ولعله الاصح. راجع

قاموس الرجال : ٣ / ٣٩٧ ٣٩٨ ؛ ومعجم رجال الحديث : ٦ / ٢١٢ ٢١٥.

مُصْرَحاً بِكَوْنِ حَمَّادٍ

بن عيسى منهم من دون أن يذكر حمدان بن أحمد.

والعجب أنه ذكر الطبقة الثالثة بعنوان

الطبقة الثانية وقال: إنهم من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام

مع أنه صرح في ترجمه كل منهم أنهم كانوا من أصحاب الرضا عليه السلام وبعضهم من أصحاب أبي إبراهيم وأبي جعفر

الثاني عليهما السلام (1).

هذا ، مضافاً إلى أنه لا اعتبار بما

انفرد به داود مع اشتغال رجاله على كثير من الهفوات.

الثاني : « أصحاب الاجماع » اصطلاح جديد

إن التعبير عن هذه الجماعه ب « أصحاب

الاجماع » أمر حدث بين المتأخرين ، وجعلوه أحد الموضوعات التي يبحث عنها في

مقدمات الكتب الرجاليه أو خواتيمها ، ولكن الكشّي عبر عنهم ب « تسميه الفقهاء من

أصحاب الباقرين عليهما السلام

« أو « تسميه الفقهاء من أصحاب الصادق عليه السلام

« أو « تسميه الفقهاء من اصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام

« فهو رحمه الله كان بصدد

تسميه الفقهاء من أصحاب هؤلاء الأئمه ، الذين لهم شأن كذا وكذا ، والهدف من

تسميتهم دون غيرهم ، هو تبين أنّ الأحاديث الفقيهيه تنتهي إليهم غالباً ، فكأنّ

الفقه الإمامي مأخوذ منهم ، ولو حذف هؤلاء وأحاديثهم من بساط الفقه ، لما قام له

عمود ، ولا اخضر له عود ، ولتكن على ذكر من هذا المطلب ، فإنه يفيدك في
المستقبل.

الثالث : في عددهم

قد عرفت أنه لا اعتبار بما هو الموجود

في رجال ابن داود من عدّ « حمدان بن أحمد » من أصحاب الإجماع ، فلا بدّ من الرجوع

إلى عبارته

ص : ١٦٨

١- [١] الرجال : طبعه النجف ، الرقم : ١١٨ ، ٤٤٢ ، ٤٥٤ ، ٧٨٢ ، ٩٠٩ و ١٢٧٢.

الكشى فقد نقل الكشى

اتفاق العصابة على ستة نفر من أصحاب الصادقين عليهما السلام

وهم : ١ زراره أعين ، ٢ معروف بن خربوذ ، ٣ بريد بن معاوية ، ٤ أبو بصير

الأسدى ، ٥ الفضيل بن يسار ، ٦ محمد بن مسلم الطائفى.

ونقل أيضاً اتفاقهم على ستة من أحداث

أصحاب أبى عبد الله عليه السلام

فقط وهم : ٧ جميل بن دراج ، ٨ عبد الله بن مسكان ، ٩ عبد الله بن بكير ، ١٠

حماد بن عثمان ، ١١ حماد بن عيسى ، ١٢ أبان بن عثمان.

كما نقل اتفاقهم على ستة نفر من أصحاب

الامامين الكاظم والرضا عليهما السلام

وهم : ١٣ يونس بن عبد الرحمان ، ١٤ صفوان بن يحيى يّاع السابرى ، ١٥ محمد

بن أبى عمير ، ١٦ عبد الله بن مغيره ، ١٧ الحسن بن محبوب ، ١٨ أحمد بن محمد

بن نصر.

هذا ما اختار الكشى فى من اجمعت العصابة

عليهم ، ولكن نقل فى حق الستة الأولى أن بعضهم قال مكان أبى بصير الأسدى ، أبو

بصير المرادى ، فالخمس من الستة الأولى موضع اتفاق من الكشى وغيره ، كما أن

السته الثانيه موضع اتفاق من الجميع ، وأما الطبقة الثالثه فخمسه منهم مورد اتفاق

بينه وبين غيره حيث قال : « ذكر بعضهم مكان الحسن بن محبوب ، الحسن بن على بن فضال

وفضاله بن أيوب ، وذكر بعضهم مكان فضاله بن أيوب ، عثمان بن عيسى » فيكون خمسه من

الطبقة الثالثه مورد اتفاق بينه وبين غيره وبالتتيجه يكون ستة عشر شخصاً موضع

اتفاق من الكل ، وانفرد الكشي بنقل الإجماع على شخصين وهما أبو بصير الأسدي من الطبقة الأولى ، والحسن بن محبوب من الثالثة ونقل الآخرون ، الاتفاق على أربعة وهم : أبو بصير المرادي من الستة الأولى والحسن بن علي بن فضال ، وفضاله بن أيوب وعثمان بن عيسى من الثالثة ، فيكون المجموع : اثنين وعشرين شخصاً ، بين ما اتفق

الكل على

ص: ١٦٩

كونهم من أصحاب

الاجماع ، أو قال به الكشى وحده أو غيره فالمتيقن هو ١٦ شخصاً ، والمختلف فيه هو ٦ اشخاص .

ثم إن المتتبع النورى قد حاول رفع

الاختلاف قائلاً : « إنه لا منافاه بين الإجماعين فى محل الانفراد لعدم نفى أحد

الناقلين ما أثبتته الآخر وعدم وجوب كون العدد فى كل طبقه سته ، وإنما اطلع كل واحد

على ما لم يطلع عليه الاخر ، والجمع بينهما ممكن ، فيكون الجميع مورداً للاجماع .

ونقل عن بعض الأجله الاشكال عليه ، بأنّ

الكشى جعل الستة الأولى أفقه الأوليين وقال : « فقالوا أفقه الأوين سته »

ومعناه هؤلاء أفقه من غيرهم ومنهم أبو بصير المرادى . وعليه فالأسدى الذى هو جزء

من الستة أفقه من أبى بصير المرادى وعلى القول الآخر يكون المرادى من أفراد الستة

ويكون أفقه من أبى بصير الاسدى ، فيحصل التكاذب بين النقلين ، فواحد منهم يقول :

الأفقه هو الأسدى ، والآخر يقول : الأفقه هو المرادى « (١) .

وفيه أولاً : أنه يتم فى القسم الأول من

هذه الطبقات الثلاث ، حيث اشتمل على جملة « أفقه الأولين سته » دون سائر الطبقات

، فهى خاليه عن هذا التعبير .

وثانياً أنه يحتمل أن يكون متعلق

الاجماع هو التصديق والانقياد لهم بالفقه ، لا الأفقهيته من الكل ، فلاحظ وتأمل .

الرابع : فيما نظمه السيد بحر العلوم

إن السيد الجليل بحر العلوم جمع أسماء من

ذكره الكشي في المواضع الثلاثة في منظومته وخالفه في أشخاص من الستة الأولى ، قال قدس سره :

قد أجمع الكل على تصحيح ما

يصح عن جماعه فليعلما

ص : ١٧٠

١- [١] خاتمه مستدرک الوسائل : ٣ / ٧٥٧ ، الفائدة السابعه.

وهم أولو نجابه ورفعه

أربعة وخمسه وتسعه

فالسته الأولى من الأمجاد

أربعة منهم من الأوتاد

زراره كذا بريد (١) قد أتى

ثم محمد (٢) وليث (٣) يافتى

كذا الفضيل (٤) بعده معروف (٥)

وهو الذى ما بيننا معروف

والسته الوسطى اولو الفضائل

رتبتهم أدنى من الأوائل

جميل الجميل (٦) مع أبان (٧)

والعبدلان (٨) ثم حمّادان (٩)

والسته الاخرى هم صفوان (١٠)

ويونس (١١) عليهما الرضوان

ثم ابن محبوب (١٢) كذا محمد (١٣)

كذاك عبدالله (١٤) ثم أحمد (١٥)

وما ذكرناه الأصحّ عندنا

وشدّ قول من به خالفنا (١٦)

قوله : « وما ذكرناه الأصحّ » إشارة إلى

الاختلاف الذى حكاه الكشى فى عبارته حيث اختار الكشى ان أبا بصير الاسدى منهم ،

- ١- [١] المراد بريد بن معاوية.
- ٢- [٢] المراد محمد بن مسلم.
- ٣- [٣] ابو بصير المرادى وهو ليث بن البخترى ، وقد خالف فيه مختار الكشى.
- ٤- [٤] الفضيل بن يسار.
- ٥- [٥] معروف بن خربوذ.
- ٦- [٦] جميل بن دراج.
- ٧- [٧] أبان بن عثمان.
- ٨- [٨] عبد الله بن مسكان وعبد الله بن بكير.
- ٩- [٩] حمّاد بن عثمان وحمّاد بن عيسى.
- ١٠- [١٠] صفوان بن يحيى. المتوفى عام ٢٢٠ هـ.
- ١١- [١١] يونس بن عبد الرحمن.
- ١٢- [١٢] الحسن بن محبوب.
- ١٣- [١٣] محمد بن أبى عمير.
- ١٤- [١٤] عبد الله بن المغيرة.
- ١٥- [١٥] أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى.
- ١٦- [١٦] قد مضى القولان فى عبارته الكشى.

بصير المرادى منهم

واختار السيد بحر العلوم القول الثانى ونسب القول الأول إلى الشذوذ.

الخامس : فى كيفية تلقى الأصحاب هذا الإجماع

إن المتتبع النورى قد قام بتصفح كلمات

الأصحاب حتى يستكشف من خلالها كيفية تلقيهم هذا الإجماع بالقبول وإليك الإشارة إلى

بعض الكلمات التى نقلها المحدث النورى فى الفائده السابعه من خاتمه المستدرک

بتحرير منّا حسب القرون :

١ إن أول من نقله من الأصحاب هو أبو

عمرو الكشى وهو من علماء القرن الرابع وكان معاصراً للكلىنى (المتوفى عام ٣٢٩ هـ

) وتلمذ للعايشى صاحب التفسير.

٢ ويتلوه فى النقل ، الشيخ الطوسى ،

وهو من علماء القرن الخامس (المتوفى عام ٤٦٠ هـ) حيث إنه قام باختصار رجال

الكشى بحذف أغلظه وهفواته ، وأملاه على تلاميذه وشرع بالإملاء يوم الثلاثاء

السادس والعشرين من صفر سنه ٤٥٦ هـ ، بالمشهد الشريف الغرى ، ونقل سبط الشيخ ،

السيد الأجل « على بن طاووس » فى كتاب « فرج المهموم » عن نفس خط الشيخ فى أول

الكتاب أنه قال : « هذه الأخبار اختصرتها من كتاب الرجال لأبى عمرو محمد بن عمر بن

عبد العزيز الكشى واخترنا ما فيها » (١).

وظاهر كلامه أن الموجود فى الكشى مختاره ومريضه.

أضف إلى ذلك أنه يقول فى العده : «

سَوّت الطائفه بين ما رواه محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي

نصر وغيرهم من الثقات ، الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا ممّن يوثق به

، وبين ما

ص: ١٧٢

١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٧٥٧ ، نقلًا عن فرج المهموم.

أسنده غيرهم ، ولذلك

عملوا بمرسلهم إذا انفرد عن روايه غيرهم « (١).

فان قوله « وغيرهم من الثقات الذين

عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا مَمَّن يوثق به » دليل على أن فيهم جماعه معروفين عند الاصحاب بهذه الفضيله ، ولا تجد في كتب هذا الفن من طبقه الثقات ، عصابه مشتركه في هذه الفضيله غير هؤلاء.

٣ ومَمَّن تلقاه بالقبول ، رشيد الدين

محمد بن على بن شهر آشوب من علماء القرن السادس (المتوفى عام ٥٨٨ هـ) فقد أتى بما ذكره الكشّى فى أحوال الطبقة الأولى والثانيه ، وترك ذكر الثالثه ، ونقل الطبقتين بتغيير فى العبارة كما سيوافيك وجهه (٢).

٤ ومَمَّن تلقاه بالقبول ، فقيه

الشيعة ، العلامة الحلى من علماء القرن الثامن (المتوفى عام ٧٢٦ هـ) وقد أشار بما ذكره الكشّى فى خلاصته فى موارد كثيره كما فى ترجمه « عبدالله بن بكير » و « صفوان بن يحيى » و « البزنطى » و « أبان بن عثمان ».

٥ وقال ابن داود مؤلف الرجال وهو من

علماء القرن الثامن ، حيث ولد عام ٦٤٨ وألف رجاله عام ٧٠٧ هـ : « أجمعت العصابه على ثمانيه عشر رجلا فلم يختلفوا فى تعظيمهم غير أنهم يتفاوتون ثلاث درج » (٣).

٦ وقال الشهيد الأول (المستشهد عام

٧٨٦ هـ) فى « غايه المراد » عند

١- [١] عدده الاصول : ١ / ٣٨٦ ، وسيوافيك حق القول فى تفسير كلام العده ، وتقف على أن كلام العده غير مستنبط من كلام الكشى ، وانما ذكرناه فى المقام تبعاً للمحدث النورى .

٢- [٢] المناقب : ٤ / ٢١١ ، أحوال الإمام الباقر ، والإمام الصادق عليهما السلام : ٢٨٠ .

٣- [٣] رجال ابن داود : ٢٠٩ ، خاتمه القسم الأول ، الفصل الأول ، طبعه النجف والصفحة : ٣٨٤ ، طبعه جامعه طهران .

بعد نقل حديث في سنده الحسن بن محبوب : « وقد قال الكشي : أجمعت العصابه على تصحيح

ما يصح عن الحسن بن محبوب .»

نعم ، لم نجد من يذكر هذا الاجماع أو

يشير إليه من علماء القرن السابع كالحسن بن زهره (المتوفى عام ٦٢٠ هـ) ونجيب

الدين ابن نما (المتوفى عام ٦٤٥ هـ) ، وأحمد بن طاووس (المتوفى عام ٦٧٣ هـ)

، والمحقق الحلبي (المتوفى عام ٦٧٦ هـ) ويحيى بن سعيد (المتوفى عام ٦٨٩ هـ) .

كما لم نجد من يذكره من علماء القرن

التاسع كالفاضل المقداد (المتوفى عام ٨٢٦ هـ) وابن فهد الحلبي (المتوفى عام

٨٤١) .

نعم ذكره الشهيد الثاني (وهو من

علماء القرن العاشر وقد استشهد عام ٩٦٦ هـ) في شرح الدرايه في تعريف الصحيح حيث

قال : « نقلوا الاجماع على تصحيح ما يصح عن أبان بن عثمان مع كونه فطحياً ، وهذا

كله خارج عن تعريف الصحيح الذي ذكره .»

كما نقل في الروضه البهيه ، في كتاب

الطلاق عن الشيخ أنه قال : « ان العصابه اجمعت على تصحيح ما يصح عن عبد الله بن

بكير وأقرؤوا له بالفقه والثقه » (١) .

وأما القرون التاليه ، فقد تلقاه عدده من

علماء القرن الحادى عشر بالقبول كالشيخ البهائي (المتوفى عام ١٠٣١ هـ) . والمحقق

الداماد (المتوفى عام ١٠٤١ هـ) ، والمجلسي الأول ، وفخر الدين الطريحي)

المتوفى عام ١٠٨٥ هـ) والمحقق السبزواري (المتوفى عام ١٠٩٠ هـ) مؤلف « ذخيره

المعاد في شرح الإرشاد ».

كما تلقاه بالقبول كثير من علماء القرن

الثاني عشر كالمجلسي الثاني

ص: ١٧٤

١- [١] الروضه البهيه : ٢ / ١٣١ ، كتاب الطلاق.

هـ (وعلماء القرون التاليه ولا نرى حاجه فى ذكر عبائهم (١).

اقول : ان الأصحاب وان تلقوه بالقبول ،

لكن ذلك التلقى لا يزيدنا شيئاً ، لأنهم اعتمدوا على نقل الكشى ولولاه لما كان من ذلك الاجماع أثر ، ولأجل ذلك نرى أن الشيخ لم يذكره فى كتابى الرجال والفهرست ، ولا نجد منه اثرا فى رجال البرقى ورجال النجاشى ، وذكره ابن شهر آشوب تبعاً للكشى وتصرف فى عبارته ، على أن ذكر الشيخ فى رجال الكشى لا يدل على كونه مختاراً عنده لأنه هذبه عن الأغلاط ، لا عن كل محتمل للصدق والكذب ، وابقاؤه يكشف عن عدم كونه مردوداً عنده ، لا كونه مقبولاً .

السادس : فى وجه حجيه ذاك الاجماع

عقد الاصوليون فى باب حجيه الظنون ،

فصلاً خاصاً للبحث عن حجيه الاجماع المنقول بخبر الواحد وعدمها ، فذهب البعض إلى

الحجيه بادعاء شمول أدله حجيه خبر الواحد له ، واختار المحققون وعلى رأسهم الشيخ

الأعظم عدمها ، قائلاً بأن أدله حجيه خبر الواحد تختص بما إذا نقل قول المعصوم عن

حس لا عن حدس ، وناقل الإجماع ينقله حدساً لا حساً وذلك من ناحيتين :

الأولى : من ناحيه السبب ، وهو الاتفاق

الملازم عاده لقول الإمام عليه السلام

ووجه كونه حدسياً ، لا حسياً ، ان الرجل لولا الكل يكتفون فى احراز السبب ،

باتفاق عده من الفقهاء لا اتفاق الكل ، وينتقلون من اتفاق عده منهم إلى اتفاق

الجميع.

الثانية : من ناحيه المسبب ، وهو قول

الإمام ، فإنهم يجعلون اتفاق

ص : ١٧٥

١- [١] لاحظ خاتمه المستدرك : ٣ / ٧٥٨ ٧٥٩ ، بتحرير وتلخيص واضافات منا.

العلماء دليلاً على

موافقه قولهم لقول الإمام عليه السلام

حدساً لا حساً ، مع ان الملازمه بين ذاك الاتفاق ، وقول الامام غير موجوده ، وعلى

ذلك فناقلا لاجماع ينقل السبب (اتفاق الكل) والمسبب (قول الامام) حدساً لا

حساً ، وهو خارج عن مورد أدله الحجيه .

والاشكال من ناحيه السبب ، مشترك بين

المقام وسائر الاجماع المنقوله ، حيث ان المظنون ان ابا عمرو الكشى لم يتفحص فى

نقل إجماع العصابه على هؤلاء ، وإنما وقف على آراء معدوده واكتفى ، وهى لا تلازم

اتفاق الكل .

وهناك اشكال اخر يختص بالمقام ، وهو ان

الاجماع المنقول لو قلنا بحجتيه ، انما هو فيما إذا تعلق على الحكم الشرعى ، لا

على الموضوع ، ومتعلق الاجماع فى المقام موضوع من الموضوعات لا حكم من الأحكام ،

كما تفصح منه عباره الكشى : « أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عن جماعه ... » .

والاجماع على موضوع ولو كان محصلاً ،

ليس بحجه ، فكيف إذا كان منقولاً .

والجواب عن الاشكال الأول مبنى على

تعيين المفاد من عباره الكشى فى حق هؤلاء الثمانيه عشر ، فلو قلنا بأن المراد منها

هو تصديق هؤلاء الأعلام فى نفس النقل والحكايه الملازم لوثاقتهم كما هو المختار

ويظهر من عباره المناقب أيضاً وغيرها كما ستوافيك فلا يحتاج فى إثبات وثاقه

هؤلاء إلى اتفاق الكل حتى يقال انه أمر حدسى بل يكفى توثيق شخص أو شخصين أو ثلاثه

وقف عليه الكشى عن حس ، ليس الاطلاع على هذا القدر أمراً عسيراً حتى يرمى الكشى

فيه إلى الحدس ، بل من المقطوع أنه وقف عليه وعلى أزيد منه.

نعم ، لو كان المراد من عبارته الكشى هو

اتفاق العصابه على صحه روايه هؤلاء ، بالمعنى المصطلح عند القدماء اعتماداً على

القرائن الخارجيه ،

ص: ١٧٤

فالإشكال باق بحاله

، لان العلم بالصحه ليس أمراً محسوساً حتى تعمه أدله حجيه خبر الواحد إذا أخبر عنها مخبر ، وليست القرائن الموجهه للعلم بالصحه ، كلها من قبيل عرض الكتاب على الإمام عليه السلام وتصديقه

إياه ، أو تكرر الحديث فى الاصول المعتمده ، حتى يقال « انها من قبيل الامور الحسيه ، وأن المسبب أعنى صحه روايات هؤلاء وان كان حدسيّاً ، لكن أسبابه حسيه ، ولا يلزم فى حجه قول العادل كون المخبر به أمراً حسيّاً ، بل يكفى كون مقدمات حسيه » ، وذلك لأن القرائن المفيده لصحه أخبار هؤلاء ليست حسيه دائماً ، وإنما هى على قسمين : محسوس وغير محسوس ، والغالب عليها هو الثانى وقد مر الكلام فيه عند البحث عن شهاده الكلينى فى ديباجه الكافى على صحه رواياته.

وقد حاول بعض الأجله الإجابة عنه (ولو

قلنا بأن المراد هو تصحيح روايات هؤلاء) بأن نقل الكشى ، اتفاق العصابه على تصحيح مرويات هؤلاء بالقرائن الداله على صدق مفهومها أو صدورها ، وأن لم يكن كافياً فى إثبات الاتفاق الحقيقى ، لكنه كاشف عن اتفاق مجموعه كبيره منهم على تصحيح مرويات هؤلاء ، ومن البعيد أن يكون مصدره ادعاء واحد أو اثنين من علماء الطائفه ، لأن التساهل فى دعوى الإجماع شائعاً وأن كان بين المتأخرين ، لكنه بين القدماء ممنوع جداً ، هذا من جانب.

ومن جانب آخر إن اتفاق جماعه على صحه

روايات هؤلاء العده ، يورث الاطمئنان بها ، والقرائن التى تدل على الصحه وإن كانت على قسمين : حسى واستنباطى ، لكن لما كان النظر والاجتهاد فى تلك الأيام قليل ،

وكان الأساس في المسائل الفقهيه وما يتصل بها ، هو الحس والشهود ، يمكن أن يقال
باعتمادهم على القرائن العامه التي تورث الاطمئنان لكل من قامت عنده أيضاً ، ككونه
من كتاب عرض على الإمام ، أو وجد في أصل معتبر ، أو تكرر في الاصول ، إلى غير ذلك
من القرائن المشهوره.

ص: ١٧٧

والحاصل ؛ أنه إذا ثبت ببركه نقل الكشى

كون صحه روايات هؤلاء ، أمراً مشهوراً بين الطائفه ، يحصل الاطمئنان بها من اتفاق مشاهيرهم ، لكونهم بعداء عن الاعتماد على القرائن الحدسيه ، بل كانوا يعتمدون على المحسوسات أو الحدسيات القريبه منها ، لقله الاجتهاد والنظر فى تلك الأعصار.

أقول : لو صحت تلك المحاوله لصحت فى ما

ادعاه الكلىنى فى ديباجه كتابه ، من صحه رواياته ، ومثله الصدوق فى مقدمه « الفقيه » ، بل الشيخ حسب ما حكاه المحدث النورى بالنسبه إلى كتابيه « التهذيب والاستبصار » والاعتماد على هذه التصحيحات ، بحجه ان النظر والاجتهاد يوم ذاك كان قليلاً ، وكان الغالب عليها هو الاعتماد على الامور الحسيه مشكل جداً وقد مرّ اجمال ذلك عند البحث عن أدله نفاه الحاجه إلى علم الرجال فلاحظ ، على ان احراز القرائن الحسيه بالنسبه إلى أحاديث هؤلاء مع كثرتها ، بعيد غايته وسيوافيك بعض الكلام فى ذلك عند تبين مفاد العبارة.

واما الاشكال الثانى فالاجابه عنه واضحه

، لأنه يكفى فى شمول الأدله كون المخبر به مما يترتب على ثبوته اثر شرعى ، ولا يجب ان يكون دائماً نفس الحكم الشرعى ، فلو ثبت بإخبار الكشى ، اتفاق العصابه على وثاقتهم أو صحه اخبارهم ، لكفى ذلك فى شمول ادله الحجيه كما لا يخفى.

السابع : فى مفاد « تصحيح ما يصح عنهم »

وهذا هو البحث المهم الذى فصل الكلام

فيه المتبع النورى فى خاتمه مستدركه ، كما فصل فى الامور السابقه شكر الله

مساعيه .

والخلاف مبنى على ان المقصود من الموصول

فى « ما يصح » ما هو؟ فهل المراد ، الروايه والحكايه بالمعنى المصدرى ، أو ان

المراد المروى ونفس الحديث؟

ص : ١٧٨

فتعين أحد المعنيين هو المفتاح لحل

مشكله العبارة ، وأما الاحتمالات الأخر ، فكلها من شقوق هذين الاحتمالين ، ويتلخص

المعنيان في جملتين :

١ المراد تصديق حكاياتهم.

٢ المراد تصديق مروياتهم.

وان شئت قلت : هل تعلق الإجماع على

تصحيح نفس الحكايه وان ابن ابى عمير صادق فى قوله ، بأنه حدثه ابن أذينه أو

عبدالله بن مسكان أو غيرهما من مشايخه الكثيره الناهزه إلى أربعمائه شيخ أو تعلق

بتصحيح نفس الحديث والمروى ، وان الروايه قد صدرت عنهم عليهم السلام.

وبعبارة اخرى ؛ هل تعلق بما يرويه بلا

واسطه كروايته عن شيخه « ابن أذينه » ، أو تعلق بما يرويه مع الواسطه أعنى نفس

الحديث الذى يرويه عن الإمام بواسطه استاذه.

والمعنى الأول يلازم توثيق هؤلاء ويدل

عليه بالدلاله الالتزاميه ، فان اتفاق العصابه على تصديق هؤلاء فى حكايتهم وتحديثهم

ملازم لكونهم ثقات ، فيكون مفاد العبارة هو توثيق هؤلاء لأجل تصديق العصابه

حكايتهم ونقولهم عن مشايخهم.

وأما المعنى الثانى فله احتمالات :

١ صحه نفس الحديث والروايه وان كانت

مرسله أو مرويه عن مجهول أو ضعيف لأجل كونها محفوفه بالقرائن.

٢ صحتها لأجل وثاقه خصوص هؤلاء

الجماعه فتكون الصحه نسيه لا مطلقه ، لاحتمال عدم وثاقه من يروون عنه فيتحد مع

المعنى الأول.

٣ صحتها لأجل وثاقتهم ووثاقه من يروون

عنهم حتى يصل إلى الإمام عليه السلام

فعلى الاحتمال الثالث ، تنسلك مجموعه كبيره من الرواه ممَّن

ص: ١٧٩

لم يوثقوا خصوصاً ،

فى عداد الثقات ، فإن لمحمد بن ابى عمير مثلاً « ٦٤٥ » حديثاً يرويها عن مشايخ كثيره

(١).

واليك توضيح هذين المعنيين (٢).

المعنى الأول : وهو ما احتمله صاحب

الوفى فى المقدمه الثالثه من كتابه : « ان ما يصح عنهم هو الروايه لا المروى » (٣). وعلى هذا تكون العبارة كناية عن

الاجماع على عدالتهم وصدقهم بخلاف غيرهم ممن لم ينقل الإجماع على عدالته.

ونقل المحدث النورى عن السيد المحقق

الشفتى فى رسالته فى تحقيق حال « أبان » ان متعلق التصحيح هو الروايه بالمعنى

المصدرى أى قولهم أخبرنى ، أو حدثنى ، أو سمعت من فلان ، وعلى هذا فنتيجة العبارة

أن أحداً من هؤلاء إذا ثبت أنه قال : حدثنى ، فالعصابه أجمعوا على أنه صادق فى

اعتقاده.

وقد سبقه فى اختيار هذا المعنى رشيد

الدين ابن شهر آشوب فى مناقبه ، حيث اكتفى بنقل المضمون وترك العبارة وقال : «

اجتمعت العصابه على تصديق سته من فقهاءه (الإمام الصادق عليه السلام) وهم جميل بن دراج ، وعبدالله بن مسكان

... الخ » فقد فهم من عبارته الكشى اتفاق العصابه على تصديق هؤلاء وكونهم صادقين

فيما يحكون ، فيدل بالدلاله الالتزاميه على وثاقه هؤلاء لا غير ، والتصديق مفاد

مطابقى ، والوثاقه مفاد التزامى كما لا يخفى.

ص : ١٨٠

٢- [٢] وقد ادغمنا الوجه الثاني والثالث من الاحتمال الثاني فبحثنا عنهما بصفقه واحده ، لان وثاقه هؤلاء ليست مورداً للشك والترديد وانما المهم اثبات وثاقه مشايخهم.

٣- [٣] الوافي:المقدمه الثالثه ، الصفحه ١٢ ، وجعل الفيض كونها كنايه عن الاجماع على عدالتهم وصدقهم في عرض ذلك الاحتمال ، والظاهر أنه في طوله ، لان تصديق حكايتهم في الموارد المجرده عن القرائن غير منفك عن التصديق بعدالتهم فلاحظ.

ويظهر ذلك أيضاً من استاذ الفن ، الشيخ

عبدالله بن حسين التستري ، الذى كان من مشايخ الشيخ عنايه الله القهبائى مؤلف «

مجمع الرجال » ، حيث نقل عن استاذة ما هذا عبارته : « قال الاستاذ مولانا التحرير

المدقق ، والحبر المحقق المجتهد فى العلم والعمل عبدالله بن حسين التستري قدس سره (1)

، هكذا : وربما يחדش بأن حكمهم بتصحيح ما يصح عنهم ، انما يقتضى الحكم بوقوع ما

أخبروا به ، وهذا لا يقتضى الحكم بوقوع ما أخبر هؤلاء عنه فى الواقع ، والحاصل

أنهم إذا أخبروا أنّ فلاناً الفاسق حكم على رسول الله مثلاً بما يقتضى كفره (

نستغفر الله منه) فان ذلك يقتضى حكمهم بصحة ما أخبروا به ، وهو وقوع المكفر عن

الفاسق المنسوب اليه ذلك لا صحه ما نسب إلى الفاسق فى نفس الأمر ... إلى ان قال :

ان الجماعه المذكورين فى هذه التسميات الثلاث إذا أخبروا عن غير معتبر فى النقل ،

فانه لا يلزم الحكم بصحة ما أخبروا عنه فى الواقع ، نعم يلزم ذلك إذا أخبروا عن

معتبر».

وأضاف التلميذ : « ولا يخفى ان

المذكورين فى التسميات المذكورات هنا لا يروون إلا عنهم عليهم السلام إلا قليلاً ، ولا عن غير معتبر إلا

نادراً وهذا ظاهر مع ادنى تتبع ، فما افاد الاستاذ رحمه الله

من المعنى الدقيق والمحمل الصحيح لا يؤثر فيما نفهم منها فى أول الأمر» (2). ويظهر النظر فى كلام التلميذ فيما

سنقله من روايه هؤلاء عن غير الائمة بكثير فتربّص.

وقد نقله أبو على فى رجاله عن استاذة

صاحب الرياض حيث قال : « المراد دعوى الاجماع على صدق الجماعه ، وصحة ما ترويه إذا

لم يكن فى السند من يتوقف فيه ، فاذا قال احد الجماعه : حدثنى فلان ، يكون الاجماع

منعقداً على صدق دعواه وإذا كان ضعيفاً أو غير معروف ، لا يجديه نفعاً ،

ص : ١٨١

١- [١] توفى مولانا التستري عام ١٠٢١ هـ ، ويظهر من قوله « قدس سره » في حق استاذه ان المؤلف كان حياً عام وفاته وتوفى بعده.

٢- [٢] تعليقه مجمع الرجال : ١ / ٢٨٦.

وذهب اليه بعض أفاضل

العصر وهو السيد مهدي الطباطبائي « (1) .

وأقول : هذا هو المختار ويؤيده أمور :

١ إنَّ الكشِّي اكتفى في تسميه الطبقة

الأولى بقوله : « اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من اصحاب أبي جعفر وأبي

عبدالله عليهما السلام وانقادوا

لهم بالفقه ، فقالوا : أفقه الأولين سته » ولم يذكر في حقهم غير تلك الجمل ، فلو

كان المفهوم من قوله « تصحيح ما يصح عن جماعه » إجماعهم على تصديق مروياتهم (لا

حكاياتهم) ، كان عليه أن يذكر تلك العبارة في حق السته الأولى ، لأنهم في

الدرجة العاليه بالنسبه إلى الطبقتين ، وهذا يعرب عن كون المقصود من التصحيح ، هو

الحكم بصدقهم وتصويب نفس نقلهم ، وبالذلاله الالتزاميه يدل على وثاقهم.

٢ فهم عده من الاعلام ذلك المعنى من

العبارة.

إن ابن شهر آشوب قد فهم من كلام الكشِّي

نفس ما ذكرناه ، ولأجل ذلك حذف كلمه « تصحيح ما يصح » عند التعرض للطبقة الثانيه

فعبر عنه بقوله : « اجتمعت العصابة على تصديق سته من فقهاء اصحاب الإمام

الصادق عليه السلام وهم : جميل

بن دراج إلى آخره .»

نرى أنه وضع التصديق مكان « تصحيح ما

يصح عنه » وهذا يعرب عن وحده المقصود ، ويظهر ذلك من بعض كلمات العلامه في

المختلف حيث قال : « لا يقال : عبدالله بن بكير فطحى ، لأننا نقول : عبدالله بن بكير وان كان فطحياً ، إلا أن المشايخ وثَّقوه » ونقل عبارته الكششى ، وقال بنظيره فى ترجمه أبان بن عثمان الاحمر : « ... ، إلا انه كان ثقة وقال الكشى : إنه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه » والظاهر أن التمسك بقول

ص : ١٨٢

١- [١] مستدرک الوسائل : ٢ / ٧٦٠.

الكشى ، لاجل

الاستدلال على قوله : « إن المشايخ وثقوه » أو « إلا أنه كان ثقه ».

كما يظهر ذلك من ابن داود حيث قال : »

أجمعت العصابة على ثمانيه عشر رجلا فلم يختلفوا فى تعظيمهم ، غير أنهم يتفاوتون

ثلاث درج « (1).

٣ إمعان النظر فى ما يتبادر من قوله

: « ما يصح من هؤلاء » فإذا قال الكليني : « حدثنا على بن إبراهيم ، قال :

حدثنا إبراهيم بن هاشم ، قال : حدثنا ابن ابى عمير ، قال : حدثنا ابن أذينة قال

: قال ابو عبدالله عليه السلام

« فلو فرضنا وثاقه الاولين من السند كما هو كذلك فانه يقال صح عن ابن ابى

عمير كذا ، فيجب تصحيح نفس هذا ، لا غير ، وبعبارة اخرى يجب علينا إمعان النظر

فى أنه ما هو الذى صح عن ابن ابى عمير ، حتى يتعلق به التصحيح. فهل هو حكاية كل

واحد عن آخر؟ أو هو نفس الحديث ومنتنه؟.

لا سبيل إلى الثانى ، لان من صدر به

السند ، لا ينقل إلا حكاية الثانى ولا ينقل نفس الحديث ، وإنما يكون ناقلا لو نقله

من الامام بلا واسطه ، ومثله من وقع فى السند بعده ، فانه لا ينقل إلا حكاية

الثالث له ، فعندئذ ما صح عن ابن ابى عمير ليس نفس الحديث ، بل حكاية الاستاذ

لتلميذه ، وعليه يكون هذا بنفسه متعلقاً للتصحيح ، وان ابن أبى عمير مصدق فى

حكايته عن ابن أذينة ، وهو صادق فى نقله عنه ، وأما ثبوت نفس الحديث ، فهو يحتاج

إلى كون الناقل لابن ابى عمير صادقاً وثقه وإلا فلا يثبت ، نعم يثبت بتصحيح ما

صحّ عن ابن أبي عمير كونه ثقة ، لكن لا بالدلالة المطابقية ، بل بالدلالة

الالتزامية.

واختار هذا المعنى سيدنا الاستاذ دام

ظله وقال : « المراد تصديقهم لما أخبروا به وليس اخبارهم فى الاخبار مع الواسطه

إلا الاخبار عن قول

ص : ١٨٣

١- [١] رجال ابن داود : خاتمه القسم الأول ، الفصل الأول الصفحه ٢٠٩ طبعه النجف ، والصفحه ٣٨٤ طبعه جامعه طهران.

الواسطه وتحديثه ،

فإذا قال ابن أبي عمير « حدّثنى زيد النرسى ، قال : حدّثنى على بن مزيد ، قال :

قال ابو عبدالله عليه السلام

كذا » لا يكون اخبار ابن أبي عمير إلا تحديث زيد ، وهذا فى ما ورد فى الطبقة

الأولى واضح وكذلك الحال فى الطبقتين الاخيرتين أى الاجماع على تصحيح ما يصحّ عنهم

، لان ما يصحّ عنهم ليس متن الحديث فى الإخبار مع الواسطه لو لم نقل مطلقاً ،

فحينئذ إن كان المراد من الموصول مطلق ما صحّ عنهم يكون لازمه قيام الاجماع على

صحّحه مطلق إخبارهم سواء كان مع الواسطه أو لا ، إلا أنه فى الإخبار مع الواسطه لا

يفيد تصديقهم ، وتصحيح ما صحّ عنهم بالنسبه إلى الوسائط ، فلا بد من ملاحظه حالهم

ووثاقهم وعدمها « (١) .

وإلى ما ذكر يشير الفيض فى كلامه السابق

ويقول : « ما يصحّ عنهم هو الروايه لا المروى ، وأما ما اشتهر فى تفسير العبارة

من العلم بصحة الحديث المنقول منهم ونسبته إلى اهل البيت عليهم السلام بمجرد صحته عنهم ، من دون اعتبار

العداله فيمن يروون عنه ، حتى لو رووا عن معروف بالفسق أو بوضع ، فضلا عما لو

أرسلوا الحديث ، كان ما نقلوه صحيحاً محكوماً على نسبته إلى اهل العصمه ، فليست

العبارة صريحه فى ذلك « (٢) .

هذا حال الأول ودلائله. غير أن المحدث

النورى أورد عليه وجوهاً نذكرها واحداً بعد واحد.

الأول

: إن هذا التفسير ركيك خصوصاً بالنسبه

إلى هؤلاء الاعلام.

الثانى

: لو كان المراد ما ذكره ، لاكتفى الكشى

بقوله : « اجتمعت العصابه على تصديقهم ».

الثالث

: ان أئمه فنّ الحديث والدرايه صرّحوا

بأن الصحه والضعف

ص : ١٨٤

١- [١] الطهاره : ١ / ١٨٦ ١٨٧.

٢- [٢] الوافى : ١ / ٧٦٠ المقدمه الثالثه.

وغيرها من أوصاف متن الحديث ، تعرضه باعتبار اختلاف حالات رجال السند ، وقد يطلق على السند مسامحه ، فيقولون : « في الصحيح عن ابن ابي عمير » وهو خروج عن الاصطلاح ، فالمراد بالموصول في « ما يصح عنه » هو متن الحديث ، لأنه الذي يتصف بالصحة والضعف .

ولكنَّ الكل غير واضح ، أما الأول فأى

ركاكه في القول بأن العصابه اتفقت على وثاقه هؤلاء؟ ولو كان ركيكاً ، فلم ارتكبه نفس الكشي في الطبقة الأولى ، حيث اكتفى فيهم مكان « تصحيح ما يصح عنهم » بقوله « أجمعت العصابه على تصديق هؤلاء الأولين من اصحاب الامامين عليهما السلام » .
وأما الثاني ، فإنما يرد لو قدم قوله «

وتصديقهم » في الذكر على قوله « تصحيح ما يصح عنهم » ، إذ عندئذ لا حاجة إلى الثاني ، ولكن الكشي عكس في الذكر ، فاحتاج الكلام إلى الجملة التوضيحية ، فأتى بلفظ « وتصديقهم » .

وأما الثالث ، فلأن الصحة سواء فسرت

بمعنى التماميه أم بمعنى الثبوت ، يقع وصفاً للسند والمتن معاً إذا كان في كلِّ ملاك للتوصيف به ، وليس للصحة مصطلح خاص حتى نخسه بالمتن دون السند .

وأما تخصيص هؤلاء الثمانية عشر بالذكر

دون غيرهم ، مع أن هناك رواه اتفقت كلمتهم على وثاقتهم ، فلأجل كونهم مراجع الفقه ومصادر علوم الأئمه عليهم السلام

ولأجل ذلك اضاف على قوله « بتصديقهم » ، قوله « وانقادوا لهم بالفقه » و « أقروا

لهم بالفقه والعلم « فلم ينعقد الاتفاق على مجرد وثاقتهم ، بل على فقاہتہم من بین

تلاميذ الائمة عليهم السلام.

فہذہ المميزات أوجبت تخصيصہم بالذكر دون غيرہم.

على أن الكشى كما عرفت لم يعنونہم باسم

« أصحاب الاجماع » بل هو اصطلاح جديد بين المتأخرين ، بل عنونہم فى مواضع ثلاثہ ب

« تسميه الفقهاء

ص: ١٨٥

من أصحاب الباقرين عليهما السلام» و «تسميه الفقهاء من أصحاب الصادق عليه السلام» و «تسميه الفقهاء من أصحاب الامامين

الكاظم والرضا عليهما السلام

« ، فالسؤال ساقط من رأسه.

وأما التخصيص بالسته في كل طبقه فلأجل

فقاھتهم اللامعه التي لم تتحقق في غيرهم في كل طبقه.

إلى هنا تبين صحه المعنى الأول وأنه

المتعين. ثم إن ما جعله شيخنا النورى قولاً ثانياً وذكره تحت عنوان « ب » ، من أن

المراد كون الجماعه ثقات ، يرجع إلى ذلك القول لباً والتفاوت بينهما هو أن

الوثاقه مدلول المعنى بالدلاله الالتزاميه في القول الأول ، ومدلول المعنى

بالدلاله المطابقه في القول الثانى كما لا يخفى ، ولأجل ذلك جعلنا القولين قولاً

واحداً.

إذا عرفت المعنى المختار فاليك الكلام فى المعنى الثانى.

المعنى الثانى : قد عرفت أن لها احتمالات ثلاثه فنبحث عنها واحداً بعد واحد.

الاحتمال الأول :

هو الحكم بصحه رواياتهم لأجل القرائن

الداخليه أو الخارجيه.

وبعباره أخرى ؛ المراد من « تصحيح ما

يصحّ » هو الحكم بصحه روايات هؤلاء بالمعنى المعروف عند القدماء ، وهو الاطمئنان

بصدق رواياتهم من دون توثيق لمشايخهم ، وهذا مبنى على أن المراد من « الموصول »

هو نفس المروى والحديث ، فاذا صحَّ المروى إلى هؤلاء فيحكم بصحته وان كان السند
مرسلاً أو مشتتلاً على مجهول أو ضعيف فيعمل به.

توضيح ذلك ؛ ان الصحيح عند المتأخرين من

عصر العلامه أو عصر شيخه أحمد بن طاووس الحلبي (المتوفى عام ٦٧٣ هـ) هو ما كان

سنده متصلاً إلى

ص: ١٨٦

الامامى العدل الضابط عن مثله فى جميع الطبقات. ولكن مصطلح القدماء فيه عباره عما احتفت به القرائن الداخليه أو الخارجيه الداله على صدقه ، وان اشتمل سنده على ضعف ، وقد مرّت القرائن الخارجيه عند البحث عن الحاجه إلى علم الرجال.

وبعباره اخرى ؛ ان الحديث فى مصطلح

القدماء كان ينقسم إلى قسمين : صحيح وغير صحيح ، بخلافه فى مصطلح المتأخرين ، فانه على أقسام اربعة : الصحيح والموثق والحسن والضعيف.

نعم ، إن من القرائن الداله على صدق

الخبر هو كون رواته ثقافاً بالمعنى الاعم ، أى صدوقاً فى النقل ، ولكنه احدى القرائن لا القرينه المنحصره.

ثمّ لما اندرست تلك القرائن الخارجيه

عمد المتأخرون فى تمييز المعبر عن غيره إلى القرائن الداخليه ، من المراجعه إلى اسناد الروايات [١].

وعلى هذا فمعنى اتفاق العصابه على تصحيح

أحاديث هؤلاء ، أنهم وقفوا على ان رواياتهم محفوفه بالقرائن الداخليه أو الخارجيه الداله على صدق الخبر وثبوته ، وقد اختار هذا المعنى ، المحقق الداماد فى رواشحه

وقال : « أجمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عنهم ، والاقرار لهم بالفقه والفضل

والضبط والثقه ، وان كانت روايتهم بارسال أو رفع أو عمن يسمونه وهو ليس بمعروف

الحال ولمه منهم فى أنفسهم فاسدو العقيده ، غير مستقيمي المذهب إلى ان قال :

مراسيل هؤلاء ومرافيعهم ومقاطيعهم ومسائدهم إلى من يسمونه من غير المعروفين ،

معدوده عند الاصحاب رضوان الله عليهم من الصّاح من غير اكتراث منهم لعدم صدق

حدّ الصحيح على ما قد علمته (من المتأخرين) عليها « [٢].

[١] لاحظ « منتقى

الجمان » : ١ / ١٣ ، والتكملة للمحقق الكاظمي : ١ / ١٩ / ٢٠.

[٢] الرواشح

السماويه : ٤١.

ص : ١٨٧

واختاره المحقق البهبهاني على ما في

تعليقته حيث قال : « المشهور ان المراد صحه ما رواه حيث تصحّ الروايه اليه ، فلا

يلاحظ من بعده إلى المعصوم وإن كان فيه ضعيف » [١].

ولا يترتب على هذا الاحتمال ثمره رجاليه

من توثيق هؤلاء أو توثيق مشايخهم إلى أن ينتهي السند إلى المعصوم ، كترتبها على

الاحتمال الثاني من المعنى الثاني على ما سيوافيك. وأقصى ما يترتب عليه. صحه

الحديث وجواز العمل به.

وقد أورد عليه المحدّث النورى ، بأن

ذاك التفسير مبنيّ على تغيير الاصطلاحين في لفظ الصحيح ، وانه في مصطلحهم ، الخبر

المؤيد بالقرائن الداله على صدقه ، وفي مصطلح المتأخرين كون الراوى إمامياً عدلاً

ضابطاً وهذا غير ثابت ، بل الصحيح عند القدماء هو نفسه عند المتأخرين ، عدا كون الراوى

إمامياً ، فيكفى كونه ثقة بالمعنى الاعم ، وما ذكره شيخنا البهائي في فاتحه « مشرق

الشمسين » أو المحقق صاحب المعالم في « منتقى الجمان » من ان المدار في توصيف

الروايه بالصحه هو الوثوق بالصدور ولو من جهه القرائن ، غير ثابتة ، بل لنا أن

نسألهما عن مأخذ هذه النسبه ، فإننا لم نجد ما يدل على ذلك ، بل هي على خلاف ما

نسبهما ومن تبعهما ، بل وجدناهم يطلقون الصحيح غالباً على روايه الثقة وان كان

غير إمامي .

والحاصل ان الصحيح عند القدماء ، نفسه

عند المتأخرين من كون الراوى ثقة ، ولو كان هناك فرق بين المصطلحين فانما هو في

شرطيّه المذهب ، فالمتأخرون على شرطتيّه ولزوم كون الراوى إمامياً في اتصاف

الحديث بالصحة ، والقدماء على كفايه الوثاقه فقط.

أقول : الظاهر ان توصيف الخبر بالصحة

لأجل القرائن الداخليه أو

[١] مستدرک الوسائل

: ٣ / ٧٦٢.

ص: ١٨٨

الخارجيه أمر ثابت.

أما القرينه الداخليه كوثاقه رواته ، فعليه المتأخرون كلهم ، واعترف به المحدث

نفسه ، وأما القرائن الخارجيه ، فقد أشار اليها المحقق ابو الهدي الكلباسي في

تأليفه المنيف « سماء المقال » واليك القول فيه موجزاً :

١ العنوان الذي ذكره الشيخ في كتاب «

العده » عند البحث عن التعادل والتراجيح ، فانه يوضح المراد من الصحه وان المقصود

منها ما يقابل الباطل ، لا ما رواه الثقات من الإمام حيث قال : « في ذكر القرائن

التي تدل على صحه اخبار الاحاد أو على بطلانها ».

٢ القرائن التي تدل على صحه مضمون

أخبار الاحاد وأنها أربعه.

منها : أن يكون موافقاً لأدله العقل وما

اقتضاه.

ومنها : أن يكون الخبر مطابقاً لنصّ

الكتاب.

ومنها : أن يكون الخبر موافقاً للسنة

المقطوع بها من جهه التواتر.

ومنها : أن يكون موافقاً لما أجمعت عليه

الفرقه المحقّقه.

ثم قال : فهذه القرائن كلها تدل على صحه

متضمن أخبار الاحاد ، ولا تدلّ على صحتها انفسها ، لإمكان كونها مصنوعه وان وافقت

الأدله ، فمتى تجرّد الخبر من واحد من هذه القرائن كان خبر واحد محضاً [١].

وهذا نصّ من الشيخ على أن الخبر في ظلّ

هذه القرائن يوصف بالصحة من حيث المضمون ، كما يتّصف بها ببعض القرائن الأخر من

حيث الصدور ، فالقرائن تاره تدعم المضمون وأخرى الصدور ، وعلى كل تقدير يتّصف

بالصحة [٢].

[١] عده الاصول :

الطبعة المحققة المحشاه بحاشيه الشيخ خليل بن الغازى القزوينى : ١ / ٢٦٧.

[٢] والعجب ان

العلامه المحقق الكلbasى لم يستشهد بهذا النص الوارد فى كلام الشيخ.

ص : ١٨٩

٣ وكذلك القول فيما يرويه المضغفون

، فان كان هنا ما يعضد روايتهم ويدلّ على صحّتها ، وجب العمل بها ، وان لم يكن ما

يشهد لروايتهم بالصحة وجب التوقف فى أخبارهم (١).

إلى غير ذلك من العباثر الموجوده فى »

العده « ، الحاكيه عن كون الصحيح عباره عمّا دلت القرائن على صدق مضمونه أو صدوره

، لا خصوص ما روته الثقات.

ثمّ إن المحدث النورى أورد اشكالا آخر

وقال : « إن العلم باقتران أحاديث هؤلاء بالقرائن مع كثرتها أمر محال عاده ، فكيف

يحصل العلم بها؟ ».

هذا وسنبيّن ما يمكن الاجابه به عليه

عند التعرّض للاحتمال الثالث الذى هو مختار المحدث النورى نفسه.

الاحتمال الثانى والثالث : الحكم بصحه

رواياتهم استناداً إلى وثاقتهم ووثاقه مشايخهم (٢).

إن هذين الاحتمالين كما مرّ يتشعبان من

المعنى الثانى وهو القول بأن المراد من الموصول « ما يصحّ » هو نفس الحديث ومثنه

لكن الحكم بصحّته الحديث ليس لاقترانه بالقرائن الخارجيه الداله على صدق نفس

الحديث ، بل لوثاقه هذه الجماعه ومن بعدهم إلى أن ينتهى إلى المعصوم.

وهذا الاحتمال يفترق عن المعنى الأول ،

لأنه يهدف إلى تصديقهم بالدلاله المطابقه ، وإلى وثاقتهم بالدلاله الالتزاميه ،

كما يفترق عن الاحتمال الأول للمعنى الثانى لأنه يهدف إلى صحّحه أحاديثهم (وإن

١- [١] العده : ١ / ٣٨٣.

٢- [٢] وفي هذا المقام بحثنا عن الاحتمالين الثانى والثالث من المعنى الثانى بصفقه واحده كما مرّ.

ضعف من بعدهم) لأجل

القرائن ولا تترتب عليهما ثمره رجاليه حتى على المعنى الأول لأن وثاقه هؤلاء التي

دلت العبارة عليها بالدلاله الالتزاميه ، ثابتة من غير طريق اتفاق العصابه ، وأما

على هذا الاحتمال (الاحتمال الثانى للمعنى الثانى) فيترتب على ثبوته ثمره رجاليه

وهو التعديل الخاص لمشايخ هؤلاء ، إلى أن ينتهى إلى الإمام ، فتدخل فى عداد الثقات

مجموعه كبيره من المجاهيل والضعاف ، فان الستة الأولى وان كانوا يروون عن الصادقين

عليهما السلام بلا واسطه

غالباً ، لكنهم يروون عن غيرهما معها بكثير أيضاً ، كما ان الطبقتين ترويان عنهما

مع الواسطه بكثير ، فلاحظ طبقات المشايخ تجد لهم مشايخ كثيره.

وهذا الاحتمال هو مختار المحدث النورى

الذى بسط الكلام فى تقريره وتوضيحه ، بعد تسليم ان المراد من الموصول هو الحديث

والمروى لا الحكايه والروايه ، وان الصحه وصف لمتن الحديث لا لسنده.

واستدل على مختاره بوجوه ثلاثه :

الوجه

الأول : ان احراز صحه الأحاديث عن طريق القرائن

الخارجيه ، أمر محال عاده ، فلا بد ان يستند ذلك الاحراز إلى القرائن الداخليه ،

وليست هى إلا وثاقه هؤلاء ووثاقه من يروون عنه ، هذاخلاصته واليك تفصيله :

ان القرائن التى تشهد على صدق الخبر اما

داخليه كوثاقه الرواه ، واما خارجيه كوجود الخبر فى كتاب عرض على الإمام ، أو أصل

معتبر ولكن التصحيح فى المقام يجب ان يكون مستنداً إلى الجبهه الأولى لا الثانيه ،

لأن العلم بوثاقه هؤلاء وانهم لا يروون إلا عن ثقه أمر سهل ، واما الحكم بصره
رواياتهم من جهه القرائن الخارجيه فامر قريب من المحال حسب العاده لأن العصابه
حكموا بصره كل ما صح عن هؤلاء ، من غير تخصيص بكتاب أو اصل أو احاديث معينه ،
وبالجملة حكموا بتصحيح الكل ، وما صح عنهم غير

ص : ١٩١

رواياتهم بما فى كتبهم ، والعلم باقتران هذه الروايات بها أمر مشكل جداً.

والحاصل أن الحكم بصحة روايات هؤلاء ،

لو كان مستنداً إلى القرائن الداخليه كوثاقه من يروون عنه ، لكان لهذه الدعوى

الكلية وجه ، لامكان احراز ديدنهم على أنهم لا يروون إلا عن ثقه ، كما هو المشهور

فى حق ابن أبى عمير وصفوان واليزنطى ، وأما لو كان الحكم بالصحة مستنداً إلى

القرائن الخارجيه التى تفيد الاطمئنان بصدق الخبر ، فاحراز تلك القرائن فى عامه ما

يروونه من الاخبار ، إنما يصحّ إذا كانت أحاديثهم محصوره فى كتاب أو عند راو سمعها

منهم ، يمكن معه الاطلاع على الاقتران بالقرائن أو عدمه ، وأما إذا لم يكن كذلك ،

فالحكم بصحة كل ما صح عن هؤلاء من غير تخصيص بكتاب أو اصل أو احاديث معيّنه ،

يعدّ من المحالات العاديه ، ولأجله يكون ذلك الاحتمال ساقطاً عن الاعتبار.

وبعبارة ثالثه ؛ إنه يمكن احراز ديدن

جماعه خاصه والتزامهم بعدم الروايه إلا عن ثقه ، فاذا صحّ الخبر إلى هؤلاء ، يمكن

الحكم بالصحة لوثاقه من يروون عنه ، لاجل الالتزام المحرز ، وأما احراز كون عامه

اخبارهم مقرونه بالقرائن حتى يصحّ الحكم بصحة أخبارهم من هذه الجبهه ، فاحراز تلك

القرائن مع كثره رواياتهم ، وتشتتها فى مختلف الابواب والكتب ، محال عاده.

ولا يخفى ما فيه ، أما أولاً : فلأن

معناه أن هؤلاء كانوا ملتزمين بنقل الروايات التى روتها الثقات لهم ، وكانوا

يحترزون عن نقل الروايات إذا روتها الضعاف ، وعلى هذا يجب أن يتحرزوا عن نقل

الروايات المتواتره أو المستفيضه إذا كان رواتها ضعافاً ، وهذا ممّا لا يمكن

المساعده معه ، إذ لا وجه لترك الروايه المتواتره أو المستفيضه وان كان روايتها
ضعافاً أو مجاهيل ، إذ لا تشترط الوثاقه فيهما ، فبطل القول بأنهم كانوا ملتزمين
بنقل الروايات التي ترويهما الثقات فقط ، وعندئذ كيف يمكن الحكم بوثاقه عامه

مشايخهم بمجرد

ص: ١٩٢

الروايه عنهم ، من

أنهم رروا عن الضعاف فيما إذا كانت الروايه متواتره أو مستفيضه ، ولا يمكن تفكيك

المتواتر والمستفيض فى أيامنا هذه حتى يقال : أن الكلام فى أخبار الآحاد التى

نقلوها لا غير ، فان الكلّ غالباً يتجلى بشكل واحد.

وثانياً: كما إن حصر وجه الصحه بالقرائن الخارجيه

بعيد ، كذلك حصر وجهها بالقرائن الداخليه التى منها وثاقه الراوى بعيد مثله ،

والقول المتوسط هو الأدق ، وهو أنهم كانوا ملتزمين بنقل الروايات الصحيحه الثابت

صدورها عن الإمام ، إما من جهه القرائن الخارجيه أو من جهه القرائن الداخليه ،

وعندئذ لا يمكن الحكم بوثاقه مشايخهم ، أعنى الذين رروا عنهم إلى أن ينتهى إلى

الإمام ، لعدم التزامهم بخصوص وثاقه الراوى ، بل كانوا يستندون إلى الأعمّ منها

ومن القرائن المورثه للاطمئنان بالصدور.

والاستبعاد الذى بسط المحدث النورى

الكلام فيه ، إنما يتّجه لو قلنا باقتصارهم بما دلّت القرائن الخارجيه على صحتها

كما لا يخفى.

وثالثاً: لو كان المراد هو توثيقهم وتوثيق من

بعدهم لكان عليه أن يقول ، « أجمعت العصابه على وثاقه من نقل عنه واحد من هؤلاء »

أو نحو ذلك من العبارات حتى لا يشته المراد ، وما الدّاعى إلى ذكر تلك العبارة

التي هى ظاهره فى خلاف المقصود (1).

ورابعاً: فان اطلاع العصابه على جميع الافراد

الذين يروى هؤلاء الجماعه عنهم بلا واسطه ومعها بعيد فى الغايه لعدم تدوين كتب

الحديث والرجال فى تلك الاعصار بنحو يصل الكل إلى الكل.

الوجه الثانى : إنَّ الشيخ قال فى « العده » : « وإذا

كان أحد الراويين مسنداً والآخر مرسلًا ، نظر فى حال المرسل ، فان كان ممَّن يعلم

أنه لا يرسل

ص : ١٩٣

١- [١] الطهاره لسيدنا الاستاذ : ١ / ١٨٨.

إلا عن ثقته موثوق به

فلا ترجح لخبر غيره على خبره ، ولأجل ذلك سَوَّت الطائفة بين ما يرويه محمَّد بن

أبي عمير (١)

وصفوان بن يحيى (٢)

وأحمد بن محمد بن ابى نصر (٣)

وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا ممَّن يوثق به ،

وبين ما أسنده غيرهم ، ولذلك عملوا بمرسلهم إذا انفرد عن روايه غيرهم « (٤) .

قال المحدِّث النورى بعد نقل هذا الكلام

: « إن المنصف المتأمل فى هذا الكلام ، لا يرتاب فى أن المراد من قوله « من

الثقات الذين ... الخ » أصحاب الاجماع المعهودون ، إذ ليس فى جميع ثقات الرواه

جماعه معروفون بصفه خاصه مشتركون فيها ، ممتازون بها عن غيرهم ، غير هؤلاء ، فان

صريح كلامه أن فيهم جماعه معروفين عند الاصحاب بهذه الفضيله ، ولا تجد فى كتب هذا

الفن من طبقه الثقات عصابه مشتركين فى فضيله غير هؤلاء ، ومنه يظهر أن ما اشتهر

من أن الشيخ ادعى الاجماع على أن ابن ابى عمير وصفوان والبنزطى خاصه لا يروون ولا

يرسلون إلا عن ثقته ، وشاع فى الكتب حتى صار من مناقب الثلاثه وعُدَّ من فضائلهم ،

خطأ محض منشأه عدم المراجعه إلى « العده » الصريحه فى أن هذا من فضائل جماعه ،

وذكر الثلاثه من باب المثال .»

أقول : إن الاستدلال بعباره « العده »

على أن المراد من عبارته الكششى هو توثيق رجال السند بعد اصحاب الاجماع غير تام.

إذ الظاهر أن مراد الشيخ من

-
- ١- [١] محمد بن ابى عمير زياد بن عيسى ابو أحمد الازدى ، بغدادى الاصل والمقام ، لقى أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام وسمع منه احاديث ، وروى عن الرضا عليه السلام توفى عام ٢١٧ هـ .
- ٢- [٢] صفوان بن يحيى ، كوفى ثقة ثقة عين روى عن الرضا عليه السلام وقد توكل للرضا وابى جعفر عليهما السلام ، مات سنه ٢١٠ هـ .
- ٣- [٣] أحمد بن محمد بن عمرو بن ابى نصر لقى الرضا وابا جعفر عليهما السلام ، مات سنه ٢٢١ هـ .
- ٤- [٤] العده ، الطبعه الحديثه : ٣٨٦ .

قوله « وغيرهم » هو

الجماعه المعروفه بين الاصحاب بأنهم لا يروون إلا عن ثقه وهم عباره عن : ١ أحمد

بن محمد بن عيسى. ٢ جعفر بن بشير البجلي. ٣ محمد بن اسماعيل بن ميمون

الزعفرانى. ٤ على بن الحسن الطاطرى. ٥ بنو فضال كلهم (على قول) وسيوافيك

الكلام عن هؤلاء ، ولا نظر لها إلى الفقهاء المعروفين من أصحاب الائمة الاربعه ،

وقد عرفت أن كلام الكشى خال عن هذا العنوان وأنه عرفهم بعنوان : « تسميه الفقهاء

من أصحاب الائمة » فى مواضع ثلاثه ، وإنما أفيض عليهم هذا العنوان فى كلمات

المتأخرين وجعل موضوعاً للبحث ، وأما تخصيص الكشى هؤلاء الجماعه بالبحث ، فلأجل

فقاہتہم وتبحرہم فى الفقہ ، لما مرَّ أن اكثر الروایات تنتهى اليہم ، وأما عدم

ذكره أبا حمزه الثمالى ، وعلى بن يقطين ، وزكريا بن آدم ، وعلى بن مهزيار فلقله

روايه الثلاثه الأول مع جلالتهم بالنسبه إلى أصحاب الاجماع.

فظهر من هذا البحث أيضاً أن الحق هو

المعنى الأول ، وأن المراد هو تصديقهم فيما يروون بلا واسطه ، وتصديق حكاياتهم

ونقولهم فيما يروون ، فهم فقهاء وعلماء مصدقون فى نقولهم ، وأن لفظ « التصحيح »

مرادف للفظ « التصديق » سواء اجتمعا كما فى الطبقتين الثانيه والثالثه ، أم افترقا

كما فى الطبقة الأولى.

وإن أبيت إلا عن تغايرهما وأن « التصحيح

» يفيد غير ما يفيد « التصديق » ، فالاحتمال الأول من المعنى الثانى ، من تصحيح

رواياتهم وحجيتها هو المتعين ، والمراد أن العصابه فى ظل التفحص والتتبع وقفت

على ان رواياتهم صحيحه إما لوثاقه رجال السند بعد أصحاب الاجماع ، أو لقرائن

خارجيه كما مرت ، وأما كون صحتها لخصوص وثاقه رجال السند إلى أن ينتهي إلى الإمام

كما هو المقصود في الاحتمال الثاني والثالث للمعنى الثاني فلا ، وعلى هذا

فليست العبارة مفيدة لقاعده رجاليه ، هي أن مشايخ هؤلاء إلى الإمام ثقات.

ص: ١٩٥

وبعبارة اخرى ؛ لا يستفاد منها انهم لا

يروون إلا عن ثقة حتى ينتهى السند إلى الإمام. وعلى ذلك فلا يكون روايه اصحاب
الاجماع عن شيخ دليلاً على وثاقته ، فاذا وقع ذلك الشيخ فى سند ، وكان الراوى عنه
غيرهم لا يحكم بوثاقته ، وصحه السند ، فما اشتهر بين المتأخرين من تصحيح الاسناد
إذا كان الراوى مهملاً بحجه انه من مشايخ اصحاب الاجماع مما لا دليل عليه.

تفصيل

من العلامه الشفتى (1) : قد

عرفت أن الكشى ذكر اتفاق العصابه على هؤلاء فى مواطن ثلاثه ، وعرفت المحتملات
المختلفه حول عبارته المرّده بين كون المراد : ١ تصديق هؤلاء فيما ينقلون. ٢
أو تصحيح صدور رواياتهم من المعصوم لأجل القرائن الداخليه أو الخارجيه. ٣ أو
توثيق مشايخهم إلى أن ينتهى السند ، وعلى كل تقدير المراد من العبارة فى المواضع
الثلاثه واحد.

لكن يظهر من المحقق الشفتى ، التفصيل

بين العبارة الأولى والثانيه والثالثه ، بأن المراد من الأولى هو تصحيح الحديث
ومن الأخيرتين توثيقهم وتوثيق مشايخهم إلى آخر السند ، ولأجل ذلك اكتفى فى أولى
العبارات بذكر التصديق من دون اضافه قول « تصحيح ما يصحح » ، دون الأخيرتين. وانما
فعل ذلك لأن الطبقة الأولى يروون من الإمام بلا واسطه ، وهذا بخلاف الواقعين فى

الثانيه والثالثه ، فهم يروون بلا واسطه ومعها.

وقال فى هذا الصدد : « إن نشر الاحاديث

لما كان فى زمن الصادقين عليهما السلام

، وكانت روايات الطبقة الأولى من اصحابهما غالباً عنهما من غير واسطه ، فيكفى
للحكم بصحة الحديث تصديقهم ، واما المذكورون فى الطبقة الثانية والثالثة ، فقد

كانوا من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام

، وكانت روايه الطبقة الثانية عن مولانا الباقر عليه السلام

مع

ص: ١٩٦

١- [١] البحث عن هذا التفصيل ، كلام معترض واقع بين الوجه الثانى والوجه الثالث للمحدث النورى ، وسيوافيك ثالث الوجوه
من أدلته بعد هذا التفصيل.

الواسطه ، وكانت

الطبقه الثالثه كذلك بالنسبه إلى الصادق عليه السلام

، ولم يكن الحكم بتصديقهم كافياً فى الحكم بالصحه فما اكتفى بالتصديق وأضاف : «

اجتمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنهم » ولما روى كل من فى الطبقه الثانيه ، عن

الصادق عليه السلام ، والطبقه

الثالثه عن الكاظم والرضا عليهما السلام

، أتى بتصديقهم أيضاً.

والحاصل ؛ ان التصديق فيما إذا كانت

الروايه عن الائمه عليهم السلام

من غير واسطه والتصحيح إذا كانت معها « (1).

ولا يخفى أنه تفسير ذوقى لا يعتمد على

دليل ، بل الدليل على خلافه ، ففيه :

أولاً

: ان ما ذكره من أن روايه الطبقه الأولى

كانت عن الإمام بلا واسطه غالباً ، غير تام ، يعرف بعد الوقوف على مشايخهم فى

الحديث من أصحاب الائمه المتقدمين كالسجاد ومن قبله :

وهذا زواره يروى عن ما يقرب من أربعة

عشر شيخاً وهم :

١ ابو الخطاب ٢ بكر ٣ الحسن

البزاز ٤ الحسن بن السرى ٥ حمران بن أعين ٦ سالم بن ابى حفصه ٧ عبد الكريم

بن عتبه الهاشمى ٨ عبدالله بن عجلان ٩ عبد الملك ١٠ عبد الواحد بن المختار

الانصارى ١١ عمر بن حنظله ١٢ الفضيل ١٣ محمد بن مسلم ١٤ اليسع (٢).

وهذا محمد بن مسلم يروى عن سته مشايخ

وهم:

١ أبوحزمه الثمالى ٢ ابوالصباح ٣ حمدان ٤ زراره ٥ كامل ٦

ص: ١٩٧

١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٧٦٩ بتصرف يسير.

٢- [٢] معجم رجال الحديث: ٧ / ٢١٨ ، ٢٦٠ ، الرقم ٤٦٦٣.

محمد بن مسعود الطائي (١).

وبريد بن معاوية يروى عن شيخ واحد وهو

مالك بن اعين (٢).

وهذا الفضيل بن يسار يروى عن شيخين وهما

: ١ زكريا النقا ٢ عبد الواحد بن المختار الانصارى (٣).

وهذا معروف بن خربوذ يروى عن شيخين

وهما : ١ أبو الطفيل ٢ الحكم بن المستور (٤).

وهذا ابو بصير الاسدى (يحيى بن القاسم

أو ابى القاسم) يروى عن عمران بن ميثم أو صالح بن ميثم (٥).

ومع ذلك كيف يمكن أن يقال إن مروياتهم

عن الائمة بلا واسطه غالباً.

وثانياً

: لو كان المراد ما ذكره لوجب عليه

التصريح بذلك ، فان ما ذكره ليس أمراً ظاهراً متبادراً من العبارة ، والظاهر فى

الجميع تصديقهم فيما يقولون ويحكون.

الوجه الثالث : إن جماعه من الرواه وصفوا فى كتب الرجال

بصححة الحديث ، كما نجده فى حق الافراد التاليه :

١ إبراهيم بن نصر بن القعقاع الجعفى ، روى عن أبى عبدالله وأبى

ص : ١٩٨

٢- [٢] معجم رجال الحديث : ٣ / ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٨٠ ، و ٢٨٧ ، الرقم ١١٦٦ و ١١٧٤ .

٣- [٣] معجم رجال الحديث : ١٣ / ٣٦٢ ٣٦٨ ، الرقم ٩٤٣٧ .

٤- [٤] معجم رجال الحديث : ١٨ / ٢٣١ .

٥- [٥] معجم رجال الحديث : ١٨ / ٢٦٢ ٢٦٥ ، الرقم ١٢٤٨٣ وجامع الرواه : ج ٢ ، باب حدود الزنا ، وأيضاً في معجم رجال الحديث : ١٣ / ١٦٦ ١٦٧ في ترجمه عمران بن ميثم : روى محمد بن يعقوب بسنده عن ابي بصير عن عمران بن ميثم أو صالح بن ميثم .

الحسن عليهما السلام ، ثقه ، صحيح الحديث.

٢ ابو عبدالله أحمد بن الحسن بن

اسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار الكوفى ، ثقه ، صحيح الحديث.

٣ ابو حمزه انس بن عياض الليثى ، ثقه

، صحيح الحديث.

٤ ابو سعيد جعفر بن أحمد بن ايوب

السمرقندى ، صحيح الحديث.

٥ الحسن بن على بن بقاح الكوفى ، ثقه

مشهور ، صحيح الحديث.

٦ الحسن بن على بن النعمان الأعلم ،

ثقه ، ثبت ، له كتاب نوادر ، صحيح الحديث.

٧ سعد بن طريف ، صحيح الحديث.

٨ ابو سهل صدقه بن بندار القمى ، ثقه

، صحيح الحديث.

٩ ابو الصلت الهروى عبد السلام بن

صالح ، روى عن الرضا عليه السلام

، ثقه ، صحيح الحديث.

١٠ ابو الحسن على إبراهيم بن محمد

الجوانى ثقه ، صحيح الحديث.

١١ النضر بن سويد الكوفى ، ثقه ، صحيح

الحديث.

١٢ يحيى بن عمران بن علي بن أبي شعبه

الحلبى ثقة ثقه ، صحيح الحديث.

١٣ ابو الحسين محمد بن جعفر الاسدى

الرازى ، كان ثقه ، صحيح الحديث.

هؤلاء الجماعه عرّفوا فى كتب الرجال

بصححه الحديث ، ولا يمكن الحكم بصححه حديث راو على الاطلاق ، إلا من جهه وثاقته

ووثاقه من بعده إلى

ص: ١٩٩

كونه من جهة القرائن فاسد كما مرّ ، ولا فرق بينهم وبين اصحاب الاجماع إلا من جهة

الاجماع فى هؤلاء دونهم ، وهم جماعه أيضاً كما عرفت (١).

أقول : أما دلالة لفظه « صحيح الحديث »

على وثاقه نفس هؤلاء فمما لا يخفى على أحد ، وقد عدّه الشهيد الثانى من الالفاظ

الداله على الوثاقه. قال فى بدايه الدرايه وشرحها : « قوله : وهو صحيح الحديث ،

يقتضى كونه ثقّه ضابطاً ففیه زياده تزكيه ». أضيف اليه انه غير محتاج اليه ، لوجود

لفظ « ثقّه » فى ترجمه هؤلاء إلا فى مورد السمرقندى وابن طريف. انما الكلام فى

دلالته على وثاقه مشايخهم سواء كانت بلا واسطه أو معها. فقد اختار المحدث النورى

دلالتها على وثاقه المشايخ عامه.

ولكن إنما يتم ما استظهره من قولهم »

صحيح الحديث « إذا لم تكن قرينه على كون المراد صحّه أحاديث كتبه ، لا وثاقه

مشايخه ، كما ورد فى حق الحسين بن عبيدالله السعدى « له كتب صحيحه الحديث « فلا

بدّ من الحمل على الموجود فى الكتاب ، ومثله إذا قال : « كان ثقّه فى الحديث إلا

انه يروى عن الضعفاء » كما ورد فى حقّ ابى الحسين الاسدى (٢).

ولا يخفى انه لو ثبت ما يدّعيه ذلك

المحدث ، لزم تعديل كثير من المهملين والمجهولين ، فتبلغ عدد المعدّلين بهذه

الطريقه إلى مبلغ كبير والاعتماد على ذلك مشكل جداً.

أما

أولاً : فلأن صحه الحديث كما تحرز عن طريق وثاقه

الراوى ، تحرز عن طريق القرائن الخارجيه ، فالقول بأن احراز صحه احاديث هؤلاء كانت

مستنده إلى وثاقه مشايخهم فقط ، ليس له وجه ، كالقول بأن احرازها كان

ص : ٢٠٠

١- [١] مستدرک الوسائل : ١ / ٧٦٩ بتصرف يسير.

٢- [٢] لاحظ مستدرک الوسائل : ٣ / ٧٧٠.

، بل الحق ان الاحراز كان مستنداً إلى الوثائق تاره وإلى القرائن أخرى ، ومع هذا العلم الاجمالي كيف يمكن احراز وثائق المشايخ. بصحة الاحاديث مع أنها أعم منها.

وثانياً

: إن اقصى ما يمكن ان يقال ما افاده بعض

الاجله من التفصيل بين الاكثار عن شيخ وعدمه ، فاذا كثر نقل الثقة عن رجل ، ووصف احاديث ذلك الثقة بالصحة ، يستكشف كون الاحراز مستنداً إلى وثائقه الشيخ ، إذ من البعيد احراز القرينه في واحد واحد من المجموعه الكبيره من الاحاديث ، وهذا بخلاف ما إذا قلّ النقل عنه ووصف احاديثه بالصحة ، فمن الممكن جداً احراز القرينه في العدد القليل من الاحاديث.

هذا كله لو قلنا بأن الصحة من اوصاف

المتن والمضمون ، وإلا فمن الممكن القول بانها من أوصاف نفس النقل والتحدث والحكاية ، وان المقصود منها كونه صدوقاً في النقل وصادقاً في الحكايات في كل ما يحكيه ، كما ذكرناه في أصحاب الاجماع فلاحظ.

ثم ان الذي يدفع الاحتمال الثاني للمعنى

الثاني روايه اصحاب الاجماع عن الضعفاء والمطعونين ، ومعها كيف يمكن القول بأنهم لا يروون إلا عن الثقة واليك بعض ما يدل على المقصود.

١ روى الكليني في « باب من أوصى وعليه

دين » وكذا في « باب اقرار بعض الورثه بدين في كتاب الميراث » عن جميل بن دراج ،

عن زكريا بن يحيى الشعيرى ، عن الحكم بن عتيبه (١)

وقد ورد عدّه روايات في ذمّه (٢).

٢ حكي الشيخ في الفهرست أن يونس بن

عبد الرحمن روى كتاب

ص: ٢٠١

١- [١] جامع الرواه: ١ / ٢٦٦.

٢- [٢] لاحظ رجال الكشي: ١٣٧.

« عمرو بن جميع

الازدى البصرى قاضى الرى « (١)

وقد ضعفه الشيخ والنجاشى (٢).

وسيوافيك بعض القول فى ذلك عند الكلام

فى أن ابن ابى عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن ابى نصر البزنطى لا يروون ولا

يرسلون إلا عن ثقه ، فانتظر.

ص: ٢٠٢

١- [١] الفهرست للشيخ : ١١١.

٢- [٢] رجال الشيخ : ٢٤٩ ، رجال النجاشى : ٢٠٥.

اشاره

* محمد بن أبي عمير.

* صفوان بن يحيى.

* أحمد بن محمد بن أبي نصر

البرزنطى.

ص: ٢٠٣

قد عرفت التوثيق ينقسم إلى توثيق خاص ،

وتوثيق عام. فلو كان التوثيق راجعاً إلى شخص معين ، فهو توثيق خاص ، ولو كان

راجعاً إلى توثيق عده تحت ضابطه فهو توثيق عام / وقد عد من الثاني ما ذكر الكشي

حول جماعه اشتهرت بأصحاب الإجماع ، وقد عرفت مدى صحته وأن العبارة لا تهدف إلا إلى

وثافتهم ، لا إلى صحة أخبارهم ، ولا إلى وثاقه مشايخهم.

ومن هذا القبيل ما اشتهر بين الاصحاح من

ان محمد بن ابى عمير ، وصفوان بن يحيى ، وأحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى ، لا

يروون ولا يرسلون إلا عن ثقه ، فيترتب على ذلك أمران :

١ ان كل من روى عنه هؤلاء فهو محكوم

بالوثاقه ، وهذه نتيجة رجاليه تترتب على هذه القاعده.

٢ إنه يؤخذ بمراسيلهم كما يؤخذ

بمسانيدهم وان كانت الوساطه مجهوله ، أو مهمله ، أو محذوفه ، وهذه نتيجة اصوليه

ترتب عليها ، وهى غير النتيجة الأولى.

ثم ان جمعاً من المحققين القدامى

والمعاصرين ، قد طرحوا هذه القاعده على بساط البحث فكشفوا عن حقائق قيمه. لاحظ

مستدرک الوسائل (ج ٣ ،

ص : ٢٠٥

رجال الحديث (ج ١ ، ص ٦٣ ٦٩) ومشايخ الثقات (هو كتاب قيم ألف حول القاعده
وطبع في ٣٠٦ صفحات والكتاب كله حول القاعده وفروعها) ومعجم الثقات (ص ١٥٣ ١٩٧
).

وفيما أفاده بعض الاجله في دروسه

الشريفه غنى وكفايه فشكر الله مساعيهم الجميله. ونحن في هذا نستضيء من أنوار
علومهم. رحم الله الماضين من علمائنا وحفظ الباقين منهم.

فقول: الأصل في ذلك ما ذكره الشيخ في

« العده » حيث قال: « وإذا كان أحد الراويين مسنداً والآخر مرسلًا ، نظر في حال

المرسل ، فان كان ممن يعلم انه لا يرسل إلا عن ثقة موثوق به ، فلا ترجيح لخبر غيره

على خبره ، ولأجل ذلك سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير ، وصفوان بن يحيى

، وأحمد بن محمد بن ابى نصر وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا

يرسلون إلا عن يوثق به ، بين ما أسنده غيرهم ، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا

عن روايه غيرهم ، فأما إذا لم يكن كذلك ويكون ممن يرسل عن ثقة وعن غير ثقة فإنه

يقدم خبر غيره عليه ، وإذا انفرد وجب التوقف في خبره إلى أن يدل دليل على وجوب

العمل به « (١).

غير ان تحقيق الحال يتوقف على البحث عن هذه الشخصيات الثلاث واحداً بعد واحد واليك
البيان.

١ ابن أبي عمير (المتوفى عام ٢١٧ هـ)

قد يعبر عنه بأبن عمير تاره ، وبمحمد بن

زياد البزاز أو الأزدي اخرى ، وبمحمد بن أبي عمير ثالثه.

وقد عرفت انه يترتب على تلك الدعوى

نتيجتان مهمتان ، فلاجل ذلك نقدم لتحقيقها اموراً :

ص : ٢٠٦

١- [١] عدّه الأصول : ٣٨٦ / ١ من الطبعه الحديثه.

ان ابن أبي عمير كما قال النجاشي : »

هو محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى ، أبو أحمد الأزدي من موالى المهلب بن أبي صفرة

، بغدادى الاصل والمقام ، لقي أبا الحسن موسى عليه السلام

وسمع منه أحاديث ، كناه فى بعضها فقال : يا أبا أحمد ، وروى عن الرضا عليه السلام ، جليل القدر ، عظيم المنزله فينا وعند

المخالفين ، الجاحظ يكحى عنه فى كتبه. وقد ذكره فى المفاخره بين العدنانيه

والقحطانيه ، وقال فى « البيان والتبيين » : حدثنى إبراهيم بن داحه عن ابن أبي

عمير ، وكان وجهاً من وجوه الرافضه ، وكان حبس فى أيام الرشيد فقبل ليلى القضاء

وقيل انه ولى بعد ذلك ، وقيل بل ليدل على مواضع الشيعة ، وأصحاب موسى بن جعفر عليه السلام ، وروى انه ضرب أسواطاً بلغت منه إلى

حد كاد ان يقر لعظيم الالم. فسمع محمد بن يونس بن عبد الرحمن وهو يقول : اتق الله

يا محمد بن أبي عمير ، فصبر ، وفرج الله عنه ، وروى أنه حبسه المأمون حتى ولاه

قضاء بعض البلاد ، وقيل : ان اخته دفنت كتبه فى حال استتاره وكونه فى الحبس أربع

سنين فهلكت الكتب ، وقيل : بل تركتها فى غرفه فسال عليها المطر فهلكت ، فحدث من

حفظه ، ومما كان سلف له فى أيدي الناس ، ولهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله وقد صنف

كتباً كثيره. ثم نقل النجاشي عن أحمد بن محمد بن خالد أن ابن أبي عمير صنف

أربعة وتسعين كتاباً منها المغازى إلى ان قال : مات سنه سبع عشره ومائتين « (1) ».

وقال الشيخ فى الفهرست : « كان من أوثق

الناس عند الخاصه والعامه وأنسكهم نسكاً ، وأورعهم وأعبدهم ، وقد ذكره الجاحظ فى

كتابه « فخر قحطان على عدنان » ... انه كان أوحد أهل زمانه فى الأشياء كلها وأدرك

من

ص: ٢٠٧

١- [١] رجال النجاشي : ٣٢٦ ، رقم الترجمة ٨٨٧.

الأئمه ثلاثه : أبا إبراهيم موسى عليه السلام

ولم يرو عنه. وأدرك الرضا عليه السلام

وروى عنه. والجواد عليه السلام.

وروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى كتب مائه رجل من رجال الصادق عليه السلام « (1) ».

الثانى:

ان شهاده الشيخ على التسويه ، لا تقصر

عن شهاده الكشى على إجماع العصابه على تصحيح ما يصح عن جماعه ، فلو كانت الشهاده

الثانيه مأخوذاً بها ، فالأولى مثلها فى الحجيه.

وليس التزام هؤلاء بالنقل عن الثقات

أمراً غريباً ، إذ لهم نظراء بين الأصحاب وسوافيك بيانهم أمثال : أحمد بن

محمد بن عيسى القمى ، وجعفر بن بشير البجلي ، ومحمد بن اسماعيل بن ميمون الزعفرانى

، وعلى بن الحسن الطاطرى ، والرجالى المعروف : النجاشى ، الذين اشتهروا بعدم النقل

إلا عن الثقة.

واما اطلاع الشيخ على هذه التسويه ،

فلأنه كان رجلاً بصيراً بأحوال الرواه وحالات المشايخ. ويعرب عن ذلك ما ذكره فى

العهده عند البحث عن حجيه خبر الواحد حيث قال :

« انا وجدنا الطائفة ميزت الرجال

الناقله لهذه الاخبار ، فوثقت الثقات منهم ، وضعفت الضعفاء ، وفرقوا بين من يعتمد

على حديثه وروايته ، ومن لا يعتمد على خبره ومدحوا الممدوح منهم ، وذموا المذموم.

وقالوا وفلان متهم في حديثه ، وفلان كذاب ، وفلان مخلط ، وفلان مخالف في المذهب

والاعتقاد ، فلان واقفي ، وفلان فطحي ، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها « (٢).

وهذه العبارة ونظائرها ، تعرب عن تبخر

الشيخ في معرفه الرواه وسعه

ص : ٢٠٨

١- [١] الفهرست : ١٦٨ ، رقم الترجمة ٦١٨.

٢- [٢] عدده الاصول : ٣٦٦ / ١ ، من الطبعة الحديثه.

اطلاعه فى ذلك المضمار

، فلا غرو فى ان يتفرد بمثل هذه التسويه ، وان لم ينقلها أحد من معاصريه ، ولا المتأخرون عنه إلى القرن السابع إلا النجاشى ، فقد صرح بما ذكره فى خصوص ابن أبى عمير من الرجال الثلاثة ، كما عرفت .
وعلى هذا فقد اطلع الشيخ على نظريه

مجموعه كبيره من علماء الطائفة وفقهائهم فى مورد هؤلاء الثلاثة وانهم كانوا يسوّون بين مسانيدهم ومراسيلهم ، وهذا يكفى فى الحجيه ، ومفادها توثيق جميع مشايخ هؤلاء ، قد عرفت انه لا يحتاج فى التزكيه إلى ازيد من واحد أو اثنين ، فالشيخ يحكى اطلاعه عن عدد كبير من العلماء ، يزكون عامه مشايخ ابن أبى عمير ، ولاجل ذلك يسوّون بين مراسيله ومسانيده .

والسابر فى فهرست الشيخ ورجاله يذعن باحاطته بالفهارس وكتب الرجال ، وأحوال الرواه ، وانه كانت تحضره مجموعه كبيره من كتب الرجال والفهارس وكان فى نقضه وابعامه وتعديله وجرحه ، يصدر عن الكتب التى كانت تحضره ، أو الآراء والنظريات التى كان يسمعها من مشايخه واساتذته .

نعم نجد التصريح بالتسويه من علماء القرن السابع إلى هذه الاعصار فقد اتى المحدث المتتبع النورى باسماء وتصريحات عده من هذه الثله ممن صرحوا بالقاعده ، ونحن نأتى بما نقله ذلك المتتبع ، بتصريف يسير ، مع تعيين مصادر النقل بقدر الامكان .

١ قال السيد على بن طاووس (المتوفى

عام ٥٦٦٤ هـ ، فى فلاح السائل بعد نقل حديث عن امالى الصدوق ، بسند ينتهى إلى محمد

بن أبي عمير ، عن سمع أبا عبد الله عليه السلام

يقول : ما أحب الله من عصاه ...) : « رواه الحديث ثقات بالاتفاق ومراسيل محمد بن

أبي عمير كالمسانيد عند أهل الوفاق » ويأتي خلاف ذلك من أخيه ، جمال الدين السيد

أحمد بن طاووس

ص : ٢٠٩

(المتوفى عام ٦٧٣هـ) فانتظر .

٢ قال المحقق فى المعتبر فى بحث الكر: « الثالثه : روايه محمد بن ابى عمير عن بعض اصحابنا ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال الكر ألف ومائتا رطل ، وعلى هذه

عمل الأصحاب ولا طعن فى هذه بطريق الإرسال ، لعمل الأصحاب بمراسيل ابن أبى عمير» (١).

٣ وقال الفاضل الآبى فى كشف الرموز

الذى هو شرح للمختصر النافع فى روايه مرسله لابن أبى عمير : « وهذه وان كانت مرسله

، لكن الأصحاب تعمل بمراسيل ابن ابى عمير ، قالوا : لانه لا ينقل إلا معتمداً » (٢).

وممن صرح بصحة القاعده من علماء القرن

الثامن :

٤ العلامه فى النهايه قال : « الوجه

المنع إلا إذا عرف ان الراوى فيه لا يرسل إلا عن عدل كمراسيل محمد بن ابى عمير فى

الروايه .»

٥ وعميد الدين الحلّى ابن اخت العلامه

الحلّى وتلميذه (المتوفى عام ٧٥٤ هـ) فى كتابه « منيه اللبيب فى شرح التهذيب »

المطبوع فى بلاد الهند.

قال فى بحث المرسل : « واختيار المصنف

المنع من كونه حجه ما لم يعلم انه لا يرسل إلا عن عدل كمراسيل محمد بن أبى عمير من

الاماميه .»

٦ وقال الشهيد (المتوفى ٧٨٦ هـ) فى

الذكرى فى احكام اقسام الخبر : « أو كان مرسله معلوم التحرز عن الروايه عن مجروح ،

١- [١]المعتبر : ١ / ٧٤ ، الطبعة الحديثه.

٢- [٢]والفاضل الآبى هو حسن بن ابى طالب المعروف بالآبى تاره ، وابن الزينب أُخرى من اجلاء تلاميذ المحقق ، وقد فرغ من شرح كتاب استاذه (المختصر النافع) عام ٦٧٢ هـ ، وله آراء خاصه فى الفقه ، منها : الف انه لا- تجوز الزيادة فى النكاح على الاربع دائماً كان العقد أو انقطاعاً. ب القول بالمضائقه فى القضاء. ج انه لا يصح الاداء مع وجود القضاء فى الذمه.

مراسيل ابن أبي عمير

، وصفوان بن يحيى ، وأحمد بن ابى نصر البزنطى لانهم لا يرسلون إلا عن ثقه « (١) .

وممن صرح بها من علماء القرن التاسع :

٧ ابن فهد الحلبي (المتوفى عام ٨٤١

ه) فى « المهدب البارع » فى مسأله وزن الكر بعد نقل روايه ابن أبى عمير قال : «

ولا يضعفها الإرسال ، لعلمهم بمراسيل ابن أبى عمير .»

وممن صرح بها من علماء القرن العاشر :

٨ المحقق الثانى ، على بن عبد العالى

(المتوفى عام ٩٤٠ ه) مؤلف كتاب « جامع المقاصد » قال : « والروايتان صحيحتان

من مراسيل ابن ابى عمير الملحقه بالمسانيد .»

٩ الشهيد الثانى (المتوفى عام ٩٦٥

ه) فى الدرايه وشرحها قال : « المرسل ، ليس بحجه مطلقاً على الاصح ، إلا ان يعلم

تحرز مرسله عن الروايه عن غير الثقه ، كابن ابى عمير من اصحابنا ، على ما ذكره

كثير ، وسعيد بن المسيب عند الشافعى ، فيقبل مرسله ويصير فى قوه المسند .»

وممن صرح بها من علماء القرن الحادى عشر

:

١٠ الميرزا الاسترآبادى فى كتابه «

منهج المقال » قال ما هذا حاصله (٢) .

: « إبراهيم بن عمر ثقه عند النجاشى وضعفه ابن الغضائرى ويرجح الأول بروايه ابن

عمير عنه بواسطه حماد « (٣) .

-
- ١- [١] ذكرى الشيعة: ٤.
 - ٢- [٢] منهج المقال: ٢٥، وقد طبع هذا الكتاب في مجلد كبير، وهو حسب تجزئته المؤلف في ثلاثه اجزاء، وفرغ المؤلف عنه عام ٩٨٦ هـ، وقد علق عليه الوحيد البهبهاني بعض التعاليق، وطبعاً معاً في مجلد كبير.
 - ٣- [٣] منهج المقال: ٢٥.

وقال في « ابن ابي الاغر النحاس » : »

تعتبر روايته ويعتد بها لأجل روايه ابن ابي عمير وصفوان ، عنه « (١) ».

١١ الشيخ البهائي (المتوفى عام ١٠٣٠

ه) قال في شرح الفقيه : « وقد جعل أصحابنا رضوان الله عليهم مراسيل ابن ابي عمير كمسانيده في الاعتماد عليها ، لما علموا من عادته انه لا يرسل إلا عن ثقه ».

١٢ وممن نقل كلام الشيخ الطوسي ،

المحدّث الحر العاملی فی خاتمه الوسائل فی الفائده السابعه (ج ٢٠ ص ٨٨) .

١٣ وقال الوحيد البهبهاني في تعليقه

على منهج المقال : « ومنها روايه صفوان بن يحيى وابن ابي عمير عنه فأنها اماره

الوثاقه لقول الشيخ في « العده » : انهما لا يرويان إلا عن ثقه ، والفاضل

الخراساني في ذخيره جري على هذا المسلك « (٢) ».

١٤ وقال الشيخ عبد النبي بن علي بن

أحمد بن الجواد في كتابه « تكمله نقد الرجال » الذي فرغ منه سنة ١٢٤٠ ه ، في حق «

برد الإسكاف » : « قال المحقق السبزواري في الذخيره : لم يوثقه علماء الرجال إلا

ان له كتاباً يرويه ابن ابي عمير ويستفاد من ذلك توثيقه « (٣) ».

ثم المتتبع النوري نقل عن مفاتيح السيد

المجاهد (المتوفى عام ١٢٤٢ ه) دعوى المحقق الأردبيلي (وهو من علماء القرن

العاشر) اتفاق الأصحاب على العمل بمراسيله .

ص : ٢١٢

٢- [٢] تعليقه المحقق البهبهاني : ١٠.

٣- [٣] التكملة : ١ / ٢٢١.

وقد اكتفينا بهذا القدر من نصوص القوم

وتجد التضايف عليها من المتأخرين. ولا نرى حاجه لذكر نصوصهم.

نعم هناك ثله من المحققين استشكلوا فى

هذه التسويه وسيوافيك بعض كلماتهم.

والظاهر ان دعوى غير الشيخ والنجاشى من

باب التبعيه لهما ، وان الاشتهار فى الاعصار المتأخره من القرن السابع إلى العصر

الحاضر ، كان من باب حسن الظن بدعوى شيخ الطائفة وزميله النجاشى ، لا من باب

التبع فى أحوال مشايخه ، والوقوف على انه لا يروى إلا عن ثقه ، وعلى ذلك فما ذكره

المحدّث النورى من بلوغ دعوى الاجماع إلى الاستفاضه وامكان علمهم بذلك بأخباره (

ابن ابى عمير) المحفوفه بالفرائن أو بتبعهم فى حال مشايخه المحصورين أو بهما ،

مما لا يمكن الركون اليه.

ومع ذلك فلا يضر ما ذكرنا بحجيه دعوى

الشيخ ، فانه وان كان لا يثبت به اتفاق علماء الاماميه على التسويه ولكن يثبت به

توثيق المشهور لمشايع ابن ابى عمير ، وانه كانت هناك شخصيات يزكون جميع مشايخه

ولاجله يتعاملون مع جميع مراسيله معامله المسانيد.

هذا ، وهناك ثله من العلماء لم يأخذوا

بهذه التسويه ، ولم يقولوا بحجيه مراسيله ، منهم :

١ شيخ الطائفة ، فى غير موضع من

تهذيبه واستبصاره قال : « فاما ما رواه محمد بن ابى عمير (قال : روى لى عن عبد

الله يعنى ابن المغيره يرفعه إلى ابى عبد الله عليه السلام

ان الكثر ستمائه رطل (فأول ما فيه انه مرسل غير مسند ، مع ذلك مضاد للاحاديث التي

رويناها « [١].

[١] التهذيب : ١ /

.٤٣

ص : ٢١٣

وقال (فى باب بيع المضمون) : « ان

الخبر الأول (خبر ابن ابى عمير عن ابان بن عثمان ، عن بعض اصحاب عن ابى عبد الله
(مرسل غير مسند » (١).

وقال (فى باب ميراث من علا من الآباء

وهبط من الاولاد) : « ان الخبر الأول مرسل مقطوع الاسناد » (٢).

ولكن ما ذكره فى « العده » هو الذى ركن

اليه فى أخريات حياته ، وكأنه عدل عما ذكره فى التهذيب والاستبصار ، وكيف لا ،

وقد قام بتأليف التهذيب كالشرح لمُفَنِّعه استاذه المفيد فى زهره شبابه وفى اواسط

العقد الثالث من عمره ، حيث ولد الشيخ عام ٣٨٥ هـ ، وتوفى استاذه المفيد عام ٤١٣

هـ ، وهو يدعو له فى كتابى الطهاره والصلاه بعد نقل عبارته بقوله « ايدى الله

تعالى » ، وهذا يعرب عن انه شرع فى تأليف « التهذيب » وهو فى حوالى خمس وعشرين سنه

أو ازيد بقليل ، بينما هو فى زمان أَلْف فيه « العده » قد صار فحلا فى الفقه

والرجال ، وعارفاً بكلمات الأصحاب وأنظارهم حول الشخصيات الحديثيه.

٢ ما ذكره المحقق فى « المعبر » على

ما نقله المحدث النورى قال : « والجواب ؛ الطعن فى السند لمكان الإرسال ولو قال

قائل : مراسيل ابن ابى عمير تعمل بها الأصحاب ، منعنا ذلك ، لأن فى رجاله من طعن

الأصحاب فيه ، فاذا ارسل احتمال ان يكون الراوى أحدهم » (٣).

وأجاب عنه الشيخ البهائى فى وجيزته

بقوله : « وروايته أحياناً عن غير ثقته ، لا يقدر فى ذلك كما يظن ، لانهم ذكروا

انه لا يرسل إلا عن ثقته لا أنه لا يروى إلا عن ثقته » (٤).

- ١- [١] التهذيب : ٣١ / ١.
- ٢- [٢] التهذيب : ٣١٣ / ٩.
- ٣- [٣] مستدرک الوسائل : ٣ / ٦٥٠.
- ٤- [٤] الوجيزه : ٦ طبع المكتبه الاسلاميه.

ولا يخفى ان ما ذكره الشيخ البهائي قدس سره لا ينطبق مع ما ذكره الشيخ في « العده »

حيث قال : « عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا ممن يوثق به » وعلى ذلك فهؤلاء

كما لا يرسلون إلا عن ثقه ، فهكذا لا يروون إلا عن ثقه ، وعلى ذلك فلو وجد مورد أو

موارد انهم نقلوا عن المطعونين لبطلت القاعده المذكوره. وسيوافيك الكلام في روايته

عن بعض المطعونين في بحث مستقل.

٣ السيد جمال الدين بن طاووس (المتوفى عام ٦٧٣ هـ) صاحب « البشري » ونقل خلافه الشهيد الثاني في درايته.

٤ الشهيد الثاني في درايته حيث قال :

« وفي تحقق هذا المعنى وهو العلم بكون المرسل لا يروى إلا عن الثقه ، نظر » ثم ذكر

وجهه (١). وسيوافيك لب اشكاله عند البحث عن اشكالات « معجم رجال الحديث ».

٥ السيد محمد صاحب المدارك سبط الشهيد

الثاني (المتوفى عام ١٠٠٩ هـ) في مداركه.

٦ ولد الشهيد الثاني ، الشيخ حسن صاحب

« المعالم » (المتوفى عام ١٠١١ هـ) فقد استشكل في حججه مراسيله (٢). فمن أراد فليرجع إلى معالمه.

الثالث:

ان المتتبع في أسانيد الكتب الاربعه

وغيرها ، يقضى بكثره مشايخه. فقد أنهاها بعض الأجله إلى اربعمائه وعشره مشايخ. وقد

ذكر الشيخ في الفهرس أنه روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى القمى كتب مائه رجل من

رجال الصادق عليه السلام. ولعلّ

المتتبع في الاسانيد يقف على هذه الكتب ومؤلفيها.

وعلی کل تقدیر ؛ فلو ثبت ما ادّعاہ

الشیخ والنجاشی ، لثبت وثاقہ جمع

ص: ۲۱۵

۱- [۱] شرح البدایہ فی علم الدرايہ : ۱۴۲.

۲- [۲] المعالم ، طبعہ عبد الرحيم : ۲۱۴.

كثير من مشايخه ،

وانما المهم هو الوقوف على مشايخه باسمائهم وخصوصياتهم.

فقد ذكر المتتبع النورى منهم مائه

وثلاثة عشر شيخاً وقال : « هذا ما حضرني عاجلاً ولعل المتتبع في الطرق والأسانيد

يقف على أزيد من هذا » (١).

وأما المائة كتاب التي رواها عنه أحمد بن محمد بن عيسى ، فتعلم من مراجعه إلى

فهرست الشيخ.

وأنهاهم صاحب « معجم الرجال » في ترجمه

ابن أبي عمير (ج ٢٢ ص ١٠١ ١٣٩ ، رقم الترجمة ١٤٩٩٧) إلى ما يقارب المائتين

وسبعين شيخاً بعد حذف المكررات.

وقد جمع في « مجمع الثقات » (ص ١٥٣)

اسماء مشايخ الثقات الثلاث (ابن ابي عمير وصفوان والبنظي) وحذف من ورد فيه

توثيق بالخصوص ، فبلغ ثلاثمائة وواحداً وستين شيخاً.

ولقد احسن مؤلف « مشايخ الثقات » واتحف

لمن بعده ، بوضع فهرس خاص لمشيخه كل واحد من هؤلاء الثلاثة ، مع تعيين مصادرها في

المجامع الحديثيه فبلغ ثلاثمائة وسبعه وتسعين شيخاً (٢).

ولعل الباحث يقف على ازيد من ذلك. وقد

عرفت ان بعض الأجله انهى أساتذته إلى اربعمائه وعشره مشايخ.

وهذا يعرب عن تضلع ابن أبي عمير في علم

الحديث وبلوغه القمه في ذلك العلم ، حتى توفق للأخذ عن هذه المجموعه الكبيره وقد

عرفت ان أحمد بن محمد بن عيسى قد نقل بواسطته مائه كتاب لمشايخ الأصحاب.

ص: ٢١٦

١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٦٤٩ الفائدة الخامسة.

٢- [٢] لاحظ مشايخ الثقات : ١٣٤ ٢٢٣ ، في خصوص ابن ابى عمير.

ان مؤلف « مشايخ الثقات » قد عد في

فهرسه الذى وضعه لبيان مشايخ ابن ابى عمير ، أناساً من مشايخه وليسوا منهم .

والمنشأ له ، اما سقم النسخه وعدم صحتها ، أو عدم التدبر الكافى فى ألفاظ السند .

وما ذكرناه هنا يعطى استعداداً للقارئ ، للاجابه عن بعض النقوض المتوجهه إلى

الضابطه . واليك بيانها :

١ محمد بن سنان : روى الشيخ الحرّ

العاملى عن الصدوق فى « علل الشرايع » عن محمد بن الحسن ، عن الصفار عن يعقوب بن

يزيد ، عن محمد بن ابى عمير ، عن محمد بن سنان ، عمّن ذكره عن ابى عبد الله عليه السلام فى حديث : « ان نبياً من الانبياء

بعثه الله إلى قومه فاخذوه فسلخوا فروه رأسه ووجهه ، فاتاه ملك فقال له : ان الله

بعثنى اليك فمرنى بما شئت فقال : لى أسوه بما يصنع بالحسين عليه السلام » (١).

فعدّ محمد بن سنان من مشايخ ابن ابى

عمير استناداً إلى هذه الروايه .

ولكن الاستظهار غير تامّ ، فان محمد بن

سنان من معاصرى ابن ابى عمير ، لا من مشايخه وقد توفّى ابن سنان ٢٢٠ هـ وتوفى ابن

ابى عمير سنه ٢١٧ هـ ، فطبع الحال يقتضى ان لا يروى عن مثله .

أضف اليه ان الموجود فى « علل الشرايع »

(٢) « ومحمد بن سنان » مكان « عن محمد بن سنان » فاشتبه « الواو » ب « عن » .

ويؤيد ذلك أن الشيخ ابن قولويه نقله فى

« كامل الزيارات » بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى ، ومحمد بن الحسين بن أبى الخطاب

، ويعقوب بن يزيد ، جميعاً عن محمد بن سنان ، عمَّن ذكره ، عن أبي عبدالله

ص : ٢١٧

١- [١] مستدرک الوسائل ج ٢ ، ابواب الجنائز ، الباب ٧٧ الحديث ١٩.

٢- [٢] علل الشرايع : الباب ٦٧ ، الحديث ٢ ، الصفحه ٧٧ من طبعه النجف.

ترى أن يعقوب بن يزيد في هذا السند يروى

عن محمد بن سنان بلا واسطه ، ولو صحَّ ما في « الوسائل » لوجب أن يتوسط بينهما شخص

ثالث ، كابن أبي عمير وغيره ، مع أنه ليس كذلك.

ان تبديل لفظه « الواو » ب « عن » كثير

في الاسانيد ، وقد تبَّه عليه المحقق صاحب « المعالم » في مقدمات « منتقى الجمان

» ، وبالتأمل فيه ينحلّ كثير من العويصات الموجوده في الاسانيد ، كما ينحلّ كثير

من النقوض التي أوردت على القاعده كما ستوافيك. ولأجل كونه أساساً لحلّ بعض

العويصات وردّ النقوض ، نأني بعباره « المنتقى » بنصّها (٢) :

قال : « حيث إن الغالب في الطرق هو

الوحده ووقوع كلمه « عن » في الكتابه بين أسماء الرجال ، فمع الاعجال يسبق إلى

الذهن ما هو الغالب ، فيوضع كلمه « عن » في الكتابه موضع واو العطف ، وقد رأيت في

نسخه « التهذيب » التي عندي بخط الشيخ رحمه الله

عدّه مواضع سبق فيها القلم إلى اثبات كلمه « عن » في موضع « الواو » ، ثم وصل بين

طرفي العين وجعلها على صورتها واواً والتبس ذلك على بعض النساخ فكتبها بالصوره

الاصليه في بعض مواضع الاصلاح. وفشا ذلك في النسخ المتجدده ، ولما راجعت خطّ الشيخ

فيه تبينت الحال. وظاهر أن ابدال « الواو » ب « عن » يقتضى الزيادة التي ذكرناها

(كثره الواسطه وزيادتها) فاذا كان الرجل ضعيفاً ، ضاع به الاسناد فلا بدّ من

استفراغ الوسع في ملاحظه أمثال هذا ، وعدم القناعه بظواهر الأمور.

ومن المواضع التي اتفق فيها هذا الغلط

مكرراً، روايه الشيخ عن سعد

ص: ٢١٨

١- [١] كامل الزيارات : ٤٦ ، الباب ١٩ ، الحديث ١ .

٢- [٢] منتقى الجمان : ٢٥ ٢٦ الفائده الثالثه .

بن عبدالله ، عن

أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، وعلى بن حديد ، والحسين بن

سعيد. فقد وقع بخط الشيخ رحمه الله

فى عدّه مواضع منها ، ابدال احد واوى العطف بكلمه « عن » مع أن ذلك ليس بموضع شكّ

او احتمال ، لكثره تكرر هذا الاسناد فى « كتب الرجال والحديث ». ثم ذكر نموذجاً

فلاحظ.

٢ نجيه بن اسحاق الفزارى : روى

الصدوق عن أبيه قال : حدثنا على بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، قال : حدثنا محمد

بن زياد مولى بنى هاشم ، قال : حدثنا شيخ لنا ثقة يقال له نجيه بن اسحاق الفزارى ،

قال حدثنا عبدالله بن الحسن قال : قال لى ابو الحسن : « لم سميت فاطمه فاطمه ...

« (١) »

ولكن كون المراد من محمد بن زياد هو ابن

ابى عمير ، لا دليل عليه ، لانه لا يعبر عنه فى كتب الحديث ب « محمد بن زياد »

إلا مقيداً ب « الازدى » أو « البزاز » وقد عنون فى الرجال عدّه من الرواه بهذا

الاسم ، يبلغ عددهم إلى تسعه (٢).

أضف اليه أن احداً من الرجاليين لم يصفه

ب « مولى بنى هاشم ». بل النجاشى وغيره ، وصفوه بأنه من موالى المهلب ، أو بنى

أميه ، قال : والأول أصح.

وأما نجيه بن اسحاق فلم يعنون فى كتب

الرجال وإنما المعنون « نجيه بن الحارث » فلاحظ.

٣ معاويه بن حفص : روى الصدوق عن شيخه

محمد بن الحسن بن الوليد (المتوفى عام ٣٤٣ هـ) قال : حدثنا محمد بن الحسن

الصفار قال : حدثنا

ص : ٢١٩

١- [١] علل الشرايع : ١ / ١٧٨ ، الباب ١٤٢ ، الحديث ٢.

٢- [٢] لاحظ تنقيح المقال للمامقاني : ٢ / ١١٧.

الحسين بن الحسن بن

أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن ابي عمير ، عن حماد بن عثمان ، ومعاوية بن حفص

، عن منصور ، جميعاً عن ابي عبدالله عليه السلام

قال : « كان ابو عبدالله عليه السلام

في المسجد الحرام ... » (١).

فقد عدَّ المؤلف معاوية بن حفص ، من

مشايخ ابن ابي عمير. وهو غير معنون في الكتب الرجالية ولكن الدقه في طبقات الرواه

وملاحظه لفظه « جميعاً » تدلّ على خلافه ، إذ لا معنى لارجاع « جميعاً » في قوله «

عن منصور جميعاً » إلى منصور ، فانه شخص واحد ، فهذان الأمران ، أي ملاحظه طبقات

الوسائط ، ولفظه « جميعاً » ، تقتضيان كون معاوية بن حفص ، معطوفاً على ابن ابي

عمير ، لا على حماد بن عثمان ، ففي الحقيقه يروى الحسين بن سعيد عن الامام الصادق عليه السلام بسندين :

أ الحسين بن سعيد ، عن ابن ابي عمير ،

عن حماد ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

ب الحسين بن سعيد ، عن معاوية بن حفص

، عن منصور ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

وعلى ذلك فمعاوية بن حفص ، في نفس طبقه

ابن ابي عمير ، لا من مشايخه.

٤ عبد الرحمن بن أبي نجران : روى

الشيخ في « التهذيب » عن الحسين بن سعيد ، عن فضاله بن أيوب ، ومحمد بن أبي عمير

، وصفوان بن يحيى ، عن جميل وعبد الرحمن بن ابي نجران ، عن محمد بن حمران قال : «

سألت أبا عبدالله عليه السلام
عن النَّبْتِ الَّذِي فِي أَرْضِ الْحَرَمِ ،

ص : ٢٢٠

١- [١] علل الشرايع : ٢ / ٤٥٣ ، الباب ٢١٠ ، الحديث ٤.

أيتزع ... الخ « (١).

فزعم المؤلف أن عبد الرحمن بن أبي نجران

من مشايخ ابن أبي عمير وهو ثقة أيضاً.

والاستظهار مبنى على أن عبد الرحمن عطف

على جميل ، وهو غير صحيح. لأن عبد الرحمن ليس في طبقه « جميل بن درّاج » الذي هو

من تلامذه الإمام الصادق عليه السلام.

بل أبوه « أبو نجران » من افراد تلك الطبقة. قال النجاشي : « عبد الرحمن بن ابي

نجران : كوفى روى عن الرضا ، وروى أبوه ، أبو نجران ، عن ابي عبدالله عليه السلام » وعلى ذلك فعبد الرحمن من رواه طبقه

ابن ابي عمير ، لا من مشايخه. ويؤيده روايه « عبدالله بن محمد بن خالد » الذي هو

من رواه الطبقة المتأخره عن ابن ابي عمير ، عن عبد الرحمن بن ابي نجران ، كما فى «

رجال النجاشي » وعلى ذلك فمفاد السند :

أن الحسين بن سعيد تاره يروى عن فضاله

بن أيوب ، ومحمد بن أبي عمير ، وصفوان بن يحيى ، عن جميل ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

وأخرى يروى عن عبد الرحمن بن ابي نجران

، عن محمد بن حمران ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

وبالنتيجه ؛ إن عبد الرحمن عطف على فضاله ابن أيوب ، لا على جميل.

ويوضح ذلك ما رواه الشيخ فى « التهذيب »

عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن جميل بن درّاج. وابن ابي نجران ، عن محمد بن

حمران ، جميعاً ، عن اسماعيل الجعفى (٢).

١- [١] التهذيب : ٥ / ٣٨٠ ، الحديث ١٣٢٨.

٢- [٢] التهذيب : ٥ / ٨٧ ، الحديث ٢٩٠.

فالحسين تاره يروى عن صفوان ، عن جميل

بن درّاج ، عن اسماعيل الجعفي ، عن ابي جعفر عليه السلام.

واخرى عن ابن ابي نجران ، عن محمد بن حمران ، عن اسماعيل الجعفي ، عن الامام

الباقر عليه السلام. وإنما توسط

الجعفي بين محمد بن حمران والامام ، لأجل كون الروايه السابقه عن الامام الصادق عليه السلام ، فيصحّ لمحمد بن حمران
الروايه عنه ،

بخلاف هذه الروايه. فان المروى عنه هو ابو جعفر الباقر عليه السلام ، فيحتاج إلى توسط راو آخر بينه وبين

ابي جعفر الباقر عليه السلام.

٥ المعلى بن خنيس : روى الشيخ

باسناده عن الحسن بن محمد بن سماعه ، عن محمد بن زياد يعنى ابن ابي عمير ، عن

معلى بن خنيس ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام

: « أشترى الزرع؟ قال : إذا كان على قدر شبر » (١).

ونقل صاحب « مشايخ الثقات » روايته

عنه عن رجال الكشي (الرقم ٤٦٠).

والظاهر سقوط الواسطه بين ابن ابي عمير

والمعلى ، لانه قتل في زمان الامام الصادق عليه السلام

، قتله داود بن علي بأمر المنصور. ومن البعيد أن يروى عنه ابن ابي عمير (المتوفى

عام ٢١٧ هـ). لأن داود بن علي توفي عام ١٣٣ هـ ، كما نقله الجزري في الكامل (٢) ، فالمعلى قتل قبل هذا العام ، وعليه

لا يمكن لابن ابي عمير أن ينقل منه الحديث إلا إذا كان من مواليده ١١٧ هـ ، وعند

ذلك يكون من المعمرين الذين عاشوا قرابه مائه سنه ، ولو كان كذلك ، لذكروه في حقه

، لأنه من الشخصيات البارزة عند الشيعة ، ويؤيد ذلك أن صفوان بن يحيى (المتوفى

عام ٢١٠ هـ) يروى كتاب المعلّى ، عنه بواسطة معلّى بن زيد

ص: ٢٢٢

١- [١] الوسائل : الجزء ١٣ ، الباب ١١ من ابواب بيع الثمار ، الحديث ٤.

٢- [٢] الكامل فى التاريخ : ٥ / ٤٤٨.

الأحول. لاحظ رجال

النجاشي (الرقم : ١١١٤).

فالتتيجه ؛ ان المعلى ليس من مشايخ ابن

ابى عمير ، سواء كان ثقه كما هو الأصح بل الصحيح ، ام لا.

وهذا قليل من كثير ممن عُدوا من مشايخه

، وليسوا منهم وانما قدمنا ذلك لتكن كالمقدمه لحل بعض النقوض التى اوردت على

الضابطه.

السادس:

ان القدر المتيقن من التزامه بكون

المروى عنه ثقه ، إذا كان روى عنه بلا واسطه ، واما النقل بواسطه فلم يظهر من

العباره التزامه به أيضاً ، ولأجل ذلك لو ثبت نقله عن غير ثقه بواسطه الثقه فلا

يعدّ نقضاً.

وبذلك يظهر أن حجّيه مراسيله مختصه بما

إذا أرسل عن واسطه واحده ، كما إذا قال : عن رجل ، عن أبى عبدالله عليه السلام. واما إذا علم أن الارسال بواسطتين ،

فيشكل الأخذ به إلا ببعض المحاولات التى سنشير اليها فى خاتمه البحث.

السابع:

قد عرفت الايعاز على ان الشهيد الثانى

استشكل على هذه التسويه كما نقله المحدث النورى فى مستدركه وتبعه سبطه صاحب

المدارك وولده فى المعالم ، وقد كان الوالد المغفور له ، ينقل عن شيخه « شيخ

الشريعة الاصفهاني « أنه كان معترضا على هذه التسويه وغير مؤمن بصحتها ، وقد صبَّ

صاحب معجم الرجال (١)

ما ذكره الشهيد ، وما اضاف اليه ، في قوالب

ص : ٢٢٨

١- [١] معجم رجال الحديث : ١ / ٦٤٤ .٦٨

خاصه. ونحن نذكر

الجميع مع ما يمكن أن يقال في دفعه فقال دام ظلّه : إن هذه التسويه لا تتم

بوجوه :

أولاً

: لو كانت التسويه صحيحه لذكرت في كلام

احد من القدماء فمن المطمأن به أن منشأ هذه الدعوى هو دعوى الكشى الاجماع على

تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء ، وقد مرّ أن مفاده ليس توثيق مشايخهم ، ويؤكد ما ذكرناه

أن الشيخ لم يخصّ ما ذكره بالثلاثه المذكورين ، بل عمّمه لغيرهم من الثقات الذين

عرفوا بأنهم لا يروون إلا عمن يوثق به ، وفي الظاهر أنه لم يعرف أحد بذلك من غير جهه

دعوى الكشى الاجماع على التصحيح ، وممّا يكشف عن أن نسبه الشيخ التسويه المذكوره

إلى الاصحاب مبتنيه على اجتهاده ، أن الشيخ بنفسه ردّ في مواضع روايه ابن ابي

عمير للارسال. وقد عرفت بعض موارد الردّ.

وفيه : أن قوله « لو كانت أمراً

متسالماً عليه لذكرت في كلام أحد من القدماء » وان كان صحيحاً ، إلا أن ما رتب

عليه من قوله « وليس منها في كلماتهم عين ولا أثر » غير ثابت ، لانه إنما تصحّ تلك

الدعوى لو وصل الينا شيء من كتبهم الرجاليه ، فان مظانّ ذكر هذا هو مثل هذه الكتب

، والمفروض أنه لم يصل الينا منها سوى كتاب الكشى الذى هو أيضاً ليس اصل الكتاب ،

بل ما اختاره الشيخ منه ، وسوى « رجال البرقى » الذى عبّر عنه الشيخ في الفهرست

ب « طبقات الرجال » وعندئذ كيف يصحّ لنا أن نقول « وليس منها في كلماتهم عين ولا

أثر »؟

أضف إلى ذلك أنه من الممكن أن الشيخ

استنبطها من الكتب الفقهية غير الواصلة إلينا ، حيث رأى أنهم يعاملون مراسيلهم عند

عدم التعارض معاملة المسانيد ، أو يعاملونها معاملة المعارض إذا كان في مقابلها

خبر مخالف.

وما ذكره من « أن الشيخ لم يخصه

بالثلاثة المذكورين بل عممه لغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون إلا

عمّن يوثق به ومن المعلوم أنه لم

ص: ٢٢٩

يعرف أحد بذلك من

غير جهة دعوى الكشى الإجماع على التصحيح « غير تام أيضاً ، فإن الظاهر أن مراده من « وغيرهم من الثقات » هم المعروفون بأنهم لا يروون إلا عنهم ، وقد ذكرنا أسماء بعضهم ، والمتتبع فى معاجم الرجال وفهارسها يقف على عدّه كان ديدنهم عدم النقل إلا عن الثقات ، ولأجل ذلك كانوا يعدّون النقل عن الضعفاء ضعفاً فى الراوى ويقولون : « أحمد بن محمد بن خالد البرقى ثقة إلا انه يروى عن الضعفاء » وهذا يكشف عن تجنب عدّه من الاعاظم عن هذا ، ومعه كيف يصح أن يدعى « ولم يعرف أحد بذلك من غير جهة دعوى الكشى ».

ثم إنه أى فرق بين دعوى الكشى فى حق

اصحاب الاجماع فتقبل ثم يناقش فى مدلولها ، ودعوى الشيخ فى حق هؤلاء الثلاثة فلا

تقبل من رأس وترمى بأنها مستنبطه من كلام الكشى!؟

وأما مخالفه الشيخ نفسه فى موارد من

التهذيب والاستبصار فقد عرفت وجهه ، وانه ألّف جامعيه فى أوائل شبابه ، ولم يكن

عند ذاك واقفاً على سيره الاصحاب فى مراسيل هؤلاء ، فلأجل ذلك ردّ مراسيلهم بحجه

الارسال. ولكنه وقف عليها بعد الممارسه الكثيره بكتب الاصحاب الرجاليه والفقهيّه ،

وكتب وألف كتاب « العدّه » فى أيام الشريف المرتضى (المتوفى عام ٤٣٦ هـ) وهو

فى تلك الايام يتجاوز عمره الخمسين سنه ، وقد خالط الفقه والرجال لحمه ودمه ، ووقف

على الأصول المؤلفه فى عصر الأئمه عليهم السلام

وبعده.

وثانياً

: فرضنا أن التسويه ثابتة ، لكن من

المظنون قوياً أن منشأ ذلك هو بناء العامل على حجيه خبر كل إمامي لم يظهر منه فسق

، وعدم اعتبار الوثاقه فيه ، كما نسب إلى القدماء ، واختاره جمع من المتأخرين منهم

العلامة على ما سيجيء في ترجمه أحمد بن اسماعيل بن عبدالله (1) وعليه لا أثر لهذه التسويه

ص : ٢٣٠

١- [١] معجم رجال الحديث : ٢ / ٥١.

بالنسبه إلى من

يعتبر الوثاقه (١).

وفيه : أن نسبه العمل بخبر كل إمامى لم

يظهر منه فسق إلى قدماء الاماميه ، تخالف ما ذكره عنهم الشيخ فى « العده » ، وهو

أبصر بآرائهم حيث قال فى ضمن استدلاله على حجيه الاخبار التى رواها الاصحاب فى

تصانيفهم : « ان واحداً منهم إذا أفتى بشىء لا يعرفونه سألوه من أين قلت هذا؟ فإذا

أحالهم على كتاب معروف ، او اصل مشهور ، وكان راويه ثقه لا يُنكر حديثه ، سكتوا

وسلّموا الأمر فى ذلك ، وقبلوا قوله ، وهذه عادتهم وسجّيتهم من عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده من الائمة عليهم السلام » (٢).

ترى أنه يقيد عملهم وقبولهم الروايه

بكون راويه ثقه ، والقول بحجيه كل خبر يرويه إمامى لم يظهر فسقه ، اشبه بقول

الحشويه ، وقريب من رأيهم فى الاخبار ، ولو كان ذلك مذهب القدامى من الاماميه لما

صح للسيد المرتضى ادعاء الاتفاق على عدم حجيه خبر الواحد ، فإن ذلك الإدعاء مع

هذه النسبه فى طرفى النقيض.

ولو كان بناء القدماء على اصاله العدالة

فى كل من لم يعلم حاله ، فلا معنى لتقسيم الرواه إلى الثقه ، والضعيف ، والمجهول ،

بل كان عليهم ان يوثقوا كل من لم يثبت ضعفه ، ومن المعلوم ثبوت خلافه.

واما ما نقل عن العلامة فى حق أحمد بن

اسماعيل من قوله « لم ينصّ علماؤنا عليه بتعديل ولم يرو فيه جرح ، فالأقوى قبول

روايته مع سلامتها من المعارض » (٣)

فمن الممكن أن يكون اعتماده عليه لأجل ما قاله النجاشي في ترجمته من أن « له عده

كتب لم يصنف مثلها ، وأن أباه كان من غلمان أحمد بن

ص : ٢٣١

١- [١] معجم رجال الحديث : ج ١ ص ٦٥.

٢- [٢] عدّه الأصول : ١ / ٣٣٨ ، الطبعة الحديثه.

٣- [٣] الخلاصه : ١٦.

وممن تأدب عليه وممن كتبه « (١)

وما قاله الشيخ فى الفهرست : « كان من اهل الفضل والادب والعلم وله كتب عدده لم يصنف مثلها فمن كتبه كتاب العباسى ، وهو كتاب عظيم نحو عشره آلاف ورقه فى اخبار الخلفاء والدوله العباسيه مستوفى ، لم يصنف مثله « (٢) ، وما قاله فى رجاله : « أديب أستاذ ابن العميد « (٣).

وهذه الجمل تعرب عن انه كان من مشاهير

علماء الشيعة الإماميه وأكابرهم وفى القمه من الأدب والكتابه.

ومثل ذلك لا يحتاج إلى التوثيق ، بل إذا

لم يرد فيه جرح يحكم بوثاقته ، فان موقفه بين العلماء غير موقف مطلق الراوى الذى

لا يحكم فى حقه بشىء إلا بما ورد فيه ، فيحكم بالجهل او الاهمال ، ولاجل ذلك كله

كان ديدن العلماء فى حق الأعاظم والأكابر هو الحكم بالوثاقه ، وان لم يرد فى حقهم

التصريح بها ، فلاجل ذلك نحكم بوثاقه نظراء إبراهيم بن هاشم والصدوق وغيرهما ، وان

لم يرد فى حقهم تصريح بالوثاقه.

وثالثاً

: ان اثبات ان هؤلاء لا يروون ولا يرسلون

إلا عن ثقه ، دونه خرط القتاد ، فإن الطريق إليه إما تصريح نفس الراوى بأنه لا

يروى ولا يرسل إلا عنه ، أو التبع فى مسانيدهم ومشايخهم وعدم العثور على روايه

هؤلاء عن ضعيف.

اما الأول ؛ فلم ينسب إلى احد من هؤلاء

اخباره وتصريحه بذلك ، واما الثانى ؛ فغاياته عدم الوجدان ، وهو لا يدل على عدم الوجود ، على انه لو تم ، فانما يتم فى المسانيد دون المراسيل ، فان ابن أبى عمير

قد غاب عنه اسماء من

ص : ٢٣٢

١- [١] رجال النجاشى : الرقم ٢٤٠.

٢- [٢] فهرست الشيخ : ٢٣.

٣- [٣] رجال الشيخ : ٤٥٥ ، الرقم ١٠٣.

روى عنهم ، فكيف

يمكن للغير ان يطلع عليهم ويعرف وثاقتهم.

وفيه : أنا نختار الشق الأول وانهم

صرحوا ، بذلك ، ووقف عليه تلاميذهم والرواه عنهم ، ووقف الشيخ والنجاشى عن طريقهم

عليه ، وعدم وقوفنا عليه بعد ضياع كثير من كتب القدماء من الاصحاب ، اشبه

بالاستدلال بعدم الوجدان على عدم الوجود ، كما ان من الممكن ان يقف عليه الشيخ من

خلال الكتب الفتوائية من تعامل الأصحاب مع مراسيلهم معاملة المسانيد ، وعدم التفريق

بينهما قيد شعره.

ولنا ان نختار الشق الثانى ، وهو التتبع

فى المسانيد ، وما ذكره من ان غايته عدم الوجدان وهو لا يدل على عدم الوجود ، غير

تام ، لأنه لو تتبعنا مسانيد هؤلاء ولم نجد لهم شيخاً ضعيفاً فى الحديث ، نطمئن

بأن ذلك ليس إلا من جهه التزامهم بعدم الروايه إلا عن ثقه ، ولم يكن ذلك من باب

الصدفه ، ولو ثبت ذلك لما كان هناك فرق بين المسانيد والمراسيل ، واحتمال وجود

الضعاف فى الثانيه دون الأولى ، احتمال ضعيف لا يعبأ به.

إلى هنا ثبت عدم تماميه الاشكالات

الثلاثه ، والمهم هو الاشكال الرابع ، وهو ثبوت روايه هؤلاء عن الضعاف ، وذلك

بالتتبع فى مسانيدهم ومعهم كيف يمكن ادعاء لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقه.

هل المراد من قوله : « فان كان ممن يعلم

انه لا يرسل إلا عن ثقته موثوق به ، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره » هو الانسان

الموثوق به ، سواء أكان إمامياً أم غيره أو خصوص العدل الإمامي؟

توضيحه ؛ أنه قد تطلق الثقة ويراد منها

الصدوق لساناً وان كان عاصياً بالجوارح ، وهى فى مقابل الكذب الذى يعصى بلسانه ،

كما يعصى بسائر اعضائه ، وهذا هو الظاهر عند التوصيف بانه ثقته فى الحديث.

وقد تطلق ويراد منها المتحرز عن المعاصى

كلها ، ومنها الكذب ، سواء كان إمامياً أم غيره ، والوثاقه بهذا المعنى فى الراوى

توجب كون خبره موثقاً لا صحيحاً. وقد تطلق ويراد ذاك المعنى باضافه كونه صحيح

المذهب ، أى كونه امامياً.

ان بعض الأجله استظهر ان المراد منها فى

عباره الشيخ هو المعنى الثالث ، فقال ما هذا مفاده :

١ ذكر الشيخ عند البحث عن ترجيح احد

الخبرين على الآخر بأن روايه المخالف شيعياً كان أم غيره ، إنما يحتج بها إذا لم

يكن فى مقابلها خبر مخالف مروى من الفرقة المحقّقه ، وإلا فلا يحتج بها ، واليك نصه

: « فإما إذا كان مخالفاً فى الاعتقاد لأصل المذهب ، وروى مع ذلك عن الائمة)

عليهم

السلام) ، نظر فيما

يرويه ، فإن كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه ، وجب اطراح خبره. وان لم يكن هناك ما يوجب اطراح خبره ويكون هناك ما يوافقه وجب العمل به ، وان لم يكن هناك من الفرقه المحقّقه خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ، ولا يعرف لهم قول فيه ، وجب ايضاً العمل به « (١).

وذكر نظير ذلك في حق سائر فرق الشيعة

مثل الفطحيه والواقفه والناووسيه.

٢ ان الطائفة سوت بين مراسيل الثلاثه

ومسانيد غيرهم ، وبما ان المراد من مسانيد الغير ، هو الاحاديث المرويه عن طرق

اصحابنا الإماميه ، فيجب ان يكون المراد من الثقه الذي يرسل عنه هؤلاء الثلاثه ،

العدل الإمامي ، حتى تصحّ التسويه بين مراسيل هؤلاء ومسانيد غيرهم ، وإلا فلو كان

المراد منها هو الثقه بالمعنى الأعم ، بحيث يشمل الامامى وغيره من فرق الشيعة

وغيرهم ، لكانت التسويه مخالفاً لما حقّقه واختاره من التفصيل ، فلا تصحّ التسويه

إلا إذا كان الثقه الذي يرسل عنه ابن ابى عمير وأضرابه ، عدلاً إمامياً.

وعلى ذلك فهؤلاء الاقطاب الثلاثه كانوا

ملتزمين بأن لا يروون إلا عن الثقه بالمعنى الاخص ، فلو وجدنا مورداً من مسانيد

هؤلاء رووا فيه عن ضعيف فى الحديث ، او صدوق ولكن مخالف فى المذهب ، تكون القاعده

منقوضه ، فليست نقوض القاعده منحصره بالنقل عن الضعاف ، بل تعمّ ما كان النقل

عن موثق فى الحديث مخالف للمذهب الحق.

ولا يخفى أن ما استنبطه من كلام الشيخ

مبنى على ثبوت احد امرين :

الأول : أن يكون الثقة فى مصطلح القدماء

من يكون صدوقاً إمامياً ، او عدلاً إمامياً ، بحيث يكون للاعتقاد بالمذهب الحقّ

دخاله فى مفهومها حتى يحمل عليه قوله « لا يروون ولا يرسلون إلا عمّن يوثق به ».

ص : ٢٢٤

١- [١] عدّه الاصول : ١ / ٣٧٩ ، الطبعه الحديثه.

الثانى : أن يكون مذهبه فى حجّيه خبر

الواحد هو نفس مذهب القدماء ، بأن يكون المقتضى فى خبر المخالف ناقصاً غير تامّ ، ولاجل ذلك لا يعارض خبر الموافق ، بخلاف الموافق فان الاقتضاء فيه تامّ ، فيقدم على خبر المخالف ، ولكن يعارض خبر الموافق الآخر. وفى ثبوت كلا الامرين نظر. أما الأول ، فلا ريب فى افادتها المدح

التامّ وكون المتصف بها معتمداً ضابطاً ، وأما دلالتها على كونه امامياً فغير ظاهر ، إلا إذا اقترنت بالقرائن ، كما إذا كان بناء المؤلف على ترجمه اهل الحق من الرواه وذكر غيره على وجه الاستطراد ، وفى مثل ذلك يستظهر كونها بمعنى الامامى ، كما هو الحال فى رجال النجاشى وغيره. وأما دلالتها على كون الراوى إمامياً على وجه الاطلاق فهى غير ثابتة ، إذ ليس للثقه إلا معنى واحد ، وهو من يوثق به فى العمل الذى نريده منه ، فالوثاقه المطلوبه من الاطباء غير ما تطلب من نقله الحديث. فيراد منها الامين فى الموضوع الذى تصدى له. وعلى ذلك يصير معنى الثقه فى مورد الرواه من يوثق بروايته ، وتطمئن النفس بها لاجل وجود مبادئ فيه تمسكه عن الكذب ، وأوضح المبادئ الممسكه هو الاعتقاد بالله ورسله وأنبيائه ومعاده ، سواء كان مصيباً فى سائر ما يدين ، أو لا.

نعم نقل العلامة المامقانى فى « مقباس

الهدايه » عن بعض من عاصره بأنه جزم باستفاده كون الراوى امامياً من اطلاق لفظ

الثقه عليه ، ما لم يصرّح بالخلاف ، كما نقل عن المحقق البهبهانى دلالته على

عدالته (1).

ولكن كلامهما منزّل على وجود قرائن فى

كلام المستعمل تفيد كلاً من هذين القيدين ، وإلا فهو في مظانّ الاطلاق لا يفيد

سوى ما يتبادر منه عند أهل اللغة والعرف.

هذا ولم يعلم كون الثقة في كلام القدماء

الذين يحكى عنهم الشيخ

ص: ٢٢٥

١- [١] مقباس الهدايه : ١١٢.

قوله : « سَوَّت

الطائفه بين ما يرويه محمد بن أبي عمير ، وصفوان بن يحيى ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر ، وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عمَّن يوثق به ، وبين ما أسنده غيرهم « غير معناه المتبادر عند العرف ، فان تفسير « عمَّن يوثق به » بالإمامي الصدوق او الإمامي العادل ، يحتاج إلى قرينه دالّه عليه.

وأما الثاني ، فان ما أفاده الشيخ من

التفصيل في أخبار غير الإمامي إنما هو مختار نفسه ، لا خيره الاصحاب جميعاً ، ولأجل ذلك قال عند الاستدلال على التفصيل : « فأما ما اخترته من المذهب ، فهو أن خبر الواحد إذا كان وارداً من طريق اصحابنا القائلين بالإمامه ... » (١).

ثم أخذ في الاستدلال على التفصيل

المختار على وجه مبسوط ، ويظهر من ثنايا كلامه أن الاصحاب يعملون بأخبار الخاطئين

في الاعتقاد مطلقاً ، حيث قال : « إذا علم من اعتقادهم تمسكهم بالدين وتحزّجهم من

الكذب ووضع الاحاديث ، وهذه كانت طريقه جماعه عاصروا الاثمه عليهم السلام ، نحو عبدالله بن بكير ، وسماعه بن

مهران ، ونحو بني فضال من المتأخرين عنهم ، وبني سماعه ومن شاكلهم ، فاذا علمنا

أن هؤلاء الذين أشرنا اليهم وان كانوا مخطئين في الاعتقاد من القول بالوقف وغير

ذلك ، كانوا ثقافتاً في النقل ، فما يكون طريقه هؤلاء ، جاز العمل به » (٢).

نعم يظهر من بعض عبارته أن ما اختاره من

التفصيل هو خيره الاصحاب أيضاً (٣).

ومع ذلك كله فلا تطمئن النفس بأن ما

اختاره هو نفس مختار قدماء

١- [١] عدده الاصول : ١ / ٣٣٦ ، الطبعه الحديثه.

٢- [٢] عدده الاصول : ١ / ٣٥٠.

٣- [٣] لاحظ ما ذكره في عمل الاصحاب بما رواه حفص بن غياث ونوح بن دراج والسكوني في عدده الأُصول : ١ / ٣٨٠.

الاصحاب ، وعلى ذلك

فلا يكون مختار ، فى حجّيه خبر الواحد ، قرينه على أن المراد من الثقة فى قولهم »

لأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقته « هو الثقة بالمعنى الاخص ، إلا إذا ثبت أن

خيرته وخيره الاصحاب فى حجّيه خبر الواحد سواسيه.

وعلى ذلك فينحصر النقص بما إذا ثبت

روايه هؤلاء عن الضعيف فى الروايه ، لا فى المذهب والاعتقاد ولا أقل يكون ذلك هو

المتيقن فى التسويه الوارده فى كلام الاصحاب.

وبذلك يسقط النقص بكثير ممّن روى عنه

ابن ابي عمير وقد رموا بالناووسيّه ، او الوقف ، أو الفطحيه والعاميه ، واليك

أسامى هؤلاء سواء كانوا ثقّات من غير ذلك الوجه أم لا.

أما الواقفه فيقرب من ثلاثه عشر شيخاً

أعنى بهم :

١ إبراهيم بن عبد الحميد الاسدى ٢

الحسين بن مختار ٣ حنان بن سدير ٤ داود بن الحصين ٥ درست بن ابي منصور ٦

زكريا المؤمن ٧ زياد بن مروان القندى ٨ سماعه بن مهران ٩ سيف بن عميره ١٠

عثمان بن عيسى ١١ محمد بن اسحاق بن عمار ١٢ منصور بن يونس بزرج ١٣ موسى بن

بكر.

وأما الفطحيه من مشايخه فنذكر منهم :

١٤ اسحاق بن عمار الساباطى ١٥ اسماعيل

بن عمار ١٦ يونس بن يعقوب ١٧ عبدالله بن بكير ١٨ خالد بن نجيح جَوَان (١).

وقد روى عن جماعه من العامه منهم :

ص: ٢٢٧

١- [١] لاحظ فى الوقوف على روايته عنهم « مشايخ الثقات » القائمه المخصوصه لمشايخه.

١٩ مالك بن انس على ما فى فهرست الشيخ

فى ترجمه مالك ٢٠ محمد بن عبدالرحمن بن ابى لىلى القاضى المعروف ، كما فى كمال

الدين ص ٢١٤١١ محمد بن يحيى الخثعمى على ما فى فهرست الشيخ فى ترجمته. ٢٢

أبو حنيفه على ما فى الاختصاص ص ١٠٩.

وقد روى عن بعض الزيديه نظير ٢٣ زياد

بن المنذر على ما فى فهرست الشيخ.

وقد روى عن بعض الناووسيه مثل أبان بن

عثمان المرمى بالناووسيه ، وان كان الحقّ براءته منها. وعلى الجملة فروايتها عن

هؤلاء من أجل كونهم من الواقفه والفتحيه ، او العامه ، لا تعدّ نقضاً إذا كانوا

ثقات فى الروايه ، وانما تعدّ نقضاً إذا كانوا ضعافاً فى نقل الحديث.

نقض القاعده بالنقل عن الضعاف

ذكر صاحب معجم الرجال من مشايخه الضعاف

اربعه شيوخ يعنى بهم :

١ على بن ابى حمزه البطائنى.

٢ يونس بن ظبيان.

٣ على بن حديد.

٤ الحسين بن أحمد المنقرى.

ولو صح نقله عنهم مع ثبوت كونهم ضعافاً

بطلت القاعده ، وإليك تفصيل ذلك :

١ على بن ابى حمزه البطائنى : روى

الكليني عن ابن أبي عمير ، عن علي بن أبي حمزه ، عن أبي بصير ، قال : شكوت إلى أبي

عبد الله عليه السلام الوسواس ... (١).

روى الكشي عن أبي مسعود العياشي قال :

سمعت علي بن الحسن

ص : ٢٣٥

١- [١] الكافي : ٣ / ٣٥٥ كتاب الجنائز ، باب النوادر ، الحديث ٢٠.

ابن فضال يقول : ابن

ابى حمزه كذاب ملعون ، قد رويت عنه أحاديث كثيرة ، وكتبت تفسير القرآن من أوله إلى آخره ، إلا أنى لا أستحل ان أروى عنه حديثاً واحداً (١).

أقول : ان على بن ابى حمزه البطائنى من

الواقفه ، وهو ضعيف المذهب ، وليس ضعيفاً فى الحديث على الأقوى (٢). وهو مطعون لأجل وقفه فى موسى بن جعفر عليه السلام وعدم اعتقاده بإمامه الرضا عليه السلام ، وليس مطعوناً من جانب النقل والروايه ، وقد عرفت ان المراد من « عمن يوثق به » فى عباره الكشى هو الموثوق فى الحديث ، فيكفى فى ذلك ان يكون مسلماً متحرزاً عن الكذب فى الروايه ، وأما كونه إمامياً فلا يظهر من عباره « العده » وعلى ذلك فالنقص غير تام.

وأما ما نقل من العياشى فى حق ابن أبى

حمزه من انه كذاب ملعون ، فهو راجع إلى ابنه ، أى الحسن بن على بن أبى حمزه

البطائنى ، لا- إلى نفسه ، كما استظهره صاحب المعالم فى هامش « التحرير الطاووسى » (٣) ، وابن ابى حمزه مشترك فى الاطلاق بين

الوالد والولد. والشاهد على ذلك أمران :

الأول : ان الكشى نقله أيضاً فى ترجمه

الحسن بن ابى حمزه البطائنى. قال (العياشى) : سألت على بن الحسن بن فضال ، عن

الحسن بن على بن ابى حمزه البطائنى ، فقال : « كذاب ملعون رويت عنه أحاديث كثيرة »

فلا يصح القول جزماً ، لأنه راجع إلى الوالد ، والظاهر من النجاشى أنه راجع إلى

الولد ، حيث نقل طعن ابن فضال فى ترجمه الحسن.

١- [١] رجال الكشى : ٣٤٥.

٢- [٢] لاحظ دلائل الطرفين فى تنقيح المقال : ٢ / ٢٦٢ ، وقد بسط المحقق الكلباسى الكلام فيه فى سماء المقال : ١ / ١٣٤ .
١٥٤.

٣- [٣] تنقيح المقال : ٢ / ٢٦٢.

الثانى : ان على بن ابى حمزه توفى قبل

ان يتولد على بن الحسن بن فضال بأعوام ، فكيف يمكن ان يكتب عنه أحاديث ، وتفسير

القرآن من أوله إلى آخره ، وانما حصل الاشتباه من نقله الكشى فى ترجمه الوالد

تاره ، وترجمه الولد اخرى (١)

، وذلك لأن على بن ابى حمزه مات فى زمن الرضا عليه السلام

حتى أخبر عليه السلام انه أقعد

فى قبره فسئل عن الائمة فأخبر بأسمائهم حتى انتهى إلى فسئل فوقف ، فضرب على رأسه

ضربه امتلاً قبره ناراً (٢)

، فإذا توفى الرضا عليه السلام

عام ٢٠٣ هـ ، فقد توفى ابن أبى حمزه قبل ذلك العام.

ومن جانب آخر مات (الحسن بن فضال)

سنه أربع وعشرين ومائتين كما أرّخه النجاشى فى ترجمته.

وكان ولده (على) يتجنّب الروايه عنه

وهو ابن ثمان عشره سنه كما كان يقول : « كنت أقابله (الوالد) وسنى ثمان عشره

سنه بكتبه ولا أفهم إذ ذاك الروايات ولا أستحلّ أن أرويها عنه » ولأجل ذلك روى

عن أخويه عن أبيهما. فإذا كان سنّه عند موت الوالد ثمانى عشره فعليه يكون من

مواليد عام ٢٠٦ هـ ، فمعه كيف يمكن أن يروى عن على بن أبى حمزه الذى توفى فى حياه

الامام الرضا عليه السلام؟

وعلى كلّ تقدير فقد روى ابن ابى عمير

كتاب على بن أبى حمزه عنه ، كما نصّ به النجاشى فى ترجمته (٣).

أقول : إن من المحتمل في هذا المورد

وسائر الموارد ، أن ابن أبي عمير نقل عنه الحديث في حال استقامته ، لأن الاستاذ

والتلميذ أدركا عصر الامام أبي

ص : ٢٣٧

١- [١] رجال الكشي : ٤٦٢ ، رقم الترجمة ٤٢٥.

٢- [٢] رجال الكشي : ٣٤٥.

٣- [٣] رجال النجاشي : الرقم ٦٧٦.

الحسن الكاظم عليه السلام ، فقد كان ابن أبي حمزه موضع ثقته منه ،

وقد أخذ عنه الحديث عندما كان مستقيم المذهب ، صحيح العقيدة فحدثه بعد انحرافه

أيضاً ، نعم لو لم يكن ابن أبي عمير مدركاً لعصر الامام الكاظم عليه السلام وانحصر نقله في عصر الرضا عليه السلام يكون النقل عنه ناقضاً للقاعده ، ولكن

عرفت أنه أدرك كلا العصرين.

أضف إلى ذلك أنه لم يثبت كون علي بن

أبي حمزه من الواقفه ، وما أُقيم من الأدله فهي معارضه بمثلها او بأحسن منها ،

وسيجيء الكلام فيه إجمالاً عند البحث عن روايه صفوان عنه فارتقب.

٢ يونس بن ظبيان : روى الشيخ عن موسى

بن القاسم ، عن صفوان ، وابن أبي عمير ، عن يزيد و يونس بن ظبيان قالوا :

سألنا أبا عبدالله عليه السلام

عن رجل يحرم في رجب او في شهر رمضان ، حتى إذا كان أوان الحج أتى متمتعاً ، فقال

: لا بأس بذلك (١).

ويونس بن ظبيان ضعيف ، قال النجاشي : «

ضعيف جداً لا يلتفت إلى ما رواه ، كل كتبه تخليط » (٢).

وقال الكاظمي في التكملة : « علماء

الرجال بالغوا في ذمه ونسبوه إلى الكذب ، والضعف ، والتهمه ، والغلو ، ووضع

الحديث ، ونقلوا عن الرضا عليه السلام لعنه » (٣).

والاجابه بوجوه :

الأول : الظاهر أن محمد بن أبي عمير لا

-
- ١- [١] التهذيب: ٣٢ / ٥، رقم الحديث ٩٥، كتاب الحج باب ضروب الحج، وكتاب الاستبصار: ج ٢، رقم الحديث ٥١٣.
 - ٢- [٢] رجال النجاشي: ٤٤٨، رقم الترجمة ١٢١٠، من طبعه جماعه المدرسين بقم.
 - ٣- [٣] التكملة: ٢ / ٦٣٠.

بالنقل ، ولأجله لم

يرو عن يونس بن ظبيان ، إلا هذا الحديث فقط ، كما هو الظاهر من معجم الرجال عند

البحث عن تفصيل طبقات الرواه (ج ٢٢ ص ٣٢٠) ؛ واما إذا كم يتفرد ، كما إذا نقله

الثقه وغيره فيروى عنهما تأييداً للخبر. وبعبارة اخرى لا يروى عن الضعيف إذا كان

في طول الثقة لا في عرضه. وأما المقام فقد روى عن بريد ويونس بن ظبيان معاً. ويونس

وإن كان ضعيفاً ، لكنه كما رواه عنه رواه عن بريد أيضاً كما في نسخه التهذيب

والوافي والوسائل ، أو عن يزيد كما في نسخه الاستبصار (١). والأول بعيد ، لأن روايه ابن أبي عمير

عن بريد بن معاويه المتوفى في حياه الإمام الصادق عليه السلام

، قبل (١٤٨ هـ) بعينه ، فالثاني هو المتعين.

ويحتمل أن يكون المراد من « يزيد » أبا

خالد القمط وهو ثقة يروى عن أبي عبدالله عليه السلام

ويروى عنه صفوان ، كما في رجال النجاشي ، فيصح نقل ابن أبي عمير عنه ، كما يحتمل

أن يكون المراد منه يزيد بن خليفه الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام ، ويروى عنه صفوان أيضاً كما في الاستبصار

(ج ٣ ، الحديث ٣٧٢).

الثاني : احتمال وجود الارسال في

الروايه بمعنى وجود الواسطه بين ابن أبي عمير ويونس ، وقد سقطت عند النقل وذلك لأن

يونس قد توفي في حياه الإمام الصادق عليه السلام

، كما يظهر من الدعاء الآتي. وقد توفي الإمام عليه السلام

عام ١٤٨ هـ ، ومن البعيد أن يروى ابن أبي عمير (المتوفى عام ٢١٧ هـ) عن مثله ،

الأ أن يكون معمرأ قابلاً لأخذ الحديث عن تلاميذ الإمام الذين توفوا في حياته ،

وهو غير ثابت.

الثالث : إنه لم يثبت ضعف يونس ، لا لما

رواه الكشى عن هشام بن سالم ، قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن يونس بن ظبيان فقال رحمه الله وبنى له بيتاً فى الجنة ،
كان والله

مأموناً فى الحديث » وذلك لأن فى

ص : ٢٣٩

١- [١] لا حظ معجم رجال الحديث : ٢٢ / ١١٤.

سنده ضعفاً ، وهو

وجود ابن الهروي المجهول ، وقد نص به الكشي ، بل لروايه البنظي ذلك الخبر في
جامعه بسند صحيح ، وقد نقله ابن إدريس في مستطرفاته. وما في معجم رجال الحديث من
أن طريق ابن إدريس إلى جامع البنظي مجهول ، فالروايه بكلا طريقها ضعيفه ، غير
تام ، لأن جامعه كسائر الجوامع كان من الكتب المشهوره التي كان انتسابها إلى
مؤلفيها أمراً قطعياً ، ولم يكن من الكتب المجهوله ، كيف وقد كان مرجع الشيعة قبل
تأليف الجوامع الثانويه كالكافي وغيره.
ولأجل هذه الوجوه الثلاثه لا تصلح
الروايه لنقض القاعده.

٣ على بن حديد : روى الشيخ عن الحسين

بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن درّاج ، عن بعض أصحابه ،

عن احدهما عليهما السلام في رجل كانت

له جاريه فوطئها ثم اشترى أمها أو ابنتها ، قال : لا تحل له (١).

ذكر الشيخ علي بن حديد في رجاله (٢) في أصحاب الرضا عليه السلام ، وفي الإمام الجواد عليه السلام (٣)

، وفي فهرسته قائلاً بأن له كتاباً. وقال الكشي في رجاله : « فطحي من أهل الكوفه ،

وكان أدرك الرضا عليه السلام

« (٤) ، وقال

العلامة في القسم الثاني من الخلاصه : « علي بن حديد بن الحكيم ، ضعّفه شيخنا في

كتاب الاستبصار والتهذيب ، لا يعول

١- [١] التهذيب : ٢٧٦ / ٧ ، الحديث ١١٧١ من كتاب النكاح الباب ٢٥ ، والاستبصار : ج ٣ الحديث ٥٧٥ ، وليس لابن ابي عمير روايه عن علي بن حديد ، حسب الظاهر إلا هذه الروايه ، وهذه قرينه علي ان علي بن حديد معاصره ، لا المروى عنه فقد روى الحسين عنهما جميعاً. لاحظ تفصيل طبقات الرواه لمعجم رجال الحديث : ٢٢ / ٢٩٣ ، كما سيوافيك بيانه.

٢- [٢] رجال الشيخ : ٢٨٢.

٣- [٣] رجال الشيخ : ٤٠٢.

٤- [٤] الفهرس : ١١٥.

على ما ينفرد بنقله

« (١) »

أقول : ان الشيخ ضعفه فى موضعين من

الاستبصار ، أحدهما باب البئر تقع فيها الفأره وغيرها ، فروى فيه عن أحمد بن محمد

بن عيسى ، عن على بن حديد ، عن بعض أصحابنا قال : « كنت مع أبى عبدالله عليه السلام فى طريق مكه ، فصرنا إلى بئر ، فاستقى

غلام أبى عبدالله عليه السلام

دلوأ ، فخرج فيه فأرتان ... » فقال الشيخ : « فأول ما فى هذا الخبر أنه مرسل ،

ورأويه ضعيف ، وهذا يضعف الاحتجاج بخبره » (٢).

وقال فى باب النهى عن بيع الذهب بالفضه

نسيته ، فى ذيل حديث عباد : « وأما خبر زواره فالطريق اليه على بن حديد ، وهو ضعيف

جداً لا يعول على ما ينفرد بنقله » (٣).

والجواب بوجهين ، الأول : لم يثبت ضعف

على بن حديد ، بل الظاهر عما رواه الكشى وثاقته ، قال فى ترجمه هشام بن الحكم : «

على بن محمد ، عن أحمد بن محمد ، عن على بن راشد ، عن أبى جعفر الثانى قال : جعلت

فداك ، قد اختلف أصحابنا ، فأصلى خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال : عليك بعلى بن

حديد ، قلت : فأخذ بقوله؟ قال : نعم ، فلقيت على بن حديد فقلت : نصلى خلف أصحاب

هشام بن الحكم؟ قال : لا » (٤).

وقال فى ترجمه يونس بن عبد الرحمن : «

آدم بن محمد القلانسى البلخى قال : على بن محمد القمى قال : حدثنى أحمد بن محمد بن

عيسى القمى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن أبيه يزيد بن حماد عن أبي الحسن قال :

ص : ٢٤١

١- [١] الخلاصه : ٢٣٤ ، ونحوه فى القسم الثانى المختص بالضعفاء .

٢- [٢] الاستبصار : ١ / ٤٠ ابواب المياه ، باب البئر تقع فيه الفأره ، الحديث ٧٠ .

٣- [٣] الاستبصار : ٣ / ٩٥ باب النهى عن بيع الذهب بالفضه نسيئه ، الحديث ٣٢٥ .

٤- [٤] رجال الكشى : ٢٣٧ ، وفى السند المروى فى رجال الكشى ضعف .

قلت أصلى خلف من لا

أعرف؟ فقال: لا تصل إلا خلف من تثق بدينه، فقلت له: أصلى خلف يونس وأصحابه؟

فقال: يا بى ذلك عليكم على بن حديد، قلت: آخذ بقوله فى ذلك؟ قال: نعم، قال:

فسألت على بن حديد عن ذلك، فقال: لا تصل خلفه ولا خلف أصحابه « (١) ».

وربما يؤيد وثاقته كونه من رجال « كامل

الزيارات » (٢) ».

التي نص ابن قولويه فى أوله بأنه يروى عن الثقات فى كتابه هذا (٣) . كما يؤيد وثاقته أيضاً كونه من رجال

تفسير القمى (٤) ».

الذى نصّ فى أول تفسيره بأن رجال تفسيره هذا من الثقات. وسوف يوافيك الكلام فى

هذين التوثيقين، غير ان تضعيف الشيخ مقدم على ما نقله الكشى، لأن فى سند روايته

ضعفاً، فلم يبق إلا كونه من رجال كامل الزيارات وتفسير القمى. والظاهر تقديم جرح

الشيخ على التوثيق العمومى الذى مبناه كونه من رجال كامل الزيارات وتفسير القمى،

وسيوافيك الكلام بأن التوثيق العمومى المستفاد من مقدمه الكتابين، على فرض صحته،

حجه ما لم يعارض بحجه صريحه اخرى، مضافاً إلى ما فى نفس هذا التوثيق العمومى

الذى نسب إلى الكتابين من الضعف.

الثانى: وجود التصحيف فى سند الرواية.

والظاهر أن لفظه « عن على بن حديد » مصحف « وعلى بن حديد » ويدلّ عليه أمور:

الف كثره روايه ابن أبى عمير عن جميل

بلا واسطه. قال فى معجم رجال الحديث: « ورواياته عنه تبلغ ٢٩٨ مورداً » (٥) . وعلى ذلك فمن البعيد

١- [١] رجال الكشي : ٤١٨ ، ترجمه يونس بن عبد الرحمن.

٢- [٢] كامل الزيارات : ٤ ، الباب ٨ في فضل الصلاة في مسجد الكوفه ومسجد السهله.

٣- [٣] كامل الزيارات : ٤ ، وسيوافيك ان مضمون كلام صاحب كامل الزيارات لا يفيد إلا وثاقه مشايخه الذين يروى عنهم بلا واسطه ، فلا دلالة لوقوعه في اسناد كامل الزيارات على وثاقه من لا يروى عنه بلا واسطه.

٤- [٤] راجع تفسير القمي في تفسير قوله تعالى (مِنَ الْجِنَّهِ وَالنَّاسِ).

٥- [٥] معجم رجال الحديث : ٢٢ / ١٠٢.

جداً ، ان ابن ابى

عمير الذى يروى عن جميل هذه الكمية الهائلة من الأحاديث بلا واسطه ، يروى عنه روايه واحده مع الواسطه ، ولأجل ذلك لا تجد له نظيراً فى كتب الأحاديث.

ب وحده الطبقة ، لأن الرجلين فى طبقه

واحده من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام.

ونصّ النجاشى على روايه على بن حديد عن أبى الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام (١).

ج لم يوجد لا بن ابى عمير أى روايه عن

على بن حديد فى الكتب الاربعه غير هذا المورد ، كما يظهر من قسم تفاصيل طبقات

الرواه لمعجم الرجال (٢)

وهذا يؤكّد كون على بن حديد ، معطوفاً على ابن أبى عمير وأنه لم يكن شيخاً له ،

وإلا لما اقتصر فى النقل عنه على روايه واحده.

٤ الحسين بن أحمد المنقرى : فقد روى

عن ابن ابى عمير ، عدداً من الروايات جاء فى بعضها لفظ المنقرى دون الآخر ،

والقرائن تشهد على وحدتهما. واليك مجموع ما ورد عنه فى الكتب الأربعة :

١ روى الكلينى عن على بن إبراهيم ، عن

أبيه ، عن ابن أبى عمير ، عن الحسين بن أحمد المنقرى قال : سمعت أبا إبراهيم يقول

: من استكفى بآيه من القرآن ... (٣).

٢ روى عن محمد بن يحيى عن أحمد بن

محمد عن ابن أبى عمير ، عن الحسين بن أحمد المنقرى عن خاله قال : سمعت أبا عبد

الله عليه السلام يقول : من

أكل طعاماً لم يدع إليه فإنه أكل قصعه من النار (٤).

ص: ٢٤٣

١- [١] رجال النجاشي : رقم الترجمة ٧١٧.

٢- [٢] معجم الرجال الحديث : ٢٢ / ٢٩٢.

٣- [٣] الكافي : ج ٢ كتاب فضل القرآن ، الباب ١٣ ، الحديث ١٨.

٤- [٤] الكافي : ج ٥ ، كتاب المعيشة ، الباب ٥ ، الحديث ٥ ورواه الشيخ في التهذيب : ج ٩ ، الحديث ٣٩٨.

٣ روى فى الروضه عن على بن إبراهيم ،

عن ابيه ، عن ابن ابى عمير ، عن الحسين بن أحمد المنقرى ، عن يونس بن ظبيان قال :

قلت لابى عبد الله عليه السلام

: ألا تنهى هذين الرجلين عن هذا الرجل ... (١).

٤ روى (الكلينى) ايضاً بسند صحيح عن

ابن ابى عمير ، عن الحسين بن أحمد ، عن شهاب بن عبد ربه قال : قال لى ابو عبد الله عليه السلام : ان ظننت ان هذا الأمر كائن فى غد ،

فلا تدعنى طلب الرزق (٢).

٥ روى عن على بن إبراهيم ، عن ابيه ،

عن ابن ابى عمير ، عن حسين بن أحمد المنقرى ، عن عيسى الضرير قال : قلت لابى عبد

الله عليه السلام : رجل قتل

رجلاً متعمداً ما توبته؟ ... (٣).

وهذا الحديث لم يذكره فى معجم الرجال فى

هذا المقام ، لكنه ذكره فى ترجمه الحسين بن أحمد المنقرى ، وربما يتخيل ان «

الحسين » فى الأخير هو المحسن بن أحمد كما فى الفقيه (٤). لكنه ضعيف ، لأن المحسن من اقران ابن

ابى عمير ، ومن اصحاب الرضا عليه السلام

، ومن مشايخ أحمد بن محمد بن خالد ، الذى يروى عن ابن ابى عمير بلا واسطه ، وعندئذ

كيف يصح نقل ابن ابى عمير عن « المحسن »؟

والجواب عن النقض يظهر بالاحاطه بكلمات

النجاشى وابن الغضائرى فى حقه.

قال النجاشي : « الحسين بن أحمد المنقري

التميمي ابو عبدالله ، روى عن ابي عبدالله عليه السلام

روايه شاذه لم تثبت ، وكان ضعيفاً ، ذكر ذلك

ص : ٢٤٤

١- [١] الروضه : الحديث ٥٦١.

٢- [٢] الكافي : ج ٥ ، كتاب المعيشه ، الباب ٥ الحديث ٩.

٣- [٣] الكافي : ج ٧ ، كتاب الديات ، الباب ٤ ، الحديث ٤.

٤- [٤] الفقيه : الجزء ٤ باب تحريم الدماء والاموال ، الحديث ٢٠٦.

أصحابنا رحمهم الله. روى عن داود الرقى وأكثر ، له كتب .»

وقال الشيخ فى الفهرست : « الحسين بن

أحمد المنقرى له كتاب رويناه » (الفهرست : الرقم ٢١٦).

وعده فى رجاله من أصحاب الباقر عليه السلام (الرقم ٢٥) ، ومن أصحاب الكاظم عليه السلام قائلاً : « إنه ضعيف » (الرقم ٨).

ان كون الرجل من أصحاب الباقر عليه السلام مع إكثاره النقل عن داود الرقى ، محل

تأمل وقد توفى داود الرقى بعد المائتين بقليل بعد وفاه الرضا عليه السلام (سنة ٢٠٣).

وعلى أى تقدير ، فالظاهر ان ضعفه راجع

إلى العقيدة لا الروايه وذلك لأمرين :

الأول : ان النجاشى وصفه بقوله : « روى

عن داود الرقى وأكثر » وقد قال فى حق داود : « ضعيف جداً والغلاة تروى عنه » ،

فيمكن أن يكون هو أحد الغلاة الذين رووا عن داود.

الثانى : ان الشيخ ذكر داود الرقى فى

أصحاب الكاظم عليه السلام

، وقال : « داود الرقى مولى بنى أسد وهو ثقه ، من أصحاب ابى عبدالله عليه السلام » ، ومع ذلك نرى ابن الغضائرى يقول فى

حقه : « داود بن كثير بن أبى خالد الرقى مولى بنى أسد روى عن ابى عبدالله عليه السلام ، كان فاسد المذهب ، ضعيف الروايه

لا

يلتفت اليه .»

فانضح ان الطعن فيه لم يكن لاجل كونه

غير ثقه فى نقل الحديث ، بل الطعن لاجل وجود الارتفاع فى العقيدة بقريته اكنار

النقل عن داود الرقى ، المتهم بالارتفاع فى العقيدة ، ونقل الغلاة عنه ، والكل غير

مناف للوثاقه فى مقام النقل الذى كان ابن ابى عمير ملتزماً فيه بعدم النقل إلا عن

الثقة.

ص: ٢٤٥

هذه النقوض هي التي ذكرها صاحب معجم

رجال الحديث ، وقد عرفت مدى صحتها.

ثم ان صاحب مشايخ الثقات جعل ثابتي

الضعف منهم خمسة وهم :

١ الحسين بن أحمد المنقري.

٢ علي بن حديد.

٣ يونس بن ظبيان.

٤ ابو البختري وهب بن وهب.

٥ عمرو بن جميع.

وبعد ان عرفت حقيقه الحال في الثلاثه

الأول ، فهلّمّ معي نبحت في الاخيرين منهم :

ألف ابو البختري وهب بن وهب العامي :

قال النجاشي : « وهب بن وهب ابو البختري ، روى عن ابي عبدالله عليه السلام وكان كذاباً ، وله أحاديث مع الرشيد في

الكذب. قال سعد : تزوج أبو عبدالله عليه السلام

بأمّه ، له كتاب يرويه جماعه » ثم ذكر سنده اليه (١).

وليس لا بن ابي عمير في الكتب الأربعة

روايه عنه إلا ما ورد في صلاه الاستسقاء ، ورواها الشيخ بسنده عن محمد بن علي بن

محبوب ، عن محمد بن خالد البرقي ، عن ابن ابي عمير ، عن ابي البختري ، عن ابي

عبدالله عليه السلام ، عن ابيه ،

عن علي عليه السلام أنه قال :

مضت السنه انه لا يستسقى إلا بالبرارى ، حيث ينظر الناس إلى السماء ولا يستسقى فى

المساجد إلا بمكه (٢).

ص: ٢٤٤

١- [١] رجال النجاشى : الرقم ١١٥٥ .

٢- [٢] التهذيب : ج ٣ ، الحديث ٣٢٥ .

أقول : يمكن التخلص من النقض بوجهين :

الأول : كون الرجل ثقة عند ابن ابي عمير

وقت تحمل الحديث ، وهذا كاف في العمل بالالتزام.

الثاني : ان أبا البختری كان عامياً ،

ومن المحتمل أن يكون التزام المشايخ راجعاً إلى ابواب العقائد والأحكام الشرعيه ،

وأما ما يرجع إلى أدب المصلى في صلاه الاستسقاء ، فلم يكن من موارد الالتزام ،

ولم يكن في نقل مثل ذلك أى خطر واشكال فتأمل.

ب عمرو بن جميع الزيدى البترى : قال

النجاشى : « عمرو بن جميع الازدى البصرى ، ابو عثمان ، قاضى الرى ، ضعيف ، له نسخه

يرويه عنه سهل بن عامر » ثم ذكر سنده إلى الكتاب (١).

اقول : وليس لابن ابي عمير روايه عنه فى

الكتب الأربعة ، بل روى عنه الصدوق فى معانى الأخبار ، ولا يتجاوز الروايتين :

١ روى الصدوق فى معانى الاخبار عن

أحمد بن زياد بن جعفر الهمدانى ، عن على بن إبراهيم ، عن ابيه ، عن محمد بن ابي

عمير ، عن عمرو بن جميع قال : قال ابو عبدالله عليه السلام

: لا بأس بالاقعاء فى الصلاه بين السجدين (٢).

٢ وبهذا الإسناد أيضاً قال : قال ابو

عبدالله عليه السلام : حدثنى ابي

، عن ابيه ، عن جده قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

: إذا مشت أمتى المطيطا ، وخدمتهم فارس والروم ، كان بأسهم بينهم. المطيطا :

١- [١] رجال النجاشي: الرقم ٧٦٩.

٢- [٢] وسائل الشيعة: ج ٤، الباب ٨ من ابواب السجود، الحديث ٦، نقلاً عن معاني الاخبار للصدوق.

التبخر ، ومد

اليدين فى المشى (١).

ان عمرو بن جميع مع ضعفه كان زيدياً

بترياً ، وقد صرح بكونه بترياً ابو عمرو فى رجاله ، فى ترجمه محمد بن اسحاق صاحب

المغازى (٢).

ومن استظهر من عبارته « العده » بأن

المشايع التزموا أن لا يروون إلا عن إمامى ثقه يكون النقض هنا وفيما تقدم ، من

جهتين : من جهه المذهب حيث ان ابا البخرى كان عامياً ، وعمرو بن جميع كان بترياً

، ومن جهه الوثاقه ، لكون الرجلين ضعيفين ، وعلى المختار يكون النقض من جهه واحده

، وعلى كل تقدير فإحدى الروايتين لا صلها بالأحكام الشرعيه ، وانما هى نقل تنبؤ

عن مستقبل الامه إذا ساد فيهم الكبر والتبخر. نعم الروايه الأخرى تتضمن حكماً

شريعياً. ولعل ابن ابى عمير كان يعتقد بوثاقته عند التحمل والنقل.

ثم ان سيدنا الاستاذ دام ظلله أورد

على القاعده نقضاً بعده أشخاص :

١ يونس بن ظبيان.

٢ على بن ابى حمزه.

٣ على بن حديد.

٤ ابى جميله.

٥ عبدالله بن قاسم الحضرى (٣).

وقد عرفت الحال فى الثلاثه الأول

وسيوافيك الكلام فى ابى جميله عند البحث عن مشايخ صفوان الذى عدت روايته عن ابى

جميله نقضاً على القاعده

ص: ٢٤٨

١- [١] وسائل الشيعه: ج ٨، الباب ٦٣ من ابواب آداب السفر، الحديث ٣ نقلاً عن معانى الاخبار.

٢- [٢] رجال الكشى: ٣٣٢.

٣- [٣] كتاب الطهاره: ج ١، ص ١٩١.

واليك الكلام فى الخامس أعى عبد الله بن قاسم الحضرمى.

قال النجاشى : عبد الله بن القاسم

الحضرمى المعروف بالبطل : كذاب غال يروى عن الغلاه لا خير فىه ولا يُعتدّ بروايته

، له كتاب يرويه عنه جماعه (١).

وذكره الشيخ فى « الفهرست » وقال : له

كتاب ، وذكر سنده اليه ، (٢)

وعنونه فى رجاله فى اصحاب الكاظم عليه السلام

قائلاً : عبد الله بن القاسم الحضرمى واقفى (٣).

وقال ابن الغضائرى : عبد الله بن قاسم

الحضرمى كوفى ضعيف أيضاً غال متهافت ولا يرتفع به (٤).

روى محمد بن ابى عمير عنه عن الصادق

جعفر بن محمد عليهما السلام

عن ابيه ، عن جده عن على عليه السلام

قال : « كن لما لا ترجو ارجى منك لما ترجو ، فان موسى بن عمران عليه السلام خرج يقتبس لأهله ناراً فكلمه الله عز

وجل فرجع نبياً ، وخرجت ملكه سباً فأسلمت مع سليمان عليه السلام

وخرج سحره فرعون يطلبون العزه لفرعون فرجعوا مؤمنين » (٥).

يلاحظ عليه :

أولاً : من المحتمل ، اعتماد النجاشى

فى تضعيفه إلى تضعيف ابن الغضائرى ، يُعرب عنه تقارب العبارتين ، وقد عرفت قيمه

تضعيفاته.

وثانياً : ان ابن ابي عمير لم يرو عنه

إلا روايه واحده ولا صلّه لمضمونها

ص: ٢٤٩

-
- ١- [١] رجال النجاشي رقم الترجمة ٥٩٤.
 - ٢- [٢] فهرست الشيخ رقم الترجمة ٤٦٥.
 - ٣- [٣] رجال الشيخ رقم الترجمة ٥٠.
 - ٤- [٤] الخلاصة القسم الثاني باب « عبد الله » رقم الترجمة ٩.
 - ٥- [٥] الفقيه ج ٤ في النوادر ، الحديث رقم ٨٥٠.

بالاحكام ولعله كان

ملتزماً بأن لا يروى إلا عن ثقة فيما يمت إلى بالحكم الشرعى بصله لا فى الموضوعات

الأخلاقية او التربويه كما هو مورد الحديث.

ثالثاً : انه لم يرد فى الفقيه توصيفه

بالحصرمى فيحتمل كونه « عبدالله بن القاسم الحارثى وهو وان كان ضعيفاً حيث يصفه

النجاشى بالضعف والغلو ويقول : ضعيف غال (1)

لكنه اين هو من قوله فى الحصرمى « كذاب » ، عندئذ يقوى ان يكون ضعفه لأجل غلوه فى

العقيدة لا لضعفه فى لسانه ، وقد عرفت أن التضعيف بين القدماء لأجل العقيدة لا

يوجب سلب الوثوق عن الراوى ، لأن أكثر ما رأه القدماء غلواً أصبح فى زماننا من

الضروريات فى دين الاماميه فلاحظ.

هذا كله حول أسانيد ابن أبى عمير وحال

النقوض التى جاءت فى « معجم رجال الحديث » و « مشايخ الثقات » وغيرهما. غير ان

النقوض لا تنحصر فيما ذكر بل هناك موارد أخر ، ربما يستظهر منها ان ابن أبى عمير

نقل فيها عن الضعفاء ، وستجىء الاشاره الكليه إلى ما يمكن الجواب به عن هذه

الموارد المذكوره وغير المذكوره.

وقد حان وقت البحث عن مشايخ عديله

وقرينه وهو صفوان بن يحيى.

٢ صفوان بن يحيى يتاع السابرى (المتوفى عام ٢١٠هـ)

اشاره

قد تعرفت من الشيخ ان صفوان ، احد الثلاثة

الذين التزموا بعدم الروايه والإرسال إلا عن ثقه ، وقبل دراسه هذه الضابطه عن طريق

أسانيدہ نأتى بما ذكره النجاشى فى حقه.

قال : « صفوان بن يحيى البجلي يباع

السابرى ، كوفى ثقه ، ثقه ، عين ، روى أبوه عن أبى عبدالله عليه السلام وروى هو عن الرضا عليه السلام ، وكانت له عنده منزله شريفه ، ذكره

الكشى فى رجال أبى الحسن موسى عليه السلام.

وقد توكل للرضا وأبى جعفر عليهما السلام

، وسلم

ص : ٢٥٠

١- [١] رجال النجاشى : برقم ٥٩١.

مذهبه من الوقف ،

وكانت له منزله من الزهد والعباده ، وكانت جماعه الواقفه بذلوا له أموالاً كثيره

إلى ان قال : وكان من الورع والعباده على ما لم يكن عليه أحد من طبقته رحمه الله ، وصنف ثلاثين كتاباً كما ذكر أصحابنا

« ، ثم ذكر كتبه (١) .

وقال الشيخ فى الفهرست : « أوثق أهل

زمانه عند أهل الحديث ، وأعبدهم ، وكان يصلى كل يوم وليله خمسين ومائه ركعه ،

ويصوم فى السنه ثلاثه أشهر ، ويخرج زكاه ماله كل سنه ثلاثه مرات .»

مشايخه

فقد أنهى فى « معجم رجال الحديث »

مشايخه فى الكتب الأربعه إلى ١٤٠ شيخاً ، وقد أحصاها مؤلف « مشايخ الثقات » فبلغ

مشايخه فى كتب الأبعه وغيرها ٢١٣ شيخاً ، والثقات منهم ١٠٩ مشايخ ، والباقون اما

مهمل او مجهول ، وقليل منهم مضعف ، وهذا ان دل على شئ فانما يدل على جلاله الرجل

وعظمته وإحاطته بأحاديث العتره الطاهره. ومع ذلك فقد ادعى وجود ضعاف فى مشايخه

نأتى بما جاء فى « معجم الرجال » أولاً ، ثم بما جاء فى كتاب « مشايخ الثقات »

ثانياً.

١ يونس بن ظبيان : روى الشيخ عن موسى

بن قاسم ، عن صفوان وابن ابى عمير ، عن بريد (يزيد) ويونس بن ظبيان قالا : سألنا

أبا عبدالله عليه السلام عن رجل يحرم

فى رجب أو فى شهر رمضان حتى إذا كان أوان الحج ... (٢).

أقول : مر الجواب عنه بوجه ثلاثة في

البحث السابق فلا نعيد.

ص : ٢٥١

١- [١] رجال النجاشي : الرقم ٢٥٤ ، ورجال الكشي : ٤٣٣ ، طبعه الاعلمي.

٢- [٢] التهذيب : ٣٢ / ٥ ، الحديث ٩٥ من ابواب ضروب الحج.

٢ على بن ابي حمزه البطائني : روى

الكليني عن أحمد بن ادريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن علي بن

ابي حمزه قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام

سمعت هشام بن الحكم يروى عنكم ان الله جسم صمدى نورى ، معرفته ضروره يمنّ بها على

ما يشاء من خلقه. فقال عليه السلام

: سبحان من لا يعلم أحد كيف هو إلا هو ليس كمثل شىء وهو السميع البصير ، لا يحدّ

، ولا يحسّ ، ولا يجسّ ولا تدركه الابصار ولا الحواسّ ، ولا يحيط به شىء ، ولا جسم

ولا صوره ، ولا تخطيط ولا تحديد (١).

وليس لصفوان بن يحيى روايه عن علي بن

ابي حمزه فى الكتب الأربعة غير ما ذكر.

والجواب من وجهين : الأول : ما عرفت ان

وزان على بن ابي حمزه ، وزان زياد بن مروان القندى ، فالرجلان قد ابتليا بالطعن

واللعن ، وليس وجهه إلا الانتماء إلى غير مذهب الحق ، وهو لا يمنع من قبول

روايتهما إذا كانا ثقتين فى الروايه ، والنجاشى والشيخ وان صرحا بوقف الرجل وانه

من عُمدته ، ولكنه لا يضر باعتبار قوله إذا كان متجنباً عن الكذب.

الثانى : ان ابا عمرو الكشى روى مسنداً

ومرسلاً يناهز خمس روايات (٢).

تدل على انحراف عقيدته ، كما روى الشيخ فى غيبته ما يدل على انه تعمد الكذب (٣) إلا ان هنا روايات تدل على كونه باقياً

على مذهب الإماميه ، او انه رجع عن الوقف وصار مستبصراً. وهذه الروايات مبثوثة فى

غيبه النعمانى ، وكمال الدين للصدوق ، وعيون أخبار الرضا عليه السلام ، بل

- ١- [١] الكافي: ١ / ١٠٤ باب النهي عن الجسم والصوره، الحديث ١.
- ٢- [٢] رجال الكشي: رقم الترجمة ٣١٠ و ٣٣٢.
- ٣- [٣] غيبة الشيخ الطوسي: ٤٦، طبعه النجف.

فى رجال الكشى ما

يدل على رجوعه عن الوقف ، ولأجل هذه المعارضه لا يمكن رمى الرجل بالبقاء على الوقف
بقول قاطع.

ولأجل إيقاف القارئ الكريم على هذه

النصوص نأتى بها :

الف : ما رواه أبو زينب فى غيبته عن على

بن أبى حمزه ، قال : كنت مع أبى بصير ومعنا مولى لأبى جعفر الباقر عليه السلام فقال : سمعت أباً جعفر عليه السلام يقول : منا
اثنا عشر محدثاً ، السابع

من ولدى القائم فقام اليه أبو بصير فقال : أشهد انى سمعت ابا جعفر عليه السلام يقوله منذ أربعين سنه (١).

ب : روى الصدوق فى كمال الدين بسنده عن

الحسن بن على بن أبى حمزه ، عن ابيه ، عن يحيى بن أبى القاسم ، عن الصادق جعفر بن

محمد عليه السلام عن ابيه عن

جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

: الأئمه بعدى اثنا عشر أولهم على بن أبى طالب وآخرهم القائم ، هم خلفائى ،

وأوصيائى ، وأوليائى ، وحجج الله على امتى بعدى ، المقرب بهم مؤمن ، والمنكر لهم

كافر (٢).

ج : روى الصدوق فى عيون أخبار الرضا عن

الحسن بن على الخزاز قال : خرجنا إلى مكه ومعنا على بن أبى حمزه ، ومعنا مال ومتاع

، فقلنا : ما هذا؟ قال : هذا للعبد الصالح عليه السلام

أمرنى ان أحمله إلى على ابنه عليه السلام

وقد أوصى إليه (٣).

كل ذلك يدل على خلاف ما نسب إليه الكشي

من القول بالوقف وقد نقل

ص: ٢٥٣

١- [١] الغيبة للنعماني: ٦١، طبعه الاعلمى بيروت.

٢- [٢] كمال الدين وتمام النعمه: ١ / ٢٥٩ الحديث ٤ طبعه الغفارى.

٣- [٣] عيون اخبار الرضا: ١ / ١٩ الحديث ٤، من الطبعه الحجريه القديمه.

الكشى نفسه ما يظهر

منه عنايه الإمام الرضا عليه السلام

(١) به ويصد

الانسان عن التسرع فى القضاء. خصوصاً إذا وقف الانسان على ما رواه الشيخ بسند صحيح

فى « التهذيب » عن الحسن بن على بن ابى حمزه ، الذى روى بالوقف مثل أبيه ، روى انه

قال لأبى الحسن (الرضا) عليه السلام

: ان ابى هلك وترك جاريتين قد دبّرهما ، وأنا ممن أشهد لهما وعليه دين كثير ، فما

رأيك؟ فقال : رضى الله عن ابيك ، ورفع مع محمد صلى الله عليه وآله وسلم

قضاء دينه خير له ان شاء الله (٢).

ولو صحت هذه الروايات لما صح ما ذكره

ابن الغضائرى فى حق ابن أبى حمزه ، انه اصل الوقف ، واشد الخلق عداوه للولى من بعد

ابى إبراهيم.

وقد قام الفاضل المعاصر الشيخ غلام رضا

عرفانان ، بتأليف رساله فى شأن الاعتبار الروائى لعلى بن ابى حمزه ، ونجله الحسن

شكر الله مساعيه .

والقضاء الصحيح فى حق الرواه خصوصاً

المشايع منهم ، لا يتم بصرف المراجعة إلى كلمات الرجالين ، خصوصاً رجال الكشى

الذى فيه ما فيه من اللحن والخلط ، فلا بد من بذل السعى فى الروايات الوارده فى

المجاميع الحديثيه.

هذا كله حول « على بن ابى حمزه » ومن

تتبع الكتب الفقيهه يرى ان الاصحاب يأخذون برواياته ويعملون بها إذا لم يكن هناك معارض.

واليك الكلام فى باقى النقوض :

٣ ابو جميله المفضل بن صالح الأسدى :

روى الكلينى عن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن ابى عبد الله ، عن صفوان بن يحيى ، عن

ابى

ص : ٢٥٤

١- [١] رجال الكشى : رقم الترجمه ٣١٠.

٢- [٢] التهذيب : ٨ / ٢٦٢ الحديث ٩٥٣ ، ولا يخفى ان سؤال الحكم الشرعى عن أبى الحسن عليه السلام يعرب عن اعتقاده بإمامته وكونه كأبيه إماماً وقده.

جميله ، عن حميد

الصيرفي ، عن ابي عبدالله عليه السلام

قال : كل بناء ليس بكفاف فهو وبال على صاحبه يوم القيامة (١).

والمراد منه المفضل بن صالح الأسدي

والذي عده الشيخ في رجاله من اصحاب الصادق عليه السلام

قائلاً : « المفضل بن صالح ابو علي مولى بنى اسد ، يكنى بأبي جميله ، مات في حياه

الرضا عليه السلام » (٢).

ولكن النجاشي ضعفه عندما ذكر جابر بن

يزيد الجعفي (المتوفى عام ١٢٨ هـ) وقال : « روى عنه جماعه غمز فيهم وضعفوا ،

منهم : عمرو بن شمر ، ومفضل بن صالح ، ومنخل بن جميل ، ويوسف بن يعقوب » (٣).

وقال العلامة في الخلاصه : « مفضل بن

صالح ابو جميله الأسدي النحاس مولاهم ، ضعيف كذاب ، كذاب ، يضع الحديث ، روى عن

ابي عبد الله وعن ابي الحسن عليهما السلام

« (٤).

أقول : ليس لصفوان أيه روايه عن المفضل

في الكتب الأربعة إلا هذه الروايه (٥).

ومع ذلك كله فلم يثبت ضعفه ، اما ما ذكره العلامة فهو مأخوذ عن ابن الغضائري ،

واليك نص عبارته : « المفضل بن صالح ابو جميله الأسدي النحاس مولاهم ، ضعيف كذاب

يضع الحديث ». وقد ذكرنا انه لا اعتبار بتضعيفاته وتعديلاته ، لعدم استناده فيهما

إلى السماع بل إلى قراءه المتون كما مر غير مره.

واما ما ذكره النجاشى فمن القريب جداً

ان تضعيفه لأجل الاعتقاد فيه

ص: ٢٥٥

١- [١] الكافى : ٦ / ٥٣١ كتاب الزى والتجمل ، باب النوادر ، الحديث ٧.

٢- [٢] رجال الشيخ : ٣١٥.

٣- [٣] رجال النجاشى : الرقم ٣٣٢.

٤- [٤] الخلاصه : ٢٥٨.

٥- [٥] معجم رجال الحديث : ١١ / ٤٣١.

أضف إلى ذلك أن الكشي نقل وثاقته عن

عبدالله بن أبي عبدالله ، محمد بن خالد الطيالسي ، فتوثقه ممّا يعتنى به. قال

الكشي : « محمد بن مسعود ، قال أبو محمد عبدالله بن محمد بن خالد : (١) أبو خدّاش ، عبدالله بن خدّاش المهري.

ومهره : محلّه بالبصره وهو ثقّه » ثم نقل عنه أنه كان يقول : « ما صافحت ذمياً

قطّ ، ولا دخلت بيت ذمّي ، ولا شربت دوء قطّ ، ولا افتصدت ولا تركت غسل يوم الجمعة

قطّ ، ولا دخلت على وال قطّ ، ولا دخلت على قاض قطّ .»

وقد اختلف ضبط اسم والده ، والمشهور هو

بالدال كما في مواضع من رجال الشيخ في اصحاب الكاظم واصحاب الجواد عليهما السلام ، فضبطه بأبي خدّاش المهري
البصري ،

ولكن ابن داود ذكر أنه رأى في كتاب الرجال للشيخ بخطّه في رجال الصادق عليه السلام عبدالله بن خدّاش البصري.

ثم الظاهر أن المنقري هو تصحيف المهري.

وقد قال الفيض قدس سره

في هامش الوافي : « الصحيح المهري بفتح الميم والهاء الساكنه قبل الراء مكان

المنقري .»

٥ معلّى بن خنيس : وقد روى عنه صفوان

على ما في فهرست الشيخ في ترجمه معلّى. قال : « معلّى بن خنيس يكنى أبا عثمان

الأحول له كتاب ، أخبرنا به جماعه عن أبي جعفر ابن بابويه ، عن ابن الوليد ، عن

الصفار ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه عن صفوان ، عنه « (٢). والاجابه عن هذا النقض واضحه.

أما أولاً : فقد مرّ أن المعلّى بن خنيس

ثقه ، وما أثير حوله من الشبهات ليست بتأمّه ، وكفى بذلك ما نقله الشيخ في »

الغيبه « في حقه ، يقول :

ص : ٢٥٧

١- [١] المراد منه ابو العباس الطيالسي وقد يكنى بابى محمد فلا تغفل.

٢- [٢] الفهرس : الرقم ٧٢١.

« وكان معلّى من قوّام ابي عبدالله عليه السلام

وإنما قتله داود بن علي بسببه ، وكان محموداً عنده ، ومضى علي منهاجه ، وأمره

مشهور ، فروى عن ابي بصير قال : لمّا قتل داود بن علي « المعلي بن خنيس » ، فصلبه

، عظم ذلك علي ابي عبدالله عليه السلام

واشتدّ عليه وقال له : يا داود ، علي ما قتلت مولاي وقيمي في مالي وعلي عيالي؟

والله إنه لأوجه عند الله منكك ... في حديث طويل. وفي خبر آخر أنه قال : أما والله

لقد دخل الجنة « (١) ».

وثانياً : إن المعلي قتل قبل ثلاث

وثلاثين ومائه ، كما مرّ في بحث مشايخ ابن ابي عمير ، وصفوان بن يحيى ممّن توفي

عام ٢١٠ ، فكيف يمكن له أن ينقل عنه ، مع ان بين الوفايتين ٧٧ سنة فما زاد ، ولم

يكن صفوان من المعمرين الذين عاشوا إلى مائه وأزيد ، ولذلك ان من القريب سقوط

الواسطه بين صفوان ومعلي بن خنيس. ويشهد علي ذلك قول النجاشي في ترجمه معلي بن

خنيس : « له كتاب أخبرنا أبو عبدالله بن شاذان ، قال : حدثنا علي بن حاتم ،

قال : حدثنا محمد بن عبدالله بن جعفر ، عن أبيه ، عن أيوب ، عن صفوان بن يحيى ، عن

أبي عثمان معلي بن زيد الاحول ، عن معلي بن خنيس بكتابه « (٢) ».

فيظهر من ذلك أن ما نقلناه آنفاً من

الفهرست هو ترجمه معلي بن عثمان (او ابن زيد) الاحول ، لا معلي بن خنيس والنسخه

محرّفه لما عرفت من بُعد روايه صفوان عن معلي بن خنيس أولاً ، ولأن « أبا عثمان »

كنيه معلي بن عثمان (أو ابن زيد) كما ذكر النجاشي والشيخ نفسه في رجاله ثانياً.

إلى هنا وقفت علي حال النقوض المتوجهه

-
- ١- [١] الغيبه : ٢١٠ (طبعه النجف) ، ولاحظ ما ورد حول قتله من الروايات في تنقيح المقال الجزء الثالث ، الصفحه ٢٣٠.
- ٢- [٢] رجال النجاشي : الرقم ١١١٥.

الثلاثة وليس النقض منحصراً بما ذكره صاحب « معجم رجال الحديث » أو مؤلف « مشايخ الثقات » بل هناك نقوض آخر يعرف الجواب عنها بالاحاطه بما ذكرناه. وإليك الكلام فى أحوال البنزطى الشيخ الثالث ، الذى لا يروى ولا يرسل إلا عن ثقه.

٣ أحمد بن محمد بن عمرو بن أبى نصر البنزطى (المتوفى عام ٢٢١ هـ)

إشاره

قال النجاشى : « أحمد بن محمد بن عمرو

بن أبى نصر زيد ، مولى السكون ، أبو جعفر ، المعروف بالبنزطى ، كوفى لقى الرضا وأبا جعفر عليهما السلام ، وكان عظيم

المنزله عندهما وله كتب منها : الجامع قرأناه على أبى عبدالله الحسين بن عبيدالله

، قال : قرأته على أبى غالب أحمد بن محمد الزرارى ، قال حدثنى به خال أبى محمد بن جعفر ، وعمّ أبى على بن سليمان قالوا : حدثنا محمد بن الحسين بن أبى الخطاب عنه به. وكتاب النوادر إلى أن قال : ومات أحمد بن محمد سنه إحدى وعشرين ومائتين بعد وفاه الحسن بن على بن فضال بثمانيه أشهر. ذكر محمد بن عيسى بن عبيد أنه سمع منه

سنه عشره ومائتين « (١) »

والبنزطى أحد الفقهاء الثلاثة الذين ادعى الشيخ أنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عن

ثقه. وقد جاء فى الكتب الاربعه فى أسناد روايات تبلغ زهاء ٧٨٨ مورداً ، وقد أنهى

صاحب « معجم رجال الحديث » مشايخه فى الكتب الاربعه وغيرها فبلغ ١١٥ شيخاً ،

والثقات منهم ٥٣ شيخاً ، والباقي إما مهمل أو مجهول ، وقليل منهم مضعف نظراء.

١ المفضل بن صالح : روى الكليني عن

على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد بن أبي نصر وابن محبوب ، جميعاً عن المفضل بن

صالح ، عن

ص : ٢٥٩

١- [١] فهرس النجاشي : الرقم ١٨٠.

محمد بن مروان قال :

سمعت أبا عبدالله عليه السلام

يقول : كنت مع أبي في الحجر فبينما هو قائم يصلي إذا أتاه رجل فجلس إليه فلمّا

انصرف ، سلّم عليه ثم قال : إنني أسألك عن ثلاثه أشياء لا يعلمها إلا أنت ورجل آخر

، قال : ما هي ... (١).

وقد تعرّف علي حال هذا النقض عند

البحث عن مشايخ صفوان فلا نعيد.

٢ حسن بن علي بن أبي حمزه : روى الشيخ

عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن الحسن بن علي بن أبي

حمزه ، عن أبي الحسن عليه السلام

قال : قلت له : إن أبي هلك وترك جاريتين ... (٢).

وفيه أولاً : إن علي بن أبي حمزه ونجلاه

الحسن ومعاصرهما زياد بن مروان القندي ، ابتلوا بالثتم والطعن واللعن ، لذهابهم

إلى الوقف ، ولكنه كان راجعاً إلى اعتقادهم الفاسد ، ولا ينافي وثاقتهم الروائية.

وثانياً : إن هناك روايات تدلّ على رجوع

الوالد والولد عن الوقف وصيرورتها مستبصرين ، وقد نقلنا النصّ على إمامه الإمام

الرضا عليه السلام ومنها هذه

الرواية ؛ فترى أنّ النّجل يذهب إلى الإمام الرضا عليه السلام

يسأله عن مسأله شرعيه راجعه إلى تركه أبيه ، ولولا اعتقاده لما كان لسؤاله معنى ،

وقد عرفت بعض هذه الروايات عند البحث عن التّقوض المتوجّه إلى مشايخ ابن أبي عمير

، فلا نعيد.

٣ عبدالله بن محمد الشامي : روى

الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبدالله

بن محمد الشامي ، عن

ص : ٢٦٠

١- [١] الكافي : ج ٤ ، كتاب الحج ، باب بدء البيت والطواف ، الحديث ٢.

٢- [٢] التهذيب : ٨ / ٢٦٢ باب التدبير ، الحديث ٩٥٣.

حسين بن حنظله ، عن

أحدهما عليهما السلام قال : أكل

الكباب يذهب بالحمى (١).

وروى أيضاً عن عده من اصحابنا ، عن سهل

بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبد الله بن محمد الشامي ، عن الحسين

بن حنظله قال : الدباء يزيد في الدماغ (٢).

وروى البرقي في المحاسن بسنده عن أحمد

بن محمد بن أبي نصر ، عن عبد الله بن محمد الشامي ، عن الحسين بن حنظله ، عن

أحدهما عليهما السلام قال : السمك

يذيب الجسد (٣).

أما وجه النقض فإن عبد الله بن محمد ،

من رجال كتاب « نواذر الحكمة » وقد ضعف عده من رجالها ، وذكرها النجاشي في ترجمه

مؤلفها ، منهم عبد الله بن محمد الشامي ، واليك نص النجاشي في ترجمه محمد بن

أحمد بن يحيى الأشعري القمي : « كان ثقة في الحديث إلا ان اصحابنا قالوا : كان

يروى عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ، ولا يبالي عمن أخذ ، وما عليه في نفسه مطعن في

شيء وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثنى من روايه محمد بن أحمد بن يحيى ، ما رواه

عن موسى بن محمد الهمداني إلى ان قال : او عبد الله بن محمد الشامي ، او عبد

الله بن أحمد الرازي ... » (٤).

أقول : ان عبد الله بن محمد الشامي ،

الذي يروى عنه محمد بن أحمد بن يحيى صاحب « نواذر الحكمة » غير عبد الله بن محمد

الشامى الذى يروى عنه البنزطى ، فان الأول شىخ صاحب النوادر وتلميذ أحمد بن محمد

بن

ص : ٢٤١

١- [١] الكافى : ج ٤ كتاب الاطعمه باب الشواء والكباب ، الحديث ٤.

٢- [٢] الكافى : ٦ / ٣٧١ كتاب الاطعمه باب القرع ، الحديث ٤.

٣- [٣] المحاسن : ٤٧٤ ، الحديث ٤٨٣.

٤- [٤] رجال النجاشى : الرقم ٩٣٩.

عيسى قال الشيخ : »

عبد الله بن محمد يكنى ابا محمد الشامي الدمشقي يروي عن أحمد بن محمد بن عيسى

وغيره من اصحاب العسكرى عليه السلام

« وقال فى فصل من لم يرو عنهم عليهم السلام

: « عبد الله بن محمد الشامى روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى » وهذا هو الذى استثناه

ابن الوليد من روايات كتاب « نواذر الحكمة ».

واما عبد الله بن محمد الشامى الذى يروي

عنه أحمد بن محمد بن ابى نصر البزنطى ، فهو متقدم على سميّه بواسطتين : ١ أحمد

بن محمد بن عيسى ٢ أحمد بن محمد بن ابى نصر البزنطى ، وذلك لأن ابن عيسى يروي

كثيراً عن البزنطى ، وهو يروي عن عبد الله بن محمد الشامى ، فلا يمكن ان يكونا

شخصاً واحداً.

وبعبارة اخرى ؛ توفى مؤلف النوادر حوالى

٢٩٠ ، وتوفى أحمد بن محمد بن عيسى بعد ٢٧٤ ، أو بعد ٢٨٠ ، وتوفى البزنطى ٢٢١ ،

فكيف يمكن ان يروي صاحب « نواذر الحكمة » عن شيخ البزنطى وهو عبد الله بن محمد

الشامى . ومنشأ الاشتباه اتحاد الراويين فى الاسم والنسبه.

ولأجل ان يقف القارئ على تعددهما ذاتاً

وطبقه ، فليلاحظ ما رواه الصدوق فى عيون اخبار الرضا باب النص على الرضا عليه السلام قال : حدثنا ابى ومحمد بن الحسن

بن

أحمد بن الوليد ، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار ، ومحمد بن على ماجيلويه رضى

الله عنهم قالوا حدثنا محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن

عمران الأشعري (مؤلف نواذر الحكمة) عن عبد الله بن محمد الشامي ، عن الحسن بن

موسى الخشاب ، عن علي بن أسباط ، عن الحسين مولى ابي عبدالله عليه السلام ... (1). ترى فيه ان عبد الله بن محمد الشامي

يروى عن علي

ص: ٢٤٢

١- [١] عيون اخبار الرضا : ١٦ ، الطبعة الحجرية.

بن اسباط بواسطه ،

وكان على بن اسباط معاصراً لعلی بن مهزيار ، وقد دارت بينهما رسائل ، وعلى بن

مهزيار متأخر عن البزنطي (١).

وليسا في طبقه واحده ، فكيف يمكن ان يكون الشامى الذى هو شيخ صاحب النوادر ، شيخاً

للبنظي؟ ولأجل ذلك يحكم بتعدد الراويين.

٤ عبد الرحمن بن سالم : روى الشيخ

بإسناده عن أحمد بن محمد بن ابى نصر ، عن عبد الرحمن بن سالم ، عن اسحاق بن عمار

قال : قلت لأبى عبدالله عليه السلام

: أخبرنى عن أفضل المواقيت فى صلاه الفجر ... (٢).

وروى أيضاً بهذا السند عن عبد الرحمن بن

سالم ، عن مفضل بن عمر قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام

جعلت فداك ما تقول فى المرأه تكون فى السفر مع الرجال ليس فيهم لها ذو محرم ... (٣).

وروى أيضاً عن محمد بن يحيى عن أحمد بن

محمد بن عيسى ، عن عبد الرحمن بن سالم ، عن مفضل بن عمر قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام : من غسل فاطمه عليها

السلام...؟ (٤).

اقول : ويروى عنه ابن ابى عمير أيضاً.

روى الكلينى عن على بن إبراهيم عن ابيه ، عن ابن ابى عمير ، عن عبد الرحمن بن سالم

، عن ابيه ،

ص : ٢٦٣

- الصفحة ٣٠ باب بلا عنوان بعد باب الحج عن المخالف ، وقد تقلد الإمام العسكري عليه السلام الإمامه بعد وفاه ابيه عام ٢٥٤ هـ ، وعلى ذلك يكون موت ابن مهزيار حوالى تلك السنه.
- ٢- [٢] الوسائل : ج ١ باب ٤ من ابواب الوضوء ، الحديث ٤.
- ٣- [٣] الوسائل : ج ٢ باب ٢٢ من ابواب غسل الميت ، الحديث ١.
- ٤- [٤] الوسائل : ج ٢ باب ٢٤ من ابواب غسل الميت الحديث ٦ والظاهر سقوط الواسطه بين أحمد بن محمد بن عيسى ، وعبد الرحمن بن سالم وهو أحمد بن محمد بن ابى نصر ، كما فى الاستبصار الرقم (٧٣٠) ويشهد بذلك السندان السابقان.

عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له : هل يكره الجماع فى وقت

من الأوقات وان كان حلالاً؟ ... (١).

وقع بعنوان « عبد الرحمن بن سالم » فى

اسناد ثلاث وعشرين روايه ، فهو يروى عن ابي بصير وابيه ، واسحاق بن عمار ، والمفضل

بن عمر ، وروى عنه ابن ابي عمير ، وابن ابي نصر ، والحسن بن ظريف ، وسهل بن زياد ،

ومحمد بن أسلم وغيرهم.

قال النجاشى : « عبد الرحمن بن سالم بن

عبد الرحمن الكوفى العطار وكان سالم يباع المصاحف وعبد الرحمن اخو عبد الحميد

بن سالم ، له كتاب » ثم ذكر سنده اليه (٢).

وعده الشيخ فى رجاله من اصحاب الصادق عليه السلام

كما عده البرقى من اصحابه (٣).

ولم يضعفه إلا ابن الغضائرى وقال : «

روى عن ابي بصير ، ضعيف » ومن المعلوم ان تضعيفاته غير موثوق بها ، لما أوضحنا

حالتها.

حصيله البحث : قد تعرفت على النقوض

المتوجهه إلى الضابطه من جانب المحقق مؤلف « معجم رجال الحديث » والفاضل المعاصر

مؤلف « مشايخ الثقات » وان شيئاً منها لا يصلح لأن يكون نقضاً للقاعده ، وذلك

لجهات شتى نشير اليها :

١ ان كثيراً من هؤلاء الضعاف لم

يكونوا مشايخ للثقات ، بل كانوا أعدالهم وأقرانهم ، وانما توهمت الروايه عنهم بسبب

وجود « عن » مكان « الواو » ، فتصحيف العاطف بحرف الجر ، صار سبباً لأوهام كثيره .

وقد نبه

ص : ٢٦٤

١- [١] الكافي : ٥ / ٤٩٧ ، كتاب النكاح باب الاوقات التى يكره فيها الباه .

٢- [٢] رجال النجاشى : الرقم ٦٢٩ .

٣- [٣] رجال الشيخ : الرقم ٧١١ .

على هذه القاعده

صاحب « منتقى الجمان » كما أوضحناه فتصور العديل استاذاً لهم.

٢ ان كثيراً ممن اتهم بالضعف ، مضعفون

من حيث المذهب والعقيد ، لا من حيث الروايه ، وهذا لا يخالف وثاقتهم وصدقهم فى

الحديث. وقد وقفت فى كلام الشيخ على ان المراد من الثقات هم الموثوق بهم من حيث

الروايه والحديث لا المذهب ، وبعباره اخرى كانوا ملتزمين بالنقل عن الثقات سواء

كانوا إماميين أم غيرهم.

٣ ان منشأ بعض النقوض هو الاشتراك فى

الاسم بين المضعف وغيره ، كما مر نظيره فى عبد الله بن محمد الشامى.

٤ ان بعض من اتهم بالضعف لم يثبت

ضعفهم أولاً ، ومعارض بتعديل الآخرين ثانياً. وعلى ضوء ما تقدم ، تقدر على

الاجابه عن كثير من النقوض المتوجهه إلى الضابطه ، التى ربما تبلغ خمسه واربعين

نقضاً. وأغلبها مستند إلى سقم النسخ وعدم إتقانها.

نعم من كان له إمام بطبقات الرواه ،

وميز الشيخ عن التلميذ ، يقف على كثير من الاشتباهات الوارده فى الاسناد التى لم

تقابل على النسخ الصحيحه.

فابتلاؤنا بكثير من هذه الاشتباهات وليد

التقصير فى دراسه الحديث ، وعدم معرفتنا بأحوال الرواه ، وطبقاتهم ومشايخهم

وتلاميذهم ، وفقدان النسخ الصحيحه.

محاولة للاجابه عن النقوض

ان هنا محاوله للاجابه عن هذه النقوض لا

بأس بطرحها ، وهى :

ان شهاده الشيخ فى المقام لا تقصر عن

شهاده ابن قولويه وعلى بن

ص : ٢٦٥

إبراهيم في أول

كتابيهما بأنهما لا يرويان فيهما إلا عن ثقه. فكما انه يجب الاخذ بشهادتهما مطلقاً

، إلا إذا عارضها تنصيب آخر ، وعند التعارض اما ان يتوقف ، او يؤخذ بالثاني لو ثبت

رجحانه ، فهكذا المقام يؤخذ بهذه الشهاده إلا إذا ثبت خلافها ، او تعارضت مع نص

اخر ، فكما ان ثبوت الخلاف في مورد شهاده ابن قولويه وعلى بن إبراهيم ، لا يضر

بالاخذ بقولهما في غير مورده فهكذا المقام.

وجه ذلك ان الشهاده الاجماليه في هذه

المقامات تنحل إلى شهادات حسب عدد الرواه ، فالتعارض او ثبوت الخلاف في موارد خاصه

يوجب عدم الأخذ بها في الموارد التي ثبت خلافها دون ما لم يثبت ، وقد اورد على هذه

المحاوله بوجهين :

الوجه الأول : ان هذا الجواب انما يتم

لو كانت الشهاده منتهيه إلى نفس هؤلاء الثلاثة ، بأن كانوا مصرحين بأنهم لا يروون

ولا يرسلون إلا عن ثقه فعند ذلك تؤخذ بشهادتهم إلا في صوره التعارض او ثبوت الخلاف

، اما إذا كانت الشهاده مستنده إلى نفس الشيخ ، بأن يشهد هو قدس سره بأن هؤلاء المشايخ لا يروون ولا يرسلون

إلا عن ثقه ، فعندئذ يكون الوقوف على مشايخ لهم مضعفين بنفس الشيخ ، موجباً لسقوط

هذه الشهاده عن الاعتبار فلا يبقى لها وثوق.

والفرق بين كون الشهاده منتهيه إلى نفس

الأقطاب الثلاثة ، وكونها منتهيه إلى نفس الشيخ واضح ، إذ لو كانت الشهاده منتهيه

إلى نفس المشايخ ، يكون معناه انهم شهدوا على انهم ما كانوا يروون ولا يرسلون إلا

عن ثقه عندهم. فاذا تبين الخلاف ، او تعارض مع تنصيب اخر ، يحمل على انه صدر

اشتباهاً من هؤلاء فى هذه الموارد المتبينه ، فحسبوا غير الثقة ثقه فرووا عنه.

وهذا لا يضر بالاخذ بها فى غير تلك الموارد وكم له من نظائر فى عالم الشهادات.

ص: ٢٤٤

واما إذا كانت الشهاده منتهيه إلى نفس

الشيخ ، وكانت شهادته على انهم لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقه ، مبنيه على استقرائه فى مشايخهم ، فلا تعتدّ بها إذا تبين الخلاف ، واعلم انهم يروون عن غير الثقه أيضاً ، إذ عندئذ يتبين ان استقراء الشيخ كان استقراء ناقصاً غير مفيد لامكان انتزاع الضابطه الكليه ، فلا يصح الأخذ بها لبطلان اساسها.

هذا ما يرومه معجم رجال الحديث. وان

كانت العبارة غير وافية بهذا التقرير ، ولكن الإجابة عن هذا الاشكال ممكنه بعد الدقه فى عبارته « العده ». لأن الظاهر من عبارته الشيخ هو استكشاف الطائفة التزامهم بأنهم ما كانوا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقه ، على وجه كانت القضية مشهوره فى الأوساط العلميه قبل زمن الشيخ إلى ان انتهت اليه ، فعند ذاك يكون الشيخ حاكياً لهذا الاستكشاف ، لا انه هو الذى كشف ذلك ، وادعى الإجماع عليه. ألا ترى انه يقول : « سوت الطائفة بين ما يرويه هؤلاء وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عن يوثق به ».

فالطائفة التى سوت بين ما يرويه هؤلاء

هى التى كشفت هذا الالتزام عنها وعرفها الشيخ ، وبذلك يسقط الاشكال عن الصلاحيه ، لانه كان مبنياً على ان الشيخ هو الذى كشف الضابطه عن طريق الاستقراء ، وبالعشور على مشايخ ضعفهم الشيخ نفسه فى كتبه ، يكون ذلك دليلاً على نقصان الاستقراء. ولكنك عرفت ان احتمال كون الشيخ هو

المستكشف ، فضلاً عن كون استكشافه مبنياً على الاستقراء ، أمر لا توافقه عبارته »

العده . وعلى ذلك يؤخذ بهذه الشهاده ، ويحكم بوثاقه مشايخهم عامه ، وان لم يذكروا

فى الكتب الرجالىه بشىء من الوثاقه والمدح.

الوجه الثانى : ربما يقال ان هذه

المحاوله انما تنتج فى المسانيد ، فىحكم بوثاقه كل من جاء فىها إلا من ثبت ضعفه.

وأما المراسيل فلا تجرى

ص : ٢٦٧

فيها ، إذ من

المحتمل أن تكون الواسطه هي من ثبت ضعفه فعندئذ لا يمكن الأخذ بها ، لأنه يكون من

قبيل التمسك بالعام في الشبهه المصدقيه (١).

وأجاب عنه السيد الشهيد الصدر رضوان

الله عليه على أساس حساب الاحتمالات ، وحاصله : أن الوسيط المجهول إذا افترضنا

أنه مردّد بين جميع مشايخ ابن أبي عمير ، وكان مجموع من روى عنه أربعمائه شخص ،

وكان ثابت الضعف منهم بشهاده أخرى ، لا يزيدون على خمسه أو حوالى ذلك ، فعندئذ

يكون احتمال كون الوسيط المحذوف أحد الخمسه المضعفه $80/1$ ، وإذا افترضنا أن ثابت

الضعف من الاربعمائه هم عشره ، يكون احتمال كون الوسيط المحذوف منهم $40/1$ ومثل هذا

الاحتمال لا يضرب بالاطمئنان الشخصى ، وليس العقلاء ملتزمين على العمل والاتباع ،

إذا صاروا مطمئنين مائه بالمائه.

ثم إنه قدس سره

أورد على ما أجاب به إشكالاً هذا حاصله : إن هذا الجواب إنما يتم إذا كانت

الاحتمالات الاربعمائه فى الوسيط المجهول ، متساويه فى قيمتها الاحتماليه ، إذ

حينئذ يصبح أن يقال احتمال كونه أحد الخمسه المضعفين قيمه $80/1$ ، وإذا فرضنا أن

ثابت الضعف عشره فى أربعمائه ، كان احتمال كون الوسيط أحدهم $40/1$ ، وأما إذا لم

تكن الاحتمالات متساويه ، وكانت هناك أماره احتماليه تزيد من قيمه احتمال أن يكون

الوسيط المجهول أحد الخمسه ، فسوف يختل الحساب المذكور ، ويمكن أن ندعى وجود

عامل احتمالى ، يزيد من قيمه هذا الاحتمال ، وهو نفس كون ابن أبي عمير يروى

الروايه عن رجل او بعض اصحابه ، ونحو ذلك من التعبيرات التى تعرب عن كون الراوى

بدرجه من عدم الاعتناء ، وعدم الوثوق بالروايه ، يناسب أن يكون المروى عنه أحد

أولئك الخمسه ، وإلا لما

ص: ٢٤٨

١- [١] معجم رجال الحديث : ١ / ٨٠ ، ومشايخ الثقات : ٤١.

كان وجه لترك اسمه

والتكنيه عنه برجل ونحوه وعندئذ يختل الحساب المذكور ويكون المظنون كون المروى

هو أحد الخمسه ، لا أحد الباقين ، فتقلب المحاسبه المذكوره (١).

ولا يخفى أن الجواب المذكور غير واف

لدفع الاشكال ، وعلى فرض صحته فالذى أُورد عليه غير تام.

أما الأول ، فلأن العقلاء فى الأمور

المهمه ، يحتاطون بأكثر من ذلك ، فلا يأخذون بخبر يحتمل كذبه بنسبه ٨٠/١ فلو علم

العقلاء أن قبله تصيب بنايه من ثمانين بنايه ، لا يقدمون على السكنى فى أحدها ،

كما أنه لو وقفوا على أن السيل سيجرف إحدى السيارات التى تبلغ العدد المذكور لا

يجرأون على ركوب أى منها ، وهكذا غير ذلك من الامور الخطيره.

نعم الأمور الحقيه التى لا يهتم

العقلاء باضرارها ، ربما يأخذون بخبر يحتمل صدقه حتى بأقل من النسبه المذكوره.

والشريعہ الالهيه من الامور المهمه ، فلا يصح التساهل فيها ، مثل ما يتساهل فى

الأمور غير المهمه.

ولأجل ذلك قلنا إن أصل الجواب غير تام.

اللهم إلا أن يقال : إنَّ تسويغ الشارع العمل بمطلق قول الثقة ، يكشف عن أنه

اكتفى فى العمل بالشريعہ ، بالمراتب النازله من الاطمئنان ، وإلا لما سَوَّغ العمل

بقول الثقة على وجه الاطلاق ، وليس قول كل ثقة مفيداً للدرجه العليا من الاطمئنان.

وأما الثانى ، وهو أن الاشكال غير وارد

على فرض صحه الجواب ، فلأن النجاشى يصرِّح بأن وجه إرساله الروايات ، هو أن أخته

دفنت كتبه في حال استتاره ، وكونه في الحبس أربع سنين ، فهلكت الكتب وقيل : بل
تركها في غرفه فسال عليها المطر فهلكت ، فحدّث من حفظه وممّا كان سلف له في أيدي

ص: ٢٦٩

١- [١] مشايخ الثقات : ٤٤ ٤٥.

الناس ، فلهذا

أصحابنا يسكنون إلى مراسيله (١).

وعلى هذا فقوله « عن رجل » وما شاكلة ،

لأجل أنه نسي المروى عنه ، وإلا لصرّح باسمه ، لا كأنه بلغ من الضعف إلى درجه

يأنف عن التصريح باسمه ، حتى يستقرب بأنه من أحد الخمسه الضعاف.

نعم هاهنا محاوله لحجّيه مراسيله لو صحت

لاطمأنّ الإنسان بأنّ الواسطه المحذوفه كانت من الثقات لا من الخمسه الضعاف.

وحاصلها أن التتبع يقضى بأن عدد رواياته

عن الضعاف قليل جداً بالنسبه إلى عدد رواياته عن الثقات ، مثلاً إنه يروى عن أبي

أيوب في ثمانيه وخمسين مورداً ، كما يروى عن ابن اذينه في مائه واثنين وخمسين

مورداً ، ويروى عن حمّاد في تسعمائه وخمسه وستين مورداً ، ويروى عن عبد الرحمن بن

الحجاج في مائه وخمسه وثلاثين مورداً ، كما يروى عن معاويه بن عمّار في أربعمائه

وثمانيه وأربعين مورداً ، إلى غير ذلك من المشايخ التي يقف عليها المتتبع بالسبر

في رواياته.

وفي الوقت نفسه لا يروى عن بعض الضعاف

إلا روايه او روايتين او ثلاثه ، وقد عرفت عدد رواياته في الكتب الاربعه عن هذه

الضعاف.

فاذا كانت رواياته من الثقات أكثر بكثير

من رواياته عن الضعاف ، يطمئن الانسان بأن الواسطه المحذوفه في المراسيل هي من

الثقات ، لا من الضعاف. ولعلّ هذا القدر من الاطمئنان كاف في رفع الاشكال.

نعم لَمَّا كانت مراسيله كثيره مبسوطه فى

أبواب الفقه ، فلا جرم إن الانسان يدعن بأن بعض الوسائط المحذوفه فيها من الضعفاء.

ص : ٢٧٠

١- [١] رجال النجاشى : الرقم ٨٨٧.

ولكن مثل هذا العلم الاجمالي أشبه

بالشبه غير المحصوره ، لا يترتب عليها أثر ، كالعلم بأن بعض الاخبار الصحيحه غير

مطابق للواقع ، ولا صادر عن المعصوم.

ص: ٢٧١

إشاره

* أحمد بن محمد بن عيسى.

* بنو فضال كلهم.

* جعفر بن بشير البجلي.

* محمد بن اسماعيل بن ميمون

الزعراني.

* علي بن الحسن الطاطري.

* أحمد بن علي النجاشي صاحب

الرجال.

ص: ٢٧٣

قد عرفت حقيقه الحال فى ابن أبى عمير

وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبى نصر البرنطى. هلّم معى ندرس حال الباين

مَمَّن قِيلَ فى حَقِّهِمْ إِنَّهُم لا يروون إلا عن ثقهِ ، وهم عبارهِ عن عدِّهِ من أجلاء

الاصحاب منهم :

ألف أحمد بن محمد بن عيسى القمى

لا شك أن أحمد بن محمد بن عيسى ثقهِ

جليل وثقهِ النجاشى والشيخ ، ونقل العلامه فى خلاصته (١) أنه أخرج أحمد بن محمد بن خالد البرقى

القمى من قم لانه كان يروى عن الضعاف ، لكنه أعاده اليها ، معتذراً اليه ، ولما

توفى مشى أحمد بن محمد بن عيسى فى جنازته حافياً حاسراً ليبرء نفسه ممّا قذفه به

وهذا يدل على أن أحمد بن محمد بن عيسى ما كان يروى عن الضعاف وإلا لما أخرج

سميّه ومعاصره من قم ، فيعدّ هذا دليلاً على أنه لا يروى إلا عن ثقهِ.

والظاهر بطلان هذا الاستنتاج ، لأنه لم

يخرج البرقى من قم لأجل روايته عن ضعيف او ضعيفين او ضعاف معدودين ، بل لأجل أنه

كان يكثر الروايه عن

ص: ٢٧٥

١- [١] الخلاصه : ١٤ ، طبعه النجف. ونقل النجاشى فى فهرسه (الرقم : ٤٩٠) قريباً منه فى حق سهل بن زياد الآدمى ، وان ابن عيسى اخرجه من قم وكان يشهد عليه بالغلو والكذب.

الضعاف ويعتمد

عليهم. قال الشيخ في ترجمته : « وكان ثقّه في نفسه غير أنه أكثر الروايه عن الضعفاء

واعتمد المراسيل » (١)

وقال العلامة في « الخلاصه » : « أصله كوفي ثقّه غير أنه أكثر الروايه عن الضعفاء

واعتمد المراسيل ، قال ابن الغضائري : طعن عليه القميون وليس الطعن فيه ، إنما

الطعن فيمن يروى عنه فانه كان لا يبالي عمّن أخذ على طريقه أهل الاخبار .»

والمتحصل من ذلك أن أحمد بن محمد بن

عيسى أخذ على البرقي إكثار الروايه من الضعاف ، وهو يدل على عدم اكثاره منها لا

أنه لا يروى عن ضعيف قطّ .

أضف إلى ذلك أن أحمد بن محمد بن عيسى بنفسه

روى عن عدّه من الضعفاء نظراء :

١ محمد بن سنان : روى الكليني عن محمد

بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن اسماعيل بن جابر ، عن

أبي عبدالله عليه السلام قال :

العلماء أمناء ، والاتقياء حصون (٢).

ومحمد بن سنان هذا ممّن ضعفه النجاشي

وقال : « قال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد : إنه روى عن الرضا عليه السلام قال : وله مسائل عنه معروفه ، وهو رجل

ضعيف جداً لا يعوّل عليه ولا يلتفت إلى ما تفرد به ، وقد ذكره ابو عمرو في

رجاله ، قال أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبه النيشابوري قال : قال أبو محمد الفضل

بن شاذان : لا أحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان » (٣).

٢ على بن حديد : روى الكليني عن محمد

بن يحيى ، عن أحمد بن

ص : ٢٧٤

-
- ١- [١] فهرست الشيخ : الرقم ٥٥.
 - ٢- [٢] الكافي : ١ / ٣٣ ، كتاب فضل العلم ، الباب الثاني ، الحديث ٥.
 - ٣- [٣] رجال النجاشي : الرقم ٨٨٨ ، رجال الكشي : ٤٢٨.

محمد بن عيسى ، عن

علي بن حديد ، عن مرازم ، عن أبي عبدالله عليه السلام

قال : إن الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء (١).

وقد مضى أن علي بن حديد في الضعاف.

٣ اسماعيل بن سهل : روى الكليني عن

محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن اسماعيل بن سهل ، عن حماد ، عن ربيع ، عن

أبي عبدالله عليه السلام قال : قال

أمير المؤمنين عليه السلام

: إن الندم على الشر يدعو إلى تركه (٢).

واسماعيل بن سهل هذا ضعفه النجاشي . قال

: « اسماعيل بن سهل الدهقان ضعفه أصحابنا ، له كتاب (٣) وقال العلامة في القسم الثاني من

الخلاصه وابن داود مثله (٤).

٤ بكر بن صالح : روى الكليني عن محمد

بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن بكر بن صالح ، عن الحسن بن علي ، عن

عبدالله بن إبراهيم ، عن علي بن أبي علي اللهبى ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى يعطى

العبد من الثواب على حسن الخلق كما يعطى المجاهد في سبيل الله يغدو عليه ويروح (٥).

وبكر بن صالح هذا مَمَّنْ ضعفه النجاشي .

قال : « مولى بني ضبّه روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام

، ضعيف له كتاب نوادر (٦).

- ١- [١] الكافي : ١ / ٥٩، كتاب فضل العلم ، باب الرد إلى الكتاب والسنه ، الحديث ٢١.
- ٢- [٢] الكافي : ٢ / ٤٢٧، كتاب الايمان والكفر ، باب الاعتراف بالذنوب ، الحديث ٧.
- ٣- [٣] رجال النجاشي :الرقم ٥٦.
- ٤- [٤] الخلاصه : ٢٠٠، ورجال ابن داود : ٢٣١ ، وذكراه فى القسم الثانى.
- ٥- [٥] الكافي : ١٠١ / ٢ ، باب حسن الخلق ، الحديث ١٢.
- ٦- [٦] رجال النجاشي : الرقم ٢٧٦.

وقال العلامة في القسم الثاني من

الخلاصه : « بكر بن صالح الرازي مولى بنى ضبّه ، وروى عن أبى الحسن الكاظم عليه السلام ، ضعيف جداً كثير التفرد بالغرائب » (١).

ب بنو فضال

قد استدلل على وثاقه كل من روى عنه بنو

فضال بالحديث التالى : روى الشيخ فى كتاب « الغيبه » عن أبى محمد المحمدي قال :

وقال أبو الحسين بن تمام : حدثنى عبدالله الكوفى خادم الشيخ الحسين بن روح (رضى

الله عنه) قال : سئل الشيخ يعنى أبا القاسم (رضى الله عنه) عن كتب ابن ابى

العزافر (٢)

بعد ما ذمّ وخرجت فيه اللعنه ، فقيل له : فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملامى؟ فقال

: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن على عليه السلام

وقد سئل عن كتب بنى فضال ، فقالوا : كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملامى؟ فقال

صلوات الله عليه : خذوا بما رووا وذرّوا ما رأوا (٣).

وهذه الروايه ممّا استند اليه الشيخ

الانصارى رحمه الله فى كتاب

صلاته عند ما تعرض لروايه داود بن فرقد وقال : « روى الشيخ عن داود بن فرقد ، عن

بعض أصحابنا ، عن أبى عبدالله عليه السلام

قال : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى بمقدار ما يصلى المصلّى أربع

ركعات ، فإذا مضى مقدار ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر ... ثم قال : وهذه الروايه

وإن كانت مرسله إلا أن سندها إلى الحسن بن فضال صحيح وبنو فضال ممّن أمروا

-
- ١- [١] الخلاصه : ٢٠٧ ٢٠٨.
 - ٢- [٢] هو محمد بن علي السلمغاني المعروف بابن ابي العزاقر وقد خرج التوقيع بلعنه علي يد الشيخ ابي القاسم الحسين بن روح في ذي الحجه من شهر سنه ٣١٢ هـ ، وله كتاب « التكليف ».
 - ٣- [٣] كتاب الغيبه للشيخ الطوسي : ٢٣٩ ، طبعه النجف.
 - ٤- [٤] صلاه الشيخ الانصاري : ١.

غير أن الاستدلال بهذا الحديث على فرض

صحته سنده قاصر ، لأن المقصود من الجملة الواردة في حقّ بنى فضال هو أن فساد

العقيدة بعد الاستقامه لا يضّرّ بحجيه الروايه المتقدمه على الفساد ، لا انه يؤخذ

بكل رواياتهم ومراسيلهم ومسانيدهم من غير أن يتفحص عمّن يروون عنه ، بل المراد

أنه يجرى على بنى فضال الحكم الذى كان يجرى على سائر الرواه ، فكما أنه يجب

التفتيش عنهم حتى تتبين الثقة منهم عن غيرها فهكذا بنو فضال.

ج جعفر بن بشير

قد استدل المحدث النورى فى مستدرکه (١) على وثاقه كل من روى جعفر بن بشير عنهم

ومن رووا عنه بما ذكره النجاشى فى رجاله حيث قال : « جعفر بن بشير البجلي الوشاء

من زهاد اصحابنا وعبادهم ونساکهم وكان ثقه وله مسجد بالكوفه إلى أن قال : مات

جعفر رحمه الله بالأبواء

سنه ٢٠٨ هـ . كان أبو العباس بن نوح يقول : كان يلقّب فقهه العلم (٢) روى عن الثقات ورووا عنه ، له كتاب

المشيخه « (٣).

ولكن الظاهر أن العبارة غير ظاهره فى

الحصر ، بل المراد أن جعفر بن بشير يروى عن الثقات كما تروى الثقات عنه ، وأما إنه

لا يروى عنه إلا الثقات وهو لا يروى إلا عنهم ، فلا تفيده العبارة ، كيف ومن

المستبعد عادة أن لا يروى عنه إلا ثقه وهو خارج عن اختياره ، وأقصى ما تفيده

العبارة أن القضية غاليه.

كيف وقد روى جعفر بن بشير عن الضعيف

أيضاً.

١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٧٧٧، الفائده العاشره.

٢- [٢] هكذا ضبطه فى الايضاح على ما نقله قاموس الرجال والفقحه من النبت الزهره، كما ضبطه فى الخلاصه: ٣٢، ورجال ابن داود ب « قفه العلم ».

٣- [٣] رجال النجاشى: الرقم ٣٠٤.

روى الشيخ عن محمد بن علي بن محبوب ، عن

محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن صالح بن الحكم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة في السفينه ... إلى آخره (١).

وصالح بن الحكم ممن ضعفه النجاشي وقال :

« صالح بن الحكم النيلي الاحول ، ضعيف » (٢).

د محمد بن اسماعيل بن ميمون الزعفراني

وقد قيل (٣) في حقه ما قيل في حق جعفر بن بشير

مستدلاً بما ذكره النجاشي في حقه أيضاً حيث قال : « محمد بن اسماعيل بن ميمون

الزعفراني أبو عبدالله ثقة عين روى عن الثقات ورووا عنه ولقى أصحاب أبي عبدالله عليه السلام » (٤).

والمراد من هذه العبارة ما ذكرناه في

حق المتقدم عليه.

ه علي بن الحسن الطاطري

قال الشيخ في ترجمه الرجل : « كان

واقفياً شديداً العناد في مذهبه ، صعب العصبية على ما خالفه من الإماميه ، وله كتب

كثيره في نصره مذهبه وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبروايتهم

فلاجل ذلك ذكرناها » (٥).

استدل بذيل كلام الشيخ من أن كل من روى

علي بن الحسن الطاطري عنه فهو ثقة ، لأن الشيخ شهد على أنه روى كتبه عن الرجال

الموثوق بهم

١- [١] التهذيب : ٣ / ٢٩٦ ، باب الصلاة في السفينه ، الحديث ٨٩٧.

٢- [٢] رجال النجاشي : الرقم ٥٣٣.

٣- [٣] مستدرک الوسائل : ٣ / ٧٧٧ ، الفائدة العاشره.

٤- [٤] رجال النجاشي : الرقم ٩٣٣.

٥- [٥] فهرست الشيخ : ١١٨ ، الرقم ٣٩٢.

وبروايتهم ، ولكن

غايه ما يستفاد من هذه العبارة ان الطاطرى لا يروى فى كتبه إلا عن ثقه ، واما انه

لا يروى مطلقاً إلا عن ثقه فلا يدل عليه.

وعلى ذلك كلما بدأ الشيخ سند الحديث

باسم الطاطرى فهو دليل على ان الروايه مأخوذه من كتبه الفقيهيه فعندئذ فالسند صحيح

إلى اخره ، وهذا غير القول بأنه لا يروى إلا عن ثقه ، حتى يحكم بصحة كل سند وقع

فيه الطاطرى إلى ان ينتهى إلى المعصوم ، على ان من المحتمل ان يكون كلام الشيخ

محمولاً على الغالب ، فلاحظ كتابه واطمأن بوثاقه كثير من رواه كتابه ، فقال فى حقه

ما قال ، والله العالم.

نعم هذه التوثيقات فى حق هؤلاء الرجال ،

قرائن ظنيه على وثاقه كل من يروون عنه ولو انضمت اليه القرائن الاخر ربما حصل

الاطمئنان على وثاقه المروى عنه ، فلاحظ.

و أحمد بن على النجاشى صاحب الرجال

ان للشيخ ابى العباس أحمد بن على بن

أحمد بن العباس بن محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله النجاشى مشايخ

معروفين سنشير اليهم ، وجده النجاشى هو الذى ولى على الأهواز وكتب إلى ابى عبدالله

عليه السلام يسأله فكتب

الإمام اليه رساله معروفه بالرساله الأهوازيه التى نقلها السيد محيى الدين فى

أربعينه والشهيد الثانى فى كشف الريبه مسنداً اليه (1).

وقد تقدمت ترجمه النجاشى عند البحث عن

الاصول الرجاليه.

ويظهر من الشيخ النجاشي ان كل مشايخه

ثقات ، بل يظهر جلاله قدرهم وعلو رتبتهم فضلاً عن دخولهم في زمرة الثقات ، وهذا

ظاهر لمن لاحظ كلماته

ص : ٢٨١

١- [١] رواها الشيخ الانصاري عند البحث عن الولاية ، لاحظ : الصفحه ٦٠ من المكاسب طبعه تبريز.

فى احوال بعض مشايخه

، واليك بعض ما قال فى حق مشايخه :

١ قال فى ترجمه جعفر بن محمد بن مالك

بن عيسى بن سابور :

« كوفى كان ضعيفاً فى الحديث. قال أحمد

بن الحسين : كان يضع الحديث وضعاً ، ويروى عن المجاهيل ، وسمعت من قال : كان ايضاً

فاسد المذهب والروايه ، ولا ادرى كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة ابو على ابن همام

وشيخنا الجليل الثقة ابو غالب الزرارى رحمهما الله وليس هذا موضع ذكره » (١).

وتعجبه من روايات شيخيه عن هذا الرجل

قرينه على انه لم يكن يجوز لنفسه الروايه عن غير الثقة فى الحديث ، والاعتماد فى

النقل على المنحرف الضعيف ، ولكن التعجب من النقل عن واضع الحديث لا يدلّ إلا على

التحرز عن مثله لا عن كل ضعيف كما هو المطلوب ، وغايه ما يمكن ان يقال انه كان

محترزاً عن مثله لا عن دونه من الضعفاء.

٢ وقال فى ترجمه أحمد بن محمد بن

عبيدالله بن الحسن بن عياش الجوهري : « كان سمع الحديث فأكثر واضطرب فى اخر عمره

... ، وذكر مصنفاته ثم قال : رأيت هذا الشيخ وكان صديقاً لى ولوالدى وسمعت عنه

شيئاً كثيراً ورأيت شيوخنا يضعفونه ، فلم ارو عنه شيئاً وتجنبته وكان من اهل العلم

والادب القوى وطيب الشعر وحسن الخط رحمه الله

وسامحه ومات سنه ٤٠١ هـ » (٢).

٣ وقال فى ترجمه اسحاق بن الحسن بن

بكران : « ابو الحسين العقرائى التمار كثير السماع ضعيف فى مذهبه ، رأيته بالكوفه

وهو مجاور ، وكان يروى كتاب الكلينى عنه ، وكان فى هذا الوقت علواً فلم اسمع منه

شيئاً ، له كتاب الرد على الغلاه ، وكتاب نفى السهو عن النبى ، وكتاب عدد

ص : ٢٨٢

١- [١] رجال النجاشى : الرقم ٣١٣ ابو على محمد بن همام البغدادى (المتوفى عام ٣٣٣ هـ) وابو غالب الزرارى هو مؤلف رساله

ابى غالب (المتوفى عام ٣٦٨ هـ) ويروى النجاشى عنهما مع الواسطه ، كيف وقد تولد النجاشى عام ٣٧٢ هـ ، كما تقدم.

٢- [٢] رجال النجاشى : الرقم ٢٠٧.

٤ وقال في ترجمه ابى المفضل محمد بن

عبدالله بن محمد بن عبيدالله بن البهلول : « كان سافر في طلب الحديث عمره ، اصله كوفى وكان فى أول امره ثباً ، ثم خلط ، ورأيت جل اصحابنا يغمزونه ، له كتب إلى ان قال : رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً ثم توقفت عن الروايه عنه إلا بواسطه

بينى وبينه « (٢) ».

ولعل استثناء ما ترويه الواسطه لاجل

انها كانت تروى عنه حال الاستقامه والثبت ، والاعتماد على الواسطه بناء على ان عدالته تمنع عن روايته عنه ما ليس كذلك ، كذا وجه السيد العلامة الطباطبائى ، ووجه المحدث النورى ، بأن نقله بالواسطه كان مجرد تورع واحتياط عن اتهامه بالروايه عن المتهمين ووقوعه فيه كما وقعوا فيه (٣) .

٥ وقال في ترجمه هبه الله بن أحمد بن

محمد الكاتب ابو نصر المعروف بابن برنيه : « كان يذكر أن أمه ام كلثوم بنت ابى جعفر محمد بن عثمان العمرى سمع حديثاً كثيراً وكان يتعاطى الكلام ويحضر مجلس ابى الحسين ابن الشبيه العلوى الزيدى المذهب ، فعمل له كتاباً وذكر ان الأئمه ثلاثه عشر مع زيد بن على بن الحسين ، واحتج بحديث فى كتاب سليم بن قيس الهلالي ان الأئمه اثنا عشر من ولد امير المؤمنين عليه السلام .

له كتاب فى الإمامه ، وكتاب فى اخبار ابى عمرو وأبى جعفر العمريين ، ورأيت ابا العباس ابن نوح قد عول عليه فى الحكايه فى كتابه اخبار الوكلاء . وكان هذا الرجل كثير الزيارات وآخر زياره حضرها معنا يوم الغدير سنه اربعمائه بمشهد امير المؤمنين

- ١- [١] رجال النجاشى: الرقم ١٧٨.
- ٢- [٢] رجال النجاشى: الرقم ١٠٥٩.
- ٣- [٣] مستدرک الوسائل: ٣ / ٥٠٤.

« (١) ».

قال المحدث النورى : « ولم يعتمد عليه

فى كتابه ، ولا ادخله فى طريقه إلى الاصول والكتب لمجرد تأليفه الكتاب المذكور. قال

السيد العلامة الطباطبائى بعدما نقل ما ذكرناه : ويستفاد من ذلك كله غاية احتراز

النجاشى وتجنبه عن الضعفاء والمتهمين ، ومنه يظهر اعتماده على جميع من روى عنه من

المشايخ ، ووثوقه بهم ، وسلامه مذاهبهم ورواياتهم عن الضعف والغمز ، وان ما قيل فى

ابى العباس ابن نوح (٢) ».

من المذاهب الفاسده فى الاصول لا أصل له ، وهذا أصل نافع فى الباب يجب ان يحفظ

ويلحظ « (٣) ».

٦ ونقل فى ترجمه عبيدالله بن ابى زيد

أحمد المعروف بأبى طالب الأنبارى ، عن شيخه الحسين بن عبيدالله قال : « قدم ابو

طالب بغداد واجتهدت ان يمكننى اصحابنا من لقائه فاسمع منه فلم يفعلوا ذلك « (٤) . وقال المتتبع المحدث النورى : « ان

ذلك يدل على امتناع علماء ذلك الوقت عن الروايه عن الضعفاء وعدم تمكينهم الناس من

الاحذ عنهم ، وإلا لم يكن فى روايه الثقتين الجليلين عن ابن سابور (٥) غرابه ولا للمنع من لقاء الانبارى وجه

، ويشهد لذلك قولهم (٦) ».

فى مقام التضعيف : « يعتمد المراسيل ويروى عن الضعفاء والمجاهيل » فان هذا الكلام

من قائله فى قوه التوثيق لكل من يروى عنه وينبه عليه ايضاً قولهم (٧) ضعفه اصحابنا او غمز عليه اصحابنا او

بعض

١- [١] رجال النجاشى :الرقم ١١٨٥.

٢- [٢] ابو العباس ابن نوح من مشايخ النجاشى.

٣- [٣] مستدرک الوسائل: ٣ / ٥٠٤.

٤- [٤] رجال النجاشى :الرقم ٦١٧.

٥- [٥] نقل ذلك فى ترجمه جعفر بن مالک حيث تعجب النجاشى من نقل ابى على ابن همام وابى غالب الزرارى عنه.

٦- [٦] والظاهر افراد الضمير فى الكل ، لأن البحث فى النجاشى لا فى كل عالم رجالى ، اللهم إلا ان يريد المحدث النورى بهذه العبارة ان هذا المسلك لا يختص بالنجاشى ، بل يعم كل من يعبر بهذه الالفاظ.

٧- [٧] والظاهر افراد الضمير فى الكل ، لأن البحث فى النجاشى لا فى كل عالم رجالى ، اللهم إلا ان يريد المحدث النورى بهذه العبارة ان هذا المسلك لا يختص بالنجاشى ، بل يعم كل من يعبر بهذه الالفاظ.

تعيين ، إذ لولا الوثوق بالكل لما حسن هذا الاطلاق ، بل وجب تعيين المضعف والغامز او التنبيه على انه من الثقات.

ويدل على ذلك اعتذارهم عن الروايه عن

الطاطريين وبنى فضال وامثالهم من الفطحيه والواقفه وغيرهم ، بعمل الاصحاب برواياتهم

، لكونهم ثقات فى النقل ، وعن ذكر ابن عقده (مع انه من الزيديه) باختلاطه

بأصحابنا وعظم محله وثقته وأمانته ، وكذا اعتذار النجاشى عن ذكره لمن لا يعتمد

عليه ، بالتزامه لذكر من صنف من اصحابنا او المنتمين اليهم ، ذكر ذلك فى ترجمه

محمد بن عبد الملك والمفضل بن عمر « (١).

وهذه الكلمات من الشيخ النجاشى تعرفنا

بطريقته وانه كان ملتزماً بأن لا يروى إلا عن ثقه ، ولأجل ذلك يمكن أن يقال ، بل

يجب ان يقال : إن عامه مشايخه ثقات إلا من صرح بضعفه.

وقد استخرج المحدث النورى مشايخه فى

المستدرک فبلغ اثنين وثلاثين ونقله العلامة المامقانى فى خاتمه التنقيح (٢). ونحن نذكر مشايخه على ما جمعه

واستخرجه المحدث النورى شكر الله سعيه .

مشايخ النجاشى كما استخرجهم النورى

١ الشيخ المفيد وهو المراد بقوله :

شيخنا ابو عبدالله.

٢ ابو الفرج الكاتب محمد بن على بن

يعقوب بن اسحاق بن ابى قره القنائى ، الذى وثقه فى الكتاب واثنى عليه.

٣ ابو عبدالله محمد بن علي بن شاذان

القزويني ، الذي اكثر رواياته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار.

ص: ٢٨٥

١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٥٠٤.

٢- [٢] تنقيح المقال: ٢ / ٩٠.

٤ ابو الحسن محمد بن أحمد بن علي بن

الحسن بن شاذان الفامى القمى.

٥ القاضى ابو الحسين محمد بن عثمان بن

الحسن النصيبى.

٦ محمد بن جعفر الأديب وقد يعبر عنه

ب « المؤدب » و « القمى » و « التميمى » و « النحوى ».

٧ ابو العباس أحمد بن علي بن العباس

بن نوح السيرافى الذى صرح بأنه شيخه ومستنده ومن استفاد منه.

٨ ابو الحسن أحمد بن محمد بن عمران بن

موسى بن الجراح المعروف بابن الجندى.

٩ ابو عبدالله أحمد بن عبد الواحد بن

أحمد البزاز.

١٠ ابو الحسين أحمد بن الحسين بن

عبدالله الغضائرى المعروف.

١١ أحمد بن محمد بن عبدالله الجعفى ،

الذى يروى غالباً عن أحمد بن محمد بن عقده الحافظ.

١٢ ابو الحسن أحمد بن محمد بن موسى

الاهوازى المعروف بابن الصلت الذى هو من مشايخ الشيخ.

١٣ والده على بن أحمد بن علي بن

العباس النجاشى.

١٤ ابو الحسين على بن أحمد بن ابى جيد

القمى.

١٥ ابو القاسم على بن شبل بن اسد

الملقب بالوكيل وهو من مشايخ الشيخ.

١٦ القاضى ابو الحسن على بن محمد بن

يوسف.

١٧ الحسن بن أحمد بن إبراهيم.

ص: ٢٨٦

١٨ ابو محمد الحسن بن أحمد بن الهيثم

العجلى الذى قال فيه « انه من وجوه اصحابنا ».

١٩ ابو عبدالله الحسين بن عبيدالله بن

إبراهيم الغضائرى ، الذى هو من اجلاء شيوخ الشيخ.

٢٠ ابو عبدالله الحسين بن جعفر بن

محمد المخزومى الخزاز المعروف باين الخمرى.

٢١ ابو عبدالله الحسين بن أحمد بن

موسى بن هديه.

٢٢ القاضى ابو اسحاق إبراهيم بن مخلد

بن جعفر.

٢٣ ابو الحسن اسد بن إبراهيم بن كليب

السلمى الحزانى.

٢٤ ابو الخير الموصلى سلامه بن ذكا

وهو من رجال التلعكبرى.

٢٥ ابو الحسن العباس بن عمر بن العباس

بن محمد بن عبد الملك بن ابى مروان الكلوزانى المعروف بابن المروان ، الذى اكثر

رواياته عن على ابن بابويه.

٢٦ ابو أحمد عبد السلام بن الحسين بن

محمد بن عبدالله البصرى.

٢٧ ابو محمد عبدالله بن محمد بن محمد

بن عبدالله الدعجلى.

٢٨ عثمان بن حاتم بن منتاب التغلبى.

٢٩ ابو محمد هارون بن موسى التلعكبرى.

٣٠ ابو جعفر او ابو الحسين محمد هارون

التلعكبرى.

٣١ ابو الحسين أحمد بن محمد بن على

الكوفى الكاتب الذى روى

ص: ٢٨٧

عنه السيد الأجل

المرتضى.

٣٢ ابو محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن

داود الفخّام (١).

ص: ٢٨٨

١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٥٠٢ / ٥٠٣ وسقط فيه ك: « ابو محمد الحسن بن محمد بن يحيى ».

٤ كل من يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى بلا واسطه في «نوادير الحكمة»

اشاره

ص: ٢٨٩

ولتوضيح هذا النوع من التوثيق نقدم

مقدمه وهى : أن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمى الذى يعد من اجلاء

الأصحاب ، قد ألّف كتاباً سماه « نواذر الحكمه » وهو يشتمل على كتب اولها كتاب

التوحيد و اخرها كتاب القضايا والأحكام كما ذكره الشيخ فى الفهرست (١).

والنجاشى يصف الكتاب بقوله : « لمحمد بن

أحمد بن يحيى كتب منها كتاب « نواذر الحكمه » وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون ب

« دبه شيب » قال : وشيب فامى كان بقم له دبه ذات بيوت ، يعطى منها ما يطلب منه

من دهن فشبهوا هذا الكتاب بذلك .»

ويعرف شخصيه بقوله : « محمد بن أحمد بن

يحيى الأشعري القمى كان ثقه فى الحديث ، إلا ان اصحابنا قالوا : كان يروى عن

الضعفاء ، ويعتمد المراسيل ، ولا يبالى عمن اخذ ، وما عليه فى نفسه مطعن فى شىء

وكان محمد بن الحسن بن الوليد (٢)

يستثنى من روايه محمد بن أحمد بن يحيى ما

ص : ٢٩١

١- [١] فهرست الشيخ : ١٧٠ ١٧١.

٢- [٢] محمد بن الحسن بن الوليد القمى ، جليل القدر ، عارف بالرجال ، موثوق به ، له كتب راجع فهرس الشيخ : ١٤٨ وقال

النجاشى فى رجاله : « محمد بن الحسن بن أحمد بن وليد ابو جعفر شيخ القميين و فقيهم و متقدمهم و وجههم و يقال انه نزيل قم

وما كان

رواه عن ١ محمد بن

موسى الهمداني ، ٢ او ما رواه عن رجل . ٣ او يقول بعض اصحابنا ٤ او عن محمد

بن يحيى المعاذى ٥ او عن ابي عبدالله الرازى الجاموراني ٦ او عن ابي عبدالله

السيارى ٧ او عن يوسف بن السخت ٨ او عن وهب بن منبه ٩ او عن ابي علي

النشابورى ١٠ او عن ابي يحيى الواسطى ١١ او عن محمد بن علي ابي سمينه ١٢ او

يقول فى حديث او كتاب ولم أروه ١٣ او عن سهل بن زياد الأدمى ١٤ او عن محمد بن

عيسى بن عبيد بإسناد منقطع ١٥ او عن أحمد بن هلال ١٦ او محمد بن علي الهمداني

١٧ او عبدالله بن محمد الشامى ١٨ او عبدالله بن أحمد الرازى ١٩ او أحمد بن

الحسين بن سعيد ٢٠ او أحمد بن بشير الرقى ٢١ او عن محمد بن هارون ٢٢ او عن

ممويه بن معروف ٢٣ او عن محمد بن عبدالله بن مهران ٢٤ او ما ينفرد به الحسن بن

الحسين اللؤلؤى ٢٥ وما يرويه عن جعفر بن محمد بن مالك ٢٦ او يوسف بن الحارث ٢٧

او عبدالله بن محمد الدمشقى (١).

طبقة فى الحديث

يروى هو عن مشايخ كثيره ، منهم ابن ابي

عمير (المتوفى عام ٢١٧ هـ) وأحمد بن ابي نصر البرنطى (المتوفى عام ٢٢١ هـ)

وأحمد بن خالد البرقى (المتوفى عام ٢٧٤ هـ أو ٢٨٠ هـ).

ويروى عنه أحمد بن ادريس الأشعري)

المتوفى عام ٣٠٦ هـ) وسعد بن عبدالله القمى (المتوفى عام ٢٩٩ هـ أو ٣٠١ هـ).

اصله منها ، ثقة ثقة

عين مسكون اليه مات سنة ٣٤٣ هـ « اقول : وهو شيخ الصدوق الذى قال فى حقه انه يسكن

اليه في تصحيحاته وتضعيفاته ، فكل ما صححه ابن الوليد فهو صحيح وما ضعفه فهو ضعيف.

لاحظ الفقيه ج ٢ باب صوم التطوع وثوابه من الايام المتفرقه ، ذيل الحديث ٢٤١.

ص: ٢٩٢

١- [١] استثنى ابن الوليد هؤلاء الجماعه من مشايخ مؤلف نواذرالحكمه ومعناه ان غير هؤلاء الواردين في ذلك الكتاب ممن روى عنهم بلا واسطه محكوم بالصحه « رجال النجاشى : الرقم ٩٣٩ ».

والرجل من اساتذه الحديث فى النصف الثانى من القرن الثالث.

وزاد الشيخ فى الفهرس : ٢٨ جعفر بن

محمد الكوفى ٢٩ والهيثم بن عدى.

غير ان ابا العباس بن نوح قال : « وقد

اصاب شيخنا ابو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد فى ذلك كله وتبعه ابو جعفر بن بابويه

رحمه الله على ذلك إلا

فى محمد بن عيسى بن عبيد فلا ادرى ما رابه فيه (١)

، لانه كان على ظاهر العدالة والثقه « (٢).

فاستدلوا بأن فى استثناء المذكورين

وبالاحص بالنظر إلى ما ذكره ابن نوح فى حق محمد بن عيسى بن عبيد الذى يدل على

التزامهم باحراز العدالة فى الراوى ، شهاده على عداله كل من روى عنه محمد بن أحمد

بن يحيى ولم تستثن روايته (٣).

وباختصار قالوا باعتبار كل من يروى عنه

محمد بن أحمد بن يحيى إذا لم يكن ممن استثناء ابن الوليد من روايات محمد بن أحمد

عنه ، فان اقتصار ابن الوليد على ما ذكره من موارد الاستثناء يكشف عن اعتماده على

جميع روايات محمد بن أحمد غير الموارد المذكوره. والتصحيح والاستثناء راجعان إلى

مشايخه بلا واسطه لا كل من جاء اسمه فى اسناد ذلك الكتاب منتهياً إلى الإمام.

نظرننا فى الموضوع

يستفاد من هذه الكلمات ان مشايخه فى

الحديث المذكورين فى رجال

١- [١] فى بعض النسخ «رايه» والظاهر ما اثبتناه من الريب بمعنى الشك ، أى ما الذى اوجد الشك فى حقه.

٢- [٢] رجال النجاشى: الرقم ٩٣٩.

٣- [٣] لاحظ تكمله الوحيد البهبهانى وغيره.

نوادير الحكمه غير من

استثنى ، محكوم بالوثاقه والعداله عند هؤلاء الثلاثه (أعنى ابن الوليد وابن نوح

والصدوق لأجل اعتماد الاخير على تعديل ابن الوليد وجرحه فى عامه الموارد)

وتوثيقاتهم حجّه ما لم تعارض بتضعيف آخر.

وربما يورد عليه بأن اعتماد ابن الوليد

أو غيره من الاعلام المتقدمين ، فضلا عن المتأخرين ، على روايه شخص والحكم بصحتها

لا يكشف عن وثاقه الراوى او حسنه ، وذلك لاحتمال أن الحاكم بالصحه يعتمد على أصاله

العداله ، ويرى حجّيه كل روايه يرويها مؤمن لم يظهر منه فسق ، وهذا لا يفيد من

يعتبر وثاقه الراوى أو حسنه فى حجيه خبره (1).

ولا يخفى أن ما ذكره من الاحتمال لا

يوافق ما نقله النجاشى فى رجاله عن ابن نوح ، فانه قد اعترض على ابن الوليد فى

استثناء محمد بن عيسى بن عبيد حيث قال : « لا أدرى ما رابه فيه أى ما هو السبب

الذى أوقعه فى الشك فيه لأنه كان على ظاهر العداله والثقه » والمتبادر من

العباره أن الباقي مَمَّن قد أحرزت عدالتهم ووثاقتهم ، لا أن عدالتهم كانت محرزه

بأصاله العداله.

وأضعف من ذلك ما ذكره « لعله كان يرى

حجيه كل روايه يرويها مؤمن لم يظهر منه فسق » فان هذا الاحتمال لا يناسب العباره.

ويوضح هذا النظر ما ذكره الصدوق فى مورد

من الفقيه حيث قال : « كان شيخنا محمد بن الحسن لا يصحح خبر صلاه يوم غدير خمّ

والتواب المذكور فيه لمن صامه ، ويقول إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني وكان

كذاباً غير ثقة ، وكل ما لم يصححه ذلك الشيخ قدس سره
ولم يحكم بصحته من الاخبار فهو عندنا متروك غير صحيح».

وقال أيضا : « كان شيخنا محمد بن الحسن

بن أحمد بن الوليد (رضى

ص : ٢٩٤

١- [١] معجم رجال الحديث : ١ / ٨٦ ، طبعه النجف ، والصفحة ٧٤ ، طبعه بيروت.

الله عنه) سيئ الرأي في محمد بن عبدالله المسمعى ، راوى هذا الحديث ، وإنى قد أخرجت هذا الخبر في

هذا الكتاب ، لانه كان في كتاب الرحمه وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه لى « (١).

فان هذه التعابير تشعر بأن توصيف

الباقين بالوثاقه ، والمستثنين بالضعف كان بالاحراز لا بالاعتماد على أصاله

العداله فى كل راو أو على القول بحجيه قول كل من لم يظهر منه فسق.

أضف اليه أنه لو كان المناط فى صحه

الروايه هذين الاصلين ، لما احتاج الصدوق فى إحراز حال الراوى إلى توثيق او تضعيف

شيخه ابن الوليد ، لأن نسبه الاصل إلى الاستاذ والتلميذ سواسيه.

هذا وإن العلامه المامقانى نقل عن

الحاوى : أن استثناء اولئك الجمع لا يقتضى الطعن فيهم ، لأن رد الروايه أعم من

الطعن لا سيما محمد بن عيسى حيث قبل روايته باسناد غير منقطع (٢).

والظاهر خلافه ، ولأجل كون الاستثناء

دليلا على الطعن تعجب ابن نوح استثناء محمد بن عيسى بن عبيد ، مع كونه ظاهر

العداله والوثاقه. نعم لم يرد روايه محمد بن عيسى مطلقاً إلا فيما إذا كانت

اسنادها منقطعه.

هذا وان صاحب « قاموس الرجال » فسر »

انقطاع الاسناد « بما إذا كان متفرداً بالروايه ولم يشاركه فيها غيره ، واستشهد

على ذلك بقول ابن الوليد فى موضع اخر ، قال فى كتب يونس : « ما لم يتفرد محمد بن

عيسى بروايتها عنه ، صحيحه وليس محمد بن عيسى متفرداً بهذا الشرط بل روايات الحسن

- ١- [١] عيون أخبار الرضا : ج ٢ ، باب فى ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المنشوره ، ذيل الحديث ٤٥ ، طبع طهران.
- ٢- [٢] تنقيح المقال : ٢ / ٧٦ ، فى ترجمه محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري القمى.

اللؤلؤى ومحمد بن

أورمه كذلك « (١) ».

وهذا التوجيه مما يباه ظاهر العبارة

أعنى قوله : « منقطع الاسناد » والظاهر هو انقطاع الاسناد بين محمد بن أحمد بن

يحيى ومحمد بن عيسى ولاجل ذلك يروى النجاشى كتب محمد بن عيسى بن عبيد عن أحمد بن

محمد بن يحيى ، عن الحميرى ، عن محمد بن عيسى بن عبيد (٢) .

وقد اضاف الشيخ إلى « منقطع الاسناد »

قوله « يتفرد به » وهذا يدل على تغايرهما. وعلى كل تقدير فبعض اولئك المستثنى

كالحسن اللؤلؤى ممن وثقه النجاشى ، ولا بد من اعمال قواعد التعارض فى التوثيق

والتضعيف.

وعلى كل تقدير فكون الرجل من مشايخ مؤلف

كتاب « نواذر الحكمة » يورث الظن او الاطمئنان بوثاقته إذا لم يكن أحد هؤلاء

المستثنى ، فلاحظ.

ص: ٢٩٦

١- [١] قاموس الرجال: ٨ / ٤١.

٢- [٢] رجال النجاشى: الرقم ٨٩٦.

لا شك ان مؤلف كامل الزيارات (وهو الشيخ الاقدم والفقير المقدم الشيخ ابو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه المتوفى سنه ٣٦٧ او ٣٦٩ على احتمال ، والمدفون بالكاظميه فى الرواق الشريف ، وفى محاذاه تلميذه

الشيخ المفيد) احد اجلاء الاصحاب فى الحديث والفقير ، ووصفه النجاشى (١) فى رجاله بانه من ثقات اصحابنا

واجلائهم فى الفقير والحديث ، وتوارد عليه النص بالوثاقه فى فهرس الشيخ (٢) والوجيزه ، والبحار ، وبلغه الرجال

للشيخ سليمان الماحوزى ، والمشاركات للشيخ فخر الدين الطريحي ، والمشاركات للكاظمى

، والوسائل ، ومنتهى المقال للشيخ أبى على ، فى ترجمه أخيه ، والسيد رضى الدين ابن

طاوس وغيرهم من الاعلام (٣).

ص: ٢٩٩

١- [١] رجال النجاشى: الرقم ٣١٨ ، وقال : كل ما يوصف به الناس من جميل وفقه فهو فوقه ، وله كتب حسان.

٢- [٢] الفهرست : الرقم ١٤١ ، وذكر الشيخ فى رجاله انه مات سنه ٣٦٨ هـ ، وقال العلامة فى الخلاصه : انه مات سنه ٣٦٩ هـ ويحتمل كون التسع مصحف « السبع ».

٣- [٣] لاحظ مقدمه كامل الزيارات بقلم العلامة محمد على الغروى الاردوبادى ، فقد حقق احوال المترجم ونقل عبائر العلماء فى حقه ، وقال النجاشى : « روى عن ابيه واخيه عن سعد » ومراده سعد بن عبدالله الاشعري القمى (المتوفى ٣٠١ هـ وقيل ٢٩٩ هـ) ولم يروى عن سعد إلا حديثين كما فى رجال النجاشى فى ترجمه سعد الرقم ٤٦٧ ، او اربعة احاديث كما فى ترجمه نفسه ، الرقم ٣١٨.

وكتابه هذا من أهم كتب الطائفة وأصولها

المعتمد عليها في الحديث ، أخذ منه الشيخ في التهذيب وغيره من المحدثين ، وهو من

مصادر الشيخ الحر العاملي في وسائله ، وعدّه فيه من الكتب المعتمده التي شهد

بصحتها مؤلفوها وقامت القرائن على ثبوتها ، وعلم بصحة نسبتها اليه ، وذكره النجاشي

في رجاله بعنوان كتاب « الزيارات » كما ذكره الشيخ في الفهرس بعنوان « جامع

الزيارات » وعبر عنه في بقيه الكتب باسم « كامل الزياره ».

وهو قدس سره

ذكر في مقدمه كتابه ما دعاه إلى تصنيف كتابه في هذا الموضوع ، ثم قال : « ولم

أخرج فيه حديثاً روى عن غيرهم إذا كان فيما روينا عنهم من حديثهم صلوات الله

عليهم كفايه عن حديث غيرهم ، وقد علمنا أنا لا نحيط بجميع ما روى عنهم في هذا

المعنى ولا في غيره ، ولكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته ولا أخرجت فيه حديثاً روى عن

الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين ، غير المعروفين بالروايه ،

المشهورين بالحديث والعلم ، وسمّيته كتاب « كامل الزيارات » وفضلها وثواب ذلك » (1).

وربما يستظهر من هذه العبارة أن جميع

الرواه المذكورين في أسناد أحاديث ذلك الكتاب ممّن روى عنهم إلى أن يصل إلى

الإمام من الثقات عند المؤلف ، فلو اكتفينا بشهاده الواحد في الموضوعات يعدّ كل من

جاء في أسناد هذا الكتاب من الثقات بشهاده الثقة العدل ابن قولويه.

وقد وضع الشيخ الفاضل محمّد رضا

عرفانيان فهرساً في هذا الموضوع فاستخرج أسامى كل من ورد فيها فبلغت ٣٨٨ شخصاً.

وقد أشار بما ذكرنا الشيخ الحرّ العاملي

فى الفائده السادسه من خاتمه الكتاب وقال : « وقد شهد على بن ابراهيم ايضاً بثبوت

أحاديث تفسيره ، وأنها

ص : ٣٠٠

١- [١] مقدمه كامل الزيارات : ٤.

مرويه عن الثقات عن

الائمة وكذلك جعفر بن محمد بن قولويه فانه صرح بما هو أبلغ من ذلك في أول مزاره « (١).

وذهب صاحب معجم رجال الحديث إلى ان هذه

العباره واضحه الدلاله على انه لا يروى في كتابه روايه عن المعصوم إلا وقد وصلت

اليه من جهه الثقات من اصحابنا ، ثم أيد كلامه بما نقلناه عن صاحب الوسائل ، ثم

قال : « ما ذكره صاحب الوسائل متين فيحكم بوثاقه من شهد على بن إبراهيم أو جعفر بن

محمد بن قولويه بوثاقته ، اللهم إلا أن يبتلى بمعارض « (٢).

اقول : اما رواه تفسير القمى فسيوافيك

الكلام فى نفس الكتاب ، وانه لم يثبت ان مجموع التفسير من تأليفه ، واما ادعاء

دلاله العباره المذكوره فى مقدمه « كامل الزيارات » على انه لا يروى فى كتابه

روايه عن المعصوم إلا وقد وصلت اليه من جهه الثقات من اصحابنا رحمهم الله فيغر تام.

والحق ما استظهره المحدّث المتتبع

النورى ، فقد استظهر منه انه نصّ على توثيق كل من صدر بهم سند احاديث كتابه ، لا

كل من ورد فى اسناد الروايات ، وبالجمله يدل على توثيق كل مشايخه لا توثيق كل من

ورد فى اسناد هذا الكتاب وقد صرح بذلك فى موردين :

الأول

: فى الفائده الثالثه من خاتمه كتابه »

المستدرک « (ج ٣ ، ص ٥٢٢ ٥٢٣) قال : ان المهم فى ترجمه هذا الشيخ العظيم

استقصاء مشايخه فى هذا الكتاب الشريف ، فان فيه فائده عظيمه لم تكن فى من قدمنا من

مشايخ الأجله ، فانه رحمه الله

قال فى أول الكتاب : وقال بعد نقل عبارته فى مقدمه الكتاب على النحو الذى نقلناه

: « فتراه نصّاً على توثيق كل من روى عنه فيه ، بل كونه من المشهورين فى الحديث

والعلم ، ولا فرق فى

ص : ٣٠١

١- [١] الوسائل : ٢٠ / ٦٨.

٢- [٢] معجم رجال الحديث : ١ / ٥٠.

التوثيق بين النص

على احد بخصوصه او توثيق جمع محصورين بعنوان خاص ، وكفى بمثل هذا الشيخ مزكياً
ومعدلاً».

الثانى

: فى الفائده العاشره (ج ٣ ، ص ٧٧٧)

وقال : « من جمله الأمارات الكليه على الوثاقه كونها من مشايخ جعفر بن قولويه فى
كتابه كامل الزيارات ».

وعلى أى تقدير فيدل على المختار أمور :

١ انه استرحم لجميع مشايخه حيث قال :

« من اصحابنا رحمهم الله برحمته » ومع ذلك نرى انه روى فيه عمن لا يستحق ذلك

الاسترحام ، فقد روى فى هذا الكتاب عن عشرات من الواقفه والفضليه وهل يصح لشيخ

مثل ابن قولويه أن يسترحمهم؟

٢ روى فى الباب الثامن فى فضل الصلاه

فى مسجد الكوفه عن ليث بن أبى سليم وهو عامى بلا اشكال (١).

كما روى عن على بن أبى حمزه البطائنى

المختلف فيه ، فقد روى عنه فى هذا الكتاب فى الصفحات التاليه : ١٠٨ ٨٤ ٦٣

١١٩ ٢٤٦ ٢٤٨ ٢٩٤.

كما روى عن حسن بن على بن أبى حمزه

البطائنى فى الصفحات التاليه ٤٩ ١٠٠.

كما روى عن عمر بن سعد فى الصفحات

١- [١] كامل الزياره : ٣١ ، الباب ٨.

٢- [٢] وربما يتوهم ان المراد منه هو عمر بن سعد بن أبي وقاص وليس بصحيح. كيف وهو من مشايخ نصر بن مزاحم (المتوفى عام ٢١٢ هـ) وفي بعض النسخ « عمرو بن سعد » وفي آخر « عمر بن سعيد »

كما روى فيه عن بعض أمهات المؤمنين

التي لا يركن إلى حديثها (الصفحة ٣١، الباب الثامن، الحديث ١٦).

٣ القدمات من المشايخ كانوا ملتزمين

بأن لا يأخذوا الحديث إلا ممن صلحت حاله وثبت وثاقته، والعناية بحال الشيخ كانت

أكثر من عنايتهم بمن يروى عنه الشيخ، قد عرفت التزام النجاشي بأن لا يروى إلا عن

شيخ ثقه، لا أن يكون جميع من ورد في سند الرواية ثقات.

ولأجل ذلك كانت الرواية بلا واسطه عن

المجاهيل والضعفاء عيباً، وكانت من أسباب الجرح، ولم يكن نقل الرواية المشتمله

على المجهول والضعيف جرحاً.

كل ذلك يؤيد ما استظهره المتتبع النورى رحمه الله.

ثم إن أكثر أحاديث الكتاب يرويه المؤلف

عن أبيه محمد بن جعفر. قال النجاشي: «كان أبوه من خيار أصحاب سعد (١) وأصحاب سعد أكثرهم ثقات كعلي بن الحسين

بن بابويه (والد الصدوق) ومحمد بن الحسن بن الوليد (شيخ الصدوق) وحمزه بن

القاسم ومحمد بن يحيى العطار القمى».

والوالد هو المدفون بقم فى مقبره »

شيخان «فلاحظ.

وأما اخو المؤلف فهو أبو الحسين علي بن

محمد بن جعفر، ونقل عنه فى الكتاب كثيراً. قال النجاشي: «روى الحديث ومات حدث

السن لم يسمع منه، له كتاب فضل العلم وآدابه، أخبرنا محمد والحسين بن هديّه،

قالا: حدثنا جعفر بن محمد بن قولويه، قال: حدثنا أخى به «(٢).

واحتمل العلامه

الامينى فى تعاليقه ان الراوى هو عمرو بن سعيد المدائنى الساباطى الثقه الراوى عن

الإمام الرضا عليه السلام

والظاهر انه عمر بن سعد من مشايخ نصر.

ص: ٣٠٣

١- [١] رجال النجاشى : الرقم ٣١٨.

٢- [٢] رجال النجاشى : الرقم ٦٨٥.

وإذا كان الحق ما استظهره المحدث

النورى ، وأن العبارة لا تدل إلا على وثاقه مشايخه فعلينا بيان مشايخه التى لا

تتجاوز ٣٢ شيخاً حسب ما أنهاهم المحدث النورى واليك أسماءهم :

١ والده محمد بن قولويه الذى هو من

خيار أصحاب سعد بن عبدالله (المتوفى عام ٢٩٩ هـ).

٢ أبو عبد الرحمن محمد بن أحمد بن

الحسين الزعفرانى نزىل بغداد.

٣ ابو الفضل محمد بن أحمد بن إبراهيم

بن سليمان الجعفى الكوفى ، المعروف بالصابونى صاحب كتاب الفاخر فى الفقه.

٤ ثقه الاسلام الكلينى.

٥ محمد بن الحسن بن الوليد.

٦ محمد بن الحسن بن على بن مهزيار.

٧ أبو العباس محمد بن جعفر بن محمد بن

الحسن القرشى الرزاز (٢٣٣ ٣١٦ هـ).

٨ محمد بن عبدالله بن جعفر الحميرى

القمى.

٩ الحسن بن عبدالله بن محمد بن عيسى

يروى عنه ، عن أبيه ، عن الحسن بن محبوب.

١٠ أبو الحسن على بن الحسين بن موسى

بن بابويه.

١١ أخوه علي بن محمد بن قولويه.

١٢ أبو القاسم جعفر بن محمد بن

إبراهيم بن عبدالله بن موسى بن جعفر الموسوي العلوي.

١٣ أبو علي أحمد بن علي بن مهدي بن

صدقه الرقي بن هاشم بن

ص: ٣٠٤

غالب بن محمد بن علي

الرقى الانصارى.

١٤ محمد بن عبد المؤمن المؤدب القمى

الثقه صاحب النوادر.

١٥ ابو الحسن على بن حاتم بن أبى حاتم

القزوينى.

١٦ على بن محمد بن يعقوب بن اسحاق بن

عمار الصيرفى (المتوفى سنة ٣٣٢ هـ).

١٧ أبو الحسن على بن الحسين

السعد آبادى القمى الذى يروى عنه الكلينى.

١٨ أبو على محمد بن همّام بن سهيل

الكاتب البغدادى ، شيخ الطائفة ووجهها المولود بدعاء العسكرى عليه السلام (المتوفى سنة ٣٣٢ هـ).

١٩ أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد بن

سعيد بن سعد التلعكبرى الشيبانى (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٢٠ القاسم بن محمد بن على بن إبراهيم

الهمدانى وكيل الناحية المقدسه بهمدان.

٢١ الحسن بن زبرقان الطبرى.

٢٢ أبو عبدالله الحسين بن محمد بن

عامر بن عمران بن أبى بكر الاشعري القمى ، الذى أكثر الكلينى من الروايه عنه.

٢٣ أبو على أحمد بن إدريس بن أحمد

الاشعري القمي (المتوفى سنة ٣٠٦ هـ).

٢٤ أبو عيسى عبيدالله بن فضل بن محمد

بن هلال الطائي البصري ، وفي بعض النسخ «عبدالله».

٢٥ حكيم بن داود بن حكيم يروي عن سلمه

بن خطاب.

ص: ٣٠٥

٢٦ محمد بن الحسين وفي بعض المواضع ،

الحسن بن مثنى الجوهري.

٢٧ محمد بن أحمد بن علي بن يعقوب.

٢٨ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يعقوب

بن اسحاق بن عمار.

٢٩ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن

يعقوب.

واحتمل المحدث النوري اتحاده مع سابقه

بل اتحاد الثلاثة الواردة في الأرقام ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩.

٣٠ أبو عبدالله الحسين بن علي

الزعفراني.

٣١ أبو الحسين أحمد بن عبدالله بن علي

الناقد.

٣٢ أبو الحسن محمد بن عبدالله بن علي. (١)

ص: ٣٠٦

اشاره

ص: ٣٠٧

ربما يستظهر ان كل من وقع في اسناد

روايات تفسير علي بن إبراهيم المنتهيه إلى المعصومين عليهم السلام

ثقه ، لأن علي بن إبراهيم شهد بوثاقته ، واليك عبارته القمى فى ديباجه تفسيره قال :

« نحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهى الينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله

طاعتهم ، وأوجب رعايتهم ، ولا يقبل العمل إلا بهم » (١).

وقال صاحب الوسائل : « قد شهد علي بن

إبراهيم أيضاً بثبوت احاديث تفسيره ، وأنها مرويه عن الثقات عن الائمة » (٢).

وقال صاحب معجم رجال الحديث معترفاً

بصحته استفاده صاحب الوسائل : « ان علي بن إبراهيم يريد بما ذكره ، اثبات صحه

تفسيره وان رواياته ثابتة وصادره من المعصومين عليهم السلام

وأنها انتهت اليه بوساطه المشايخ والثقات من الشيعة ، وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص

التوثيق بمشايخه الذين يروى عنهم علي بن إبراهيم بلا واسطه ، كما زعمه بعضهم » (٣).

ص : ٣٠٩

١- [١] تفسير علي بن إبراهيم القمى : ١ / ٤.

٢- [٢] الوسائل : ٢٠ / ٦٨ ، الفائدة السادسة.

٣- [٣] معجم رجال الحديث : ١ / ٤٩ ، المقدمه الثالثه.

وتحقيق الحق يستدعى بيان أمور :

١ ترجمه القمى

إن على بن إبراهيم بن هاشم احد مشايخ

الشيعة فى أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع ، وكفى فى عظمته أنه من مشايخ

الكلىنى ، وقد أكثر فى الكافى الروايه عنه ، حتى بلغ روايته عنه سبعة آلاف وثمانيه

وستين مورداً (١).

وقد وقع فى أسناد كثير من الروايات تبلغ سبعة آلاف ومائه واربعين مورداً (٢).

وعرفه النجاشى بقوله : « على بن إبراهيم

، ابو الحسن القمى ، ثقة فى الحديث ، ثبت معتمد صحيح المذهب سمع فأكثر وصنف كتباً

» (٣).

وقال الشيخ الطوسى فى الفهرست : « على

بن إبراهيم بن هاشم القمى ، له كتب : منها كتاب التفسير ، وكتاب الناسخ والمنسوخ »

(٤).

٢ مشايخه

١ إبراهيم بن هاشم ورواياته عنه تبلغ

ستة آلاف ومائتين وأربعة عشر مورداً.

٢ صالح بن السندى ورواياته عنه تبلغ

ثلاثة وستين مورداً.

٣ محمد بن عيسى ورواياته عنه تبلغ

اربعمائه وستة وثمانين مورداً.

٤ محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني

ورواياته عنه تبلغ اثنين وثمانين مورداً.

٥ هارون بن مسلم ورواياته عنه تبلغ

ثلاثة وثمانين مورداً.

ص: ٣١٠

١- [١] معجم رجال الحديث : ١٨ / ٥٤ في ترجمه الكليني ، الرقم ١٢٠٣٨.

٢- [٢] معجم رجال الحديث : ١١ / ١٩٤ في ترجمته ، الرقم ٧٨١٦.

٣- [٣] رجال النجاشي : ٢٦٠ ، الرقم ٦٨٠.

٤- [٤] الفهرست : ١١٥ ، الرقم ٣٨٢.

إلى غير ذلك من المشايخ التي ذكرها صاحب

معجم رجال الحديث في الجزء ١١ ، الصفحة ١٩٥.

٣ طبقته في الرجال

كان في عصر أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام وبقي إلى سنة ٣٠٧ فانه روى الصدوق في

عيون أخبار الرضا عليه السلام

عن حمزه بن محمد بن أحمد بن جعفر ، قال : أخبرنا علي بن إبراهيم بن هاشم سنة ٣٠٧ (١).

وحمزه بن محمد ترجمه الشيخ في باب من لم

يرو عنهم ، بقوله : « حمزه بن محمد القزويني العلوي ، يروي عن علي بن إبراهيم

ونظرائه وروى عنه محمد بن علي بن الحسين بن بابويه » (٢).

وفي بعض أسانيد « الامالي » و « كمال

الدين » هكذا : حدثنا حمزه بن محمد إلى قوله : « بقم في رجب ٣٣٩ قال : أخبرنا

علي بن إبراهيم بن هاشم فيما كتبه إلي في سنة سبع وثلاثمائة ».

٤ تعريف للتفسير

التفسير المنسوب إلى القمي تفسير روائي

، وربما جاءت فيها أنظار عن نفس علي بن إبراهيم بقوله : قال علي بن إبراهيم ...

أورد في أول تفسيره مختصراً من الروايات

المبسوطة المسنده المرويه عن الامام الصادق عليه السلام

عن جدّه أمير المؤمنين عليه السلام

في بيان أنواع علوم القرآن.

ثم إن محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب

-
- ١- [١] عيون اخبار الرضا عليه السلام : ١٦١ ، الطبعة القديمه.
٢- [٢] رجال الشيخ الطوسي : ٤٦٨ ٤٦٩ في باب من لم يرو عنهم.

« الغيبه » رواها باسناده إلى الامام ، وجعلها مقدمه تفسيره ، وقد دوّنت تلك

المقدمه مفرده مع خطبه مختصره وسميت « المحكم والمتشابه » وطبع فى ايران ، وربما

ينسب إلى السيّد المرتضى ، وطبع تلك المقدمه مع تفسير القمى تاره ، ومستقله أخرى

، وأوردها بتمامها العلامه المجلسى فى مجلد القرآن من « البحار » (١).

وقد ابتدأ القمى بنقل تلك الروايات مع

حذف السند بقوله : « فأما الناسخ والمنسوخ فان عدّه النساء كانت فى الجاهليه ... » (٢).

٥ الراوى للتفسير او من املى عليه

يروى التفسير عن على بن إبراهيم ،

تلميذه ابو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزه بن موسى بن جعفر عليه السلام.

ومع الأسف ، إنه لم يوجد لراوى التفسير

(العباس بن محمد) ذكر فى الأصول الرجاليه ، بل المذكور فيها ترجمه والده

المعروف ب « محمد الأعرابى » وجدّه « القاسم » فقط. فقد ترجم والده الشيخ الطوسى

فى رجاله فى أصحاب الإمام الهادى عليه السلام

بعنوان محمد بن القاسم بن حمزه بن موسى العلوى (٣).

قال شيخنا الطهرانى : « وترجم أبو عمرو

الكشّى جدّه بعنوان « القاسم بن حمزه بن موسى بن جعفر » وذكر أنه يروى عن أبى بصير

، ويروى عنه أبو عبدالله محمد بن خالد البرقى (٤).

٢- [٢] تفسير القمي : ١ / ٢٦٧.

٣- [٣] رجال الطوسي : ٤٢٤ في اصحاب الهادي حرف الميم ، الرقم ٤١.

٤- [٤] كذا في الذريعه ولم نجده في رجال الكشي المطبوع بالعراق مثل ما في المتن ، ولم يعنونه مستقلاً وانما جاء اسمه في ترجمه ابي عبدالله بن خالد هكذا : قال نصر بن الصباح : لم يلق البرقي ابا بصير بل بينهما قاسم بن حمزه.

وأما العباس فقد ترجم في كتب الانساب ،

فهو مسلم عند النسابين وهم ذاكرون له ولأعمامه ولاخوانه ولأحفاده عند تعرضهم لحمزه

بن الامام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام.

فقد ذكر شيخنا المجيز الطهراني أنه رأى

ترجمته في المجدى ، وعمده الطالب ص ٢١٨ من طبع لکنهو ، وبحر الانساب ، والمشجر

الكشاف ، والنسب المسطر المؤلف في حدود ٦٠٠ هـ ، فعندما ذكر عقب محمد الاعرابي بن

القاسم بن حمزه بن موسى عليه السلام

، ذكروا أن محمداً هذا أعقب من خمسة بنين موسى ، وأحمد المجدور ، وعبدالله ،

والحسين أبي زيبه ، والعباس ، وذكروا من ولد العباس ، ابنه جعفر بن العباس ، ثم

ابن جعفر زيدا الملقب ب « زيد سياه » ...

وذكر مؤلف « النسب المسطر » (المؤلف

بين ٥٩٣ ٦٠٠ هـ) أعقاب العباس . قال : « وأما العباس بطبرستان ابن محمد الاعرابي

فله أولاد بها منهم جعفر وزيد والحسن ولهم أعقاب ، ويظهر من « النسب المسطر » أنه

نزل بطبرستان ولأولاده الثلاثة أعقاب بها وكانت طبرستان في ذلك الأوان مركز

الزبيديه « (١).

٦ التفسير ليس للقمي وحده

إن التفسير المتداول المطبوع كراراً (٢) ليس لعلي بن إبراهيم وحده ، وإنما هو

ملفّق مما أملاه علي بن إبراهيم علي تلميذه أبي الفضل العباس ، وما رواه التلميذ

بسنده الخاصّ عن أبي الجارود من الإمام الباقر عليه السلام.

١- [١] الذريعه : ٣٠٨ / ٤ ، بتصرف وتلخيص.

٢- [٢] طبع على الحجر تاره سنه ١٣١٣ واخرى مع تفسير الإمام العسكري ، وطبع اخيراً على الحروف فى جزءين.

وإليك التعرف على أبي الجارود وتفسيره :

أما أبو الجارود فقد عرفه النجاشي

بقوله : « زياد بن المنذر ، أبو الجارود الهمداني الخارفي الأعمى ، ... كوفى ، كان

من أصحاب أبي جعفر عليه السلام.

وروى عن أبي عبدالله عليه السلام

وتغيّر لما خرج زيد (رضى الله عنه) وقال أبو العباس ابن نوح : هو ثقفى ، سمع

عطيه ، وروى عن أبي جعفر ، وروى عنه مروان بن معاوية وعلى بن هاشم بن البريد

يتكلمون فيه ، قاله البخارى « (١) ».

وقال الشيخ فى رجاله فى أصحاب الباقر عليه السلام : « زياد بن المنذر أبو الجارود

الهمداني ، الحوفى الكوفى تابعى زيدى أعمى ، اليه تنسب الجاروديه منهم ».

والظاهر أن الرجل كان إمامياً ، لكنه

رجع عندما خرج زيد بن على فمال اليه وصار زيدياً. ونقل الكشى روايات فى ذمّه (٢) ، غير أن الظاهر من الروايات التى

نقلها الصدوق ، رجوعه إلى المذهب الحق (٣).

وأما تفسيره فقد ذكره النجاشي والشيخ

وذكرنا سندهما اليه ، واليك نصّهما : فقال الأول : « له كتاب تفسير القرآن ، رواه

عن أبي جعفر عليه السلام. أخبرنا

عدّه من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن سعيد قال : حدثنا جعفر بن عبدالله المحمدي ،

قال : حدثنا ابو سهل كثير بن عياش القطان ، قال : حدثنا أبو الجارود بالتفسير « (٤) ».

ص: ٣١٤

٢- [٢] رجال الطوسي : ١٢٢ فى اصحاب الباقر عليه السلام الرقم ٤ ، وفى الصفحه ١٩٧ فى اصحاب الصادق عليه السلام الرقم ٣١.

٣- [٣] رجال الكشى : ١٩٩ ، الرقم ١٠٤.

٤- [٤] معجم رجال الحديث : ٧ / ٣٢٥ ٣٢٦ وقد نقل الروايات الداله على رجوعه.

فالنجاشى يروى التفسير بواسطه عدّه من

أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقده وهو أيضاً زيدى.

كما أن الشيخ يروى التفسير عن ابن عقده

بواسطتين. قال : « وأخبرنا بالتفسير أحمد بن عبدون ، عن ابى بكر الدورى ، عن ابن

عقده ، عن ابى عبدالله جعفر بن عبدالله المحمدى ، عن كثير بن عياش القطان وكان

ضعيفاً وخرج أيام أبى السرايا معه فأصابته جراحه ، عن زياد بن المنذر أبى

الجارود ، عن ابى جعفر الباقر عليه السلام

« (١).

إذا عرفت هذا فاعلم أن أبى الفضل الراوى

لهذا التفسير قد روى فى هذا التفسير روايات عن عدّه من مشايخه.

١ على بن إبراهيم ، فقد خصّ سورة

الفاتحه والبقره وشطراً قليلاً من سورة آل عمران بما رواها عن على بن إبراهيم عن

مشايخه.

قال قبل الشروع فى تفسير الفاتحه : «

حدثنا أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزه بن موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : حدثنا ابو الحسن على بن

إبراهيم ، قال : حدثنى ابى رحمه الله

، عن محمد بن أبى عمير ، عن حمّاد بن عيسى ، عن أبى عبدالله عليه السلام .»

ثم ذكر عدّه طرق لعلى بن إبراهيم (٢).

وساق الكلام بهذا الوصف إلى الآيه ٤٥ من

سوره آل عمران ، ولما وصل إلى تفسير تلك الآيه ، أى قوله سبحانه : (إذ قالت

الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمه منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيها في

الدنيا والآخرة ومن المقربين)

أدخل في التفسير ما أملاه الإمام الباقر عليه السلام

لزياد بن

ص: ٣١٥

١- [١] الفهرست : الرقم ٢٩٣.

٢- [٢] تفسير القمي : ١ / ٢٧ ، الطبعة الاخيره.

المنذر ابي الجارود

فى تفسير القرآن ، وقال بعد ذكر الآيه : « حدثنا أحمد بن محمد الهمداني (المراد

به أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقده وهو زيدي من قبيله همدان اليمن) قال :

حدثنا جعفر بن عبدالله (المراد المحمدي) قال : حدثنا كثير بن عياش ، عن زياد بن

المنذر ابي الجارود ، عن ابي جعفر محمد بن على عليه السلام

« (١).

وهذا السند بنفسه السند الذى يروى به

النجاشى والشيخ تفسير ابي الجارود ، ولما كان الشيخ والنجاشى متأخرين من جامع

التفسير ، نقل النجاشى عن أحمد بن محمد الهمداني (ابن عقده) بواسطه عدّه من

أصحابنا ، ونقل الشيخ عنه أيضاً بواسطه شخصين وهما : أحمد بن عبدون وأبو بكر

الدورى عن ابن عقده.

وبهذا تبين ان التفسير ملفق من تفسير

على بن إبراهيم وتفسير ابي الجارود ، ولكل من التفسيرين سند خاص ، يعرفه كل من

راجع هذا التفسير ، ثم انه بعد هذا ينقل عن على بن إبراهيم كما ينقل عن مشايخه

الأخر إلى آخر التفسير.

وبعد هذا التلفيق ، كيف يمكن الاعتماد

على ما ذكر فى ديباجه الكتاب لو ثبت كون الديباجه لعلى بن إبراهيم نفسه؟

فعلى ذلك فلو اخذنا بهذا التوثيق

الجماعى ، يجب ان يفرق بين ما روى الجامع عن نفس على بن إبراهيم ، وما روى عن غيره

من مشايخه ، فان شهاده القمى تكون حجه فى ما يرويه نفسه ، لا ما يرويه تلميذه من

مشايخه.

ثم ان الاعتماد على هذا التفسير بعد هذا

الاختلاط مشكل جداً، خصوصاً مع ما فيه من الشذوذ في المتن.

ص: ٣١٦

١- [١] تفسير القمي: ١ / ١٠٢، الطبعة الاخير.

وقد ذهب بعض اهل التحقيق إلى ان نسخه

المطبوعه تختلف عما نقل عن ذلك التفسير فى بعض الكتب ، وعند ذلك لا يبقى اعتماد على

هذا التوثيق الضمنى ايضاً ، فلا يبقى اعتماد لا على السند ولا على المتن .

ثم ان فى الهدف من التلفيق بين

التفسيرين احتمالاً ذكره شيخنا المجيز الطهرانى ، وهو أنّ طبرستان فى ذلك الاوان

كانت مركز الزيديه ، فينقدح فى النفس احتمال ان نزول العباس (جامع التفسير)

اليها ، انما كان لترويج الحق بها ، ورأى من الترويج ، السعى فى جلب الرغبات إلى

هذا التفسير (الكتاب الدينى المروى عن اهل البيت عليهما السلام

(الموقوف ترويجه عند جميع اهلها على ادخال بعض ما يرويه ابو الجارود عن الإمام

الباقر عليه السلام فى تفسيره ،

المرغوب عند الفرقه العظيمه من الزيديه الذين كانوا يسمون بالجاروديه ، نسبه اليه

« (١) .

ثم ان مؤلف التفسير كما روى فيه عن على

بن إبراهيم ، روى عن عدّه مشايخ أخر استخرجها المتتبع الطهرانى فى تعليقه على

كتابه القيم « الدرعيه إلى تصانيف الشيعة » واليك بيان بعضها :

٢ محمد بن جعفر الرزاز : قال (راوى

التفسير) : حدثنا محمد بن جعفر الرزاز ، عن يحيى بن زكريا ، عن على بن حسان ، عن

عبد الرحمن بن كثير ، عن ابى عبدالله عليه السلام

فى قوله تعالى (ما اصاب من مصيبه ...) (٢) .

ومحمد بن جعفر بن محمد بن الحسن الرزاز

هو شيخ ابي غالب الزراري (المتوفى عام ٣٦٨ هـ) وشيخ ابن قولويه المعروف (

المتوفى عام ٣٦٧ هـ أو ٣٦٩ هـ) فلا يمكن ان يكون القائل بقوله: « حدثنا » هو

علي بن ابراهيم.

ص: ٣١٧

١- [١] الذريعه : ٣٠٨ / ٤.

٢- [٢] تفسير القمي : ٢ / ٣٥١ سورة الحديد.

والرزاز يروى عن مشايخ كثيرين.

منهم خاله محمد بن الحسين بن ابي الخطاب

(المتوفى عام ٢٦٢ هـ).

ومنهم ابو جعفر محمد بن أحمد بن يحيى بن

عمران الأشعري صاحب « نواذر الحكمة » فقد صرح النجاشي بروايه الرزاز عنه.

٣ ابو عبدالله الحسين بن محمد بن عامر

الأشعري : قال (راوى التفسير) : اخبرنا الحسين بن محمد بن عامر الأشعري ، عن

المعلى بن محمد البصرى عن ابن ابي عمير ، عن ابي جعفر الثانى عليه السلام فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)

[\(١\)](#).

والحسين بن محمد بن عامر يروى تفسير

المعلى البصرى عنه ، وقد اكثر الكلىنى من الروايه عنه فى الكافى ، ويروى عنه على

بن بابويه (المتوفى عام ٣٢٩ هـ) وابن الوليد (المتوفى عام ٣٤٣ هـ) وابن

قولويه المتوفى عام ٣٦٩ هـ).

٤ ابو على محمد بن ابي بكر همام بن

سهيل : قال (راوى التفسير : حدثنا محمد بن همام ، قال : حدثنا جعفر بن محمد بن

مالك ، قال : حدثنا القاسم بن ربيع ، عن محمد بن سنان ، عن عمار بن مروان ، عن

منخل ، عن جابر ، عن ابي جعفر عليه السلام

فى قوله تعالى : (فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه) [\(٢\)](#).

وابو على محمد بن همام بن سهيل الكاتب

الاسكافى (المتوفى عام ٣٣٦ ، كما ضبطه تلميذه التلعكبرى) يروى عنه ابن قولويه

فى كامل الزيارات وابو عبدالله محمد بن إبراهيم النعمانى ، تلميذ الكلينى فى كتاب «

الغيبه».

ص: ٣١٨

١- [١] تفسير القمى : ١ / ١٦٠ سورة المائده.

٢- [٢] تفسير القمى : ٢ / ١٠٤ سورة النور.

وقد ذكر شيخنا المجيز الطهراني ثلّه

ممن روى عنه جامع التفسير واليك أسماء بعضهم على وجه الاجمال.

١ أبو الحسن على بن الحسين السعد آبادي

القمي الراوي عن أحمد بن ابي عبدالله البرقي.

٢ الشيخ ابو على أحمد بن ادريس بن

أحمد الأشعري القمي (المتوفى ٣٠٦ هـ).

٣ الشيخ ابو عبدالله محمد بن أحمد بن

ثابت ، الراوي عن الحسن بن محمد بن سماعه (المتوفى عام ٢٦٣ هـ).

٤ ابو جعفر محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري

القمي ، الراوي عن ابيه كتاب « قرب الاسناد ».

٥ محمد بن ابي عبدالله ، وهو ابو

الحسين محمد بن عون الأسدي (المتوفى ٣١٢ هـ) وهو من مشايخ الكليني.

٦ حميد بن زياد النينوائي (المتوفى

٣١٠ هـ) وهو أيضاً من مشايخ الكليني.

٧ الحسن بن على بن مهزيار ، عن ابيه

على.

٨ ابو القاسم الحسنى الراوي لتفسير

الفرات عن مؤلفه ، وفرات وعلى بن إبراهيم كانا متعاصرين.

إلى غير ذلك من المشايخ الذين يروى عنهم

فى هذا التفسير ، مع انه لم يوجد روايه على بن إبراهيم عن احد من هؤلاء فى جميع

رواياته المرويه عنه فى الكافى وغيره (١).

ص: ٣١٩

١- [١] لاحظ الذريعه : ٣٠٧٣٠٢ / ٤.

عندئذ لا يصح القول بأن كل ما ورد في

اسناد تفسير على بن إبراهيم القمي ثقات بتوثيق المؤلف في ديباجه الكتاب ، لما عرفت

ان التفسير ملفق مما رواه جامع التفسير عن على بن إبراهيم ، عن مشايخه إلى

المعصومين عليهم السلام ومما رواه

عن عده من مشايخه عن مشايخهم إلى المعصومين عليهم السلام.

اضف إلى ذلك انه لا يمكن القول بأن مراد

القمي من عبارته : « رواه مشايخنا وثقاتنا » كل من وقع في سنده إلى ان ينتهي إلى

الإمام ، بل الظاهر كون المراد خصوص مشايخه بلا واسطه ، ويعرف عنه عطف « وثقاتنا »

على « مشايخنا » الظاهر في الأساتذه بلا واسطه ، ولما كان النقل عن الضعيف بلا

واسطه من وجوه الضعف ، دون النقل عن الثقة إذا روى عن غيرها خص مشايخه بالوثاقه

ليدفع عن نفسه سهم النقد والاعتراض ، كما ذكرنا في مشايخ ابن قولويه ، وإلا فقد

ورد في اسناد القمي من لا يصح الاعتماد عليه من أمهات المؤمنين فلاحظ.

قيل : ان جميع من ذكره الشيخ فى رجاله

من اصحاب الصادق عليه السلام

ثقات ، وقد استدلل عليه بما ذكره الشيخ المفيد فى ارشاده ، وهذا لفظه : « نقل الناس

عن الصادق عليه السلام من العلوم

ما سارت به الركبان ، وانتشر ذكره فى البلدان ، ولم ينقل عن احد من اهل بيته

العلماء ، ما نقل عنه ، ولا لقي احد منهم من اهل الآثار ، ونقله الاخبار ، ولا

نقلوا عنهم كما نقلوا عن ابي عبدالله ، فان اصحاب الحديث قد جمعوا اسماء الرواه

عنه من الثقات على اختلافهم فى الآراء والمقالات فكانوا اربعة آلاف رجل » (١).

وقال ابن شهر آشوب فى مناقبه : « نقل عن

الصادق عليه السلام من العلوم

ما لم ينقل عن احد ، وقد جمع اصحاب الحديث اسماء الرواه من الثقات على اختلافهم فى

الآراء والمقالات فكانوا اربعة آلاف رجل » (٢).

وقال الشيخ محمد بن على الفتال فى »

روضه الواعظين « : « قد جمع اصحاب الحديث اسماء الرواه عن الصادق عليه السلام من الثقات على اختلافهم فى الآراء

والمقالات وكانوا اربعة آلاف » (٣).

ص : ٣٢٣

١- [١] الارشاد : ٢٨٩ طبعه ايران.

٢- [٢] المناقب : ٤ / ٢٤٧.

٣- [٣] روضه الواعظين : ١٧٧.

وهؤلاء الاثبات الثلاثة وصفوا تلك

الصفوه بالثقات وان كان كلام الشيخ والنجاشي خالياً عن ذلك الوصف كما سيوافيك.

وقد ذكر اهل الرجال ان أحمد بن محمد بن

سعيد الحافظ المكنى ب « ابي العباس » المعروف ب « ابن عقده » قد ضبط اصحاب

الصادق عليه السلام فى كتاب

رجاله. قال النجاشي فى ترجمته : « له كتاب الرجال وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد

عليه السلام » (١).

ومثله الشيخ فى فهرسته ، حيث قال : « له

كتاب الرجال وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام

» (٢).

وليس فى كلام النجاشي والشيخ توصيف

رجاله بالوثاقه.

وعلى كل تقدير ، فما ذكره الشيخ المفيد

لو كان ناظراً إلى ما جمعه ابن عقده من أصحاب الصادق عليه السلام

، يكون ما ذكره نفسه ومن تبعه كابن شهر آشوب والفتال شهاده منهم على وثاقه اربعة

آلاف رجل من اصحاب الصادق عليه السلام.

هذا من جانب.

ومن جانب آخر ان الشيخ قد اخرج اسماء

هؤلاء الرواه فى رجاله مع غيرهم. قال فى ديباجه رجاله : « ولم اجد لأصحابنا كتاباً

جامعاً فى هذا المعنى (اسماء الرجال الذين رووا عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وعن الأئمه من بعده إلى زمن القائم

عجل الله تعالى فرجه الشريف ومن تأخر عنهم) إلا مختصرات ، قد ذكر كل انسان منهم

طرفاً ، إلا ما ذكره ابن عقده ، فانه قد بلغ الغايه فى ذلك ، ولم يذكر رجاله باقى

الأئمه عليهم السلام ، وانا اذكر

ما ذكره ، وأورد ذلك من بعد من لم يذكره « (٣) .

ص : ٣٢٤

١- [١] رجال النجاشى : ٩٤ الرقم ٢٣٣ .

٢- [٢] الفهرست للشيخ : ٥٣ .

٣- [٣] رجال الشيخ الطوسى : ٢ .

فبملاحظه هذين الأمرين تصبح النتيجة هي

ان ما ذكره الشيخ من اسماء الرواه من اصحاب الصادق عليه السلام

كلهم ثقات حسب توثيق الشيخ المفيد ومن تبعه.

ثم ان جماعه من المتأخرين تبعوا الشيخ

المفيد واقتفوا اثره في ما ذكره واليك نقل بعض كلماتهم :

قال علم الدين المرتضى على بن جلال

الدين عبد الحميد النسابة ، الذي هو من علمائنا في اوائل القرن الثامن في كتابه «

الانوار المضيئه » : ومما اشتهر بين العامه والخاصه ان اصحاب الحديث جمعوا اسماء

الرواه عنه عليه السلام من الثقات

على اختلافهم في الآراء والمقالات فكانوا اربعة آلاف [\(١\)](#).

وقال الشيخ الطبرسي في الباب الخامس

كتابه « اعلام الورى باعلام الهدى » في ذكر مناقب الصادق عليه السلام : « ولم عن ينقل عن احد من سائر العلوم

ما نقل عنه ، فان اصحاب الحديث قد جمعوا اسامي الرواه عنه من الثقات على اختلافهم

في المقالات والديانات ، فكانوا اربعة آلاف رجل [\(٢\)](#).

ثم ان بعض المتأخرين اکتفوا بذكر عدد

الرواه عن الصادق عليه السلام

من دون توصيفهم بكونهم من الثقات.

١ قال المحقق في « المعبر » : «

انتشر عنه من العلوم الجمه ما بهر به العقول إلى ان قال : وروى عنه من الرجال

ما يقارب اربعة آلاف رجل [\(٣\)](#).

٢ قال العلامه في « الخلاصه » في

القسم الثاني (في ترجمه ابن عقده)

ص: ٣٢٥

١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٧٧٠، وكتاب (الانوار المضيئه) مخطوط يوجد في مكتبه السيد مير حامد حسين، راجع الذريعه

: ٢ / ٤٤٢.

٢- [٢] اعلام الوري: ١٦٥ ١٦٦ من الفصل الرابع.

٣- [٣] المعتبر: ٥٦ في ضمن الوجه الأول.

ما لفظه : « قال

الشيخ الطوسي : سمعت جماعه يحكون عنه انه قال : أحفظ مائه وعشرين ألف حديث

بأسانيدها وأذاكر بثلاثمائه ألف حديث وله كتب ذكرناها في كتابنا الكبير. منها

اسماء الرجال الذين رووا عن الصادق عليه السلام

اربعة آلاف رجل ، واخرج فيه لكل رجل الحديث الذى رواه ، مات بالكوفه سنة ثلاث

وثلاثين وثلاثمائه « (١).

وما ذكره الشيخ في رجاله يختلف مع ما

نقله العلامة عنه حيث قال « سمعت جماعه يحكون انه قال : احفظ مائه وعشرين الف

حديث بأسانيدها ، وأذاكر بثلاثمائه ألف حديث ، روى عنه التلعكبرى من شيوخنا وغيره

، وسمعنا من ابن المهدي ومن أحمد بن محمد المعروف بابن الصلت ، روى عنه وأجاز لنا

ابن الصلت عنه بجميع رواياته ، ومولده سنة تسع واربعين ومائتين ، ومات سنة اثنين

وثلاثين وثلاثمائه « (٢).

وقد وقفت على عبارته الشيخ في الفهرست فلاحظ ، وليس في عبارته الشيخ في رجاله

وفهرسته مما ذكره العلامة من عدد الرواه عنه اثر.

٣ وقال الشهيد في « الذكري » : « ان

ابا عبدالله جعفر بن محمد عليه السلام

كتب من اجوبه مسائله اربعمائه مصنف لأربعمائه مصنف ، ودون من رجاله المعروفين

اربعة آلاف رجل من اهل العراق والحجاز والشام إلى ان قال : ومن رام معرفه رجالهم

، والوقوف على مصنفاتهم ، فليطالع كتاب الحافظ بن عقده وفهرس النجاشي و ... « (٣).

٤ وقال الشيخ الكبير والد الشيخ

البهائي مثل ما قاله المحقق في «المعتبر» واليك نصه: «ومنهم جعفر الصادق عليه السلام الذي اشتهر عنه

ص: ٣٢٦

١- [١] الخلاصه : ٢٠٣ ٢٠٤.

٢- [٢] رجال الشيخ : ٤٤٢ في «باب من لم يرو عن الأئمه».

٣- [٣] الذكرى : ٦ في ضمن الوجه التاسع.

من العلوم ما بهر

العقول إلى ان قال : ودون العامه والخاصه ممن برز ومهر بتعلمه من العلماء

والفقهاء اربعة الاف رجل ، كزراره بن اعين و ... » (١).

٥ وقال العلامه المجلسى فى شرحه على

الكافى بعد ما نقل ما ذكره العلامه فى « الخلاصه » : « وذكر الأصحاب اخباراً من

ابن عقده فى كتاب الرجال والمسموع من المشايخ انه كان كتاباً بترتيب كتب الحديث

والفقه وذكر احوال كل واحد منهم ، وروى عن كتابه خبراً او خبرين او اكثر ، وكان

ضعف الكافى » (٢).

ولا يخفى ان ما ذكره المجلسى يتفاوت مع

ما ذكره العلامه فى مختلفه ، فان الظاهر من عبارته العلامه انه كان على حسب ترتيب

الكتب الرجاليه ، وانه اخرج لكل رجل كل الأحاديث التى رواها عن الصادق عليه السلام.

هذه هى الكلمات الوارده فى المقام التى

قد جمعها المتتبع الخبير العلامه النورى فى الفائده الثامنه من خاتمه كتاب « مستدرک

الوسائل » وقد راجعنا نفس المصادر فنقلناها عنها.

نظرنا فى الموضوع

١ ان اقصى ما يمكن ان يقال : انه صدر

توثيق من الشيخ المفيد فى حق اربعة الاف رجل من اصحاب الصادق عليه السلام ، واما ان مراده هو نفس ما ورد فى رجال

ابن عقده ، فأمر مظنون او محتمل ، إذ لم يكن التأليف فى الرجال فى تلك العصور

مختصاً بابن عقده ، كيف والمؤلفون فى علم الرجال من عصر الحسن بن محبوب إلى زمن

الشيخ الطوسى أكثر من أن يذكر (٣)

فلا يصحّ أن يقال إنّ الشيخ المفيد ناظر في عبارته هذه إلى ما كتبه ابن

ص: ٣٢٧

١- [١] مستدرک الوسائل : ٣ / ٧٧٠.

٢- [٢] مرآة العقول كما في مستدرک الوسائل : ٣ / ٧٧٠.

٣- [٣] لاحظ مصفّى المقال للعلامه الشيخ آغا بزرك الطهرانى.

عقده مع وفور كتب

الرجال ، بل هي ناظره لما جاء في الكتب الرجاليه المؤلفه في تلك العصور في أصحاب

الصادقين ، بل الأئمه الطاهرين عليهم السلام

، ويؤيد ذلك أن الشيخ عبّر بلفظ الجمع وقال : « إن أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء

الرواه عنه من الثقات » فتخصيص عبارته الشيخ المفيد بما جاء في رجال ابن عقده ، أمر

لا دليل عليه.

والدليل على أن المقصود من اصحاب الحديث

ليس خصوص ابن عقده ، أن الشيخ قد التزم في مقدمه رجاله أن يأتي بكل ما ذكره ابن

عقده في رجاله مع زيادات لم يذكرها ابن عقده ، ومع ذلك لم يبلغ عدد أصحاب الصادق عليه السلام في رجال الشيخ أربعه آلاف.

فلو كان مقصود المفيد من أصحاب الحديث

هو خصوص ما ذكره ابن عقده ، يجب أن يبلغ عدد أصحاب الصادق عليه السلام في رجال الشيخ أيضاً إلى أربعه آلاف ، لما

التزم به الشيخ في مقدمته ، مع أن المذكور في رجاله لا يتجاوز عن ثلاثه آلاف

وخمسين رجلاً.

نعم اعتذر عنه المحدّث النورى بأن ما

أسقطه الشيخ في باب أصحاب الصادق عليه السلام

أثبتته في باب أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام

وفي باب أصحاب أبي إبراهيم موسى بن جعفر عليه السلام

، لأن بعض أصحاب الصادق عليه السلام

أدرك عصر الإمام الباقر عليه السلام

كما أدرك عصر الإمام الكاظم عليه السلام

، فاكتمى الشيخ فى رجاله فى الباب المعقود لخصوص أصحاب الصادق عليه السلام بذكر من اختص بالصادق ولم يدرك الإمام

الباقر، ولا الإمام الكاظم عليهما السلام

، ولكن «ابن عقده» جعل المناط كل من روى عن الصادق عليه السلام

وإن كانت له روايه عن غيره. (١)

ص: ٣٢٨

١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٧٧٣.

ولكن الاعتذار غير موجه ، لأن ابا

العباس ابن عقده قد أفرد لاصحاب كل إمام قبل الصادق عليه السلام

كتاباً خاصاً. قال الشيخ في فهرسته : « وله كتاب من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام وكتاب من روى عن الحسن والحسين ، وكتاب

من روى عن علي بن الحسين عليهما السلام

وأخباره ، كتاب من روى عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام

وأخباره ، كتاب من روى عن زيد بن علي ومسنده ، كتاب الرجال وهو كتاب من روى عن

جعفر بن محمد عليه السلام

« (١).

ومع هذا التصريح لا يصحّ هذا الاعتذار ،

نعم لو كان أبو العباس ابن عقده مكتفياً في التأليف بذكر خصوص أصحاب الإمام الصادق

عليه السلام أمكن أن

يقال إن ما أسقطه الشيخ من أصحابه ، أدرجه في أصحاب الإمامين الهمامين ، الباقر

والكاظم عليهما السلام ، والمفروض

أن ابن عقده قد أفرد لاصحاب الإمام أبي جعفر عليه السلام

كتاباً خاصاً وإن لم يؤلف في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام

كتاباً.

٣ إن الظاهر من عبارته المتتبع ،

العلامة النوري ، أن ابن عقده هو الذي وثّقهم حيث قال : « الذين وثّقهم ابن عقده

، فانه صنّف كتاباً في خصوص رجاله ، وأنهم إلى أربعة آلاف ، ووثّق جميعهم » (٢) مع أن العبارات الحاكية لعمل ابن عقده

ليست فيها أية اشاره إلى توثيق ابن عقده ، وإنما الظاهر من عبائر النجاشى والشيخ
فى رجالهما وفهرسته هو أن ابن عقده جمع أسماء الرواه عنه ، لا أنه وثقهم ، وبذلك
يسقط البحث الذى عقده العلامة النورى فى توثيق ابن عقده ، فانه زيدى ، وهل يكون
توثيقه حجّه أو لا؟ وقد أظن الكلام فيه.

٤ إن المراجع لما نقلناه من المشايخ

يقف على أن المصدر الأساسى

ص: ٣٢٩

١- [١] الفهرست : ٥٢.

٢- [٢] مستدرك الوسائل: ٣ / ٧٧٠.

لوثاقه هؤلاء الرواه

من أصحاب الصادق عليه السلام

هو الشيخ المفيد ، وأما البواقى فقد اقتفوا أثره ، وتؤيد ذلك وحده كثير من

العبارات ، على أن عده من المشايخ قد اقتفت الشيخ المفيد فى عدد الرواه ، من غير

تصريح بكونهم ثقات او لا ، كما أوعزنا اليه.

نعم قد أسند الشيخ الحرّ العاملى فى

ترجمه « خليل بن أوفى » التوثيق إلى المفيد وابن شهر آشوب والطبرسى ، من دون

اسناده إلى ابن عقده. قال : « ولو قيل بتوثيقه (خليل) وتوثيق أصحاب الصادق عليه السلام إلا من ثبت ضعفه لم يكن بعيداً ، لأن

المفيد فى « الارشاد » ، وابن شهر آشوب فى معالم العلماء » ، والطبرسى فى « إعلام

الورى » قد وثقوا أربعة آلاف من أصحاب الصادق عليه السلام

والموجود منهم فى جميع كتب الرجال والحديث ، لا يبلغون ثلاثه آلاف. وذكر العلامة

وغيره أن ابن عقده جمع الأربعة آلاف المذكورين فى كتب الرجال « (١) ».

٥ الاعتماد على هذا التوثيق وان صدر

من شيخ الأمة ومفيدها وأيدته جماعه من الأصحاب ، مشكل جداً ، لأنه إن أراد بذلك

أن أصحاب الصادق عليه السلام

كانوا أربعة آلاف وكلهم كانوا ثقات ، فهذا أشبه بما عليه الجمهور من أن أصحاب

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم كانوا

عدولاً ، وإن أراد أن أصحاب الصادق عليه السلام

كانوا كثيرين ، إلا أن الثقات منهم كانوا أربعة آلاف ، فهذا أمر يمكن التسالم عليه

لكنه غير مفيد ، إذ ليس لنا طريق إلى معرفه الثقات منهم ، وليس لنا دليل على أن ما

ذكره الشيخ في رجاله كلهم من الثقات.

٦ أضف إلى ذلك أن الشيخ قد ضعف عده من

أصحاب الصادق عليه السلام

، فقال في الباب المختص بهم : « إبراهيم بن أبي حنيفة ضعيف ،

ص : ٣٣٠

١- [١] امل الآمل : ١ / ٨٣ لاحظ ترجمه « خليل بن اوفى ».

الحارث بن عمر

البصرى أبو عمر ضعيف الحديث ، عبد الرحمن بن الهلقام ضعيف ، عمرو بن جميع البصرى
الأزدى ضعيف الحديث ، محمد بن حجاج المدني منكر الحديث ، محمد بن عبد الملك
الانصارى الكوفى ضعيف ، محمد بن مقلاص الاسدى الكوفى ملعون غال « (١) إلى غير ذلك من العبارات فى حق بعض
أصحابه ، فكيف يمكن أن يقال : إن كل ما جاء به رجال الشيخ نفس ما ذكره الشيخ
المفيد.

٧ نعم قد أتعب المتتبع العلامة

النورى نفسه الشريفه فى توجيه هذه التصريحات بوجود الضعاف بين أصحاب الصادق عليه السلام بما لا يمكن الاعتماد عليه ،
فقال : »

إن المراد من الضعف ما لا ينافى الوثاقه كالروايه عن الضعفاء ، او روايه الضعفاء

عنه ، او الاعتماد على المراسيل ، أو الوجاده (٢)

أو روايه ما ظاهره الغلوّ والجبر والتشبيه « (٣).

وأنت ترى أن ما ذكره من التوجيه خلاف

الظاهر جدّاً ، والروايه عن الضعفاء والاعتماد على المراسيل وإن كانا من أسباب

الضعف عند القدماء ، لكن الانصاف أنه إذا أريد الضعف من هذه الناحيه يجب أن يصرح

به ، ولو اطلق ، فالظاهر أن الضعف راجع إلى نفسه.

أضف إلى ذلك أنه قال فى حق بعضهم : »

ملعون غال «.

فقد خرجنا بهذه النتيجة : أنه لم يثبت

التوثيق العمومى لأصحاب الإمام الصادق عليه السلام

١- [١] لاحظ رجال الشيخ: ١٤٦، ١٧٨، ٢٣٢، ٢٤٩، ٢٨٥، ٢٩٤، ٣٠٢.

٢- [٢] المراد من الوجداه نقل الحديث بمجرد وجوده فى كتاب من دون أن يكون له طريق إلى نفس الكتاب.

٣- [٣] مستدرک الوسائل: ٣ / ٧٧٣.

٨ هل شيخوخه الاجازه دليل الوثاقه عند المستجيز؟

ص: ٣٣٣

إن قسماً من مشايخ الاجازه الذين يجيزون

روايه أصل او كتاب لغيرهم ، غير موصوفين فى كتب الرجال بالوثاقه ، فهل استجازة
الثقة عن واحد منهم آيه كونه ثقّه أو لا؟ وهذا نظير ما روى الصدوق والشيخ كثيراً من
الاصول والكتب بالاستجازة عن عدّه من المشايخ الذين يعدّون من مشايخهما فى الروايه
، فهل استجازة دينك العلمين أو غيرهما من هؤلاء دليل على وثاقتهم مطلقاً او عند
المستجيزين خاصه او لا يدلّ على شيء من ذلك؟

توضيحه مع تحقيقه

لو قلنا إن روايه الثقة عن شخص آيه كون
المروى عنه ثقّه عند الراوى ، فلا كلام فى كلام مشايخ الاجازه لأمثال الصدوق والشيخ
وغيرهما ثقات ، لكن ذلك الاصل ممّا لا أصل له ، إلا إذا أكثر الروايه عنه ، كما
سيوافيك ، وقد عقد المحقق الداماد فصلاً خاصاً فى رواشحه ، فراجع الراشحه الثالثه
والثلاثين ، الصفحه ١٠٤ ، والكلام فى المقام على غير هذا الاصل . فنقول : إن
الاجازه على أقسام :

١ أن يجيز الشيخ كتاب نفسه ، فيشترط

فى الشيخ المجيز ما يشترط فى سائر الرواه من الوثاقه والضبط ، وحكم شيخ الاجازه فى

هذا المجال حكم

ص: ٣٣٥

الواقعين فى سند الحديث ، فىشترط فىه ما يشترط فىهم ، ولا يدل استجازه الثقة على كونه ثقة حتى عنده ، إذ لا تزيد الاستجازه على روايه الثقة عنه ، فكما انها لا تدل على وثاقه المروى عنه ، فهكذا الاستجازه فىجب احراز وثاقه المميز من طريق آخر. نعم لو كان جميع احاديث كتابه مطابقاً

لأحاديث كتاب معتبر ، يكون احاديثه مقبوله سواء أكان فى نفسه ثقة او ضعيفاً ، ولذا قال ابن الوليد استاذ الصدوق فى « محمد بن اورمه » المطعون فىه بالغلو : « ان كل ما كان فى كتبه مما وجد فى كتب الحسين بن سعيد وغيره ، فانه يعتمد عليه ويفتى به ، وكل ما تفرد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد » (1).

غير ان تحصيل هذا الشرط مما لا يمكن فى

هذه العصور ، لاندراس المصنفات والاصول بعد الشيخ الطوسى ، فقد اصبحت تلك الكتب بعد الجوامع الثانويه (الكتب الأربعة) مرغوبه عنها ، لعدم احساس الحاجه إلى

كتابتها واستنساخها مع وجود تلك الجوامع ، خصوصاً بعد كلام الشيخ فى آخر الاستبصار حيث قال : « وارجو من الله تعالى ان تكون هذه الكتب الثلاثه (التهذيب والاستبصار

والنهايه) التى سهل الله تعالى الفراغ منها ، لا يحتاج معها إلى شىء من الكتب

والاصول ، لأن الكتاب الكبير الموسوم ب « تهذيب الاحكام » يشتمل على جميع احاديث الفقه المتفق عليه والمختلف فىه ، وكتاب النهايه يشتمل على تجريد الفتاوى فى جميع

ابواب الفقه وذكر جميع ما روى فىه ، على وجه يصغر حجمه وتكثر فائدته ويصلح للحفظ ،

وهذا الكتاب يشتمل على جميع ما روى من الأخبار المختلفه وبيان وجه التأويل فيها

١- [١] قال النجاشى: «وحكى جماعه من شيوخ القميين عن ابن الوليد انه قال: محمد بن اورمه طعن عليه بالغلو، فكل ما كان فى كتبه مما وجد فى كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به وما تفرد به فلا تعتمده» لاحظ رجال النجاشى: الرقم ٨٩١.

٢ إذا اجاز كتاب غيره وكان انتساب

الكتاب إلى مصنفه مشهوراً فالاجازه لاجل مجرد اتصال السند ، لا لتحصيل العلم بالنسبه إلى مصنفه والاجازات الرائجه بالنسبه إلى الكتب الاربعه وغيرها من المؤلفات الحديثيه المشهوره كلها من هذا القبيل ، فليست الاجازه إلا لاجل تحصيل اتصال السند وتصحيح الحكايه عند نقل الحديث عن شيخ الاجازه بلفظ « حدثنا » إلى ان يصل إلى ارباب الكتب الاربعه وينتهي السند إلى المعصوم عليه السلام ، وفي هذه الصوره لا يحرز وثاقه الشيخ بالاستجازه أيضاً ، لأن نسبه الكتب إلى اربابها ثابتة ، انما الغايه من تحصيلها ، تصحيح الحكايه والتمكن من القول ب « حدثنا » إلى ان ينتهي الأمر إلى الإمام ، ويكفي فيه نفس الاجازه سواء كان المجيز ثقه ام لا .

ثم ان الظاهر من الصدوق بالنسبه إلى

الكتب التي اخذ منها الحديث في « الفقيه » انها كتب مشهوره ، عليها المعول واليه المرجع ، وان ما ذكره في المشيخه في آخر الكتب ، لاجل تحصيل اتصال السند ، لا لتصحيح نسبه الكتاب إلى مؤلفه ، فلا تدل استجازته على وثاقه من روى عنهم في هذه الكتب .

توضيحه ، ان الشيخ الكليني ذكر تمام

السند في كتابه « الكافي » ، فبدأ الحديث باسم شيخ الاجازه عن شيخه إلى ان ينتهي إلى الشيخ الذي اخذ الحديث عن كتابه ، حتى يصل إلى الإمام ، وهذه سيرته في غالب الروايات إلا ما شذَّ .

لكن الشيخ الصدوق وكذا الشيخ الطوسي قد

بنيا على حذف اوائل السند والاكتفاء باسم من أخذ الحديث من اصله ومصنفه ، حتى يصل

السند إلى

ص: ٣٣٧

١- [١] الاستبصار: ٤ / ٣٠٥.

الإمام ، ثم وضعاً في

آخر كتبهم « مشيخه » يعرف بها طريقتهم إلى من اخذا الحديث من كتابه ، فهي المرجع في اتصال السند في اخبار كتابهما ، وربما اخلا بذكر السند إلى بعض اصحاب الكتب فصار معلقاً. هذا هو دأب الشيخين الصدوق والطوسي.

والظاهر من مقدمه « الفقيه » ان الكتب

التي اخذ الصدوق منها الأحاديث وبدأ السند بأسامى مؤلفيها ، كتب مشهوره معروفه غير محتاجه إلى اثبات النسبه ، فوجود السند إلى هذه الكتب وعدمه سواسيه.

قال في مقدمه الفقيه : « وجميع ما فيه

مستخرج من كتب مشهوره عليها المعول واليها المرجع مثل كتاب حريز بن عبدالله السجستاني

، وكتاب عبيدالله بن علي الحلبي ، وكتب علي بن مهزيار الأهوازي ، وكتب الحسين بن

سعيد ، ونوادير أحمد بن محمد بن عيسى ، وكتاب نوادر الحكمة تصنيف محمد بن أحمد بن

يحيى بن عمران الأشعري ، وكتاب الرحمة لسعد بن عبدالله ، وجامع شيخنا محمد بن

الحسن بن الوليد ، ونوادير محمد بن ابي عمير ، وكتب المحاسن لأحمد بن ابي عبدالله

البرقي ، ورساله ابي إلي وغيرها ما الأصول والمصنفات التي طرقى اليها معروفه في

فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي واسلافي .» (1)

وهذه العبارة من المحدث الاكبر نصّ على

ثبوت نسبه هذه الكتب إلى مؤلفيها ، ولم يكن هناك ايه حاجه إلى طريق يدل على النسبه

، وان ما اتى به في المشيخه من الاسماء لمجرد اتصال السند ، فلو اكتفينا بمثل هذا

التنصيب من الصدوق ، لكان البحث عن صحه طريق الصدوق وعدمها بالنسبه إلى هذه الكتب

ونظائرهما بحثاً زائداً غير مفيد ، اللهم إلا في الكتب غير المعروفه التي لم تثبت

نسبتها إلى مؤلفيها ، لو نقل عنها فيه ، وإلى ذلك كان يميل السيد

ص : ٣٣٨

١- [١] الفقيه : ١ / ٤٣ .

المحقق البروجردى قدس سره فى درسه الشريف عندما أفاض البحث فى

المشيخه ، وبذلك يعلم وجه ما افاده الشيخ الطوسى من تقديم روايه السامع على روايه

المستجيز إلا فيما إذا روى المستجيز باجازته اصلاً معروفاً او مصنفاً مشهوراً

فيسقط الترجيح. (١)

وبذلك يمكن ان يقال : ان البحث عن طرق

الشيخ الطوسى ايضاً إلى اصحاب الكتب المعروفه الثابته نسبتها إلى مؤلفيها ، بحث

زائد غير مفيد ، فلا وجه لعد الحديث ضعيفاً او حسناً لأجل ضعف طريقه او عدم ثبوت

وثاقه مشايخ اجازته إلى هذه الكتب.

نعم ، الكلام فى تشخيص حال هذه الكتب من

حيث ثبوت انتسابها إلى مؤلفيها وعدمه لولا الاحراز ، يدخل فى القسم الثالث الذى

سيوافيك الكلام فيه.

قال المحقق التستري : « لو كنا نعرف

الاصول المشهوره والمصنفات المعروفه كالقدماء ، حكمنا بصحته كثير من احاديث الكافى

التي حكموا بعدم صحتها بالاصطلاح الحادث المتأخر ، فان اكثر الوسائط ، مشايخ اجازته

، واكثر احاديثها مأخوذه من مصنفات اصحاب الائمه وأصولهم ، وذكر سائر المشايخ

لمجرد اتصال السلسله كما هو ديدن اصحاب الحديث ، كالمفيد فى ارشاده عند الأخذ من

الكافى ، والصدوق فى غير فقيهه ، والشيخ فى الجزءين الأولين من استبصاره ، لكن

الأسف ضياع تلك الاصول والمصنفات » (٢).

اما استثناء الفقيه ، فلما عرفت من ان

الصدوق لا يذكر فى بدء السند إلا اسم الشخص الذى أخذ الحديث عن كتابه ، ولا يذكر

مشايخ الاجازة إلا في خاتمة الكتاب المسماه بالمشيخه ، وقد عرفت ان البحث عن طرق

الصدوق

ص: ٣٣٩

١- [١] عدده الاصول : ٥٧ طبعه الهند.

٢- [٢] قاموس الرجال : ١ / ٦٠.

غير مفيد ، لأن

الكتب المنقوله عنها معروفه مشهوره.

واما استثناء الجزءين الاولين من

الاستبصار ، فلأنه سلك فيهما على غير النحو الذى سلك فى بقيه الكتاب. قال فى آخر »

الاستبصار « : « وكنت سلكت فى أول الكتاب ايراد الاحاديث باسانيدها وعلى ذلك

اعتمدت فى الجزء الأول والثانى ، ثم اختصرت فى الجزء الثالث وعوّلت على الابتداء

بذكر الرواى الذى اخذت الحديث من كتابه او اصله ، على ان اورد عند الفراغ من الكتب

جمله من الأسانيد يتوصل بها إلى هذه الكتب والاصول ، حسب ما عملته فى كتاب « تهذيب

الأحكام » إلى ان قال : فما ذكرته عن محمد بن يعقوب ... « (١).

والحاصل ، انه لو كانت نسبه الكتب التى

اخذ منها الحديث إلى مؤلفيها ، مثل نسبه كتاب الكافى إلى مؤلفه او ادنى منها ، لما

دلت الاستجازه على وثاقه مجيزها وأيضاً لما ضرّ عدم وثاقه شيخ الاجازه فضلاً عن

كونه مشكوك الوثاقه بالنقل عن هذه الكتب ، لما عرفت ان نسبه الكتب التى اخذ الصدوق

عنها الحديث إلى مؤلفيها ، كمثل نسبه الكافى إلى مؤلفه او اقل منها بقليل ، وقد

عرفت ان البحث عن طرق الصدوق إلى الكتب غير مفيده ووافقنا فى ذلك المحقق التستري

حيث قال : « بل يمكن ان يقال بعدم الاحتياج إلى ما فعل فى طرق الصدوق ، حيث انه

صرح فى الفقيه بمعروفه طريقه إلى الكتب وان الكتب فى نفسها مشهوره « (٢) وقد عرفت منا ما ذكره السيد المحقق

البروجردى فى درسه.

واما « التهذيبان » فلو كنا متمكنين من

تشخيص الكتب الثابته نسبتها إلى مؤلفيها عن غيرها ، لاستغنينا عن كثير من المباحث

١- [١] الاستبصار: ٤ / ٣٠٤ ٣٠٥ طبعه النجف.

٢- [٢] قاموس الرجال: ١ / ٥٩.

الشيخ الطوسي حتى

صارت سبباً لتقسيم احاديثهما حسب اختلاف حال المشايخ إلى الصحيح والموثق والحسن والضعيف ، لأن جميع الوسائط بينه وبين صاحب الكتاب ، او صاحب الاصل ، فى الحقيقه مشايخ اجازة لكتاب الغير وأصله ، ولكنه امنيہ لا تحصل إلا بالسعى الجماعى فى ذاك المجال ، وقيام لجنة بالتحقيق فى المكتبات.

٣ إذا اجاز روايه كتاب لم تثبت نسبته

إلى مؤلفه إلا بواسطة الشيخ المجيز ولا شك انه تشترط وثاقه الشيخ المجيز عند المستجيز ، إذ لولاه لما ثبت نسبته إلى المؤلف ، وبدونها لا يثبت الكتاب ولا ما احتواه من السند والمتن وعادت الاجازة امرأ لغواً فلو كان توثيق المستجيز او ثبوت وثاقه المجيز عند المستجيز كافياً لنا نأخذ بالروايه.

وباختصار ، ان الهدف الأسمى فى هذا

القسم من الاستجازه والاستمداد من ذكر الطريق إلى اصحاب هذه الكتب ، هو اثبات نسبه هذه الكتب إلى اصحابنا ومؤلفيها لا غير ، ولا يتحقق هذا الهدف إلا ان يكون الشيوخ المجيزون واحداً بعد واحد ثقات يعتمد على قولهم ، فلو لم يكن الشيخ ثقه عند المستجيز ، لما كان للاستناد اليه أيه فائده.

وبالجملة ، الفائدة العليا من ذكر

الطريق فى المشيخه ، هو اثبات نسبه هذه الكتب إلى مؤلفيها اثباتاً لا غبار عليه ، وهذا الهدف لا يتحقق عند المستجيز إلا بكون شيخ الاجازة ثقه عنده ، وإلا فلو كان مجهولاً او ضعيفاً او مطعوناً بإحدى الطرق ، لما كان لهذه الاستجازه فائده. وهذا هو ما يعنى به من ان شيخوخه الاجازة دليل على وثاقه الشيخ عند المستجيز.

وربما يقال بأن الحسن بن محمد بن يحيى

المعروف بابن اخی طاهر ، عرفه النجاشی بقوله : « روى عن المجاهيل احاديث منكره .

رأيت

ص : ٣٤١

ومات في شهر ربيع الأول سنة ٣٥٨ هـ « (١)

، مع انه من مشايخ الاجازه للتلعكبرى ، قال الشيخ في رجاله : « روى عنه التلعكبرى
وسمع منه سنة سبع وعشرين وثلاثمائة إلى سنة خمس وخمسين وله منه اجازه « (٢).

ولكنه لا ينافى ما ذكرنا ، لامكان ثبوت

وثاقته عند المستجيز كما لا يخفى فلو كان ثبوت وثاقته عند المستجيز كافياً لنا

ما لم يدلّ دليل على خلافه نأخذ بالحديث إذا وقع في السند وإلا فلا.

ص: ٣٤٢

١- [١] رجال النجاشي : الرقم ١٤٩.

٢- [٢] رجال الشيخ : ٤٦٥ ، الرقم ٢٣ ، في باب من لم يرو عن الائمة.

ربما تعدّ الوكالة من الإمام ، طريقاً

إلى وثاقه الراوى ، لكنه لا ملازمه بينها وبين وثاقته ، نعم لو كان وكيلاً فى

الامور الماليه ، تكون اماره على كونه أميناً فى الأمور الماليه ، واين هو من

كونه عادلا ، ثقه ضابطاً؟ نعم إذا كان الرجل وكيلاً من جانب الإمام طيله سنوات ،

ولم يرد فيه ذم يمكن ان تكون قرينه على وثاقته وثبات قدمه إذ من البعيد ان يكون

الكاذب وكيلاً من جانب الإمام عده سنوات ولا يظهر كذبه للإمام فيعزله.

وربما يستدل على وثاقه كل من كان وكيلاً

من قبل المعصومين بما رواه الكلينى عن على بن محمد ، عن الحسن بن عبد الحميد ، قال

: شككت فى أمر « حاجز » فجمعت شيئاً ، ثم صرت إلى العسكر ، فخرج إلى ليس فينا شك

ولا فى من يقوم مقامنا ، بامرنا ، رد ما معك إلى حاجز بن يزيد « (١) ».

فلو لم تكن الوكالة ملازمه للعداله ،

لما كان لرد الإمام عليه السلام

معنى.

لكن الروايه اخص من المدعى ، فان الظاهر

ان المراد الوكلاء المعروفون الذين قاموا مقام الائمه بامرهم ، وهذا غير كون الرجل

وكيلاً للإمام فى أمر ضيعته أو أمر من الامور.

ص: ٣٤٥

١- [١] الكافى : ج ١ ، باب مولد الصاحب عليه السلام، الحديث ١٤.

١٠ كثره تخريج النقه عن شخص

ص: ٣٤٧

ان نقل الثقة عن شخص لا يدل على كون

المروى عنه ثقة ، لشيوع نقل الثقات من غيرهم ، نعم كانت كثره النقل عن الضعاف
أمراً مرغوباً عنه بين المشايخ وكانت معدوده من جهات الضعف ، ولأجل هذا اخرج أحمد

بن محمد بن عيسى القمى ، زميله أحمد بن محمد بن خالد عن قم ، لكثرة النقل عن

الضعفاء ، وقال العلامة فى « الخلاصه » : « إنه أكثر الروايه عن الضعفاء واعتمد

المراسيل قال ابن الغضائرى : طعن عليه القمّيون ، وليس الطعن فيه ، إنما الطعن

فيمن يروى عنه ، فإنه كان لا يبالى عمّن أخذ ، على طريقه أهل الاخبار ، وكان أحمد

بن محمد بن عيسى أبعده من قم ، ثم أعاده اليها واعتذر اليه « (١) ».

وقال النجاشى فى ترجمه سهل بن زياد : «

كان ضعيفاً فى الحديث ، غير معتمد فيه ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه

بالغلوّ والكذب وأخرجه من قم إلى الرى وكان يسكنها « (٢) ».

وعلى ضوء هذا يمكن أن يقال : إن كثره

تخريج الثقة عن شخص دليل

ص : ٣٤٩

١- [١] الخلاصه : ١٤ ، القسم الأول.

٢- [٢] رجال النجاشى : الرقم ٤٩٠.

على وثاقته لوجهين :

الأول

: ما عرفت أن كثره الروايه عن الضّعاف

كانت تعدّ من أسباب الضعف حتى آل أمر أحمد بن محمد بن خالد ، وسهل بن زياد الآدمي

إلى الاقصاء من قم.

الثاني

: إن كثره النقل عن شخص آيه كون المروى

عنه ثقه ، وإلا عاد النقل لغواً ومرغوباً عنه ، وهذا بخلاف قله النقل ، فانه مع

كونه أمراً متعارفاً يمكن أن يكون للنقل غايات أخرى ، غير الاعتماد وهو تعصيد

سائر الروايات والتقول ، وهذه منتفيه فيما إذا كثر النقل عن شخص.

هذا ، وإن صاحب المستدرک قد أفرط في تكثير

أسباب التوثيق وجعل نقل الثقة عن شخص آيه كون المروى عنه ثقه ، وتمسك بوجوه غير

نافعه يقف عليها السابر في كتابه.

هذه نهايه الدراسه حول التوثيقات العامه

، فقد عرفت الصحيح عن السقيم ، وأن المفيد منها قليل بالنسبه إلى غيره.

وبذلك نختم الحديث حول هذا الموضوع

ونخوض في موضوع آخر ، وهو بيان مدى اعتبار الكتب الاربعه من حيث الصحه والاعتبار ،

وهو بحث قيم لا يستغنى عنه الفقيه ، كما أنه لا يمكن أن يكتفى بما ورد في هذه

الدراسه ، بل لا بدّ من مواصله البحث والدراسه في هذا المجال ، بدقه ومزيد إمعان.

الفصل السابع

دراسه حول الكتب الاربعه

اشاره

١ الكافي.

٢ من لا يحضره الفقيه.

٣ التهذيب والاستبصار.

ص: ٣٥١

إن البحث عن كتاب الكافي للشيخ الأجل

الكلينى يقع على وجهين :

الأول: هل كلّ من ورد فى أسناد الكافى ثقّه او

لا؟ وهذا هو الذى استقصينا البحث عنه عند البحث عن أدله نفاه الحاجه إلى علم

الرجال وأوضحنا الحال فيه فلا نعود اليه.

الثانى: هل هناك قرائن تدلّ على أن كل ما ورد

فيه من الروايات صحيح ، بمعنى أنه معتبر يصحّ العمل به او لا؟ وهذا ما نبحت عنه فى

المقام ، ولتقدّم كلمه فى حق المؤلف وكتابه.

إن كتاب الكافى أحد الكتب الاربعه التى

عليها تدور رحى استنباط مذهب الإماميه ، فان أدله الاحكام وإن كانت أربعه (الكتاب

والسنه والعقل والاجماع) على ما هو المشهور بين الفقهاء ، إلا أن الناظر فى فروع

الدين يعلم أن العمده فى استعمال الفرائض والسنن ، والحلال والحرام ، هو الحديث

وأن الحاوى لجلّها ، هو الكتب الاربعه ، وكتاب الكافى بينها كالشمس بين نجوم

السماء ، والمؤلف أغنى من التوصيف وأشهر من التبجيل.

فقد وصف الشيخ المفيد فى شرح عقائد

الصدوق كتاب الكافى بأنه أجلّ

وقال المحقق الكركي في اجازته للقاضي

صفي الدين عيسى : « ومنها جميع مصنّفات ومرويات الشيخ الإمام السعيد الحافظ

المحدّث الثقة ، جامع أحاديث أهل البيت عليهم السلام

أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني ، صاحب الكتاب الكبير في الحديث المسمّى بالكافي ،

الذي لم يعمل مثله ... ، وقد جمع هذا الكتاب من الاحاديث الشرعية ، والاسرار

الربانيه ما لا يوجد في غيره ، وهذا الشيخ يروي عمّن لا يتناهى كثره من علماء أهل

البيت عليهم السلام ورجالهم

ومحدّثيهم مثل علي بن إبراهيم بن هاشم ... » (٢).

وقال الشيخ حسين والد شيخنا البهائي في

الكتاب الموسوم ب « وصول الاخبار » : « أما كتاب الكافي ، فهو للشيخ أبي جعفر

محمد بن يعقوب الكليني ، شيخ عصره في وقته ، ووجه العلماء والنبلاء ، كان أوثق

الناس في الحديث وأنقدهم له وأعرفهم به ، صنّف كتاب الكافي وهذّب به في عشرين سنه

، وهو يشتمل على ثلاثين كتاباً يحتوي على ما لا يحتوي عليه غيره » (٣).

وقال العلامة المجلسي في مقدمه شرحه

على الكافي : « وابتدأت بكتاب الكافي للشيخ الصدوق ثقه الاسلام مقبول طوائف الأنام

، ممدوح الخاص والعام ، محمد بن يعقوب الكليني حشره الله مع الأئمه الكرام

لأنه كان أضبط الاصول وأجمعها وأحسن مؤلفات الفرقه الناجيه وأعظمها » (٤).

إلى غير ذلك من كلمات الثناء والاطراء

مما لا مجال لذكرها.

قال النجاشي في ترجمه الكليني : « محمد

بن يعقوب بن اسحاق أبو

ص: ٣٥٦

١- [١] شرح عقائد الصدوق : ٢٧ ، طبعه تبريز.

٢- [٢] بحار الانوار : ١٠٨ / ٧٦٧٥.

٣- [٣] مستدرک الوسائل : ٣ / ٥٣٢ ، الفائدة الرابعة.

٤- [٤] مرآة العقول : ٣٤ / ١.

جعفر الكليني وكان

خاله علان الكليني الرازي شيخ أصحابنا في وقته بالرى ووجههم ، وكان أوثق الناس
في الحديث وأثبتهم. صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكليني يسمّى الكافي في عشرين
سنه ، شَرَحَ كُتِبِهِ : كتاب العقل ، كتاب فضل العلم إلى أن عدَّ أحداً وثلاثين
كتاباً « (١).

ثمَّ إنَّ صاحب « لؤلؤة البحرين » نقل عن

بعض مشايخه المتأخرين : « أما الكافي فجميع أحاديثه حصرت في ستِّه عشر ألف حديث
ومائه وتسعه وتسعين حديثاً ، الصحيح منها باصطلاح من تأخَّر خمسه آلاف واثنان وسبعون
حديثاً ، والحسن مائه وأربعه وأربعون حديثاً ، والموثق مائه حديث وألف حديث
وثمانيه عشر حديثاً ، والقوى منها اثنان وثلاثمائه ، والضعيف منها أربعمائه وتسعه
آلاف وخمسه وثمانون حديثاً » (٢).

وقال المحقِّق المتتبع المحدث النورى بعد

نقل ذلك الكلام : « الظاهر أن المراد من القوى ما كان بعض رجال سنده أو كَلَّه ،
الممدوح من غير الإمامى ولم يكن فيه من يضعف به الحديث » (٣).

وقال الشهيد فى « الذكرى » : « إن ما فى

الكافى يزيد على ما فى مجموع الصحاح الستة للجمهور وعدّه كتب الكافى اثنان وثلاثون
» (٤).

قال فى « كشف الظنون » نقلاً عن الحافظ

بن حجر : « إن جميع أحاديث صحيح البخارى بالمكرّر ، سوى المعلقات والمتابعات ، على
ما حرّره وحققته ، سبعة آلاف وثلاثمائه وسبعة وتسعون حديثاً ، والخالص من ذلك

بلا تكرير ألفا حديث وستمائهُ وحديثان ، وإذا انضم إليه المتون المعلقه المرفوعه

ص: ٣٥٧

-
- ١- [١] رجال النجاشي: الرقم ١٠٢٧.
 - ٢- [٢] لؤلؤه البحرين للمحدث البحراني الطبعه القديمه غير المرقمه في أحوال شيخنا الكليني وذكر بعد هذا عدد سائر الكتب الثلاثه. وما ذكره من الأرقام ينقص عند الجمع ٧٨ حديثاً فلاحظ.
 - ٣- [٣] مستدرک الوسائل: ٣ / ٥٤١ الفائده الرابعه.
 - ٤- [٤] الذكري : ٦.

وهي مائه وخمسون

حديثاً ، صار مجموع الخالص ألفي حديث وسبعمائه واحداً وستين حديثاً.

وروى أيضاً عن مسلم أن كتابه أربعة آلاف

حديث دون المكررات وبالمكررات سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً.

وقال ابو داود في أول سننه : « وجمعت في

كتابي هذا اربعة آلاف حديث وثمانيه أحاديث من الصحيح وما يشبهه وما يقاربه » (١).

وقد جمع الامام أبو السعادات مبارك بن

محمد بن الاثير الجزرى (المولود عام ٥٤٤ هـ ، والمتوفى عام ٦٠٦ هـ) جميع ما في

هذه الصحاح في كتاب أسماه « جامع الاصول من أحاديث الرسول » فبلغ عدد أحاديثه «

٩٤٨٣ » . قال ياقوت في معجمه : جمع الجزرى فيه بين البخارى والمسلم والموطأ وسنن

أبى داود وسنن النسائى والترمذى ، عمله على حروف المعجم وشرح غريب الاحاديث

ومعانيها وأحكامها وصنّف رجالها وثبّه على جميع ما يحتاج اليه منها (٢).

هذا حال الكتاب ومكانته ، وإليك بيان

مدى صحّحه رواياته.

الصحيح عند القدماء والمتأخرين

تقسيم الحديث إلى الاقسام الاربعه

المشهوره تقسيم جديد حدث من زمن الرجالى السيد أحمد بن طاووس أستاذ العلّامه وابن

داود الحلين ، بعد ما كان التقسيم بين القدماء ثنائياً غير خارج عن كون الحديث

معتبراً أو غير معتبر ، فما أيدته القرائن الداخليه كوثاقه الراوى ، أو الخارجيه

كوجوده فى أصل معتبر

-
- ١- [١] كشف الظنون، كما في مستدرک الوسائل: ٣ / ٥٤١ لاحظ فتح الباری فی شرح أحادیث البخاری: ١ / ٤٦٥، الفصل العاشر فی عد أحادیث الجامع.
- ٢- [٢] راجع مقدمه جامع الاصول: الجزء ١٢.

معروف الانتساب إلى

جماعه كزراره ومحمد بن مسلم والفضيل بن يسار ، فهو صحيح ، أى معتبر يجوز الاستناد

اليه ، والفاقد لكلتا المزييتين غير صحيح ، بمنعى انه غير معتبر لا يمكن الركون

اليه ، وان امكن ان يكون صادراً عنهم.

هذا هو التقسيم المعروف بين القدماء إلى

عصر الرجالي المعروف ابن طاووس.

اما بعده ، فقد آل الأمر إلى التقسيم

الرباعى ، بتقسيمه إلى صحيح وموثق وحسن وضعيف ، واما الباعث لهذا التقسيم ورفض

التقسيم الدارج بين القدماء ، فليس هنا محل ذكره ولعل السبب هو ان القرائن المورثه

للاطمئنان آل إلى القله والندره حسب مرور الزمان ، وأوجب ضياع الاصول والمصنفات

المؤلفه بيد اصحابها الثقات ، فالتجأ إلى وضع التقسيم الرباعى الذى يبتنى على

ملاحظه السند واحوال الراوى ، وعلى كل تقدير فهناك اصطلاحان للحديث الصحيح.

والهدف من البحث هنا ، هو استعراض صحه

احاديث الكافى حسب اصطلاح القدماء ، اعنى اعتبارها لاجل القرائن الداخليه او

الخارجيه ، وممن أصر على ذلك شيخ مشايخنا المحدث النورى فى الفائده الربعه من

خاتمه المستدرک ، واعتمد فى ذلك على وجوه اربعه ، أهمها الوجه الرابع الذى

استعرضناه عند البحث عن ادله نفاه الحاجه إلى علم الرجال ، لانه كان وجهها عاماً

يعمّ الكافى وغيره من سائر الكتب الاربعه ، وهو الاعتماد على ما صرح به مؤلفوه على

صحه ما ورد فيها ، وقد عرفت مدى متانه ذلك الوجه ، وهنا نستعرض الوجوه الثلاثه

الباقية ، فهى حسب اعتقاده تثبت اعتبار احاديثه وتغنى الباحث عن ملاحظه حال آحاد

رجال سند الأحاديث المودعه فيه ، وتورث الوثوق والاطمئنان بصدورها وصحتها بالمعنى

المعروف بين القدماء ، واليك تلك الوجوه الثلاثة :

ص: ٣٥٩

الوجه الأول : المدائح الواردة حول الكافي

ان المدائح الواردة في حق الكتاب ،

تقتضى غناء الفقيه عن ملاحظه آحاد رواته ، واليك المدائح اجمالاً وان مرّ تفصيلها

في صدر البحث.

١ وصفه الشيخ المفيد في شرح عقائد

الصدوق بأنه اجل كتب الشيعة واكثرها فائده.

٢ وعرفه المحقق الكركي في اجازته

للقاضي صفى الدين عيسى بانه لم يعمل مثله.

٣ وقال الشهيد في اجازته للشيخ زين

الدين ابى الحسن على بن الخازن : « لم يعمل للاماميه مثله ».

٤ وقال محمد امين الدين الاسترآبادى :

« وقد سمعنا من مشايخنا وعلماثنا انه لم يصنف فى الاسلام كتاب يوازيه او يدانيه ».

٥ ووصفه العلامة المجلسي بانه اضبط

الاصول واجمعها واحسن مؤلفات الفرقة الناجيه واعظمها.

وهذه المدائح لا ترجع إلى كبر الكتاب

وكثره احاديثه فانه مثله واكبر منه ممن تقدم او تأخر عنه ، كان كبيراً متداولاً

بينهم ، كالمحسن لاحمد بن محمد بن خالد البراقى ، ونوادر الحكمه لمحمد بن أحمد بن

يحيى بن عمران الأشعري ، وانما هي لاجل اتقانه وضبطه وتثبته.

اقول : لا يخفى انه يستفاد من هذه

المدائح اعتبار الكتاب بما هو هو ، فى مقابل عدم صلاحيته للمرجعيه والمصدرية ،

لانه لازم قولهم « اجل الكتب واكثرها فائده » او « انه لم يعمل مثله في الاسلام ».

اما استفاده غنى المستنبط عن ملاحظه آحاد رجال احاديثه ، وان كل ما فيه معتبر فلا

، إذ ليس معنى اعتبار الكتاب صحه كل واحد من احاديثه ، بحيث يغنى الباحث عن ايه

مراجعته ،

ص : ٣٦٠

ولاجل ذلك لا يتبادر

ذلك المعنى من توصيف غير الكافى بهذه الصفات كمعاجم اللغه والتاريخ والسير ، مثلا

إذا قيل : « لسان العرب » من أجل الكتب فى اللغه او ان تاريخ الطبرى لم يعمل

مثله.

وقد ذكر قدس سره

فى ضمن الوجه الثالث الذى سيوافيك ، ما يمكن ان يكون مؤيدا لكلامه هذا وقال : « ان

هناك كتباً لا ينظر إلى اسانيد احاديثها ، فلا يكون الكافى أجلّ هذه الكتب إلا إذا

اشتمل على تلك المزيّه ، وإلا فلا يصح ان يعدّ من اجلها».

اقول : لم اقف على كتاب يشتمل على تلك

المزيه ، ولو اراد منه الاصول المؤلفه فى عصر الائمه ، فصريح الشيخ فى « العده »

اشترط صحه الاحتجاج بها بكون راويها ثقه. قال فى بيان ما هو المختار فى باب حجه

خبر الواحد : « وجدت الفرقه المحقه مجمعه على العمل بهذه الاخبار التى رووها فى

تصانيفهم ، ودونها فى اصولهم لا يتناكرون ذلك ولا يتدافعونه ، حتى ان واحداً منهم

إذا افتى بشيء لا يعرفونه ، سألوه من اين قلت هذا. فاذا أحالهم على كتاب معروف ،

او اصل مشهور وكان راويه ثقه لا ينكر حديثه ، سكتوا وسلموا الأمر فى ذلك وقبلوا

قوله « (1).

وهذه العبارة صريحه فى ان ورود الخبر فى

الاصول المدونه ، لم يكن كافياً فى الاحتجاج ما لم يحرز وثاقه راويه ، فاذا كان

هذا حال الاصول فغيرها اولى بلزوم المراجعه.

وعلى فرض وجود ما لا ينظر إلى اسانيده

فالظاهر ان المراد من قولهم « ان الكافي اجلّ الكتب » وما اشبه هذا ، تفوّقه على
سائر الكتب الحديثيه من جهه الاسلوب والتبويب والجامعيه والضابطيه ، إلى غير ذلك
من المزايا التي لا توجد في نظائرها المتقدمه عليه او المتأخره عنه ، لا انه جامع

لمزيه كل كتاب

ص : ٣٦١

١- [١] عدّه الاصول : ٣٣٨ ، الطبعه الحديثه.

كان قبله ، ويعلم

مفاد هذه المدائح من امعان النظر فى الكتب التى مدحت بهذه المدائح مثلاً يقال : «

البحار جامع حديثى لم يعمل مثله » او « الجواهر من جلائل الكتب الفقيهيه » فليس

النظر تصحيح كل ما فى البحار من الروايات ، وتصديق كل ما جاء فى الجواهر من الفتيا

، بل الجامعيه فى الأول ، وكثره الفروع ودقه النظر فى الثانى هى الباعثه إلى

توصيفهما بما ذكرناه ، وليس المراد ان كل مزيه موجوده فى الكتب الحديثيه او

الفقيهيه موجوده فيهما.

الوجه الثانى : المدائح الوارده فى حق المؤلف

ذهب المحدث النورى إلى ان المدائح

الوارده فى حق الكلينى ، تستلزم صحه روايات كتابه واعتبارها وعدم لزوم المراجعه

إلى آحاد اسناد رواياتها واليك بعض تلك المدائح :

١ قال النجاشى : « ان الكلينى أوثق

الناس فى الحديث واثبتهم ».

٢ وقال العلامه فى « الخلاصه »

بمثله.

وهذا القول من مثل النجاشى لا يقع موقعه

إلا ان يكون الكلينى واجداً لكل ما مدح به الرواه والمؤلفون مما يتعلق بسند الحديث

واعتبار الخبر ، ومن اجل المدائح واشرف الخصال المتعلقة بالمقام ، الروايه عن

الثقات ونقل الاخبار الموثوق بها ، كما ذكروه فى تراجم جماعه.

قال الشيخ فى « الفهرس » : « على بن

الحسن الطاطرى كان واقفياً شديداً العناد فى مذهبه إلى ان قال : وله كتب فى الفقه

رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم .»

وقال ايضاً : « جعفر بن بشير ، كثير

العلم ثقه روى عن الثقات ورووا عنه .»

ص : ٣٦٢

وقال النجاشى بمثله فى ترجمه محمد بن

اسماعيل بن ميمون الزعفرانى.

وقال الشيخ فى « العده » : « سَوّت

الطائفه بين ما يرويه محمد بن ابى عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن ابى نصر

وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بانهم لا يروون ولا يرسلون إلا ممن يوثق به ، وبين

ما اسنده غيرهم ، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفرد عن روايه غيرهم .».

وصرح العلامة فى « المختلف » بأن ابن

ابى عقيل شيخ من علمائنا تقبل مراسيله لعدالته ومعرفته.

فاذا كان ابو جعفر الكلينى او ثقتهم

واثبتهم فى الحديث ، فلا بد وان يكون جامعاً لكل ما مدح به آحادهم من جهه الروايه

فلو روى عن مجهول ، او ضعيف ممن يترك روايته ، او اخيراً يحتاج إلى النظر فى سنده

، لم يكن او ثقتهم واثبتهم ، فان كل ما قيل فى حق الجماعه من المدائح والاوصاف

المتعلقه بالسند يرجع اليهما ، فان قيس مع البزنطى واضرابه وجعفر بن بشير لابد وان

يحكم بوثاقه مشايخه ، وان قيس مع الطاطرى واصحاب الاجماع ، فلا مناص من الحكم بصحه

حديثه وانه لم يودع فى كتابه إلا ما تلقاه من الموثوقين بهم وبرواياتهم.

ثم ان النجاشى قال بعد توصيفه بالاوثقيه

بانه ألف الكافى فى عشرين سنه ، وظاهر ان ذكره لمدته تأليفه لبيان اثبتيته وانه لم

يكن غرضه مجرد جمع شتات الاخبار ، فانه لا يحتاج إلى هذه المده الطويله ، بل ولا

إلى عشرها ، بل الغرض جمع الاحاديث المعتمده الموثوق بها ، وهذا يحتاج

إلى هذه المده ، لاحتياجه إلى جمع الاصول والكتب المعتمده ، واتصالها إلى اربابها

بالبطرق المعتمده والنظر فى متونها وتصحيحها وتنقيحها.

ويظهر من اوثقيته واثبتيته أيضاً ، انه

مبرء عن كل ما قدح به الرواه وضعفوا

ص: ٣٦٣

به من حيث الروايه ،

كالروايه عن الضعفاء والمجاهيل ، وعمن لم يلقه ، وسوء الضبط ، واضطراب ألفاظ الحديث ، والاعتماد على المراسيل التي لم يتحقق وثاقه الساقط عنده ، وامثال ذلك مما لا ينافي العدالة ولا يجتمع مع الثبوت والوثاقه (1).

وقد نقلنا كلامه بطوله لما فيه من فوائد

ونكات ، ومع ذلك كله ، فالنتيجه التي استنبطها غير صحيحه لوجوه :

أولاً

: ان الاوثقيه صفه تفضيل من الوثاقه ،

والمراد منه التحرز عن الكذب لاجل العدالة والورع ، كما ان الاثبتيه وصف تفضيل من

الثبوت ، والمراد منه قله الزلّه والخطأ وندرته الاشتباه ، فلو كان غير متحرز عن

الكذب لا يكون ثقّه ، ولو كان كثير الزله والخطأ ، لا يكون ثبناً.

هذا حال الماده ، وعليه يكون معنى »

الاوثق « هو الواقع فى الدرجه العليا من التحرز عن الكذب ، كما يكون معنى « الاثبت

« هو المصون عن الزله والعثره بوجه ممتاز.

وعلى ذلك فلا يدل اللفظان على ما رامه

المحدث النورى وان اتعب نفسه الشريفه فى جمع الشواهد لما قصده.

وبالجملة ، لا يستفاد من اللفظين ان كل

ما يوصف به معدود من الرواه فى الفضائل فهو حاصل فيه على الوجه الاتم والاشد بل

المراد تنزيهه من جهه التحرز عن الكذب ، وتوصيفه من جهه الصيانه عن الاشتباه

والزله ، وانه من تينك الجهتين فى الدرجه العليا.

واين هو من صحه عامه رواياته لاجل وثاقه

رواتها ، او اكتنافها بالقرائن الداخليه ، كما هو المدعى؟

ص: ٣٦٤

١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٥٣٤ ٥٣٥.

ثانياً: اتصاف جماعه من اصحابنا بعدم الروايه او

الارسال إلا عن ثقه ، على فرض ثبوته ، فضيله لهم ، ليست لها دخاله فى الاتصاف بالوثاقه ، بحيث لو لم يكن الكلينى مثلهم لا يكون اوثق الناس واثبتهم ، لما عرفت من ان الماده والهيئه لا ترميان إلا إلى التحرز عن الكذب ، والسداد عن الزله وقله الاشتباه ، من دون نظر إلى سائر الجهات.

ثالثاً: ان الروايه عن الضعفاء مع ترك التسميه

يخالف الوثاقه ، واما الروايه عنهم معها فلا يخالفها ابداً ، نعم اكثار الروايه من الضعفاء كان امراً مذموماً ، وقد رُمى به أحمد بن محمد بن خالد البراقى ، واما النقل عنهم على الوجه المتعارف مع التسميه فلا ينافى الوثاقه والثبت ، فلا مانع من ان يروى الكلينى مع ذكر اسمائهم ومع ذلك يكون من اوثق الناس واثبتهم.

رابعاً: ان المتحرزين فى النقل عن الضعفاء ،

انما يتحرزون فى النقل عنهم بلا واسطه ، واما النقل عنهم بواسطه الثقات ، فقد كان رائجاً ، وهذا هو النجاشى لا يروى إلا عن ثقه بلا واسطه ، واما معها فيروى عنه وعن غيره ، ولاجل ذلك يقول فى ترجمه ابى المفضل محمد بن عبدالله بن محمد : « كان سافر فى طلب الحديث عمره ، اصله كوفى وكان فى أول امره ثبناً ثم خلط ، ورأيت جلّ اصحابنا يغمزونه ويضعفونه ، له كتب إلى ان قال : رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً ثم توقفت عن الروايه عنه إلا بواسطه بينى وبينه » (1).

وعلى ذلك فأقصى ما يمكن ان يقال : ان

الكلينى لا يروى فى كتابه بلا واسطه إلا عن الثقات ، واما معها فيروى عن الثقه وغيره ، واما الالتزام بالنقل عن الثقات فى جميع السلسله فلم يثبت فى حق احد ، إلا

المعروفين بهذا الوصف ، اعنى ابن ابي عمير وصفوان والبنظى كما اوضحناه.

ص: ٣٦٥

١- [١] رجال النجاشى : الرقم ١٠٥٩.

خامساً: إن تأليف الكافي في عشرين سنة ، لم يكن

لأجل تمييز الصحيح عن غيره ، وجمع الروايات الموثوق بها فقط ، بل كان هذا أحد

الاهداف ، ولكن كان هناك أسباب أخر لطول المدّة ، وهو السعى في العثور على النسخ

الصحيحه المقروءه على المشايخ ، أو المسموعه عنهم وانتخاب الصحيح عن الغلط ، والأصح

من الصحيح ، والدقه في مضمون الروايه ، ووضعها في الباب المناسب له ، إلى غير ذلك

من الاسباب التي تأخذ الوقت الثمين من المؤلف ، ولم يكن التأليف يومذاك أمراً

سهلاً ، ولم تكن الكتب مطبوعه منتشره حتى يمهد الطريق للمؤلف.

نعم ، مع ذلك لم يكن هدفه أيضاً مجرد

الجمع بلا دقه ، والتأليف بلا ملاحظه الاسناد والمتون ، ولكن لا على وجه يغنى عن

ملاحظه الاسناد مطلقاً ، وعلى كل حال ، فالكتاب مع جلالته عمل فردى لا يمكن أن

يكون نقياً عن الاشتباه والزله غير محتاج إلى التنقيب والتفتيش ، فجهوده الكبرى

مشكوره لا يستغنى عنها ، ولكن لا يكتفى بها.

الوجه الثالث : كون المؤلف في عصر الغيبه الصغرى

أشار السيد على بن طاووس في « كشف

المحجّه » في مقام بيان اعتبار الوصيه المعروفه التي كتبها أمير المؤمنين لولده

الحسن عليهما السلام وقد نقلها

من كتاب « رسائل الاثمه » للكليني ، إلى وجه آخر لاعتبار أحاديث الكافي وقال ما

هذا لفظه : « والشيخ محمد بن يعقوب كان حياً في زمن وكلاء المهدي صلوات الله

عليه : عثمان بن سعيد العمري ، وولده أبي جعفر محمد ، وأبي القاسم بن روح ،

وعلي بن محمد السيمري رحمهم الله

، وتوفى محمد بن يعقوب قبل وفاه علي بن محمد السيمري ، لأن علي بن محمد السيمري

توفى في شعبان سنة تسع وعشرين وثلاثمائة والكليني توفى ببغداد سنة ثمان وعشرين

وثلاثمائة ، فتصانيف الكليني ورواياته في زمن الوكلاء

ص: ٣٦٦

المذكورين في وقت

يجد طريقاً إلى تحقيق منقولاته وتصديق مصنفاته « (١) ».

ونقله المحدّث الحرّ إلى قوله « في زمن

الوكلاء المذكورين » (٢)

ولم ينقل تتمه كلامه الذي هو أوفى دلالة على ما هو بصدد اثباته.

وقال المحدّث النورى بعد نقل كلام السيد

: « نتيجة ما ذكره من المقدمات عرض الكتاب على أحدهم وإمضاؤه وحكمه بصحته ، وهو

عين إمضاء الإمام عليه السلام

، وهذا وإن كان أمراً غير قطعى يصيب ويخطئ ، ولا يجوز التشبّث به في المقام ، إلا

أن التأمل في مقدماته يورث الظن القوى والاطمئنان التامّ أو الوثوق بما ذكره ،

فانه رحمه الله كان وجه

الطائفة وعينهم ومرجعهم كما صرحوا به ، في بلد اقامه النّوّاب ، وكان غرضه من

التأليف ، العمل به في جميع ما يتعلق بامور الدين ، لاستدعائهم وسؤالهم عنه ذلك

كما صرح به في أول الكتاب ، وكان بمحضره في بغداد ، يسألون عن الحجج عليه السلام بتوسّط أحد من النّوّاب عن صحه
بعض

الاخبار ، وجواز العمل به ، وفي مكاتيب محمد بن عبدالله بن جعفر الحميرى اليه عليه السلام من ذلك جمله وافره وغيرها ، فمن
البعيد

أنه رحمه الله في طول مده

تأليفه وهي عشرون سنه لم يعلمهم بذلك ، ولم يعرضه عليهم مع ما كان فيما بينهم من

المخالطه والمعاشره بحسب العاده وكانت الشيعة يسألون عن الابواب حوائج وأموراً

دنيويه تعسرت عليهم يريدون قضاءها وإصلاحها ، وهذا أبو غالب الزرارى استنسخ قسماً

كبيراً من أبواب الكافي ورواه عن مؤلفه بالقراءه عليه او بالاجازه ، فمن البعيد أن

لا يعرضه على الأبواب مع أنه رفع مشكله زوجته فوافاه الجواب.

ص: ٣٦٧

-
- ١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٥٣٢ وجاءت العبارة المذكوره في المحججه المطبوعه (الصفحه ١٥٩) الى قوله «تحقيق منقولاته
« وليس من الجمله الاخيريه فيها أثر ، نعم توجد في النسخه المكتوبه المصححه بقلم المحدث النورى في حاشيتها العبارة الاخيريه.
٢- [٢] الوسائل : ٢ / ٧١.

وكان عرض الكتاب على النواب مرسوماً ،

روى الشيخ فى غيبته أنه لما عمل السلمغانى كتاب التكليف ، قال الشيخ أبو القاسم بن

روح : اطلبوا إلىّ لأنظره ، فجأؤوا به فقراه من أوله إلى آخره ، فقال ما فيه شىء

إلا وقد روى عن الأئمة إلا فى موضعين أو ثلاثة ، فانه كذب عليهم فى روايتها لعنه

الله .

وقد سئل الشيخ من كتب ابن أبى العزاقر

بعد ما ذمّ وخرجت فيه اللعنه فقيل : كيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملأى؟ فقال :

أقول فيها ما قاله ابو محمد الحسن بن على صلوات الله عليهما وقد سئل عن كتب

بنى فضال ، فقالوا : كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملأى؟ فقال صلوات الله عليه

: « خذوا ما رووا وذرّوا ما رأوا ».

فمن البعيد غايه البعد أن أحداً منهم)

النواب) لم يطلب من الكلينى هذا الكتاب الذى عمل لكافه الشيعة ، او لم يره عنده

ولم ينظر اليه ، وقد عكف عليه وجوه الشيعة وعيون الطائفة ، وبالجملة فالناظر إلى

جميع ذلك لعلّه يطمئن إلى ما أشار اليه السيد الأجل ، وتوهم أنه لو عرض على

الإمام عليه السلام ، او على

أحد من نوابه لذاع واشتهر ، منقوض بالكتب المعروضه على آباءه الكرام صلوات الله

عليهم ، فانه لم ينقل الينا كل واحد منها إلا بطريق أو بطريقتين « (1).

أقول : ما ذكره مبنى على أمرين غير

ثابتين ، بل الثابت خلافه.

١ كون الكلينى مقيماً ببغداد وقام

بتأليفه بمرأى ومسمع من النواب ، وكان بينه وبينهم مخالطه ومعاشره .

٢ إن الجهه الباعثه إلى عرض كتاب)

التكليف) على أبي القاسم بن روح ، كانت موجوده فى الكافى أيضاً واليك بيان

الأمرين :

ص : ٣٦٨

١- [١] مستدرک الوسائل : ٣ / ٥٣٢ ٥٣٣ .

أما الأول : فيه أولاً : أن صريح قول

النجاشى فى ترجمته « شيخ أصحابنا فى وقته بالرى ووجههم » أنه كان مقيماً بالرى ،

مؤلفاً فيها ، وإنما انتقل فى أخريات عمره إلى بغداد ، ولم نقف على سنه انتقاله

إلى بغداد ومدّه اقامته فيها ، وان ادعى بعضهم أنه أقام بها سنتين ثم توفى ، ومن

البعيد أن لا يستنسخ منه فى موطنه عدّه نسخ بواسطة تلاميذه قبل الانتقال إلى بغداد

، ولا ينتشر فى الاقطار الاسلاميه ، ولو صحّ ذلك فلا فائده من العرض بعد النشر ،

ولا فى الاستظهار بعد البثّ ، وانما يكون مفيداً لو عرض قبل النشر واستظهر قبل

البثّ ، حتى يعالج ما يحتاج إلى الاصلاح.

وثانياً : إنه لم تكن بينهما مخالطه

ومعاشره ، بشهاده انه لم يرو عن أحد من النواب فى أبواب الكافى ، حتى ما يرجع إلى

الإمام الحجه عليه السلام

، وهذا يعرب عن عدم خلطته ومعاشرته معهم ، وإلا لنقل منهم روايه او روايات فى

الابواب المختلفه ، ومع هذا فكيف يصحّ أن يدعى أنه عرض كتابه عليهم واستظهر منهم

الحال.

وثالثاً : انه لو عرض هو نفسه او احد

تلاميذه ، كتابه عليهم ، لذكره فى ديباجه الكتاب ، وقد كتب الديباجه بعد تأليف

الكتاب كما هو ظاهر لمن لاحظها ، وما ذكره المحدّث النورى من أن هنا كتباً معروضه

على الإمام ، لم ينتقل إلا بطريق او طريقين غير تامّ ، لأن هذه الكتب عرضت على

الإمام بعد وفاه مؤلفيها ، والمدعى أنه عرض الكافى بواسطة المؤلف او تلاميذه فى

حياه مؤلفه ، فطبع الحال يقتضى أنه لو كان نفس المؤلف عرضه ، لأثبتته فى مقدمه

قطعا ، تثبيتا لموقف الكتاب الذي أَلّفه ليكون مرجعا للشيعة في جميع الاعصار.

وأما الثاني : فلأن الداعي إلى عرض كتاب

الشلمغاني ، هو احتمال انه أدخل فيه لأجل انحرافه ما لم يصدر عنهم عليهم السلام ، وكان كتاب التكليف كالرساله العمليه

ينظر فيه كل عاكف وباد ، وعمل بما فيه ، وأين هو

ص : ٣٦٩

من كتاب الكافي الذي

ألفه الثقة الثبت الورع ، الذي نقطع بعدم كذبه على الأئمة عليهم السلام ، فلا حاجة للعرض ، وإلا لوجب عرض غيره من الجوامع ، مثل جامع البرنطى ، ومحاسن البرقى ، ونوادير الحكمة للأشعري . كل ذلك يؤيد أنه كان هنا سبب خاص لعرض كتاب التكليف دون غيره من الكتب .

وعلى الجملة ، إن قياس كتاب الكافي

بكتاب التكليف ، قياس مع الفارق ، وقد ألف الشيخ الشلمغاني كتاب التكليف حال

استقامته ، ثم ادعى ما ادعى ، فخرج التوقيع على لعنه والبراءه منه من الناحية

المقدسه عام ٣١٢ ، وصار ذلك مظنه للسؤال عن كتابه الذي كان كالرساله العمليه ،

فصار العمل به مظنه الضلال ، كما أن تركه كان مظنه ترك ما يصح العمل به .

ولأجل هذا المحذور المختص به ، رفع

الأمر إلى الشيخ أبي القاسم بن روح ، فطلب الكتاب وطالعه وعين مواضع ضلاله ، واين

هذا من كتاب الكافي الذي ألفه الثقة الثبت ليكون مصدراً ومرجعاً للفقهاء ولا بأس

بنقل ما ورد حول كتاب التكليف .

منها : ما رواه الشيخ في كتاب « الغيبه

» عن ابن زهومه النوبختي ، قال : سمعت روح بن أبي القاسم بن روح يقول : « لما عمل

محمد بن علي الشلمغاني كتاب التكليف ، قال ابو القاسم الحسين بن روح : اطلبوه إليّ

لأنظره ، فقرأه من أوله إلى آخره ، فقال : ما فيه شيء إلا وقد روى عن الأئمة ، إلا

في موضعين او ثلاثه ، فانه كذب عليهم في روايتها لعنه الله (١) .

ومنها : ما رواه أيضاً بسنده عن عبدالله

الكوفي خادم الشيخ حسين بن روح قال : « سئل الشيخ يعنى أبا القاسم عن كتب ابن

ابى العزاقر بعد ما ذمّ وخرجت فيه اللّعنه ، وقيل له فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منه

ملأى؟ فقال : أقول

ص : ٣٧٠

١- [١] الغيبه للشيخ الطوسى : ٢٥١ ٢٥٢ طبعه النجف.

فيها ما قاله ابو

محمد الحسن بن علي صلوات الله عليهما وقد سئل عن كتب بني فضال ، فقالوا : كيف

نعمل بكتبهم ويوتنا منها ملأى؟ فقال صلوات الله عليه : « خذوا بما رووا وذرّوا

ما رأوا » (١).

وروي ايضاً عن سلامه بن محمد قال : «

انفذ الشيخ الحسين بن روح كتاب التأديب (٢)

إلى قم ، وكتب إلى جماعه الفقهاء بها فقال لهم : انظروا في هذا الكتاب وانظروا فيه

شيء يخالفكم؟ فكتبوا اليه : انه كله صحيح ، وما فيه شيء يخالف ، إلا قوله « الصاع

في الفطره نصف صاع من طعام » و « الطعام عندنا مثل الشعير من كل واحد صاع » (٣).

قال العلامة المجلسي : « اما جزم بعض

المجازفين بكون جميع الكافي معروضاً على القائم عليه السلام

، لكونه في بلد السفراء فلا يخفى ما فيه ، نعم عدم انكار القائم وآبائه صلوات

الله عليه وعليهم عليه وعلى امثاله في تأليفاتهم ورواياتهم مما يورث الظن

المتاخم للعلم بكونهم عليهم السلام

راضين بفعلهم ومجوزين للعمل باخبارهم » (٤).

تقييم العرض على وكيل الناحيه

ثم ان الشيعة عرضت كتب الشلمغاني على

الشيخ ابي القاسم وكيل الناحيه ، لأجل درايته بالحديث وتعرفه على كلمات الاثمه عليهم السلام ، ولأجل ذلك لما عرض عليه

كتاب التكليف

قال : « ما فيه شيء إلا وقد روي عن الاثمه إلا موضعين او ثلاثه » لا لأجل عرضه على

القائم عليه السلام ، حتى انه

قد انفذ الكتاب نفسه (التأديب) إلى فقهاء قم ، والتمس نظرهم فيه ، فكتبوا في حقه

ما عرفته ، فاذا كان عرض الكتاب على الشيخ ابي القاسم لأجل

ص : ٣٧١

١- [١] كتاب الغيبة : ٢٣٩ ٢٤٠ طبعه النجف.

٢- [٢] هذا الكتاب لنفس الشيخ ابي القاسم الحسين بن روح ، راجع الذريعة : ٣ / ٢١٠.

٣- [٣] الغيبة للطوسي : ٢٤٠ طبعه النجف.

٤- [٤] مرآة العقول : ١ / ٢٢ مقدمه المؤلف.

تعرفه بالحديث ، لا

لأجل عرضه على القائم عليه السلام

فالكلمة كان في غنى عن عرضه عليه ، لأن الشيخ لم يكن أقوى منه في الحديث وعرافان

الكلمة. نعم لو كان الهدف عرضه على القائم عليه السلام

لكان لما ذكر وجهه.

واما ما ذكره العلامة المجلسي من حصول

الظن المتأخر للعلم بكونه عليه السلام

راض بفعله فهذا مما لا شك فيه ، كيف ولولا الكافي واضرا به لما بقى الدين ، ولضاعت

السنه ، ولكنه لا يقتضى ان يؤخذ بكل رواياته من دون تحقيق في الاسناد.

وقد قال العلامة المجلسي في نفس كلامه

: « الحق عندي ان وجود الخبر في امثال تلك الاصول المعتبره مما يورث جواز العمل به

، ولكن لا بد من الرجوع إلى الاسانيد لترجيح بعضها على بعض عند التعارض » (1).

ومما يدل على انه لم يكن جميع روايات

الكتاب صحيحه عند المؤلف نفسه انه قدس سره

عنون في مقدمه الكافي الخبرين المتعارضين وكيفيه علاجهما ، بأن من المتعارضين ما

أمر الإمام بترجيحه بموافقه الكتاب ومخالفته العامه وكونه موافقاً للمجمع عليه ،

وفيما لا يوجد المرجحات المذكوره ، يجوز الاخذ باحدهما من باب التسليم.

ومع ذلك ، كيف يمكن القول بأن كل ما ورد

في الكافي كان صحيحاً عند الكليني ، واليك نص عبارته : فاعلم يا اخي ارشدك الله

انه لا يسع احداً تمييز شيء مما اختلف الرواه فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه ، إلا على ما اطلقه العالم بقوله

عليه السلام : « اعرضوها

على كتاب الله فما وافق كتاب الله عز وجل فخذوه ، وما خالف كتاب الله فردوه »

وقوله عليه السلام : « دعوا ما

وافق القوم فإنّ الرشد في خلافهم » وقوله عليه السلام

: « خذوا

ص: ٣٧٢

١- [١] مرآة العقول : ١ / ٢٢.

بالمجمع عليه ، فان

المجمع عليه لا ريب فيه « ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقله ولا نجد شيئاً احوط

ولا اوسع من ردّ علم ذلك كله إلى العالم عليه السلام

وقبول ما وسع من الأمر فيه بقوله عليه السلام

: « بأيما اخذتم من باب التسليم وسعكم ».

وهذا الكلام ظاهر في ان الكليني لم يكن

يعتقد بصدور روايات كتابه عن المعصوم جزءاً ، وإلا لم يكن مجال للاستشهاد بالرواية

على لزوم الاخذ بما له مرجح.

اضف إلى ذلك انه لو كان كل ما في الكافي

صحيحاً عند الكليني لنقل منه إلى غيره بعبارة واضحة ، وكان للصدوق الذي يعد في

الطبقة التاليه للكليني نقل ذلك القول في احد كتبه ، بل كان عليه ان يصحح ما صححه

الكليني ، ويزيف ما زيفه ، إذ ليس الكليني باقل من شيخه محمد بن الحسن بن الوليد ،

فقد نرى انه يقول في حقه في « فقيهه » : « اما خبر صلاه يوم غدير خم والثواب

المذكور فيه لمن صامه فان شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصححه ويقول انه من طريق

محمد بن موسى الهمداني وكان غير ثقه ، وكل ما لا يصححه ذلك الشيخ قدس الله روحه

ولم يحكم بصحته من الاخبار فهو عندنا متروك غير صحيح » (١).

وقال أيضاً : « كان شيخنا محمد بن الحسن

بن أحمد بن الوليد (رضى الله عنه) سيئ الرأي في محمد بن عبدالله المسمعى ،

راوى الحديث ، وانى اخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب ، لانه كان في كتاب الرحمه ،

وقد قراته عليه فلم ينكره ورواه لى » (٢).

كل ذلك يشير إلى انه لم يكن كتاب الكافي

عند الصدوق بهذه المنزلة.

ص: ٣٧٣

١- [١] الفقيه: الجزء الثاني، باب صوم التطوع وثوابه، ذيل الحديث ٢٤١.

٢- [٢] العيون: الجزء ٢، باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الاخبار المنثوره، ذيل الحديث ٤٥.

نعم ربما يستدل على عدم صحه ما فى

الكافى بأن الشيخ الصدوق انما كتب كتاب « من لا يحضره الفقيه » اجابه لطلب السيد

الشريف ابى عبدالله المعروف ب « نعمه الله » ولا شك ان كتاب الكافى اوسع من

الفقيه ، فلو كانت جميع روايات الكافى صحيحه عند الشيخ الصدوق ، فضلاً عن ان تكون

قطعيه الصدور ، لم تكن حاجه إلى كتابه كتاب الفقيه ، بل كان على الشيخ الصدوق

ارجاع السائل إلى كتاب الكافى (1).

ولا يخفى ما فى هذا الاستدلال ، فان

السيد الشريف طلب من الشيخ الصدوق كتاباً اشبه بالرسائل العمليه الرائجه فى هذه

الاعصار ، ولم يكن الكافى بهذه المثابه ، فلاجل ذلك لم يرجعه الشيخ الصدوق إلى ذلك

الكتاب ، لا لاجل عدم قطعيه رواياته او عدم صحته.

نعم ربما يورد على المستدل بقطعيه

احاديث الكافى ان الشيخ الكلينى روى فى كتابه روايات كثيره عن غير اهل البيت

المعصومين عليهم السلام. وهذا لا

يجتمع مع ما صرح به فى ديباجه كتابه من انه يأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به

بالآثار الصحيحه عن الصادقين عليهم السلام

وقد نقل ذلك الشيخ المتبع النورى رضوان الله عليه عن رساله الاستاذ الاكبر ،

المحقق البهبهانى فقال : « فقد اكثر من الروايه عن غير المعصوم فى أول كتاب الارث

، وقال فى كتاب الديات فى باب وجوه القتل : على بن إبراهيم قال : وجوه القتل على

ثلاثه اضرب إلى آخر ما قال. ولم يورد فى ذلك الكتاب حديثاً آخر ، وفى باب شهاده

الصبيان عن ابى ايوب قال : سمعت اسماعيل بن جعفر إلى آخره ، واكثر أيضاً فى اصول

الكافي من الروايه عن غير المعصوم منه ما ذكره في مولد الحسين من حكاية الاسد

الذي دعتة فضه إلى حراسه جسده عليه السلام

وما ذكره في مولد امير المؤمنين

ص: ٣٧٤

١- [١] معجم رجال الحديث : ١ / ٤١٤٠.

عليه السلام

عن اسيد بن صفوان « (١) ».

وقد جاء بعض ما رواه الشيخ الكليني عن

غير المعصوم في « معجم رجال الحديث » أيضاً (٢).

ولا يخفى ان نقل هذه الكلمات مع التصريح

باسماء المروى عنهم لا يضر المستدل ، فان نقل هذه الكلمات عن اصحابها مع كونهم غير

معصومين ، كنقل معانى اللغه عن اصحابها ولا ينافى كون مجموع الكتاب مروياً عن

الصادقين عليهم السلام.

إلى هنا تبين ان كتاب الكافي كتاب جدير

بالعنايه ، ويعد اكبر المراجع واوسعها للمجتهدين ، وليست رواياته قطعيه الصدور

فضلاً عن كونها متواتره او مستفيضه ، ولا ان القرائن الخارجيه دلت على صحتها ولزوم

الاعتماد عليها ، بل هو كتاب شامل للصحيح والسقيم ، فيجب على المجتهد المستنبط

تمييز الصحيح عن الضعيف.

ولاجل ايقاف القارئ على بعض ما لا يمكن

القول بصحته نقلاً وعقلاً نشير إلى نموذجين :

١ فقد روى عن ابى عبدالله عليه السلام فى قول الله (وانه لذكر

لك ولقومك وسوف تسئلون)

الزخرف : ٤٤ فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الذكر واهل بيته المسؤلون وهم الذكر (٣).

ولو كان المراد من « الذكر » هو النبى ،

فمن المخاطب فى قوله « لك » وهو سبحانه يقول : (

انه لذكر لك)

أى لك ايها النبى. نعم وجود هذه

ص: ٣٧٥

١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٥٤٠ الفائدة الرابعه من الخاتمه.

٢- [٢] لاحظ معجم رجال الحديث : ١ / ١٠١ ١٠٣.

٣- [٣] الكافى : ١ / ٢١٠ ، باب ان اهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الائمة عليهما السلام الحديث ٢ و ٤.

النادره لا ينقص من عظمه الكتاب وجلالته ، وأى كتاب بعد كتاب الله العزيز ، ليس

فيه شىء؟

واما الثانى ، فنرجو المراجعته إلى

المصدر التالى (١).

ص: ٣٧٤

١- [١] الكافى : ١ / ٢٣٧.

ان كتاب « من لا يحضره الفقيه » تأليف

الشيخ الصدوق محمد بن على بن الحسين بن بابويه المولود بدعاء صاحب الأمر عليه السلام (1)

حدود عام ٣٠٦ والمتوفى سنة ٣٨١ هـ ، من اصح الكتب الحديثيه واتقنها بعد الكافي وهى

فى الاشتهار والاعتبار كالشمس فى رابعه النهار.

وقد ذكر الشيخ الصدوق فى ديباجه كتابه

انه لما ساقه القضاء إلى بلاد الغربه ونزل ارض بلخ ، وردها شريف الدين ابو عبدالله

محمد بن الحسن المعروف بنعمه ، فدام سروره بمجالسته ، وانشرح صدره بمذاكرته ، وقد

طلب منه ان يصنف كتاباً فى الفقه والحلال والحرام ويسميه ب « من لا يحضره الفقيه

» كما صنّف الطيب الرازى محمد بن زكريا كتاباً فى الطب واسماه « من لا يحضره

الطيب » فاجاب مسؤوله وصنف هذا الكتاب له.

ويصف هذا الكتاب بقوله : « ولم اقصد فيه

قصد المصنفين فى ايراد جميع ما رووه ، بل قصدت إلى ايراد ما افتى به ، واحكم بصحته

، واعتقد فيه انه حجه فيما بينى وبين ربي تقدره ، وتعالى قدرته وجميع ما

فيه

ص: ٣٧٩

١- [١] لاحظ رجال النجاشى : ١٨٤ ، وكتاب الغيبه للشيخ الطوسى : ٢٠١ عند ذكر التوقيعات ، واكمال الدين واتمام النعمه :

مستخرج من كتب

مشهوره عليها المعول ، واليه المرجع ، مثل كتاب حريز بن عبدالله السجستاني ،
وكتاب عبيدالله بن علي الحلبي ، وكتب علي بن مهزيار الاهوازي ، وكتب الحسين بن
سعيد ، ونوادر أحمد بن محمد بن عيسى ، وكتاب نوادر الحكمة تصنيف محمد بن أحمد بن
يحيى بن عمران الأشعري ، وكتاب الرحمة لسعد بن عبدالله الأشعري ، وجامع شيخنا محمد
بن الحسن بن الوليد (رضى الله عنه) ، ونوادر محمد بن ابي عمير ، وكتب المحاسن
لاحمد بن ابي عبدالله البرقي ، ورساله ابي (رضى الله عنه) إلى غيرها من الاصول
والمصنفات التي طرقى اليها معروفه فى فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي واسلافي
رضى الله عنهم وبالغت فى ذلك جهدى مستعيناً بالله « (1).

وقد سلك رحمة الله

فى كتابه هذا مسلماً غير ما سلكه الشيخ الكليني ، فان ثقه الاسلام كما عرفت جرى فى
الكافى على طريقه السلف من ذكر جميع السند غالباً ، وترك اوائل الاسناد ندره
اعتماداً على ما ذكره فى الاخبار المتقدمه عليها واما الشيخ الصدوق فانه بنى فى «
الفقيه » من أول الأمر على اختصار الاسانيد ، وحذف اوائل السند ، ووضع مشيخه فى
آخر الكتاب يعرف بها طريقه إلى من روى عنه ، فهى المرجع فى اتصال اسناده فى اخبار
هذا الكتاب ، وربما اخل بذكر الطريق إلى بعض فيكون السند باعتباره معلقاً.

ثم انهم اطالوا البحث عن احوال

المذكورين فى المشيخه ، ومدحهم وقدحهم وصحه الطريق من جهتهم او من جهه القرائن
الخارجيه ، وأول من دخل فى هذا الباب العلّامه فى « الخلاصه » وتبعه ابن داود ، ثم

ارباب المجاميع الرجاليه وشرح الفقيه كالتفريشى والمجلسى الأول وغيرهما (2).

ولا يخفى ان البحث فى تقييم الكتاب ،

يقع فى عدة نقاط :

ص : ٣٨٠

١- [١] من لا يحضره الفقيه : ١ / ٢ / ٥.

٢- [٢] مستدرک الوسائل : ٣ / ٥٤٧ ، الفائدة الخامسة.

انه استدل على ان روايات كتاب « الفقيه » كلها صحيحة ، بمعنى كون من جاء في

اسانيده من الرواه ثقات ، بقوله قدس سره ١

: « بل قصدت إلى ايراد ما افتى به واحكم بصحته » والمراد من الصحه فى هذه العبارة

، هو الحكم بعداله الراوى او وثاقته ، فتكون هذه العبارة تنصيماً من الشيخ الصدوق

على ان من ورد فى اسناد ذلك الكتاب ، كلهم عدول او ثقات ، ولا يخفى ان استفاده ذلك

من تلك العبارة مشكل جداً.

اما أولاً ، فلأن الصحيح فى مصطلح

القدماء ومنهم الصدوق ، غير الصحيح فى مصطلح المتأخرين ، إذ الصحيح عند المتأخرين

هو كون الراوى عدلاً امامياً ، ولكن الصحيح عند القدماء عبارة عما اعتضد بما يقضى

اعتمادهم عليه ، او اقترن بما يوجب الوثوق والركون اليه واسبابه عندهم مختلفه.

منها : وجوده فى كثير من الاصول

الاربعمائه المؤلفه فى عصور الائمة عليهم السلام

، او وجوده فى اصل معروف الانتساب لمن اجتمعت العصابه على تصديقهم كزراره ومحمد بن

مسلم واضرابهما.

ومنها : اندراجه فى احدى الكتب التى

عرضت على الائمة صلوات الله عليهم فاثنوا على مصنفها ، ككتاب عبيدالله الحلبى

الذى عرض على الصادق عليه السلام

وكتاب يونس بن عبد الرحمن وفضل بن شاذان المعروفين على العسكري عليه السلام.

ومنها : كونه مأخوذاً من الكتب التى شاع

بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها ، سواء الفت بيد رجال الفرقة المحقه ككتاب
الصلاه لحريز بن عبدالله ، وكتب الحسن والحسين ابني سعيد ، وعلى بن مهزيار ، او
بيد غيرهم ككتاب حفص بن غياث ، وكتب الحسين بن عبيدالله السعدي وكتاب القبله لعلي

بن

ص: ٣٨١

الحسن الطاطرى (١)، وقد جرى الشيخ الصدوق على متعارف

القدماء فحكم بصره جميع احاديثه ، وهذا غير ما نحن بصدده من عداله الراوى او وثاقته.

قال المحقق البهبهانى : « ان الصحيح عند

القدماء هو ما وثقوا بكونه من المعصوم أعم من ان يكون منشأ وثوقهم كون الراوى من الثقات ، او امارات أخر ، ويكونوا قطعوا بصدوره عنهم او يظنون » (٢).

وعلى ذلك فبين صحيح القدماء وصحيح

المتأخرين العموم والخصوص المطلق ، فحكم الشيخ الصدوق رحمه الله بصره احاديثه لا يستلزم صحتها باصطلاح المتأخرين ، من كون الرواه فى الاسانيد كلهم ثقات ، لاحتمال كون المنشأ فى الجميع او بعضها هو القرائن الخارجيه.

وثانياً : سلمنا ان الصدوق بصدد الحكم

بوثاقه او عداله كل من وقع فى اسناد كتابه ، ولكنه مخدوش من جانب آخر ، لانه قد

علم من حاله انه يتبع فى التصحيح والتضعيف شيخه ابن الوليد ، ولا ينظر إلى حال

الراوى نفسه ، وانه ثقه او غير ثقه ، ومعه كيف يمكن ان يكون قوله هذا شهاده حسيه على

عداله او وثاقه كل من ذكر فى اسناد كتابه ، وقد مر عند دراسه كتاب الكافى طريقته

فى التصحيح والتضعيف. اللهم إلا ان يكون طريقه شيخه ، موافقه لطريقه المتأخرين

ويكون قوله اخباراً عن شهاده استاذه بعداله او وثاقه الواردين فى هذا الكتاب.

وثالثاً : ان المتبادر من العبارة

التاليه ، انه يعتمد فى تصحيح الروايه على وجود الروايه فى كتب المشايخ العظام

غالباً. قال قدس سره : « كان

شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضى الله عنه) سىء الرأى فى محمد بن

عبدالله المسمعى راوى هذا الحديث ، وانى اخرجت هذا الخبر فى هذا

ص: ٣٨٢

١- [١] لاحظ مشرق الشمسيين للشيخ البهائى.

٢- [٢] تعليقه البهائى : ٢٧ ، وفى العبارة حرازه.

الكتاب ، لانه كان

فى كتاب الرحمه ، وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه لى « (١) . وهذا يعرب عن انه ما كان يتفحص عن

احوال الراوى عند الروايه ، وهذا ان لم يكن كلياً لكنه أمر ذائع فى تصحيحاته.

الثانيه

: إن أحاديث كتاب الفقيه لا تتجاوز عن

٥٩٦٣ حديثاً ، منها ألفان وخمسون حديثاً مرسلأ ، وعند ذلك يقع الكلام كيف يمكن

الركون إلى هذا الكتاب بلا تحقيق اسناده ، مع أن جميع الاحاديث المسنده فيها ٣٩١٣

حديثاً ، والمراسيل ٢٠٥٠ حديثاً ، ومرادهم من المرسل ما لم يذكر فيه اسم الراوى

بأن قال « روى » أو قال « قال الصادق عليه السلام

» او ذكر الراوى وصاحب الكتاب ، ونسى أن يذكر طريقه اليه فى المشيخه ، وهم على ما

صرّح به المجلسى أزيد من مائه وعشرين رجلاً.

الثالثه

: فى اعتبار مراسيل الفقيه وعدمه.

ذهب بعض الأجله إلى القول باعتبار

مراسيله ، قال التفريشى فى شرحه على الفقيه :

« الاعتماد على مراسيله ينبغى أن لا

يقصر فى الاعتماد على مسانيدده ، حيث حكم بصحّ الكل .» وقد قيل فى وجه ترجيح

المرسل : « إن قول العدل : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يشعر باذعانه بمضمون الخير ، بخلاف ما لو قال : حدثنى فلان » وقال بحر العلوم :

إن مراسيل الصدوق فى الفقيه كمراسيل ابن ابى عمير فى الحجّيه والاعتبار ، وان هذه

المزيه من خواص هذا الكتاب لا توجد في غيره من كتب الاصحاب.»

وقال الشيخ بهاء الدين في شرح الفقيه

عند قول الصدوق : « وقال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام

: كل ماء طاهر حتى تعلم أنه قدر »

ص: ٣٨٣

١- [١] العيون : الجزء الثاني ، باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الاخبار المنتوره ، الحديث ٤٥.

« هذا الحديث من

مراسيل المؤلف ، وهى كثيره فى هذا الكتاب ، تزيد على ثلث الاحاديث المورده فيه ،

وينبغى أن لا يقصر الاعتماد عليها من الاعتماد على مسانيدہ ، من حيث تشريكه بين

النوعين فى كونه مما يفتى به ويحكم بصحته ، ويعتقد أنه حجه بينه وبين ربّه ، بل

ذهب جماعه من الأصوليين إلى ترجيح مرسل العدل على مسانيدہ محتجّين بأن قول العدل

« قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

كذا » يشعر باذعانه بمضمون الخبر ، بخلاف ما لو قال « حدثنى فلان ، عن فلان أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا » وقد

جعل أصحابنا قدس سرهم مراسيل ابن أبى عمير كمسانيدہ فى

الاعتماد عليها ، لما علموا من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقہ (١).

وقال المحقق الداماد فى الرواشح : «

إذا كان الارسال بالاسقاط رأساً جزماً ، كما قال المرسل « قال النبى ، أو قال

الإمام » فهو يتم فيه ، وذلك مثل قول الصدوق فى الفقيه « قال الصادق عليه السلام : الماء يطهّر ولا يطهّر » إذ مفاده

الجزم أو الظنّ بصدور الحديث عن المعصوم ، فيجب أن تكون الوسائط عدولاً فى ظنّه ،

وإلا كان الحكم الجازم بالاسناد هادماً لجلالته وعدالته « (٢).

ولا يخفى أن غايه ما يقتضيه الاسناد

جازماً ، هو جزم الصدوق أو اطمئنانه على صدور الروايه من الإمام عليه السلام ، وهذا لا يقتضى أن يكون منشأ جزمه هو

عداله الراوى أو وثاقته ، فيمكن أن يكون منشؤه هو القرائن الحافّه على الخبر التى

يفيد القطع أو الاطمئنان بصدور الخبر ، ولو كان اطمئنانه حجّه للغير ، يصحّ للغير

الركون اليه وإلا فلا.

الرابعه

: قد عرفت أن الصدوق كثيراً ما ذكر الراوى

ونسى أن يذكر طريقه اليه فى المشيخه ، أو ذكر طريقه ولكن لم يكن صحيحاً عندنا ،

فهل هنا طريق

ص : ٣٨٤

١- [١] مستدرک الوسائل : ٧١٨ ، الفائدة الخامسة .

٢- [٢] الرواشح : ١٧٤ .

يعالج هذه المشكله؟

فقد قام المحقق الاردبيلي صاحب كتاب « جامع الرواه » على تصحيح هذه الروايات

بطريق خاصّ نذكره عند البحث عن كتاب « التهذيب ».

والذى عند سيد المحققين ، البروجردى قدس سره من الاجابه عن هذا السؤال هو أن الكتب

التي نقل عن الصدوق في هذا الكتاب كانت كتباً مشهوره ، وكان الأصحاب يعولون

عليها ويرجعون اليها ، ولم يكن ذكر الطريق إلى هذه الكتب إلا تبرّعاً وتبرّكاً ،

أى لاجراج الكتب عن صورته المرسل إلى صورته المسند وإن كان لبناً جميعها مسانيد ،

لشهره انتساب هذه الكتب إلى مؤلفيها ، وبذلك كانت تستغنى عن ذكر الطريق.

والذى يدل على ذلك ، قوله في ديباجه

الكتاب : « وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهوره عليها المعول واليها المرجع مثل

كتاب حرير بن عبدالله السجستاني (١)

، وكتاب عبيدالله بن على الحلبي (٢)

، وكتب على بن مهزيار الاهوازي إلى آخر ما نقلناه عنه آنفاً .»

وبعد هذه العبارة لا يبقى شكّ للانسان

أن ذكر الطريق إلى هذه الكتب في المشيخه ، لم يكن إلا عملاً تبرّعياً غير إلزامى ،

ولأجل ذلك نرى أنه لم يذكر طريقاً إلى بعض هذه الكتب ، او ذكر طريقاً فيه ضعف ،

لعدم المبالاه بصحّه الطريق وعدمها ، لانه لم تكن الغايه اثبات انتساب الكتب إلى

اصحابها ، فان الكتب كانت مشهوره الانتساب إلى مؤلفيها ، ولأجل ذلك نرى أن المحقق

المولى محمد تقى المجلسى (المولود عام ١٠٠٣ ، والمتوفى عام ١٠٧٠ هـ) ذكر فى شرحه

على الفقيه عند تفسير العبارة المتقدمه ما هذا لفظه : « من كتب

-
- ١- [١] قال حماد بن عيسى للصادق عليه السلام انى اعمل به وقرره الإمام. روضه المتقين : ١ / ١٤.
- ٢- [٢] عرض كتابه على الصادق عليه السلام فصححه الإمام ومدحه. روضه المتقين : ١ / ١٤.

المحدّثين ، بالانتساب إلى مصنّفها ورواتها ، والظاهر أن المراد بالشهره التواتر .

عليها المعوّل ، يعنى كلها محلّ اعتماد الاصحاب « (١) .

وقال أيضاً : « الظاهر منهم النقل من

الكتب المعتمده المشهوره ، فاذا كان صاحب الكتاب ثقه يكون الخبر صحيحاً ، لأن

الظاهر من نقل السند إلى الكتاب المشهور المتواتر ، مجرد التيمّن والتبرّك لا سيما

إذا كان من الجماعه المشهورين كالفضيل بن يسار ومحمد بن مسلم رضى الله عنهما

فان الظاهر أنه لا يضرّ جهاله سنديهما « (٢) .

وقال أيضاً : مع كثره التّبع يظهر أن

مدار ثقه الاسلام (الكليني) أيضاً كان على الكتب المشهوره ، وكان اتصال السند

عنده أيضاً لمجرّد التيمّن والتبرّك ، ولئلاً يلحق الخبر بحسب الظاهر بالمرسل ،

فان روى خبراً عن حمّاد بن عيسى ، او صفوان بن يحيى ، أو محمد بن أبى عمير فالظاهر

أنه أخذ من كتبهم فلا يضرّ الجهاله التى تكون فى السند إلى الكتب بمثل محمد بن

اسماعيل عن الفضل ، او الضعف بمثل سهل بن زياد « (٣) .

وبعد ذلك نرى أن البحث عن طرق الصدوق

إلى أصحاب الكتب أمر زائد ، فاللازم البحث عن مؤلف الكتاب وطرقه إلى الإمام عليه السلام . هذا ما يميل إليه سيّدنا المحقّق

البروجردى ويقرّبه .

نعم ، على ذلك كلّما علم أن الشيخ الصدوق

أخذ الحديث من الكتب المعروفة ، فالبحث عن الطريق أمر غير لازم ، وأما إذا لم نجزم

بذلك واحتملنا أن الحديث وصل اليه بالطرق المذكوره فى المشيخه ، فالبحث عن صحّه

١- [١] روضه المتقين: ١ / ١٤.

٢- [٢] روضه المتقين: ١ / ٢٩.

٣- [٣] روضه المتقين: ١ / ٣١.

ونقول بمثل ذلك فى طرق الكافى ، فاذا

علم أنه أخذ الحديث من الكتب التى ثبت اسنادها إلى الراوى ، فلا وجه للبحث عن ضعف الطريق او صحته. وبذلك نستغنى عن كثير من المباحث حول طرق الصدوق إلى أرباب الكتب.

ثم إنهم أطلوا البحث عن أحوال

المذكورين فى المشيخه ومدحهم وقدحهم وصحه الطريق من جهتهم.

وقد عرفت أن أول من دخل فى هذا الباب هو

العلامة فى « الخلاصه » ، وتبعه ابن داود ثم أرباب المجاميع الرجاليه وشرّاح

الفقيه ، كالعالم الفاضل المولى مراد التفريشى والعالم الجليل المجلسى الأول

وغيرهما (١).

ص: ٣٨٧

١- [١] مستدرک الوسائل: ٣ / ٥٤٧ و ٧١٩ ، ولاحظ مقدمه الحدائق.

إن كتاب « تهذيب الاحكام » فى شرح

المقنعه للشيخ المفيد ، تأليف شيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى (المولود

عام ٣٨٥ ، والمتوفى عام ٤٦٠ هـ) من أعظم كتب الحديث منزله وأكثرها منفعة ، وقد

شرح الشيخ فى تأليف هذا الكتاب لما بلغ سنه ستاً وعشرين وهذا من خوارق العاده.

قال المحقق البروجردى : « يظهر من

أدعيته للمفيد فى كتاب « التهذيب » عند نقل عبارته المقنعه حيث يقول فى أول الكتاب

إلى أواخر كتاب الصلاة منه : « قال الشيخ أئده الله تعالى » ومنه إلى آخر

الكتاب يقول : « قال الشيخ رحمه الله

« أنه كتب الطهاره والصلاه فى حال حياه الشيخ المفيد وقد قدم الشيخ الطوسى العراق

عام ٤٠٨ هـ ، وتوفى الشيخ المفيد عام ٤١٣ هـ ، وأنت إذا نظرت إلى كلماته فى

الكتابين « التهذيب والاستبصار » وما جادل به المخالفين فى المسائل الخلافيه ،

كمسأله مسح الرجلين ، وما أفاده فى مقام الجمع بين الأخبار ، واختياراته فى

المسائل ، وما يستند اليه فيها وما يورده من الاخبار فى كل مسأله ، لأذعننت أنه من

أبناء سبعين « (١).

ص : ٣٩١

ثم ان طريقه الشيخ فى نقل الاحاديث فى

هذا الكتاب مختلفه.

قال السيد الاجل بحر العلوم رحمه الله : « انه قد يذكر فى التهذيب والاستبصار جميع السند ، كما فى الكافى ، وقد يقتصر على البعض بحذف الصدر ، كما فى الفقيه ، ولكنه استدرك المتروك فى اخر الكتابين ، فوضع له مشيخته المعروفه ، وهى فيهما واحده غير مختلفه ، قد ذكر فيهما جمله من الطرق إلى أصحاب الاصول والكتب ممن صدر الحديث بذكرهم وابتداءً بأسمائهم ، ولم يستوف الطرق كلها ، ولا ذكر الطريق إلى كل من روى عنه بصوره التعليق ، بل ترك الاكثر لقله روايته عنهم ، وأحال التفصيل إلى فهارس الشيوخ المصنفه فى هذا الباب ، وزاد فى « التهذيب » الحواله على كتاب « الفهرست » الذى صنفه فى هذا المعنى.

قال الشيخ فى مشيخته تهذيبه : « والآن

فحيث وفق الله تعالى للفراغ من هذا الكتاب ، نحن نذكر الطرق التى يتوصل بها إلى روايه هذه الأصول والمصنفات ، ونذكرها على غايه ما يمكن من الاختصار لتخرج الاخبار بذلك عن حدّ المراسيل وتلحق بباب المسندات.

ثم قال : فما ذكرناه فى هذا الكتاب عن

محمد بن يعقوب الكلينى رحمه الله

فقد أخبرنا الشيخ أبو عبدالله محمد بن نعمان رحمه الله

، عن أبى القاسم جعفر بن محمد بن قولويه رحمه الله

، عن محمد بن يعقوب رحمه الله

وأخبرنا به أيضاً الحسين بن عبيدالله ، عن أبى غالب أحمد بن محمد الزرارى وأبى

محمد هارون بن موسى التلعكبرى ، وأبى القاسم جعفر بن محمد بن قولويه ، وأبى

عبدالله أحمد بن أبى رافع الصيمرى ، وأبى المفضل الشيبانى ، وغيرهم ، كلهم عن محمد

بن يعقوب الكلينى .

وأخبرنا به أيضاً أحمد بن عبدون المعروف

بابن الحاشر ، عن أحمد بن أبى رافع ، وأبى الحسين عبد الكريم بن عبدالله بن نصر

البزاز بتنيس وبغداد

ص : ٣٩٢

عن أبي جعفر محمد بن

يعقوب الكليني جميع مصنفاته وأحاديثه سماعاً وإجازة ببغداد بباب الكوفة ، بدرج

السلسله سنه سبع وعشرين وثلاثمائه « (1) .

وعلى ذلك فربما يتصور أنه يجب التفتيش

والتفحص عن طرق الشيخ إلى أصحاب الكتب والأصول.

أقول : قد عرفت مذهب سيد المحققين آية

الله البروجردى وهو أحد المعتمدين في علم الرجال ، وأنه كان يذهب تبعاً للمجلسي

الأول إلى أن المشيخه للصدوق وللشيخ ، لم تكن إلا لمجرد إظهار الاحاديث بصور

المسندات لا لأجل تحصيل العلم بنسبه الكتب إلى مؤلفيها ، فان نسبه هذه الكتب إلى

أصحابها كانت ثابتة غير محتاجه إلى تحصيل السند ، وبالجملة ذكر المشيخه لأجل

التبرك والتيمن ، ولا اتصال السند كما هو المرسوم في هذه الاعصار أيضا ، حيث

يستجيزون عن المشايخ بالنسبه إلى الكتب الاربعه وغيرها حتى يصحّ لهم نقل الاحاديث

عن هذه الكتب مسنداً ، وأما كون المشيخه لأجل تحصيل صحه نسبه هذه الكتب إلى

أصحابها فهذا ممّا ينافيه كلام الصدوق والشيخ في المشيخه.

أما الصدوق فقد قدّمنا كلامه ، وأما

الشيخ فهو يقول في مشيخه التهذيب : « لتخرج الاخبار بذلك عن حدّ المراسيل وتلحق

بباب المسندات » فان هذه العبارة تعطى أن الغايه من ذكر المشيخه جعل الحديث

وإخراجه بصوره المسانيد لا غير ، ولأجل ذلك نرى أن الشيخ يتدبّر في المشيخه بذكر

الطرق إلى كتاب الكافي للكليني ، مع أن ثبوته له أظهر من الشمس ، وبذلك تعرف أن

البحث في طرق الشيخ إلى أصحاب الكتب في المشيخه ممّا لا طائل تحته ، وليس على

الفقيه إلا التفتيش عن أحوال أصحاب الكتب ومن يروون عنهم.

اللهم إلا إذا كانت الكتب غير معروفة ،

فعندئذ يجب الفحص عن كلِّ

ص : ٣٩٣

١- [١] التهذيب : ١٠ / ٢٥ ٢٩ من المشيخه.

من فى الطرىق كما لا

ىخفى.

تصحیح أسانید الشیخ

ثم إنه لما كان كثير من طرق الشيخ

الوارده فى مشيخه التهذيب ، معلولاً بضعف ، أو إرسال ، أو جهاله ، أو بدء الحديث

باناس لم يذكر لهم طريق فى المشيخه ، حاول بعض المحققين لرفع هذه النقيصه من كتاب

التهذيب بالرجوع إلى فهرست الشيخ أولاً ، وطرق من تقدمه عصرًا ثانيًا ، أو عاصره

ثالثًا.

أما الأول ، فلأن للشيخ فى الفهرست

طرقاً إلى أرباب الكتب والأصول الذين أهمل ذكر السند إلى كتبهم فى التهذيب ،

فبالرجوع إلى ذلك الكتاب يعلم طريق الشيخ إلى ارباب الكتب التى لم يذكر سنده إليها

فى التهذيب.

أما الثانى ، فبالرجوع إلى مشيخه الفقيه

ورسالة الشيخ أبى غالب الزرارى ، إذا كان لهما سند إلى الكتب التى لم يذكر سنده

إليها فى التهذيب ، لكن إذا أوصلنا سند الشيخ إلى هؤلاء ، وبالنتيجه يحصل السند

إلى أصحاب هذه الكتب.

أما الثالث ، فبالرجوع إلى طريق النجاشى

، فانه كان معاصراً للشيخ ، مشاركاً له فى أكثر المشايخ كالمفيد والحسين بن

عبيدالله الغضائرى ، وابنه أحمد بن الحسين ، وأحمد بن عبدون الشهير بابن الحاشر ،

فاذا علم روايه النجاشى للأصل والكتاب بتوسط أحد هؤلاء كان ذلك طريقاً للشيخ

أيضاً.

ثم إن المتتبع الخبير الشيخ محمد

الأردبيلي (المتوفى عام ١١٠١ هـ) أحد تلاميذ العلامة المجلسي قد قام بتأليف

كتابين في الرجال ، ولكلّ دور خاص.

١ « جامع الرواه ». وقد عرفنا مكانته

عند البحث عن الاصول الرجاليه المتأخره في الفصول السابقه ، والكتاب مطبوع.

ص: ٣٩٤

٢ « تصحيح الاسانيد » وهو بعد غير

مطبوع ، ولم نقف عليه إلى الآن ، لكن ذكر المؤلف مختصره ، وديباجته في آخر كتاب «

جامع الرواه « (١)

واختصره المحدّث النورى ونقله في « خاتمه المستدرک » وأضاف عليه زيادات (٢).

وقد حاول المؤلف في هذا الكتاب تصحيح

أسانيد الشيخ في التهذيبيين بطريق آخر غير ما ذكرناه من الرجوع إلى مشيخه الفهرست ،

او مشيخه من تقدمه ، أو عاصره ، واليك بيانه :

إن العلامه الحلّي في « الخلاصه » ،

والسيد الجليل الميرزا الاسترآبادي في « تلخيص المقام » والسيد مصطفى التفريشي في

« نقد الرجال » عمدوا إلى ذكر الشيوخ الذين أخذت أحاديث « التهذيب » و «

الاستبصار » من أصولهم وكتبهم ، وابتدأ الشيخ في معظم أسانيدھا بذكرهم اختصاراً ،

مع أنه لم يدرك زمانهم ، ولكن ذكر طريقه اليهم في آخر الكتابين ، وهم تسعه وثلاثون

شيخاً.

وقد اعتبر العلامه والاسترآبادي من

هؤلاء المشيخه خمسہ وعشرين ، وترك الباقي ولعلّ منشأه أن طريق الشيخ إلى غير

هؤلاء غير معتبر عندهم.

وأما السيد التفريشي فقد (٣) زاد على مشيخه التهذيبيين أحداً وثلاثين

شيخاً ، الذين لم يذكر الشيخ سنده اليهم في خاتمه الكتابين ، وقام هو باستخراج

سنده اليهم من الفهرست ، فبلغت المشايخ حسب عدّه سبعين شيخاً ، ولكن المعتر عند

من مجموع الطرق ثلاثون طريقاً ، وقد أوجب هذا اضطراباً واشكالاً في اعتبار أحاديث

الكتابين ، حيث صار ذلك سبباً لعدم اعتبار

ص: ٣٩٥

-
- ١- [١] لاحظ الجزء الثاني من جامع الرواه : الفائده الرابعه من خاتمته ، الصفحه ٤٧٣ ، ونقله العلامة المامقاني في خاتمه التنقيح.
 - ٢- [٢] مستدرك الوسائل: ٣ / ٧١٩ ، الفائده السادسه.
 - ٣- [٣] نقد الرجال: ٤١٧ في الفائده الرابعه من الخاتمته.

أحاديث أربعين شيخاً

من سبعين مَمَّن صدر الحديث بأسمائهم.

ولأجل ذلك حاول المحقق الاردبيلي لتصحيح

اسانيد الكتابين بشكل آخر ، ذكره في مقدمه كتاب « تصحيح الاسانيد » وحاصله :

« إن ما ذكره علماء الرجال من طرق الشيخ

قليل في الغايه ، ولا يكون مفيداً في ما هو المطلوب ، والشيخ لَمَّا أراد إخراج

الروايات التي لم يذكر طريقه إلى ارباب الكتب في نفس التهذيب والاستبصار من

الارسال ، ذكر في المشيخه والفهرست طريقاً او طريقين او اكثر إلى كل واحد من أرباب

الكتب والأصول ، فمن كان قصده الاطلاع على أحوال الاحاديث ، ينبغي له أن ينظر إلى

المشيخه ويرجع إلى الفهرست. ثم قال : إنى لَمَّا راجعت اليهما رأيت أن كثيراً من

الطرق الموروده فيهما معلول على المشهور ، بضعف أو إرسال ، او جهاله وأيضاً رأيت

أن الشيخ رحمه الله ربما بدأ في

أسانيد الروايات بأناس لم يذكر لهم طريقاً أصلاً ، لا في المشيخه ولا في الفهرست

، فلأجل ذلك رأيت من اللازم تحصيل طرق الشيخ إلى أرباب الأصول والكتب ، غير الطرق

المذكوره في المشيخه والفهرست ، حتى تصير تلك الروايات معتبره ، فلَمَّا طال تفكرى

في ذلك وتضرّعى ، ألقى في روعى أن أنظر في أسانيد روايات التهذيبيين ، فلما نظرت

فيها وجدت فيها طرقاً كثيره اليهم غير ما هو مذكور في المشيخه والفهرست ، أكثرها

موصوف بالصحه والاعتبار فصنّفت هذه الرساله وذكرت فيها جميع الشيوخ المذكورين في

المشيخه والفهرست ، وذيّلت ما فيهما من الطرق الضعيفه او المجهوله بالاشاره إلى

ما وجدته من الطرق الصحيحه او المعتبره مع تعيين موضعها ، وأضفت اليهم من وجدت له

طريقاً معتبراً ولم يذكر طريقه فيهما « (١).

ص: ٣٩٦

١- [١] لاحظ في توضيحه ما ذكره المؤلف في الفائده الرابعه من خاتمه كتابه « جامع الرواه » الصفحه ٤٧٣ ٤٧٥ وما ذكرناه ملخص ما اورده المحقق البروجردى في تصديره على كتاب « جامع الرواه: ١ / ٢٦٦.

ولزيادة التوضيح نقول : انه روى الشيخ

فى « التهذيب » روايات عن على بن الحسن الطاطرى بدأ بذكر اسمه فى أسانيده. مثلا

روى فى كتاب الصلاة هكذا : « على بن الحسن الطاطرى قال : حدثنى عبدالله بن وضّاح ،

عن سماعة بن مهران قال : قال لى أبو عبدالله عليه السلام

: إياك أن تصلّى قبل أن تزول ، فانك تصلّى فى وقت العصر خير لك أن تصلّى قبل أن

تزل « (1) .

وقال فى المشيخه : « وما ذكرته عن على

بن الحسن الطاطرى فقد أخبرنى به أحمد بن عبدون ، عن على بن محمد بن الزبير ، عن

أبى الملك أحمد بن عمر بن كيسبه ، عن على بن الحسن الطاطرى .»

وهذا الطريق ضعيف بجهاله اثنين منهم :

ابن الزبير وابن كيسبه ومقتضاه عدم اعتبار تلك الروايات التى يبلغ عددها إلى

ثلاثين حديثاً فى « التهذيب » .

وأما المحاوله ، فهى أنا إذا رأينا أن

الشيخ روى فى باب الطواف أربع روايات بهذا السند :

« موسى بن القاسم ، عن على بن الحسن

الطاطرى ، عن درست بن أبى منصور ، عن ابن مسكان ، ثم وقفنا على أمرين :

١ إن موسى بن القاسم أعنى من صدر به

السند ثقه .

٢ طريق الشيخ إليه صحيح ، فعند ذلك

يحصل للشيخ طريق صحيح إلى الطاطرى ، لكن لا عن طريقه إليه فى المشيخه ولا فى

الفهرست ، بل عن طريقه في المشيخه إلى موسى بن القاسم.

ولأجل ذلك يقول الاردبيلي في مختصر

تصحیح الاسانید : « وإلى على بن الحسن الطاطرى ، فيه على بن محمد بن الزبير في

المشيخه والفهرست ، وإلى الطاطرى صحيح في التهذيب في باب الطواف ».

ص : ٣٩٧

١- [١] التهذيب : ج ٢ ، الحديث ٥٤٩.

وهذا يعطى ان موسى بن قاسم ليس راوياً

لهذه الروايات الاربع فقط ، بل راو لجميع كتاب الطاطرى عنه ، فيعلم من ذلك ان

الشيخ روى كتاب الطاطرى تاره بسند ضعيف ، واخرى بسند معتبر وبذلك يحكم بصره كل

حديث بدأ الشيخ فى سنده بالطاطرى.

وقس على ذلك سائر الطرق التى للشيخ فى

الكتابين إلى المشايخ الذين لم يذكر سنده اليهم فى المشيخه ولا فى الفهرست ، او

ذكر لكنه ضعيف عليل ، وبهذا التبع يحصل له طرق صحيحه انهاها صاحب الكتاب إلى

خمسين وثمانمائه طريق تقريباً ، وعدد المعتبر منها قريب من خمسمائه طريق.

هذه خلاصه المحاولة وقد نقده المحقق

البروجردى بوجوه :

الأول

: ان ما صح طريقه إلى المشايخ وان كان

قليلاً ، ولكن الروايات التى رواها الشيخ بهذه الطرق القليله عن هؤلاء المشايخ فى

غايه الكثيره مثلاً :

١ ان ما رواه بطرقه عن أحمد بن محمد

بن عيسى يقرب من ١٢٠٠ حديث.

٢ ان ما رواه بطرقه عن الحسن بن محمد

بن سماعه قريب ٨٠٠ حديث.

٣ ان ما رواه بطرقه عن الحسين بن سعيد

يقرب من ٢٥٠٠ حديث.

٤ ان ما رواه بطرقه عن سعد بن عبدالله

يقرب من ٦٠٠ حديث.

٥ ان ما رواه بطرقه عن محمد بن أحمد

بن يحيى يقرب من ٩٥٠ حديثاً.

٦ ان ما رواه بطرقه عن محمد بن علي بن

محبوب يقرب من ٧٠٠ حديث.

هذا ، وان نقله عن سائر المشايخ الذين

صحت طرقه اليهم أيضاً كثير

ص : ٣٩٨

جداً ، فكيف لا يكون

مفيداً هو المطلوب من اخراج معظم روايات الكتاب عن الارسال.

الثانى

: إذا روى موسى بن القاسم عن على بن الحسن

الطاطرى ، عن درست بن ابى منصور ، عن ابن مسكان ، فهو يحتمل من جهة النقل من كتب

المشايع وجوهاً :

١ يحتمل ان موسى بن قاسم اخذ الحديث

عن كتاب الطاطرى وحينئذ روى موسى هذا الحديث وجميع كتاب الطاطرى ، وبذلك يحصل

للشيخ طريق صحيح إلى كتاب الطاطرى وهذا هو الذى يتوخاه المتبع الأردبيلى.

٢ يحتمل ان موسى بن القاسم اخذ الحديث

عن كتاب درست بن ابى منصور وروى هذا الكتاب عنه بواسطة الطاطرى.

٣ يحتمل ان موسى اخذ الحديث عن كتاب

ابن مسكان ، وروى هذا الكتاب عنه بواسطة شخصين : الطاطرى ، ودرست بن ابى منصور.

وعلى الاحتمالين الأخيرين يحصل للشيخ

الطوسى طريق صحيح إلى كتاب درست بن ابى منصور ، وكتاب ابن مسكان ولا يحصل طريق

صحيح إلى نفس كتاب الطاطرى الذى هو الغايه المتوخاه.

والحاصل انه إذا كان طريق الشيخ إلى احد

المشايع الذين صدر الحديث باسمائهم واخذ الحديث من كتبهم ، ضعيفاً ، فلا يمكن

اصلاحه بما إذا وقع ذلك الشيخ فى اثناء السند ، وكان طريقه اليه طريقاً صحيحاً ،

لأن توسط الشيخ (الطاطرى) فى ثنايا السند لا يدل على اخذ الحديث عن كتابه ، بل

من الممكن كون الحديث مأخوذاً عن كتاب شيخه اعنى درست بن ابى منصور ، او شيخ شيخه

اعنى ابن مسكان. وهذا الاحتمال قائم فى جميع ما استنبطه فى اسانيد التهذيبين.

ص: ٣٩٩

: ان هدف الشيخ الطوسى من تصنيف الفهرست

وذكر الطرق إلى من ذكر فيه ان له كتاباً او اصلاً ، ليس اخراج التهذيبيين من

الارسال ولم يبدأ الشيخ فى اسانيدهما بهؤلاء المذكورين فى الفهرست سوى قليل منهم ،

وهم المشيخه المذكورون فى آخر الكتابين.

نعم ربما يوجد فى بدء اسانيدهما شيوخ لم

يذكر لهم طريقاً فى المشيخه وعدد رواياتهم لا يزيد على خمسمائه تقريباً ، ولا تخرج

هذه الروايات عن الارسال بسبب الطرق المذكوره فى الفهرست غالباً.

ولا يخفى ان الشيخ تفنن فى الفهرست

أيضاً فى ذكر الطرق إلى اصحاب الكتب والاصول على وجوه ، فتاره ذكرهم وذكر طريقه

إلى كتبهم واخرى ذكر كتبهم واصولهم ولم يذكر الطريق اليهم ، وثالثه ذكر جماعه

واشار إلى من ذكرهم او روى عنهم ولم يصل اسناده فيه إلى من ذكر او روى ، وقد جمع

القسمين الاخيرين العلامه السيد محمد صادق الطباطبائى فى مقدمه الفهرس (١).

ص : ٤٠٠

الفصل الثامن

فى فرق الشيعه الوارده فى الكتب

اشاره

* الكيسايه والزبيديه.

* الناوسيه والاسماعيليه.

* الفطحيه والواقفيه.

* الخطايه والمغريه.

* الغلاه.

ص: ٤٠١

ربما يضعف الراوى لاجل انتمائه إلى بعض

فرق الشيعة كالكيسانيه والفتحيه والواقفيه ، كما يضعف من غير جانب العقيدته ككونه متساهلاً فى الروايه ، غير ضابط فى النقل ، إلى غير ذلك من موجبات التضعيف فى جانب العمل ، ولجل ايقاف القارئ على مبدأ تكوّن هذه الفرق وعقائدها إجمالاً عقدنا هذا الفصل ، ليكون القارئ على بصيره عند الوقوف على اسماء هذه الفرق. نعم اكثر هذه الفرق بئده هالكه ، لم يبق منهم إلا الزيديه والاسماعيليه ، وانما تشكل اكثره الشيعة ، الفرقة الإماميه التى تطلق عليها الاثنا عشره أيضاً.

الشيعة هم المسلمون الذين بقوا على ما

عهد اليهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم

من كون الإمام بعده على بن ابى طالب عليه السلام

وان ذلك المنصب ، منصب يعين صاحبه من عند الله سبحانه ، كما ان منصب النبوه كذلك.

وليست الشيعة فرقه حادثه بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم كسائر الفرق التى تكونت بعد النبى فى

ظل الابحاث الكلاميه.

ان المسلمين اختلفوا بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى مسأله الإمامه ، فذهبت عدّه كثيره

منهم إلى ان الإمامه سياسه زمنيه تناط باختيار العامه

وينتصب بنصبهم ،

وذهبت عنه اخرى إلى انها قضيه اصوليه وهى ركن الدين ، ولا- يجوز للرسول صلى الله عليه وآله وسلم اغفاله واهماله ولا تفويضه إلى العامه

، واستدلوا على ذلك بما ورد فى الكتاب حول الإمامه ، وما سمعوه من النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى يوم الدار ويوم الغدير وغيرهما من

المقامات.

واما تسميتهم بالشيعة فانما هو لاجل ان

النبى صلى الله عليه وآله وسلم سمي محبى

على بن ابى طالب ومقتفيه شيعة. روى السيوطى فى تفسير قوله سبحانه : (ان الذين آمنوا

وعملوا الصالحات اولئك هم خير البريه)

(1) اخرج ابن

عساكر عن جابر بن عبدالله قال : كنا عند النبى ، فاقبل على ، فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « والذى نفسى بيده ان هذا وشيعته لهم

الفائزون يوم القيامة ». ونزل (ان الذين آمنوا

وعملوا الصالحات اولئك هم خير البريه).

فكان اصحاب النبى إذا قبل على قالوا : « جاء خير البريه » واخرج ابن عدى وابن

عساكر عن ابى سعيد مرفوعاً : « على خير البريه ».

وأخرج ابن عدى عن ابن عباس قال : لما

نزلت (انّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير

البريه)

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لعليّ : « أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين ».

واخرج ابن مردويه عن علي ، قال : قال لي

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ألم

تسمع قول الله (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير

البريه)

انت وشيعتك ، وموعدي وموعدكم الحوض إذا جيئت الامم للحساب تدعون غراً محجلين » (٢).

والحاصل ؛ ان الشيعة على وجه الاجمال هم

الذين بقوا على ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فى حق الوصى ولم يغيروا طريقه ، فالشيعة ليست

ص : ٤٠٤

١- [١] البيه : ٧.

٢- [٢] الدر المنثور تأليف الحافظ جلال الدين السيوطى : ٦ / ٣٧٩ والمراد المحجلين هو المشركون والمضيتون.

فرقه مختلفه بعد

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخلقهم

السياسات الزمنيه ، ولا الابحاث الكلاميه ، بل لم تتكوّن الشيعة إلا فى نفس عصر

النبي ، فبقوا على ما كان النبي عليه وان كانوا من حيث العدد قليلين .

هذا هو اصل الشيعة الذى يجمع جميع فرقها

الاعتقاد بأن الإمامه قضيه اصوليه غير مفوضه إلى الامه ، بل إلى الله سبحانه

وتعالى بعد وفاه الرسول صلى الله عليه وآله .

نعم تفرقت الشيعة حسب مرور الزمان وحسب

السياسات الوقتيه والابحاث الكلاميه إلى فرق مختلفه ، غير انه لم يبق من تلك الفرق

إلا ثلاث فرق وهم : الإماميه ، الزيديه ، والاسماعيليه ، والفرقه الشاخصه من بينها

هى الإماميه المعتقده بامامه الاثمه الاثني عشر ، اولهم على بن ابى طالب فالحسن ،

فالحسين ، فعلى بن الحسين ، فمحمد بن على ، فجعفر بن محمد ، فموسى بن جعفر ، فعلى

بن موسى ، فمحمد بن على ، فعلى بن محمد ، فالحسن بن على ، فمحمد بن الحسن القائم

الذى يملأ الله به الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً صلوات الله عليهم

اجمعين .

فكلما اطلقت الشيعيه فى زماننا تنصرف

إلى الشيعة الإماميه ، اما غيرهم كالزيديه والاسماعيليه فيحتاج إلى قرينه .

نعم كانت الفرق الشيعة الاخرى موجوده فى

عصر الاثمه وبعده ، ولاجل ذلك جاء اسماء عده من فرق الشيعة فى اسناد الروايات ،

فلاجل ذلك نبحت عن الفرق الشائعه الرائجه فى عصرهم عليهم السلام

وبعدہ بقليل ، وان شرب عليهم الدهر وابداتهم واهلكتهم ، فلم يبق منهم اثر فى الأزمنه

الاخيره ، واليك بيانها :

١ الكيسانيه

قيل : ان كيسان مولى امير المؤمنين على

بن ابى طالب عليه السلام.

ص : ٤٠٥

وقيل : هو المختار بن ابي عبيده الثقفي

، وعلى كل تقدير ، هم الذين يعتقدون بامامه محمد بن الحنفية بعد امير المؤمنين عليه السلام وقيل لا بل بعد الحسن والحسين وكان

كيسان يدعو الناس اليه وقد نسب إلى تلك الفرقة عقائد سخيفه في كتاب الملل والنحل(١).

قال ابو منصور عبد القاهر بن طاهر

البغدادي :

والكيسانيه يرجع محصلها إلى فرقتين :

احدهما تزعم ان محمد بن الحنفية حتى لم يموت ، وهم على انتظاره ويزعمون انه المهدي

المنتظر ، والفرقة الثانيه منهم يقرّون بامامته في وقته وبموته ، وينقلون الإمامه

بعد موته إلى غيره ويختلفون بعد ذلك في المنقول اليه (٢).

وكان السيد الحميري ايام عدم استبصاره

يذهب مسلك الكيسانيه ، وان رجع عنه واستبصر ، وقد قال في ذلك الزمان اشعاره

التاليه :

إلا ان الائمه من قريش

ولاه الحق ، اربعا سواء

على والثلاثه من بنيه

هم الأسباب ليس بهم خفاء (٣)

ثم ان الكيسانيه تفرقوا إلى هاشميه ،

إلى بيانيه ، إلى رزاميه ، ولا حاجه إلى البحث عن عقائدهم ومن اراد فليراجع إلى

محالها.

وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي

بن أبي طالب عليه السلام عدلوا عن

إمامه الإمام الباقر عليه السلام

إلى إمامه أخيه « زيد » وهم ساقوا الإمامه فى أولاد فاطمه عليها السلام ولم يجوزوا

ص: ٤٠٤

١- [١] الملل والنحل: ١ / ١٤٧.

٢- [٢] الفرق بين الفرق: ٢٣.

٣- [٣] الملل والنحل: ١٥٠ / ١٩٠.

غيرهم ، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمى عالم شجاع سخى خرج بالإمامه ، إماماً واجب الطاعه سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين عليهما السلام ، ولما قتل زيد بن على وصلب سنه ١٢١ هـ ،

قام بالإمامه بعده يحيى بن زيد ومضى إلى خراسان واجتمعت عليه جماعه كثيره ،

وقد وصل اليه الخبر من الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام

بأنه يقتل كما قتل أبوه ، ويصلب كما صلب أبوه ، فجرى عليه الأمر كما أخبر فى سنه

١٢٦ هـ ، وقد فوّض الأمر بعده إلى محمد وإبراهيم اللذين خرجا بالمدينه ، ومضى

إبراهيم الى البصره واجتمع الناس عليه وقتل أيضاً.

فزيد بن على قتل بكناسه الكوفه ، قتله

هشام بن عبد الملك ، ويحيى بن زيد قتل بجوزجان خراسان ، قتله أميرها ، ومحمد الإمام

قتل بالمدينه ، قتله عيسى بن ماهان ، وإبراهيم الإمام قتل بالبصره أمر بقتله

المنصور.

والزبيديه أصناف ثلاثه : الجاروديه ، والسليمانيه ، والبترية. والصالحيه منهم والبترية على مذهب واحد.

الف الجاروديه :

أصحاب أبى الجارود زياد بن المنذر ، وقد نقل عنهم الشهرستانى بأنهم زعموا أن النبى نصّ على

على بالوصف دون التسميه ، وقد خالفوا فى هذه المقاله إمامهم زيد بن على ، فانه لم

يعتقد هذا الاعتقاد وقد وردت فى ذمّ أبى الجارود روايات فى رجال الكشى (١).

قال النجاشى : « زياد بن المنذر أبو

الجارود الهمدانى الخارفى ... كان من أصحاب أبى جعفر وروى عن أبى عبدالله عليهما السلام وتغيّر لهما خرج زيد (رضى الله

عنه)

إلى أن قال : له تفسير القرآن ، رواه عن أبي جعفر عليه السلام

« (٢) وتفسيره هذا

هو الذى بثه تلميذ القمى فى تفسيره ، كما

ص : ٤٠٧

١- [١] رجال الكشى : الرقم ١٠٤ .

٢- [٢] رجال النجاشى : الرقم ٤٤٨ .

أوضحنا حاله ،

والرجل انحرف عن إمامه أبي جعفر بعد خروج زيد أخيه ، وأسَّس فرقه الجاروديه.

ب السليمانيه :

وهم أصحاب

سليمان بن جرير ، وكان يقول : إن الإمامه شورى فى ما بين الخلق ، ويصحّ أن تنعقد

بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وأنها تصحّ فى المفضول مع وجود الافضل ، وقالوا إن

الأمه أخطأت فى البيعه لهما مع وجود على (رضى الله عنه) خطأ لا يبلغ درجه الفسق

، وذلك الخطأ خطأ اجتهادى ، غير أنه طعن فى عثمان للأحداث التى أحدثها وكفره

بذلك.

ج الصالحيه والبترية :

الصالحيه ، أصحاب الحسن بن صالح بن حىّ ، والبترية ، أصحاب كثير ، وهما متفقان فى المذهب

وقولهم فى الإمامه كقول السليمانيه ، إلا أنهم توقفوا فى أمر عثمان أهو مؤمن أم

كافر (١).

قال عبد القاهر بن طاهر البغدادى : »

فأما الزيديه فمعظمها ثلاث فرق وهى : الجاروديه والسليمانيه وقد يقال الجريريه

أيضاً ، والبترية ، وهذه الفرق الثلاث يجمعها القول بإمامه زيد بن على بن الحسين

فى أيام خروجه ، وكان ذلك فى زمن هشام بن عبد الملك « (٢).

ثم إن النوبختى مؤلف « فرق الشيعة » وهو

من أعلام القرن الثالث ذكر فرق الزيديه فى كلام مبسوط (٣).

وهم الذين قالوا إن جعفر بن محمد عليهما السلام حيّ لم يمت ولا يموت حتى يظهر ويلى

أُمر الناس ، وأنه هو المهدي عليه السلام

وزعموا

ص: ٤٠٨

١- [١] راجع فيما نقلناه حول الزيديه إلى الملل والنحل : ١ / ١٥٤ ١٦١.

٢- [٢] الفرق بين الفرق: ٢٢.

٣- [٣] لاحظ : الصفحة ٣٨ من « فرق الشيعة ».

أنهم رروا عنه أنه

قال : « إن رأيتم رأسى قد أهوى عليكم من جبل فلا تصدّقوه ، فإنى أنا صاحبكم » وأنه

قال لهم : « ان جاءكم من يخبركم عنى أنه غسلنى وكفنى فلا تصدّقوه ، فإنى صاحبكم

صاحب السيف » وهذه الفرقة تسمى الناوسيه ، وسميت بذلك لرئيس لهم من أهل البصره

يقال له فلان بن فلان الناوس (١).

وقال عبد القاهر : وهم أتباع رجل من أهل

البصره كان ينتسب إلى « ناوس » بها وهم يسوقون الإمامه إلى جعفر الصادق بنصّ

الباقر عليه وأنه المهدي المنتظر (٢).

وقال الشهرستاني قريباً منه : غير أنه

قال : « هم أتباع رجل يقال له ناوس » (٣).

٤ الإسماعيليه

هم طائفه يقولون إن الإمام بعد جعفر

الصادق عليه السلام هو ابنه

اسماعيل ، إلا أنهم اختلفوا فى موته فى حال حياه أبيه ، فمنهم من قال : لم يمّت إلا

أنه أظهر موته تقيّه من خلفاء بنى العباس ، ومنهم من قال : موته صحيح ، والنصّ لا

يرجع قهقري ، والفائده فى النصّ بقاء الإمامه فى أولاد المنصوص عليه دون غيرهم ،

فالإمام بعد اسماعيل هو محمد بن اسماعيل ، وهؤلاء يقال لهم المباركيه. ثم منهم من

وقف على محمد بن اسماعيل وقال برجعته بعد غيبته.

ومنهم من ساق الإمامه فى المستورين منهم

، ثمّ فى الظاهرين القائمين

١- [١] فرق الشيعة : ٧٨.

٢- [٢] الفرق بين الفرق: ٦١.

٣- [٣] الملل والنحل: ١ / ١٦٦.

من بعدهم وهم الباطنيه (١).

قال عبد القاهر البغدادي : « إن

الاسماعيليه ساقوا الإمامه إلى جعفر وزعموا أن الإمام بعده اسماعيل وافترق هؤلاء

فرقتين :

فرقه منتظره لإسماعيل بن جعفر مع اتفاق

أصحاب التواريخ على موت اسماعيل في حياه ابيه ، وفرقه قالت : كان الإمام بعد جعفر

، سبطه محمد بن اسماعيل بن جعفر ، حيث إن جعفرأ نصب أبنه اسماعيل للإمامه بعده ،

فلما مات اسماعيل في حياه أبيه علمنا أنه إنما نصب ابنه اسماعيل ، للدلاله على

إمامه ابنه محمد بن اسماعيل وإلى هذا القول مالت الاسماعيليه من الباطنيه « (٢).

قال النوبختي : « فرقه زعمت أن الإمام

بعد جعفر بن محمد ، ابنه اسماعيل بن جعفر وأنكرت موت اسماعيل في حياه أبيه ،

وقالوا : كان ذلك على جهه التلبيس من أبيه على الناس ، لأنه خاف فعَيَّبه عنهم ،

وزعموا أن اسماعيل لا يموت حتى يملك الارض ويقوم بأمر الناس ، وأنه هو القائم لأن

أباه اشار اليه بالإمامه بعده ، وقلدهم ذلك له وأخبرهم أنه صاحبه ، والإمام لا

يقول إلا الحق ، فلما ظهر موته علمنا أنه قد صدق وأنه القائم وأنه لم يموت وهذه

الفرقه هي الاسماعيليه الخالصة « (٣).

وفى الختام نلفت نظر القارئ إلى أن

الإمام حسب عقيدته الشيعه الإماميه لم يقل بإمامه اسماعيل قط ، وإنما الناس كانوا

يزعمون ذلك لكبيره وما تسالموا عليه من أن الأمر في الأكبر ما لم يكن به عاهه.

١- [١] الملل والنحل: ١ / ١٦٧ ١٦٨.

٢- [٢] الفرق بين الفرق: ٦٣.

٣- [٣] فرق الشيعة: ٨٩.

وهم الذين يقولون بانتقال الإمامه من

الصديق إلى ابنه عبدالله الافطح ، وهو اخو اسماعيل من ابيه وامه وكان اسن اولاد

الصديق ، زعموا انه قال : الإمامه فى اكبر اولاد الإمام ، وهو ما عاش بعد ابيه إلا

سبعين يوماً ومات ولم يعقب له ولداً ذكراً (١).

سماهم عبد القاهر فى « الفرق بين الفرق

» باسم العماريه ، وهم منسوبون إلى زعيم منهم يسمى عمارين ، وهم يسوقون الإمامه

إلى جعفر الصادق عليه السلام

ثم زعموا ان الإمام بعده ولده عبدالله وكان اكبر اولاده ولهذا قيل لاتباعه «

الأفطحية » (٢).

وقال النوبختى : « هذه الفرقة هى

القائلة بامامه عبدالله بن جعفر ، وسموا الفطحية لأن عبدالله كان افطح الرأس (

عريضه) إلى ان قال : ومال إلى هذه الفرقة جلّ مشايخ الشيعة وفقهائهم ولم يشكوا

فى ان الإمامه فى عبدالله بن جعفر وفى ولده من بعده ، فمات عبدالله ولم يخلف ذكراً

، فرجع عامه الفطحية عن القول بامامته سوى قليل منهم إلى القول بامامه موسى بن

جعفر عليهما السلام ، وقد كان

رجع جماعه منهم فى حياه عبدالله إلى موسى بن جعفر عليهما السلام

ثم رجع عامتهم بعد وفاته عن القول به ، وبقي بعضهم على القول بامامته ، ثم امامه

موسى بن جعفر من بعده وعاش عبدالله بن جعفر بعد ابيه سبعين يوماً او نحوها « (٣).

١- [١] الملل والنحل: ١ / ١٦٧.

٢- [٢] الفرق بين الفرق: ٦٢.

٣- [٣] فرق الشيعة: ٨٨ ٨٩.

وهم الذين ساقوا الامامه إلى جعفر بن

محمد ، ثم زعموا ان الإمام بعد جعفر كان ابنه موسى بن جعفر عليهما السلام ، وزعموا ان موسى بن جعفر حتى لم يمت ،

وانه المهدي المنتظر ، وقالوا انه دخل دار الرشيد ولم يخرج منها وقد علمنا امامته

وشككنا في موته فلا نحكم في موته إلا بتعيين ، هذا مع ان مشهد موسى بن جعفر معروف

في بغداد [١].

وقال الشهرستاني : « كان موسى بن جعفر

هو الذي تولى أمر الصادق وقام به بعد موت ابيه ورجع اليه الشيعة واجتمعت عليه مثل

المفضل بن عمر وزراره بن اعين وعمار الساباطي ، ثم ان موسى لما خرج واظهر الإمامه

حمله هارون الرشيد من المدينه ، فحبسه عند عيسى بن جعفر ، ثم اشخصه إلى بغداد عند

السندی بن شاهك ، وقيل ان يحيى بن خالد بن برمك سمه في رطب فقتله ، ثم اخرج ودفن

في مقابر قریش واختلفت الشيعة بعده إلى ان قال : ومنهم من توقف عليه وقال : انه

لم يمت وسيخرج بعد الغيبه ويقال لهم الواقفيه » [٢].

وقال النوبختي : « ان وجوه اصحاب ابي

عبدالله ثبتوا على امامه موسى بن جعفر ، حتى رجع إلى مقاتلهم عامه من كان قال

بامامه عبدالله بن جعفر فاجتمعوا جميعاً على امامه موسى بن جعفر ، ثم ان جماعه

المؤمنين بموسى بن جعفر بعد ما مات موسى في حبس الرشيد صاروا خمس فرق ، فمن قال

مات ورفع الله اليه وأنه يرده عند قيامه فسموا هؤلاء الواقفيه » [٣].

غير أن هؤلاء لم يشيروا إلى أنه كيف

برزت تلك الفرقة ولكن أبا عمرو

[١] الفرق بين الفرق

: ٤٣.

[٢] الممل والنحل :

١ / ١٤٨ ١٤٩.

[٣] فرق الشيعة : ٨٩

.٩١

ص : ٤١٢

المعروف قد كشف الستر عن كيفية نشوء هذه الفرقة وقال ما هذا خلاصته : « كان بدء

الواقفيه انه كان اجتمع ثلاثون الف رجل عند الاشاعته لذكاه اموالهم وما كان يجب

عليهم فيها ، فحملوها إلى و كيلين لموسى بن جعفر عليهما السلام

بالكوفه ، احدهما حنان السراج وآخر كان معه ، وكان موسى عليه السلام فى الحبس ، فاتخذنا بذلك دوراً وعقاراً

واشترى الغلات ، فلما مات موسى عليه السلام

وانتهى الخبر اليهما ، انكرا موته واذاعا فى الشيعة انه لا يموت ، لانه القائم ،

فاعتمدت عليهما طائفة من الشيعة وانتشر قولهما فى الناس حتى كان عند موتهما اوصيا

بدفع المال إلى ورثه موسى عليه السلام

واستبان للشيعة انهما اقالا ذلك حرصاً على المال « (١).

واعلم ان اطلاق الوقف ينصرف إلى من وقف

على الكاظم عليه السلام ولا ينصرف

إلى غيرهم إلا بالقرينه. نعم ربما يطلق على من وقف على الكاظم من الائمة فى زمانه عليه السلام ، ويستفاد من الروايات المرويه

فى رجال

الكشى فى ترجمه يحيى بن أبى القاسم اطلاق الوقف فى حال حياه الكاظم عليه السلام (٢).

وبهذا يعلم ان الواقفيه صنفان ، صنف

منهم وقفوا على الكاظم فى زمانه واعتقدوا كونه قائم آل محمد عليهم السلام وماتوا فى زمانه كسماعه ، وصنف وقفوا

عليه بعد موته ولا يصح تضليل من وقف على الكاظم فى زمان حياته لشبهه حصلت له ،

لانه عرف إمام زمانه.

وها هنا كلمه قيمه للوحيد البهبهانى ،

يرشدنا إلى عله حصول شبهه الوقف فى بعض الشيعة وهو ان الشيعة من فرط حبههم دوله

الائمه وشده تمنيههم اياها وبسبب الشدائد والمحن التى كانت عليهم وعلى ائمتهم ،

كانوا دائماً

ص: ٤١٣

١- [١] رجال الكشى : ٣٩٠، الرقم ٣٢٩.

٢- [٢] رجال الكشى : ٤٠٣ ٤٠٢، الرقم ٣٤٦ و ٣٤٧.

مشتاقين إلى دوله قائم آل محمد عليهم السلام

، متوقعين لوقوعه عن قريب ، ولأجل ذلك قيل ان الشيعة تربي بالاماني ، ومن ذلك انهم

كانوا كثيراً ما يسألون عن ائمتهم عن قائمهم ، فربما قال واحد منهم فلان يعنى

الذى يجيء بعد تسليه لخواطرهم ، تصوروا ان المراد هو الذى يجيء بعد ذلك الإمام

بلا فاصله وهم من فرط ميل قلوبهم وزيادة حرصهم ربما كانوا لا يتفطنون (1).

٧ الخطايه

وهم فرقه يتظاهرون بالوهيه الإمام

الصادق عليه السلام وان ابا

الخطاب اعنى محمد بن مقلاص ابا زينب الأسدى الكوفى الأجدع ، البزاز نبى مرسل ،

أمر الصادق عليه السلام بطاعته وهم

احلوا المحارم وتركوا الفرائض ، وقد اورد الكشى فى رجاله روايات كثيره فى ذمه وقد

قتله عيسى بن موسى صاحب المنصور فى الكوفه.

روى الكشى عن عيسى بن ابى منصور قال :

سمعت ابا عبدالله عليه السلام

عندما ذكر ابو الخطاب عنده فقال : اللهم العن ابا الخطاب فانه خوفنى قائماً

وقاعداً وعلى فراشى ، اللهم اذقه حر الحديد.

وقد نقل عن إبراهيم بن ابى اسامه قال :

قال رجل لابى عبدالله عليه السلام

: أُوخِرَ المغرب حتى تستبين النجوم؟ فقال : خطايه ان جبرائيل انزلها على رسوله حين

سقط القرص.

ونقل أيضاً عن يونس بن عبد الرحمن ، عن

ابى عبدالله عليه السلام قال : كتب

ابو عبدالله إلى ابى الخطاب بلغنى انك تزعم ان الزنا رجل ، وان الخمر رجل ، وان

الصلاه رجل ، والصيام رجل ، والفواحش رجل وليس هو كما تقول. انا اصل الحق ، وفروع

الحق طاعه الله ، وعدونا اصل الشر ،

ص : ٤١٤

١- [١] الفرائدالرجاليه ، الفائده الثانيه : ٤٠.

وفروعهم الفواحش ،

كيف يطاع من لا يعرف وكيف يعرف من لا يطاع؟ (١).

ثم ان الخطايه لما بلغهم ان جعفر بن

محمد عليهما السلام لعنه وبرأ

منه ومن اصحابه تفرقوا اربع فرق.

قال الشهرستاني : « ان ابا الخطاب عزي

نفسه إلى ابي عبدالله جعفر بن محمد الصادق ولما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه

، تبرأ منه ولعنه وأمر اصحابه بالبراءه منه ، وشدد القول في ذلك ، وبالغ في التبري

منه واللعن عليه فلما اعتزل عنه ادعى الإمامه لنفسه .»

ثم ذكر قسماً من ارائه الفاسده والفرق

المنتبيه اليه (٢).

٨ المغيريه

وهم اتباع المغيره بن سعيد العجلي خرج

بظاهر الكوفه في اماره خالد بن عبدالله القسري فظفر به فاحرقه واحرق اصحابه سنه

١١٩ هـ (٣).

روى الكشي عن الرضا عليه السلام : « كان المغيره بن سعيد يكذب على ابي

جعفر فاذاقه الله حر الحديد .»

وروى عن ابن مسكان عمن حدثه من اصحابنا

عن ابي عبدالله عليه السلام

قال : سمعته يقول : « لعن الله المغيره بن سعيد ، انه كان يكذب على ابي فاذاقه

الله حر الحديد ، لعن الله من قال فينا ما لا نقوله في انفسنا ولعن الله من ازالنا

عن العبوديه لله الذى خلقنا واليه مآبنا ومعادنا وييده نواصينا « (٤).

وروى أيضاً عن يونس بن عبد الرحمن ان

بعض اصحابنا سأله وانا حاضر

ص: ٤١٥

١- [١] راجع فى هذه الروايات واضرابها رجال الكشى : ٢٤٦ ، رقم الترجمة ١٣٥.

٢- [٢] الملل والنحل : ١ / ١٧٩ / ١٨١.

٣- [٣] تاريخ الطبرى : ٥ / ٤٥٦ تحت عنوان : خروج المغيره بن سعيد فى نفر وذكر الخبر عن مقتلهم.

٤- [٤] رجال الكشى : ١٩٥ / ١٩٦ ، رقم الترجمة ١٠٣.

فقال له : يا ابا

محمد ما اشدك في الحديث واكثر انكارك لما يرويه اصحابنا ، فما الذي يحملك على رد

الاحاديث؟ فقال : حدثني هشام بن الحكم انه سمع ابا عبدالله عليه السلام يقول : « لا تقبلوا علينا حديثاً إلا

ما وافق القرآن والسنة او تجدون معه شاهداً من احاديثنا المتقدمه ، فان المغيره بن

سعيد لعنه الله دس في كتب اصحاب ابى احاديث لم يحدث بها ابى .»

وروى الكشى عن يونس قال : « وافيت

العراق فوجدت بها قطعه من اصحاب ابى جعفر عليه السلام

ووجدت اصحاب ابى عبدالله عليه السلام

متصافرين فسمعت منهم واخذت كتبهم فعرضتها بعد على ابى الحسن الرضا عليه السلام فانكر منها احاديث كثيره ان تكون

احاديث ابى عبدالله عليه السلام

وقال لى : ان ابا الخطاب كذب على ابى عبدالله عليه السلام

، لعن الله ابا الخطاب وكذلك اصحاب ابى الخطاب يدسون هذه الاحاديث إلى يومنا هذا

في كتب اصحاب ابى عبدالله ، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن .»

وروى أيضاً عن يونس عن هشام بن الحكم

انه سمع ابا عبدالله عليه السلام

يقول : « كان المغيره بن سعيد يتعمد الكذب على ابى ويأخذ كتب اصحابه ، وكان اصحابه

المستترون باصحاب أبى يأخذون الكتب من اصحاب أبى فيدفعونها إلى المغيره ، فكان يدس

فيها الكفر والزندقه ويسندها إلى ابى ، ثم يدفعها إلى اصحابه فيأمرهم ان يبثوها في

الشيعة ، فكل ما كان في كتب اصحاب ابى من الغلو فذاك ما دسه المغيره بن سعيد في

كتبهم « (1) .

وهذه الاحاديث تعطى بوضوح ان الدس كان

يرجع إلى الغلوّ في الفضائل والمغالاه ، كما يصرح به قوله : « فكان يدس فيها الكفر

والزندقة » وقوله :

ص: ٤١٦

١- [١] راجع رجال الكشي: ١٩٥ ١٩٦.

« فكل ما كان في كتب

اصحاب ابي من الغلو » وكانت الاحاديث المرويه حول الفروع والاحكام محفوظه عن الدس.

قال النوبختي : « اما المغيريه اصحاب المغيره

بن سعيد فانهم نزلوا معهم (مع الزيديه) إلى القول بامامه محمد بن عبدالله بن حسن

وتولوه واثبتوا امامته ، فلما قتل صاروا لا إمام لهم ولا وصى ولا يثبتون لاحد

امامه بعده » (١).

وما ذكره النوبختي يكشف عن وجه عداوته

للامام الباقر عليه السلام

، فان الزيديه ومن لف لفهم يعتقدون بامامه زيد بن علي بعد الحسين ، ثم امامه يحيى

بن زيد بن علي ، وبعده بامامه عيسى بن زيد بن علي ، ثم بامامه محمد بن عبدالله بن

الحسن الملقب بالنفس الزكيه المقتول في المدينه سنه ١٤٥.

والرجل لانحرافه عن الامام الباقر كان

يدس في كتب اصحابه ليشوه سمعته بادخال الاحاديث الحاكيه عن المغالاه في الفضائل (٢).

٩ الغلاه

وهم الذين غلوا في حق النبي وآله حتى

اخرجوهم من حدود الخليفه ، والخطايه والمغيريه من هذه الصنوف غير ان كثره ورودهم

على السن الاثمه وفي طيات الاحاديث صارت سبباً لعنوانهم مستقلين وان كان الكل

داخلاً تحت هذا العنوان (الغلاه).

ثم ان الغلاه صنوف قد عددهم الشهرستاني

احد عشر صنفاً منهم : السبائيه ، الكاملية ، العليائيه ، المغيريه ، المنصوريه ،

الخطابيه ، الكيالیه ، الهشاميه ، النعمانيه ، اليونسيه ، النصيرييه (الاسحاقيه)

ثم ذكر آراءهم وعقائدهم (٣).

ص: ٤١٧

١- [١] فرق الشيعه : ٧٢٧١.

٢- [٢] راجع في تفسير احواله : الملل والنحل : ١ / ١٧٦ ١٧٧.

٣- [٣] لاحظ الملل والنحل : ١ / ١٧٤ ١٩٠.

اقول : ما ذكره من الصنوف وما نسب إليهم

من الآراء السخيفه غير ثابت جداً ، خصوصاً ما زعم من الفرقه السبائيه التي أصبحت اسطوره تاريخيه اختلقها بعض المؤرّخين ونقلها الطبري بلا تحقيق وأخذ عنه الآخرون وهكذا ساق واحد بعد واحد (١).

ويتلوه في البطلان ما نسبه إلى هشام بن

حكم من الآراء كالتشبيه وغيره ، فإن هذه الآراء ممّا يستحيل أن ينتحل بها تلميذ

الإمام الصادق عليه السلام

الذي تربى في أحضانه ، ومن الممكن جداً ، بل هو الواقع أن رمى هشام بهذه الآراء

إنما جاء من جانب المخالفين والحاسدين لفضله والمنكرين لفضل بحثه ، فلم يجدوا

مخلصاً إلا تشويه سمعته بنسبه الأقاويل الباطله اليه (٢).

ومثله ما نسبه إلى محمد بن نعمان أبي

جعفر الاحول الملقّب بمؤمن الطاق وإن لقبه مخالفوه بشيطان الطاق عصياناً لقوله

سبحانه : (ولا تنازروا بالألقاب بئس الاسم الفسوق) الحجرات : ١١.

هذه ليست أول قاروره كسرت في التاريخ ،

بل لها نظائر وأمائل كثيره ، فكم من رجال صالحين شوّه التاريخ سمعتهم ، وكم من

أشخاص طالحين قد وزن لهم التاريخ بصاع كبير ، وعلى أى تقدير فلا نجد لأكثر هذه

الفرق بل جميعها مصداقاً في أديم الارض ، ولو وجد من الغلاه من الطراز الذي ذكره

الشهرستاني في الجوامع الاسلاميه ، فإنما هي فرق العليايه وهم الذين يقولون

بربوبيه على بن أبي طالب عليه السلام

وربما يفسر النصيريه أيضاً بهذا المعنى (٣).

-
- ١- [١] لاحظ كتاب عبدالله بن سبأ للعلامة السيد مرتضى العسكري.
 - ٢- [٢] انظر كتاب هشام بن حكم للعلامة الشيخ نعمه ، فقد ألف كتاباً في ترجمه هشام بن حكم ونزه ساحته عن تلك المغالاه.
 - ٣- [٣] نقله العلامة المامقاني عن بعض معاصريه. لاحظ مقباس الهدايه : ١٤٦.

قال الكشي : « وقالت فرقه بتبوه محمد

بن نصير الفهرى النميرى ، وذلك أنه ادعى أنه نبى رسول ، وأن على بن محمد العسكرى أرسله ، وكان يقول بالتناسخ والغلوّ فى أبى الحسن الهادى عليه السلام ويقول فيه بالربوبيه إلى آخر ما قاله « (١).

وقال النوبختى : « فرقه من القائلين

بامامه على بن محمد فى حياته قالت بنوّه رجل يقال له محمد بن نصير النميرى ، وكان يدعى أنه نبى بعثه أبو الحسن العسكرى ، وكان يقول بالتناسخ والغلوّ فى أبى الحسن الهادى ، ويقول فيه بالربوبيه ويقول بالاباحه للمحارم « (٢).

وعلى كل تقدير ، فلا جدوى فى البحث عن

الغلاه على النحو الذى ذكره الشهرستانى وغيره فى كتابه ، فان الرواه الواردين فى أسناد الروايات ، منزهون عن الغلوّ بهذا المعنى الذى يوجب الخروج عن التوحيد والاسلام ، ويلحق الرجل بالكفار والمشركين ، كالقول بالربوبيه ورساله غير نبينا أو غير ذلك.

نعم وصف عدّه من الرواه بالغلوّ

والمغالاه ووقعوا فى أسناد الروايات ، فيجب البحث عن هذا الطراز من الغلوّ لأن وضع كتابنا لا يقتضى إلا البحث فيما يرجع إلى الرواه والرجال الذين جاءت أسماؤهم فى أسناد الروايات.

التفويض ومعانيه

إن الفرقه المعروفه بالغلوّ هى فرقته

المفوضه ، غير أنه يجب تحقيق معناها حتى يتبين الصحيح عن الزائف فنقول : إن

التفويض يفسر بوجه :

الأول : تفويض خلقه العالم إلى النبي

والأئمة عليهم السلام وأنهم هم

الخالقون والرازقون والمدبرون للعالم.

ص : ٤١٩

١- [١] رجال الكشي : ٤٣٨.

٢- [٢] فرق الشيعة : ١٠٢ ١٠٣.

وغير خفيّ أن التفويض بهذا المعنى شرك

على وجه ، وباطل على وجه آخر. فلو قالوا بأن الله سبحانه فوض أمر الخلق والتدبير

اليهم عليهم السلام واعتزل هو

عن كل شيء ، فهذا هو الشرك والكفر ، يخالفه العقل والبرهان ، ويضاده صريح الآيات.

قال سبحانه (بديع السموات والأرض أتى يكون له ولد ولم تكن

له صاحبه وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم * ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل

شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل)

الانعام : ١٠٢ ١٠١.

وقال سبحانه : (إِنَّ رَبَّكُمْ

الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يدبر الأمر ما من

شفيع إلا من بعد إذنه ذلكم الله ربكم فاعبدوه أفلا تذكرون) يونس : ٣.

ولو زعموا أن النبي والأئمة من جملة

الأسباب لخلق العالم وتدبيره ، وأن الفاعل الحقيقي والسبب الواقعي هو الله سبحانه

، وهو لم يعتزل بعد ، وإنما جعلهم في مرتبة الاسباب والعلل ، فهذا القول وإن كان

لا يوجب الشرك ، لكنه غير صحيح ، فان النبي والأئمة عليهم السلام

ليسوا من أسباب الخلقه ، بل هم يستفيدون من تلك الاسباب الطبيعيه وتتوقف حياتهم

على وجود العلل والأسباب الماديه ، فكيف يكونون في مرتبة العلل والأسباب؟ فالنبي

والإمام يستنشقان الهواء ، ويسدّان جوعهما بالطعام ، ويداويان بالادويه إلى غير

ذلك من الأمور التي يتصف بها كل الناس.

نعم إن للعالم الامكاني ظاهره وباطنه ،

دنياه وأخراه مدبراً ومدبّرات يدبّرون الكون بأمره سبحانه كما ينبئ عنه قوله

تعالى : (فالمدبّرات أمراً) النازعات : ٥.

وقال سبحانه : (لا يعصون

الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون)

التحريم : ٦.

ص : ٤٢٠

وقال الصادق عليه السلام : « أبى الله أن يجرى الأشياء إلا

بأسباب فجعل لكل شيء سبباً ، وجعل لكل سبب شرحاً ، وجعل لكل شرح علماً ، وجعل لكل

علم باباً ناطقاً ، عرفه من عرفه وجهله من جهله ، ذاك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن » (١).

ومع هذا الاعتراف فليس النبي والإمام من

أسباب الخلق والتدبير ، وإنما هم وسائط بين الخالق والخلق فى إبلاغ الاحكام وإرشاد

العباد ، وسائر الفيوض المعنويه من الهدايه الظاهريه والباطنيه.

فان قلت : قد تواترت الروايات بأنه لولا

الحجّه لساخت الارض بأهلها ، وقد عقد الكليني فى كتاب الحججه باباً لذلك وقال : «

إن الارض لا تخلو من حجه » وأورد فيه روايات تبلغ ثلاث عشره روايه (٢).

قلت : لا إشكال فى صحه هذه الروايات ،

ولكنها لا تهدف إلى كون النبي والإمام من الاسباب والمدبّرات التى نزل به الذكر

الحكيم ، ونطق به الحديث الصحيح ، وإنما تهدف إلى أحد أمرين :

الأول

: إن النبي والإمام غايه لخلق العالم ،

ولولا تلك الغايه لما خلق الله العالم ، بل كان خلقه أمراً لغواً.

وبعبارة أخرى إن العالم خلق لتكوّن

الانسان الكامل فيه ، ومن أوضح مصاديقه هو النبي والإمام ، ومن المعلوم أن فقدان

الغايه يوجب فقدان ذيهما ، ولأجل ذلك يصحّ أن يقال : إن الانسان الكامل يكون من

سببه الوجود سببيه غائيه ، لا منه الوجود سببيه فاعليه معطيه له فهو سبب غائى لا

عله فاعليه ، فاحفظ ذلك فانه ينفعك.

: إن الحججه يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس

إلى سبيل الله ،

ص: ٤٢١

١- [١] الكافي : ١ / ١٨٣ ، كتاب الحججه ، الحديث ٧.

٢- [٢] الكافي : ١ / ١٧٨.

وأنه لولاه لما عرف

الحق من الباطل ، وقد جرت مشيئته الحكيمه على أن يهديهم إلى سبل الرشاد بعد خلقهم

ولا يتركهم سدى. قال سبحانه : (وما كان ربك مهلك

القرى حتى يبعث في أمها رسولاً)

القصص : ٥٩.

وإلى كلا الوجهين تصريحات في روايات

الباب. أما الأول ، فعن أبي حمزه قال : « قلت لأبي عبدالله أتبقى الارض بغير إمام؟

قال : لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت ». وأما الثاني ، فعن أبي بصير ، عن أحدهما عليهما السلام قال : « إن الله لم يدع الأرض بغير

عالم ، ولولا ذلك لم يعرف الحق من الباطل » (١).

ولشيخنا العلامة المجلسي كلام في

التفويض نقله بنصه قال :

« وأما التفويض فيطلق على معان بعضها

منفى عنهم عليهم السلام وبعضها مثبت

لهم.

الأول

: التفويض في الخلق والرزق والترية

والاماته والاحياء ، فان قوماً قالوا : إن الله تعالى خلقهم وفوض اليهم أمر

الخلق ، فهم يخلقون ويرزقون ويميتون ويحيون ، وهذا الكلام يحتمل وجهين :

أحدهما أن يقال : إنهم يفعلون جميع ذلك

بقدرتهم وإرادتهم وهم الفاعلون حقيقه ، وهذا كفر صريح دلّت على استحالته الأدله
العقلية والنقلية ولا يستريب عاقل فى كفر من قال به.

وثانيهما : أن الله تعالى يفعل ذلك

مقارناً لإرادتهم كشق القمر وإحياء الموتى وقلب العصا حيه وغير ذلك من المعجزات
، فان جميع ذلك إنما تحصل بقدرته تعالى مقارناً لإرادتهم لظهور صدقهم ، فلا يابى
العقل عن أن يكون الله تعالى خلقهم وأكملهم وألهمهم ما يصلح فى نظام العالم ، ثم

خلق

ص : ٤٢٢

١- [١] الكافى : ١ / ١٧٨ ، الحديث ٥ و ١٠ وغيرهما من الروايات.

كل شيء مقارناً

لأرادتهم ومشيتهم.

وهذا وإن كان العقل لا يعارضه كفاحاً ،

لكن الأخبار السالفة تمنع من القول به فيما عدا المعجزات ظاهراً بل صراحاً ، مع أن

القول به قول بما لا يعلم ، إذ لم يرد ذلك في الأخبار المعتمده فيما نعلم.

وما ورد من الأخبار الداله على ذلك

كخطبه البيان وأمثالها ، فلم يوجد إلا في كتب الغلاه وأشباههم ، مع أنه يحتمل أن

يكون المراد كونهم علّه غائيه لايجاد جميع المكونات ، وأنه تعالى جعلهم مطاعين في

الأرضين والسموات ، ويطيعهم بإذن الله تعالى كل شيء حتى الجمادات ، وأنهم إذا

شاءوا أمراً لا يرد الله مشيئتهم ولكنهم لا يشاءون إلا أن يشاء الله.

وأما ما ورد من الأخبار في نزول

الملائكه والروح لكل أمر اليهم ، وأنه لا ينزل ملك من السماء لأمر إلا بدأ بهم ،

فليس ذلك لمدخليتهم في ذلك ولا الاستشاره بهم ، بل له الخلق والأمر تعالى شأنه ،

وليس ذلك إلا لتشريفهم وإكرامهم وإظهار رفعه مقامهم « (1) ».

وما ذكره هو الحق ، إلا أن ظواهر

الآيات والروايات في المعاجز على خلاف ما اختاره ، لظهورها في كون المعجزات مستنده

اليهم أنفسهم بإذن الله. قال سبحانه : (وإذ تخلق من الطين

كهينه الطير بإذنى فتنفخ فيها فتكون طيراً بإذنى وتبرى الأكمه والأبرص بإذنى وإذ

تخرج الموتى بإذنى)

المائده : ١١٠. فان الخطابات دليل على أنهم عليهم السلام

قائمون بها باذن الله. وللبحث مجال آخر.

الثانى

: تفويض الحلال والحرام اليهم ، أى فوض

اليهم أن يحللوا ما شاءوا ويحرموا أيضاً ما شاءوا ، وهذا أيضاً ضرورى البطلان ،

فان النبى ليس

ص: ٤٢٣

١- [١] بحار الانوار : ٢٥ / ٣٤٧.

شارعاً للاحكام ، بل

مبين وناقل له ، وليس شأنه فى المقام إلا شأن ناقل الفتيا بالنسبه إلى المقلدين ،

قال سبحانه : (قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا

أو بدله قل ما يكون لى أن أبدله من تلقائى نفسى إن أتبع إلا ما يوحى إلى إنى

أخاف إن عصيت ربه عذاب يوم عظيم)

يونس : ١٥. وقال سبحانه : (واتبع ما يوحى إليك

من ربك إن الله كان بما تعملون خبيراً)

الاحزاب : ٢. وقال سبحانه : (اتبع ما أوحى إليك

من ربك لا إله إلا هو وأعرض عن المشركين)

الانعام : ١٠٦. وهذه الآيات والروايات المتضافره ، تفيد بوضوح أن النبى لم يكن

شارعاً بل كان ناقلاً ومبيناً لما أوحى إليه ، فلم يكن له إلا تحليل ما أحلّ أو

تحريم ما حرم الله ، وقد نقل سيدنا الاستاذ الأكبر دام ظله أن الصدوق قد عدّ

إطلاق لفظ الشارع على النبى الأكرم من الغلوّ فى حقه صلى الله عليه وآله وسلم.

نعم عقد الكلينى فى كتاب الحجّه من اصول

الكافى باباً أسماه « التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وإلى الائمه عليهم السلام فى أمر

الدين » فربما يتبادر منه إلى الذهن أن النبى قد شرع بعض الاحكام. فروى بسند صحيح

عن الامام الصادق عليه السلام

يقول : « إن الله عز وجل أدب نبيه فأحسن أدبه ، فلما أكمل له الأدب ، قال : إنك

لعلى خلق عظيم ثمّ فوض إليه أمر الدين والأمه ليسوس عباده فقال عز وجل : (ما آتاكم

الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)

وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

كان مسدداً موقفاً مؤيداً بروح القدس لا يزل ولا يخطئ في شيء مما يسوس به الخلق

، فتأدب بآداب الله ، ثم إن الله عز وجل فرض الصلاة ركعتين ركعتين ، عشر ركعات

فأضاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

إلى الركعتين ، ركعتين وإلى المغرب ركعه ، فصارت عدل الفريضة لا يجوز تركهن إلا

في سفر ، وأفرد الركعه في المغرب فتركها قائمه في السفر والحضر ، فأجاز الله عز

وجل له ذلك كله ، فصارت الفريضة سبع عشرة ركعه ، ثم سن رسول الله النوافل أربعاً

وثلاثين ركعه مثلى الفريضة ، فأجاز الله عز وجل له ذلك ، والفريضة والنافله

إحدى وخمسون ركعه ،

منها ركعتان بعد العتمه جالساً تعدّ بركعه مكان الوتر ، وفرض الله في السنه صوم

شهر رمضان وسنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

صوم شعبان ، وثلاثه أيام في كل شهر مثلى الفريضة ، فأجاز الله عز وجل له ذلك وحرم

الله عز وجل الخمر بعينها ، وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

المسكر من كل شراب فأجاز الله له ذلك كله ... الخ « (١).

اقول : إن مضمون الروايات يوجه بوجهين :

الأول

: إن الله سبحانه علم الرسول مصالح

الاحكام ومفاسدها ، وأوقفه على ملاكاتها ومناطاتها ، ولما كانت الاحكام تابعه لمصالح

ومفاسد كامله فى متعلقاتها ، وكان النبى بتعليم منه سبحانه واقفاً على المصالح

والمفاسد على اختلاف درجاتها ومراتبها ، كان له أن ينصّ على أحكامه سبحانه من طريق

الوقوف على عللها وملاكاتها ، ولا يكون الاهتداء إلى أحكامه سبحانه من طريق

التعرّف على عللها بأقصر من الطرق الاخر التى يقف بها النبى على حلاله وحرامه ،

وإلى هذا يشير الإمام أمير المؤمنين عليه السلام

بقوله : « عقلوا الدين عقل وعايه ورعايه ، لا عقل سماع وروايه فان رواه العلم كثير

ورعايه قليل « (٢).

غير أن اهتدائه صلى الله عليه وآله وسلم

إلى الاحكام وتنصيحه بها من هذا الطريق ، قليل جداً لا تتجاوز عمّا ذكرناه إلا

بقليل ، وبذلك يعلم حال الأئمه المعصومين عليهم السلام

فى هذا المورد.

الثانى

: إن عمل الرسول لم يكن فى هاتيك الموارد

سوى مجرد طلب ، وقد أنفذ الله طلبه ، لا أنه قام بنفسه بتشريع وتقنين ، ويشير

إلى ذلك بقوله : « فأجاز الله عز وجل له ذلك ».

ولو أن النبى كان يمتلك زمام التشريع

وكان قد فوّض إليه أمر التقنين على

ص: ٤٢٥

١- [١] الكافى : ١ / ٢٦٦ ، الحديث ٤ ، وقد ذكر بعض الاجله موارد اخر من هذا القبيل.

٢- [٢] نهج البلاغه : الخطبه ٢٣٤ ، طبعه عبده.

نحو ما تفيده كلمه

التفويض ، لما احتاج إلى إذنه وإجازته المجدده ، ولما كان للجمله المذكوره أى معنى ، فالحاصل أن ما صدر من النبى لم يكن بصوره التشريع القطعى ، بل كان دعاء وطلباً من الله سبحانه لما وقف على مصالح فى ما دعاه وقد استجاب دعاءه كما يفيد قوله فى الحديث « فأجاز الله عز وجل له ذلك ».

قال العلامة المجلسى : « التفويض فى

أمر الدين يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون الله تعالى فوض إلى

النبى والأئمه عموماً أن يحلوا ما شاءوا ويحرّموا ما شاءوا من غير وحى وإلهام ،

أو يغيروا ما أوحى إليهم بأرائهم ، وهذا باطل لا يقول به عاقل ، فان النبى كان

ينتظر الوحى أياماً كثيره لجواب سائل ، ولا يجيبه من عنده وقد قال تعالى (وما ينطق

عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)

النجم : ٤.

وثانيهما : أنه تعالى لما أكمل نبيه

بحيث لم يكن يختار من الأمور شيئاً إلا ما يوافق الحق والصواب ، ولا يخطر بباله

ما يخالف مشيئته تعالى فى كل باب ، فوض اليه تعيين بعض الامور كالزياده فى الصلاه

وتعيين النوافل فى الصلاه والصوم ، وطعمه الجدد وغير ذلك ممّا مضى وسيأتى ،

اظهاراً لشرفه وكرامته عنده ، ولم يكن أصل التعيين إلا بالوحى ، ولم يكن الاختيار

إلا بالإلهام ، ثم كان يؤكد ما اختاره بالوحى ، ولا فساد فى ذلك عقلاً ، وقد دلت

النصوص المستفيضة عليه ممّا تقدم فى هذا الباب وفى أبواب فضائل نبينا من المجلد

السادس.

ولعلّ الصدوق رحمه الله أيضاً إنما نفى المعنى الأول ، حيث قال

فى الفقيه : « وقد فوض الله عز وجل إلى نبيه أمر دينه ، ولم يفوض إليه تعدى حدوده

« وأيضاً هو رحمه الله قد روى

كثيراً من أخبار التفويض فى كتبه ولم يتعرض لتأويلها.

ص : ٤٢٦

: تفويض بيان العلوم والاحكام ، وهذا مما

لا شك ولا شبهه فيه ، قال سبحانه : (ونزلنا عليك الكتاب

تبيانا لكل شيء وهدى ورحمه وبشرى للمسلمين) النحل : ٨٩. وقال سبحانه : (وأنزلنا

اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم)

النحل : ٤٤. وهذه الآية تفيد أن من شؤون النبي مضافاً إلى التلاوه هو تبين ما نزل

اليه من الآيات الحكيمه.

والآيات والاحاديث في ذلك كثيره جداً.

قال الباقر عليه السلام مخاطباً

لجابر : « يا جابر لو كنا نحدثكم برأينا وهوانا ، كنا من الهالكين ، ولكننا نحدثكم

بأحاديث نكتزها عن رسول الله كما يكتز هؤلاء ذهبهم وفضتهم » وفي روايه « ولكننا

نفتيهم بآثار من رسول الله واصول علم عندنا نتوارثها كابراً عن كابر ».

وفي روايه محمد بن شريح عن الصادق عليه السلام : « والله ما نقول بأهوائنا ولا نقول

برأينا ولكن نقول ما قال ربنا ».

وفي روايه عنه : « مهما أحببتك فيه بشيء

فهو عن رسول الله. لسنا نقول برأينا من شيء » (١)

إلى غير ذلك من الاحاديث المفيده أن أحاديثهم مأخوذه عن نبيهم.

غير أنهم عليهم السلام

يبينون الاحكام حسب اختلاف عقول الناس ، ويفتون حسب المصالح ، فتاره يبينون

الاحكام الواقعيه ، وأخرى الاحكام الواقعيه الثانويه حسب مصالح المكلفين كما هو

معلوم من افتائهم بالتقيه.

قال العلامة المجلسي رحمه الله : « تفويض بيان العلوم والاحكام بما

رأوا المصلحه فيها بسبب اختلاف عقولهم ، أو بسبب التقيه فيفتون بعض الناس بالواقع

من الاحكام ، وبعضهم بالتقيه ، ويبينون تفسير الآيات وتأويلها ، وبيان المعارف

بحسب ما يحتمل عقل كل سائل ، ولهم أن يبينوا ولهم أن يسكتوا كما

ص: ٤٢٧

١- [١] راجع جامع احاديث الشيعة : ١ / ١٧ ، المقدمه.

ورد في أخبار كثيرة

: « عليكم المسأله وليس علينا الجواب » كل ذلك بحسب ما يُريهم الله من مصالح الوقت

كما ورد في خبر ابن أشيم وغيره .»

روى محمد بن سنان في تأويل قوله تعالى (لتحكم بين

الناس بما أريك الله)

فقال : (إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس

بما أريك الله)

وهي جاريه في الأوصياء (1).

ولعل تخصيصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم

والأئمه عليهم السلام ، لعدم

تيسر هذه التوسعه لسائر الانبياء والاوصياء عليهم السلام

، بل كانوا مكلفين بعدم التقيه في بعض الموارد وإن أصابهم الضرر.

والتفويض بهذا المعنى أيضاً ثابت حق

بالأخبار المستفيضه.

الرابع

: تفويض سياسه الناس وتأديبهم اليهم ، فهم

أولوا الأمر وساسه العباد كما في الزياره الجامعه وأمرء الناس ، فيجب

طاعتهم في كل ما يأمرون به وينهون عنه قال سبحانه : (وما أرسلنا من رسول

إلا ليطاع بإذن الله)

النساء : ٦٤. وقال سبحانه : (أطيعوا الله وأطيعوا

الرسول وأولى الأمر منكم)

النساء : ٥٩. وقال سبحانه (من يطع الرسول فقد أطاع

الله)

النساء : ٨٠. إلى غير ذلك من الآيات والروايات.

قال العلامة المجلسي : « تفويض أمور

الخلق اليهم من سياستهم وتأديبهم وتكميلهم وتعليمهم ، وأمر الخلق باطاعتهم فيما

أحبوا وكرهوا ، وفيما علموا جهه المصلحه فيه وما لم يعلموا ، وهذا حق لقوله تعالى

: (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وغير ذلك من الآيات والاحبار ، وعليه

يحمل قولهم عليهم السلام « نحن

المحللون حلاله والمحرّمون حرامه » أى بيانها علينا ويجب على الناس الرجوع فيهما

الينا».

ص : ٤٢٨

١- [١] بصائر الدرجات : ١١٤ ، ورواه فى الاختصاص عن عبدالله بن مسكان. لاحظ البحار : ٢٥ / ٣٣٤.

نعم وجوب اطاعه الرسول وأولى الأمر في

طول اطاعته سبحانه فالله تعالى مطاع بالذات والرسول وأولوا الأمر مطاعون بالعرض

وقد أوضحنا ذلك في « مفاهيم القرآن » (١).

وهناك تفويضان آخران يظهر من العلامه

المجلسي رحمه الله.

١ الاختيار في أن يحكموا بظاهر

الشريعة ، او بعلمهم ، او بما يلهمهم الله من الوقائع ومخّ الحق في كل واقعه ،

وهذا أظهر محامل خبر ابن سنان وعليه أيضاً دلّت الاخبار.

٢ التفويض في العطاء ، فان الله تعالى

خلق لهم الارض وما فيها ، وجعل لهم الأنفال والخمس والصفايا وغيرها ، فلهم أن

يعطوا ما شاءوا ويمنعوا ما شاءوا ، كما مرّ في خبر الثمالي ، وإذا أحطت خبراً

بما ذكرنا من معاني التفويض سهل عليك فهم الاخبار الوارده فيه ، وعرفت ضعف قول من

نفى التفويض مطلقاً ولما يحط بمعانيه.

هذه هي المعاني المعقوله المتصوره من

التفويض ، وأما تفسير التفويض بما عليه المعتزله كما عن العلامه المامقاني (٢) فخارج عن موضوع البحث ، فان التفويض

بذلك المعنى يقابل الجبر.

فقدان الضابطه الواحده في الغلو

المراجع إلى كلمات القدماء يجد أنهم

يرمون كثيراً من الرواه بالغلوّ حسب ما اعتقد به في حق الائمه ، وان لم يكن غلوّاً

في الواقع ، ويعجبني أن أنقل كلام الوحيد البهبهاني في هذا المقام ، والتأمل فيه

يعطى أن كثيراً من هذه النسب لم يكن موجِباً لضعف الراوى عندنا ، وان كان موجِباً

للضعف عند الناقل.

ص: ٤٢٩

١- [١] لاحظ الجزء الأول : ٥٣٠ ٥٣٢.

٢- [٢] مقباس الهدايه : ١٤٨.

قال قدس سره

: « فاعلم أن الظاهر أن كثيراً من القدماء لا سيما القميين منهم ، والغضائري ،

كانوا يعتقدون للائمه عليهم السلام

منزله خاصه من الرفعه والجلاله ، ومرتبته معينه من العصمه والكمال ، بحسب اجتهادهم

ورأيهم وما كانوا يجوزون التعدي عنها ، يعدون التعدي ارتفاعاً وغلواً حسب

معتقدهم ، حتى إنهم جعلوا مثل نفى السهو عنهم غلواً ، بل ربما جعلوا مطلق التفويض

اليهم ، او التفويض الذى اختلف فيه ، او المبالغه فى معجزاتهم ونقل العجائب من

خوارق العادات عنهم ، او الاغراق فى شأنهم واجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص ،

واظهار كثير قدره لهم ، وذكر علمهم بمكونات السماء والارض ، (جعلوا كل ذلك)

ارتفاعاً مورثاً للتمه به ، لا سيما بجبهه أن الغلاه كانوا مختفين فى الشيعه

مخلوطين بهم مدلسين.

وبالجملة ، الظاهر أن القدماء كانوا

مختلفين فى المسائل الاصوليه أيضاً ، فربما كان شىء عند بعضهم فاسداً ، او كفراً

، او غلواً ، او تفويضاً ، او جبراً ، او تشبيهاً ، او غير ذلك ، وكان عند آخر

مما يجب اعتقاده او لا هذا ولا ذاك.

وربما كان منشأ جرحهم بالامور المذكوره

وجدان الروايه الظاهره فيها منهم كما أشرنا آنفاً او ادعاء أرباب المذاهب

كونهم منهم ، او روايتهم عنه ، وربما كان المنشأ روايتهم المناكير عنه ، إلى غير

ذلك ، فعلى هذا ربما يحصل التأمل فى جرحهم بأمثال الامور المذكوره.

ومما ينبه بذلك على ما ذكرنا ملاحظه ما

سید کر فی تراجم کثیرہ مثل ترجمہ ابراہیم بن ہاشم وأحمد بن محمد بن نوح ، وأحمد بن محمد بن أبى نصر ، ومحمد بن جعفر بن عوف ، وهشام بن الحكم ، والحسين بن شاذويه ، والحسين بن يزيد ، وسهل بن زياد ، وداود بن كثير ، ومحمد بن اورمه ، ونصر بن الصباح ، وإبراهيم بن عمر ، وداود بن القاسم ، ومحمد بن عيسى بن عبيد ، ومحمد بن سنان ، ومحمد بن على الصيرفى ، ومفضل بن عمر ،

ص : ۴۳۰

وصالح بن عقبه ،

ومعلی بن خنیس ، وجعفر بن محمد بن مالک ، واسحاق بن محمد البصرى ، واسحاق بن الحسن

، وجعفر بن عیسی ، ویونس بن عبد الرحمن ، وعبد الکریم بن عمر ، وغير ذلك.

ثم اعلم أن ابن عیسی والغضائری ربما

ینسبان الراوی إلى الکذب ووضع الحدیث أيضاً ، بعد ما نسباه إلى الغلو ، وكأنه

لروایته ما يدل علیه ، ولا یخفی ما فيه وربما كان غیرهما أيضاً كذلك فتأمل « (1) ».

فیجب علی العالم الباحث ، التحقیق فی

کثیر من النسب المرمی بها الاجله ، لما عرفت من انه لم یکن فی تلك الازمنه ضابطه

واحدہ لیتیمز الغالی عن غیره.

قال العلامه المامقانی : « لا بد من

التأمل فی جرحهم بأمثال هذه الأمور ومن لحظ مواضع قدحهم فی کثیر من المشاهیر

کیونس بن عبد الرحمن ، ومحمد بن سنان ، والمفضل بن عمر وأمثالهم ، عرف الوجه فی

ذلك ، وكفاك شاهداً اخراج أحمد بن محمد بن عیسی ، أحمد بن محمد بن خالد البرقی من

قم ، بل عن المجلسی الأول أنه أخرج جماعه من قم ، بل عن المحقق الشیخ محمد ابن

صاحب المعالم ، أن أهل قم كانوا یخرجون الراوی بمجرد توهم الريب فيه.

فاذا كانت هذه حالتهم وذا دیدنهم فكيف

یعول علی جرحهم وقدحهم بمجردہ ، بل لا بد من التروی والبحث عن سببه والحمل علی

الصحة مهما أمکن ، كيف لا ، ولو كان الاعتقاد بما ليس بضروری البطلان عن اجتهاد ،

موجباً للقدح فی الرجل ، للزم القدح فی کثیر من علمائنا المتقدمین ، لأن کلا منهم

نسب إليه القول بما ظاهره مستنکر فاسد « (2) ».

١- [١] الفوائد الرجاليه : ٣٨ ٣٩ المطبوعه بآخر رجال الخاقاني.

٢- [٢] مقباس الهدايه : ٤٩ للمامقاني.

ومما يؤيد ذلك ما ذكره الوحيد البهبهان

فى ترجمه أحمد بن محمد بن نوح السيرافى قال : « إنه حكى فى الخلاصه أن الشيخ كان

يذهب إلى مذهب الوعديه (وهم الذين يكفرون صاحب الكبيره ويقولون بتخليده فى

النار) ، وهو وشيخه المفيد إلى انه تعالى لا يقدر على عين مقدور العبد كما هو

مذهب الجبائى ، والسيد المرتضى إلى مذهب البهشميه من ان إرادته عرض لا فى محل ،

والشيخ الجليل إبراهيم بن نوبخت إلى جواز اللذه العقليه عليه سبحانه ، وأن ماهيته

معلومه كوجوده وأن ماهيته الموجود ، والمخالفين يخرجون من النار ولا يدخلون الجنة

، والصدوق وشيخه ابن الوليد والطبرسى إلى جواز السهو على النبى ، ومحمد بن عبدالله

الاسدى إلى الجبر والتشبيه ، وغير ذلك مما يطول تعداده ، والحكم بعدم عداله هؤلاء

لا يلتزمه أحد يؤمن بالله ، والذي ظهر لى من كلمات أصحابنا المتقدمين ، وسيره

أساطين المحدثين ، أن المخالفه فى غير الأصول الخمسه لا يوجب الفسق ، إلا أن

يستلزم انكار ضرورى الدين كالتجسيم بالحقيقه لا بالتسميه ، وكذا القول بالرؤيه

بالانطباع او الانعكاس ، وأما القول بها لا معهما فلا ، لانه لا يبعد حملها على

اراده اليقين التام ، والانكشاف العلمى ، وأما تجويز السهو عليه وادراك اللذه

العقليه عليه تعالى مع تفسيرها باراده الكمال من حيث انه كمال فلا يوجب فسقاً.

ثم قال : ونسب ابن طاووس ونصير الدين

المحقق الطوسى وابن فهد والشهيد الثانى وشيخنا البهائى وجدى العلامه وغيرهم من

الاجله إلى التصوف ، وغير خفى أن ضرر التصوف إنما هو فساد الاعتقاد من القول

بالحلل او الوحده فى الوجود او الاتحاد او فساد الاعمال المخالفه للشرع التى

يرتكبها كثير من المتصوفه فى مقام الرياضه او العباده ، وغير خفى على المطلعين على

أحوال هؤلاء الاجله من كتبهم وغيرهم انهم منزهون من كلتا المفسدتين قطعاً ، ونسب
جدى العالم الربانى والمقدس الصمدانى مولانا محمد صالح المازندرانى وغيره من
الاجله إلى القول باشتراك اللفظ ، وفيه أيضاً ما أشرنا إليه ونسب المحمدون الثلاثة
والطبرسى إلى القول بتجويز السهو على

ص: ٤٣٢

النبي ، ونسب ابن

الوليد والصدوق أيضاً منكر السهو إلى الغلو ، وبالجملة أكثر الاجله ليسوا بخالصين
عن امثال ما اشرنا اليه ، ومن هذا يظهر التأمل في ثبوت الغلو وفساد المذهب بمجرد

رمى علماء الرجال من دون ظهور الحال « (١) ».

ونحن بعد ما قرأنا ذلك انتقلنا إلى ما

ذكره العلامة الزمخشري في حق نفسه حيث يقول :

تعجبت من هذا الزمان وأهله

فما أحد من ألسن الناس يسلم (٢) »

والذي تبين لنا من مراجعه هذه الكلم

هو أن أكثر علماء الرجال ، او من كان ينقل عنه علماء الرجال لم يكن عندهم ضابطه

خاصه لتضعيف الراوى من حيث العقيدة ، بل كلما لم تنطبق عقيدة الراوى مع عقيدته

رماه بالغلو والضعف في العقيدة ، وربما يكون نفس الراوى مخطئاً في اعتقاده بحيث

لو وقفنا على عقيدته لحكمنا بخطئه ، أو وقف في كتاب الراوى على أخبار نقلها هو من

غير اعتقاد بمضمونها فزعم الراوى أن المؤلف معتقد به ، إلى غير ذلك مما يورث سوء

الظن ، مثل ما إذا ادعى بعض أهل المذاهب الفاسده أن الراوى منهم وليس هو منهم.

وجمله القول في ذلك ما ذكره المحقق

المامقاني حيث قال : « إن الرمي بما يتضمن عيباً ، فضلا عن فساد العقيدة مما لا

ينبغي الأخذ به بمجرد إذ لعل الراوى قد اشتبه في اجتهاده ، أو عول على من يراه

أهلاً في ذلك وكان مخطئاً في اعتقاده ، او وجد في كتابه أخباراً تدل على ذلك وهو

بريء منه ولا يقول به ، أو ادعى بعض أهل تلك المذاهب الفاسده أنه منهم وهو كاذب ،

أو روى أخباراً ربما توهم من كان قاصراً أو ناقصاً في الإدراك والعلم أن ذلك ارتفاع وغلوّ، وليس كذلك، أو كان جملة من الأخبار يرويها ويحدث بها ويعترف

ص: ٤٣٣

١- [١] تعليقه المحقق البهبهاني.

٢- [٢] الكشاف: ٣ / ٣٧٦، طبعه مصر.

بمضامينها ويصدق بها

من غير تحاش بها واتقاء من غيره من أهل زمانه ، بل يتجاهر بما لا تتحملها أغلب

العقول فلذا رمى « (١) ».

فتلخص أن تضعيف الراوى من جانب العقيد

لا يتم إلا بثبوت أمرين :

الأول

: أن يثبت أن النظرية مما توجب الفسق.

الثانى

: أن يثبت أن الراوى كان معتقداً بها.

وأنى لنا باثبات الأمرين.

أما الأول ، فوجود الخلاف فى كثير من

المسائل العقيدية حتى مثل سهو النبى فى جانب التفريط او نسبه التفويض فى بعض

معانيها فى جانب الافراط ، فان بعض هذه المسائل وان صارت من عقائد الشيعة الضرورية

بحيث يعرفها العالى والدانى ، غير أنها لم تكن بهذه المثابه فى العصور الغابره.

وأما الثانى ، فان إثباته فى غايه

الاشكال ، خصوصاً بالنظر إلى بعض الاعمال التى كان يقوم بها بعض الرواه فى حق بعض

، من الاخراج والتشديد بمجرد النقل عن الضعفاء وان كان ثقه فى نفسه ، او لبعض

الوجوه المحتمله التى ذكرها العلامه المامقانى ، وما لم يثبت الامران لا يعتنى

بهذه التضعيفات الراجعه إلى جانب العقيد.

تضعيف الراوى من حيث العمل

قد عرفت فى صدر البحث أن تضعيف الراوى

يرجع إلى أحد الأمرين : إما تضعيف فى العقيدة او تضعيف فى جانب العمل ، وقد وقفت

على التضعيف من الجانب الأول وحن الوقت أن نبحت فى الضعف من الجانب الثانى.

فنعول : إن تضعيف الراوى من جانب العمل

على قسمين : تاره يرجع

ص : ٤٣٤

١- [١] مقباس الهدايه : ١٥٠.

إلى عمله غير

المرتبب بنقله وحديثه ، كما إذا ارتكب بعض الكبائر وأصرَّ بالصغائر ولم يكن مرتبباً بالحديث ، وأخرى يكون مرتبباً بالحديث ويعرف ذلك بملاحظه الكلمات الوارده فى حقه. منها قولهم : مضطرب الحديث ومختلط الحديث ، وليس بنقى الحديث ، يعرف حديثه وينكر ، غمز عليه فى حديثه ، او فى بعض حديثه ، وليس حديثه بذاك النقى ، وهل هذه الألفاظ قاده فى العدالة او لا ، قال المحقق البهبهانى : إن هذه الالفاظ وأمثالها ليست بظاهره فى القدح فى العدالة لورود هذه الالفاظ فى حق أحمد بن محمد بن خالد وأحمد بن عمر (١).

تمّ الكلام حول فرق الشيعة التى ربما

يوجب الانتماء إلى بعضها تضعيف الراوى وعدم الاعتماد على نقله. بقيت هناك فوائد رجاليه لا تجتمع تحت عنوان واحد ، نبحث عنها فى الخاتمه إن شاء الله .

ص: ٤٣٥

خاتمه في فوائد رجاليه

اشاره

ص: ٤٣٧

ان هناك فوائد رجاليه متفرقه لا تدخل

تحت ضابطه واحده وقد ذكرها الرجاليون فى كتبهم ونحن نكتفى بما هو الاهم من تلك

الفوائد ، التى لا غنى للمستنبط عن الاطلاع عليها.

ولأجل تسهيل الأمر نأتى بكل واحده منها

تحت فائده خاصه ، عسى أن ينتفع بها القارئ الكريم ، بفضلله ومنه سبحانه.

الفائده الأولى

روى أصحابنا فى كتب الاخبار عن رجال

يذكرون تاره كناههم أو ألقابهم ، واخرى ما اشتهروا به ، وثالثه اسماءهم غير

المعروفه عند الاكثر. فيعسر تحصيل اسمائهم ومعرفه حالهم. لأن الغالب فى كتب

الفهرست والرجال سرد الرواه بأسمائهم المشهوره ، وعدم الاعتناء بما وقع فى اسناد

الروايات ، كما هو الحال فى رجال النجاشى مثلاً. ولا يخفى أن كل من له كنيه او لقب

، لا يصح التعبير عنه بكنيهته او لقبه إلا إذا كان مشتهراً بواحد منهما بحيث كان

عنوانه فى الكنى صحيحاً كأبى جميله وأبى المغرا وغيرهم. وقد جمع العلامه فى خاتمه

[الخلاصه \(١\)](#)

وابن داود فى خاتمه القسم الأول من الرجال [\(٢\)](#)

أكثر

ص: ٤٣٩

١- [١] الخلاصه : الفائده الأولى صفحه ٢٦٩ ٢٧١.

٢- [٢] الرجال لابن داود : الفصل ٥ ، الصفحه ٢١٢ ٢١٤.

المشهورين بالكنى ،

فذكر اسماءهم ليعلم المراد بهم إذا وردوا فى الاخبار (١) ونحن نأتى بالاهم منهم مع ذكر أشخاص

آخر لم يذكروا فى الكتابين مرتبين على حروف التهجى ، مبتدئين بالكنى فاللقاب.

١ أبو أحمد الازدى هو محمد بن أبى

عمير.

٢ أبو أيوب الانصارى ، اسمه خالد بن

زيد.

٣ أبو أيوب الخراز (بالراء المهمله

قبل الالف والمعجمه بعدها) هو إبراهيم بن عيسى. وقيل عثمان (٢).

٤ أبو بكر الحضرمى ، اسمه عبدالله بن

محمد. قال العلامة : « أخذت ذلك من كتاب من لا يحضره الفقيه ».

٥ أبو البلاد ، اسمه يحيى بن سليم.

٦ أبو جعفر ، روى الشيخ وغيره فى كثير

من الاخبار عن « سعد بن عبدالله ، عن أبى جعفر ». والمراد بأبى جعفر هنا هو أحمد

بن محمد بن عيسى (٣).

٧ أبو جعفر الاحول ، هو محمد بن

النعمان يلقب ب « مؤمن الطاق ».

٨ أبو جعفر الزيات ، اسمه محمد بن

الحسين بن أبى الخطاب الهمدانى.

- ١- [١] والجدير بالذكر ان هذا الباب غير باب الكنى الذى يعنون فيه الرجل بالكنيه ويذكر حاله كما ذكر فى قاموس الرجال :
١١ / ١٧٢ ، واطاف ان المتأخرين خلطوا بين الامرين ولم يفرقوا بين البابين.
- ٢- [٢] هذا هو المذكور فى رجال النجاشى. لكن ابن داود ذكره بعنوان إبراهيم بن زياد نقلا عن الشيخ والرجال : ٣١ ، الرقم ١٩
من القسم الأول).
- ٣- [٣] الخلاصه : ٢٧١ ، الفائده الثانيه. الرجال لابن داود : ٣٠٧ منتقى الجمال : ١ / ٣٧ ، ذيل الفائده السادسه.

٩ أبو جعفر الرواسي ، اسمه محمد بن

الحسن بن أبي ساره.

١٠ أبو جميله هو المفضل بن صالح

السكوني.

١١ أبو الجوزاء ، هو متبه بن

عبدالله.

١٢ أبو الجيش ، اسمه مظفر بن محمد بن

أحمد البلخي.

١٣ أبو حمران ، اسمه موسى بن إبراهيم

المروزي.

١٤ أبو حمزه الشمالي ، اسمه ثابت بن

أبي صفيه دينار.

١٥ أبو حنيفه سائق الحاج ، اسمه سعيد

بن بيان (١).

١٦ أبو خالد القمّاط ، اسمه يزيد (٢).

١٧ أبو خديجه ، هو سالم بن مكرم.

١٨ أبو الخطاب. ملعون ، اسمه محمد بن

مقلاص ، يكنى أيضاً أبو اسماعيل وأبو الظبيان (٣).

١٩ ابو داود المسترق (بتشديد القاف)

المنشد ، اسمه سليمان بن سفيان. قال ابن داود : « أنما سُمي المسترق لانه كان

يسترق الناس بشعر السيد الحميرى .»

٢٠ أبو الربيع الشامى ، اسمه خلود بن

أوفى .

ص : ٤٤١

١- [١] رجال النجاشى : الرقم ٤٧٦ وفى رجال ابن داود : الرقم ٦٨٦ من القسم الأول : « سائق الحاج » .

٢- [٢] ذكره النجاشى فى رجاله بالرقم ١٢٢٣ ، وابن داود فى رجاله بالرقم ١٧٢٢ فما فى الفصل الخامس من خاتمه رجاله بأن اسمه « خالد بن يزيد » من هفوات قلمه الشريف .

٣- [٣] رجال ابن داود : الرقم ٤٨٢ من القسم الثانى . اما العلامه قدس سره فخلط عند ذكر ابى الخطاب فى خاتمه خلاصته وقال : « ابو الخطاب ، ملعون يقال له مقلاص ومحمد بن ابى زينب الرواسى . اسمه محمد بن أبى ساره » وفيه من الخطأ ما لا يخفى عصمنا الله من الزلل .

٢١ ابو سعيد القمط ، هو خالد بن

سعيد.

٢٢ ابو سمينه ، اسمه محمد بن على بن

إبراهيم القرشى.

٢٣ ابو الصباح الكنانى ، اسمه إبراهيم

بن نعيم العبدى.

٢٤ ابو على الاشعري ، اسمه محمد بن

عيسى بن عبدالله بن سعد بن مالك ، شيخ القميين ، من أصحاب الرضا وأبى جعفر الثانى عليهما السلام.

٢٥ ابو على الاشعري القمى ، اسمه أحمد

بن ادريس ، من مشايخ أبى جعفر الكلينى. مات سنه ٣٠٦ بالقرعاء.

٢٦ ابو عبيده الحذاء اسمه زياد بن

عيسى.

٢٧ أبو غالب الزرارى ، اسمه أحمد بن

محمد بن سليمان.

٢٨ ابو الفضل الحنّاط اسمه سالم.

٢٩ ابو القاسم. قال العلامه : « يرد

فى بعض الاخبار : الحسن بن محبوب ، عن أبى القاسم. والمراد به معاويه بن عمّار » (١).

٣٠ ابو المغرا ، اسمه حميد بن المثنى

(٢).

٣١ ابو ولّاد الحنّاط ، اسمه حفص بن

سالم.

٣٢ ابو هاشم الجعفرى ، اسمه داود بن

القاسم بن اسحاق.

٣٣ ابو همام ، اسمه اسماعيل بن

همام.

ص : ٤٤٢

١- [١] الخلاصه : ٢٧١ ، الفائده الثانيه ؛ الرجال لابن داود : ٣٠٧.

٢- [٢] رجال ابن داود : الرقم ٥٣٨ ، من القسم الأول. رجال النجاشى : الرقم ٣٤٠. اما « ابو المعزا » المذكور فى الخلاصه : ٥٨ فليس بصحيح قطعاً.

٣٤ ابن حمدون الكاتب ، هو أحمد بن

إبراهيم بن اسماعيل.

٣٥ ابن عقده ، اسمه أحمد بن محمد بن

سعيد (المتوفى عام ٣٣٣ هـ).

٣٦ البزوفرى ، اسمه الحسين بن على بن

سفيان.

٣٧ البقباق ، اسمه الفضل بن عبد

الملك.

٣٨ الحجاج ، اسمه عبدالله بن محمد

الاسدى (١).

٣٩ الخشاب ، اسمه الحسن بن موسى.

٤٠ سجاده ، اسمه الحسن بن أبى عثمان.

٤١ السمكه ، اسمه أحمد بن اسماعيل.

٤٢ الشاذانى هو محمد بن أحمد بن نعيم.

٤٣ الصفوانى ، اسمه محمد بن أحمد بن

عبدالله بن قضاة (٢).

٤٤ الطاطرى ، اسمه على بن الحسن بن

محمد الطائى.

٤٥ علان ، اسمه على بن محمد بن

إبراهيم الكلينى.

٤٦ القلانسي ابو جعفر ، هو محمد بن

أحمد بن خاقان (حمدان النهدي).

٤٧ القلانسي ابو عبدالله ، هو الحسين

بن مختار.

٤٨ النوفلي ، اسمه الحسين بن يزيد.

يروى عن السكوني.

ص :٤٤٣

١- [١] يعبر عنه بأبي محمد الحجال أيضاً. كما في الكشي : الرقم ٤٩٧.

٢- [٢] الرجال لابن داود : الرقم ١٢٩٦ من القسم الأول. رجال النجاشي : الرقم ١٠٥٠. فما في خاتمه القسم الأول من الرجال :

٢١٣ ، وخاتمه الخلاصه : ٢٦٩ ، من ثبت « ابي عبدالله » بدل « عبدالله » لعله سهو.

٤٩ الوشاء ، اسمه الحسن بن علي بن

زياد.

٥٠ حمدان النهدي ، اسمه محمد بن أحمد

بن خاقان.

٥١ محمد بن زياد الأزدي هو محمد بن

أبي عمير.

٥٢ محمد بن زياد البزاز ، متّحد مع ما

قبله.

الفائدة الثانية

توجد في كثير من طرق الكافي لا سيما في

أوائلها ، عبارته « عدّه من أصحابنا » بعنوان مطلق ، مع ذكر بعضهم أحياناً. كما في

الحديث الأول من كتاب العقل والجهل : « عدّه من اصحابنا منهم محمد بن يحيى العطار

، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ... » (١).

او في الحديث الثاني من باب « أن الائمه

عليهم السلام يعلمون علم

ما كان وعلم ما يكون ... » من كتاب الحجّه : « عدّه من اصحابنا ، عن أحمد بن محمد

، عن محمد بن سنان ، عن يونس بن يعقوب ، عن الحارث بن المغيرة ، وعدّه من اصحابنا

، منهم عبد الأعلى ، وأبو عبيده ، وعبدالله بن بشر الخثعمي ، سمعوا أبا عبدالله عليه السلام ... » (٢).

فوقع البحث عند المحدثين والرجاليين

قديماً وحديثاً في تعيين المراد منهم ، كما بحثوا في أنه هل يجب معرفه أسمائهم

وتمييز ما أبهم منهم لأجل الحكم بصحة الحديث او عدم صحته أو لا يجب ذلك ، وأن

الطريق المذكور فيه « عدّه من أصحابنا » ليس مرسلًا أو ضعيفاً من هذه الجهة؟ حتى

إن بعضهم أفرد رساله مستقله حول المذكورين بهذا العنوان ، كما حكى في المستدرك (٣).

ص: ٤٤٤

١- [١] الكافي : ١ / ١٠.

٢- [٢] الكافي : ١ / ٢٦١ ، الحديث ٢.

٣- [٣] مستدرك الوسائل : ٣ / ٥٤١.

ونحن نذكر ملخّص ما قيل في هذا المضمّار

لما فيه من الفوائد فنقول :

حكى النجاشى رحمه الله فى كتابه عند ترجمه أبى جعفر محمد بن

يعقوب الكلينى هذه العبارة عنه « كلّ ما كان فى كتابى : « عدّه من أصحابنا ، عن

أحمد بن محمد بن عيسى « فيهم : محمد بن يحيى (العطار) وعلى بن موسى الكميذانى

وداود بن كوره ، وأحمد بن ادريس ، وعلى بن إبراهيم بن هاشم » [١].

ونقله العلامة فى الخلاصه عن النجاشى [٢] وزاد عليه أن الكلينى قال أيضاً : «

وكلّ ما ذكرته فى كتابى المشار اليه : « عدّه من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن

خالد البرقى « فهم : على بن إبراهيم ، وعلى بن محمد بن عبدالله بن اذينه ، وأحمد

بن عبدالله بن أمّيه [٣]

وعلى بن الحسن » [٤].

[١] رجال النجاشى :

الرقم ١٠٢٦.

[٢] الخلاصه : ٢٧١

وفيهما « الكميذانى » بدل الكميذانى وهو منسوب إلى قريه من قري قم.

[٣] قال المحقق

التستري : « الظاهر وقوع التحريف فيهما واصلهما : على بن محمد بن عبدالله ابن

ابنته وأحمد بن عبدالله ابن ابنه قاموس الرجال : ١١ / ٤٢ » مرجع الضمير فى «

بنته » و « ابنه » هو أحمد بن محمد بن خالد البرقى.

[٤] ذكره المحدث

النورى أيضاً فى المستدرک : ٣ / ٥٤١ نقلاً عن الخلاصه مع تفاوت يسير : منها « على

بن الحسين السعدآبادى « بدل « على بن الحسن ».

قال صاحب سماء

المقال بعد نقل العده الثانيه عن الخلاصه ما هذا لفظه : « واستظهر جدنا السيد انه

على بن الحسين السعدآبادى ، نظراً إلى ما ذكره الشيخ فى رجاله من ان على بن الحسين

السعدآبادى روى عنه الكلينى والزرارى ، وكان معلمه ، وانه روى عن أحمد بن محمد بن

خالد ، على ما يظهر مما ذكره فى الفهرست. فانه بعد ذكر اسامى كتب البرقى ، قال :

اخبرنا بهذه الكتب كلها وبجميع رواياته عده من اصحابنا منهم الشيخ المفيد

والغضائرى وأحمد بن عبدون وغيرهم عن أحمد بن سليمان الزرارى ، قال : حدثنا مؤدبى

على بن الحسين السعدآبادى ابو الحسن القمى ، قال حدثنا أحمد بن ابى عبدالله (

البرقى) ... « ويشهد عليه أى على استظهار السيد . ملاحظه الاسانيد. راجع :

سماء المقال : ١ / ٧٨.

ص : ٤٤٥

قال : « وكلّ ما ذكرته في كتابي المشار

اليه : « عدّه من أصحابنا عن سهل بن زياد » فهم : عليّ بن محمد بن علان (١) ، ومحمد بن أبي عبدالله ومحمد بن الحسن

، ومحمد بن عقيل الكليني .» .

هذا ما تبين من أسامي الرواه

المذكورين بعنوان العدّه ، ولكنه لم يتبين كثير منهم ، مثل :

١ عدّه من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد

بن أبي نصر .

٢ عدّه من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد

بن عيسى بن يزيد .

٣ عدّه من أصحابنا ، عن ابان بن

عثمان ، عن زراره .

٤ عدّه من أصحابنا ، عن جعفر بن محمد

، عن ابن الفضال .

٥ عدّه من أصحابنا ، عن سعد بن

عبدالله .

وقد استوفى المحدث المنتبج النورى فى

خاتمه مستدركه والعلامه الكلباسى فى سماء المقال البحث عن أكثر العدد المذكوره فى

الكافى مع ذكر مواضعها ، فليراجع (٢) .

لكن الشيخ حسن بن زين الدين صاحب

المنتقى ادعى فى كتابه بعد حكاية كلام النجاشى والعلامه ، أن محمد بن يحيى

العطار أحد العده مطلقاً ، واستنتج أن الطريق صحيح من جهة العده مطلقاً ، لأن

الرجل كان شيخ أصحابه في زمانه وكان ثقه عيناً كثير الحديث (٣).

ص: ٤٤٦

١- [١] صحيحه كما في رجال النجاشي : ٢٦٠ ، الرقم ٦٨٢ : « على بن محمد بن إبراهيم المعروف بعلان ». صرح بذلك أيضاً

المحقق التستري في قاموس الرجال : ١١ / ٤٢ .

٢- [٢] مستدرک الوسائل : ٣ / ٥٤٥ ؛ سماء المقال : ١ / ٨٣ .

٣- [٣] رجال النجاشي : الرقم ٩٤٦ .

قال : « ويستفاد من كلامه أى ابى جعفر

الكلينى رحمه الله فى الكافى

، أن محمد بن يحيى أحد العده مطلقاً ، وهو كاف فى المطلوب. وقد اتفق هذا البيان

فى أول حديث ذكره فى الكتاب (١)

، وظاهره أنه أحال الباقي عليه. ومقتضى ذلك عدم الفرق بين كون روايه العده عن

أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد ، وإن كان البيان إنما وقع فى محل

الروايه عن ابن عيسى ، فإنه روى عن العده عن ابن خالد بعد البيان بجمله يسيره من

الاخبار (٢)

، ويبعد أن لا يكون محمد بن يحيى فى العده عن ابن خالد ولا يتعرض مع ذلك للبيان فى

أول روايته عنه ، كما بيّن فى أول روايته عن ابن عيسى « (٣).

يلاحظ عليه : « أنه بعد تصريح الكلينى

على ما نقل عنه العلامة ، بأسماء العده عن أحمد بن محمد بن خالد (إذ لم يذكر

فيه محمد بن يحيى) لا سبيل لهذا الاحتمال. ولذا ذكر الكلbasى أن الكلام المزبور

أشبه شىء بالاجتهاد فى مقابله النصّ (٤).

إن قيل : يمكن استظهار ما ذكره صاحب

المنتقى ، ممّا حكاه المحدّث النورى عند نقل كلام العلامة فى العده عن البرقى

بأنه يوجد فى بعض نسخ الكافى فى الباب التاسع من كتاب العتق هذا الاسناد : « عدّه

من أصحابنا على بن إبراهيم ، ومحمد بن جعفر ، ومحمد بن يحيى ، وعلى بن محمد بن

عبدالله القمى وأحمد بن عبدالله وعلى بن الحسين جميعاً عن أحمد بن محمد بن خالد عن

عثمان بن عيسى ».

-
- ١- [١] المراد منه أول حديث من كتاب العقل والجهل ، بهذا الاسناد : عده من أصحابنا ، منهم محمد بن يحيى العطار ، عن أحمد بن محمد (الكافي : ١ / ١٠).
- ٢- [٢] راجع الكافي : ١ / ١١ ، الحديث ٧ : عده من اصحابنا ، أحمد بن محمد بن خالد.
- ٣- [٣] منتقى الجمان : ١ / ٤٣.
- ٤- [٤] سماء المقال : ١ / ٨٠.

قلنا : أولاً ان ورود هؤلاء فى طريق

هذه الروايه لا يدل على ان المراد من العده عن البرقى فى جميع الموارد هم
المذكورون هنا ، بل يدل على ان الوارد فى طريق هذه الروايه ، غير الذين اشتهروا
بعنوان العده عن البرقى فيما حكاها العلامة. وبعبارة اخرى : ان السبب لذكر اسامى
أفراد العده فى هذا الطريق هو التنبيه على أن المراد من العده هنا ، غير المراد من
العده فى الروايات الأخر عن البرقى.

ثانياً ما افاده المحقق التستري وأجاد

فى افادته بأن المنقول لا ينبغى أن يعتمد عليه ، لانه نقل عن نسخه مختلطة الحواشى
بالمتن. والصحيح ما نقله الحرّ العاملى فى « الوسائل » وموجود فى أكثر نسخ الكافى
وهو : « عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد » (١).

هذا ، والذي يسهل الخطب هو أن

المذكورين بعنوان العده فى طرق الكلينى هم مشايخ اجازته إلى كتب كابن البرقى ،
وسهل بن زياد ، وابن عيسى ، والبزنطى ، وسعد بن عبدالله وغيرهم من اصحاب

المصنّفات والكتب (٢)

، كما صرح بذلك العلامة النورى فى خاتمه كتاب المستدرک (٣).

وحيث إن أكثر هذه الكتب والمؤلفات

معلومه الانتساب إلى مؤلفيها ، وقد رام الكلينى من ذكر العده اكثر الطريق إلى

الكتب المذكوره فقط وقد عرفت

ص : ٤٤٨

٢- [٢] حكي النجاشي، في ترجمه أحمد بن محمد بن عيسى عن استاذه ابي العباس أحمد بن علي بن نوح السيرافي انه قال : «
اخبرنا بها أي بكتب أحمد بن محمد ابو الحسن بن داود عن محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ومحمد بن يحيى وعلي بن
موسى بن جعفر وداود بن كوره وأحمد بن ادريس ، عن أحمد بن محمد بن عيسى بكتبه « (رجال النجاشي : ٨٢ ، ذيل الرقم
١٩٨). وهؤلاء هم المذكورون بعنوان العده عن ابن عيسى. وفي هذا تصريح بانهم كانوا طرق الكليني إلى كتب ابن عيسى.

٣- [٣] مستدرک الوسائل : ٣ / ٥٤٢.

المختار في باب «شيخوخه الاجازه» انه لا حاجه إلى اثبات وثاقه المجيز بالنسبه إلى كتاب مشهور ،

فلا يهمنّا التعرّض لتشخيص هؤلاء العده وتمييز ما أبهم منهم وجرحهم او تعديلهم ،

وان كان اكثر المذكورين منهم من أجلاء الاصحاب وأعظم الرواه.

بقي أنه ربما يروى الكليني معبراً

بلفظ « الجماعه » ، كما في كتاب العقل والجهل ، الحديث ١٥ : « جماعه من أصحابنا ،

عن أحمد بن محمد بن عيسى ... » (١)

او يروى معبراً بلفظ « غير واحد من اصحابنا » كما في باب زكاه مال الغائب الحديث

١١ : « غير واحد من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن مهزيار » (٢) ويظهر من العلامه الكلباسي في كلا

التعبيرين ، ومن المحقق التستري في التعبير الأول أنه على منوال العده ، فلا فرق

بين « جماعه من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد » و « عدّه من أصحابنا ، عن أحمد بن

محمد » (٣).

وللعلامه بحر العلوم اشعار في ضبط العده

لا بأس بذكرها :

عدّه أحمد بن عيسى بالعدد

خمسه أشخاص بهم تمّ السند

عليّ العليّ والعتار

ثمّ ابن ادريس وهم أخيار

ثمّ ابن كوره ، كذا ابن موسى

فهؤلاء عدّه ابن عيسى

وإن عدّه التي عن سهل

من كان الأمر فيه غير سله

ابن عقيل وابن عون الاسدى

كذا على بعده محمد

وعده البرقى وهو أحمد (٤)

على بن الحسن وأحمد

ص: ٤٤٩

١- [١] الكافى : ١ / ٢٣، الحديث ١٥.

٢- [٢] الكافى : ٣ / ٥٢١، الحديث ١١.

٣- [٣] سماء المقال : ١ / ٨٤٨٣؛ قاموس الرجال : ١١ / ٤٣.

٤- [٤] يذكر الكلينى فى أكثر الاسناد « عده من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد » وفى بعضها :

وبعد ذين ابن اذينه على

وابن لبراهيم واسمه على

هذا تمام الكلام فى عدّه الكلينى.

الفائده الثالثه

قد يحذف الكلينى صدر السند فى خبر

مبتنياً على الخبر الذى قبله وهذا ما يعبر عنه فى كلام أهل الدرايه بالتعليق

فمثلاً يقول فى الخبر الأول من الباب :

« على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن

أبى عمير ، عن منصور بن يونس ... » وفى الخبر الثانى منه : « ابن أبى عمير ، عن

الحسن بن عطيه ، عن عمر بن يزيد (١)

« او يقول فى الخبر الأول من الباب : « على ، عن أبيه ، عن ابن ابى عمير ، عن أبى

عبدالله صاحب السابرى ... » وفى الخبر الثانى منه : « ابن ابى عمير ، عن ابن رثاب

، عن اسماعيل بن الفضل . وفى الخبر الثالث منه : « ابن ابى عمير ، عن حفص بن

البخترى ، عن ابى عبدالله عليه السلام

... » (٢)

او يقول فى الخبر الأول : « عدّه من

اصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد ، وعلى بن إبراهيم عن

أبيه ، وسهل بن زياد جميعاً عن ابن محبوب عن على بن رثاب عن ابى عبيده الحذاء ،

عن ابى عبدالله عليه السلام

« ، وفى الخبر الثانى منه : « ابن محبوب ، عن مالك بن عطيه ، عن سعيد الأعرج ، عن

أبي عبدالله عليه السلام «. وفي

الخبر

« عده من اصحابنا عن

أحمد بن ابي عبدالله « كما في : ٣٦٧ / ٦ باب الخس من كتاب الاطعمه. والمراد منه

البرقي أيضاً.

ص : ٤٥٠

١- [١] الكافي : ٢ / ٩٦، الحديث ١٦ و ١٧ من باب الشكر.

٢- ٢ الكافي : ٢ / ٩٩ ٩٨، الحديث ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ والصفحة ١٠٤ ١٠٥ الحديث ٦ و ٧ والصفحة ١٢١ ١٢٢، الحديث ٢ و ٣.

الثالث منه يقول : «ابن محبوب ، عن ابى جعفر محمد بن النعمان الاحول صاحب الطاق ، عن سلام بن المستنير

، عن ابى جعفر عليه السلام

« (١) .

ومن المعلوم ان امثال هذه الاخبار مسنده

لا مرسله كما صرّح به جماعه كالمجلسى الأول والسيد الجزائرى وصاحب المعالم (٢). قال الاخير فى المنتقى :

« اعلم أنه اتفق لبعض الاصحاب توهم

الانقطاع فى جملة من أسانيد الكافى لغفلتهم عن ملاحظه بنائه لكثير منها على طرق

سابقه وهى طريقه معروفه بين القدماء ، والعجب أن الشيخ رحمه الله ربّما غفل عن مراعاتها فأورد الاسناد

من الكافى بصورته ووصله بطرقه عن الكلينى من غير ذكر للواسطه المتروكه. فيصير

الاسناد فى روايه الشيخ له منقطعاً ولكن مراجعه الكافى تفيد وصله. ومنشأ التوهم الذى

أشرنا اليه فقد الممارسه المطلعه على التزام تلك الطريقه « (٣) .

وقد تعجب صاحب « سماء المقال » من الشيخ

فى تهذيبه ، حيث نقل روايه عن الكلينى وادعى أنها مرسله مع أنه من باب التعليق (٤) ، والروايه موجوده فى باب الزيادات فى

الزكاه من « التهذيب » بهذا السند :

« محمد بن يعقوب مرسل عن يونس بن عبد

الرحمن ، عن على بن أبى حمزه ، عن ابى بصير ، عن أبى عبدالله عليه السلام « (٥) .

، والروايه موجوده فى « الكافى » كتاب الزكاه ، باب منع الزكاه ، (الحديث ٣)

ولكنها مبتنيه

ص : ٤٥١

- ٢- [٢] سماء المقال : ٢ / ١٣٢ .
- ٣- [٣] منتقى الجمان : ١ / ٢٤ ٢٥ .
- ٤- [٤] سماء المقال : ٢ / ١٣٢ .
- ٥- [٥] التهذيب : ٤ / ١١١ ، الحديث ٥٩ .

على الروايه التي

نقلها قبلها بهذا السند :

« على بن إبراهيم ، عن ابيه ، عن

اسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن ابن مسكان يرفعه عن رجل عن ابي جعفر عليه السلام » (١).

فما رواه الشيخ عن الكليني عن يونس ليس

مرسلاً ، كما ان المحدث الحر العاملي التفت إلى التعليق واتى بتمام السند ، هكذا :

محمد بن يعقوب عن علي ، عن ابيه عن

اسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن علي بن ابي حمزه ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام » (٢).

وزعم بعض ان حذف الكليني صدر السند لعله

لنقله عن الاصل المروى عنه. واجاب عنه صاحب « قاموس الرجال » ان الحذف للنقل عن

اصل من لم يلقه ، بعيد عن دأب القدماء. وهذا هو المفيد في « الارشاد » حيث ينقل عن

« الكافي » بقوله : « جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب ». نعم ، قد يفعلون

ذلك مع ذكر طرقهم إلى الاصل بعنوان المشيخه ، كما فعل ذلك الصدوق والشيخ في الفقيه

والتهذيبيين (٣).

الفائده الرابعه

انه قد صدر الكليني جمله من الاسانيد

بعلي بن محمد وقد اضطربوا في تعيينه ، منهم من جزم بكونه علي بن محمد بن إبراهيم

علان ، ومنهم من اختار كونه علي بن محمد بن اذينه ، ومنهم من رجح ان المراد علي بن

محمد بن بندار ، ومنهم من توقف ولم يعين احدهم.

-
- ١- [١] الكافي : ٣ / ٥٠٣ ، الحديث ٢ و ٣ .
- ٢- [٢] الوسائل : ٦ / ١٨ ، الباب ٤ ، الحديث ٣ .
- ٣- [٣] قاموس الرجال : ١١ / ٤١ .

قال المولى صالح المازندراني في شرحه

على الكافي : « يروى مصنف هذا الكتاب كثيراً عن علي بن محمد وهو علي بن محمد بن

إبراهيم الكليني المعروف بعلان » (١).

اختار العلامة المجلسي في مواضع من »

مرآه العقول « كون المراد منه علي بن محمد بن عبدالله بن اذينه الذي ذكره العلامة

في العده التي تروى عن البرقي (٢)

وقال في موضع آخر علي ما حكى عنه :

« ان تعيين علي بن محمد المصدّر في

اوائل السند من بين الثلاثة المذكوره مشكل » (٣).

وذهب العلامة المامقاني إلى ان علي بن

محمد هذا مردد بين ثلاثة وهم : علي بن محمد بن عبدالله بن اذينه ، وعلان ، والمعروف

بماجيلويه وكل منهم شيخ الكليني. ثم قال : « فحمله على احدهم دون الاخرين تحكّم.

والصالح لم يذكر دليله » (٤).

وادعى صاحب « قاموس الرجال » ان الظاهر

تعيين اراده إعلان دون صاحبيه. وذلك لانه كلما ورد « علي بن محمد » عن سهل ، وقد فسر

الكليني « عده سهل » بجمع منهم « إعلان ». واذاف ان كون « ابن اذينه » غير ماجيلويه

غير معلوم ، بل الظاهر كون « ابن اذينه » محرف « ابن لابنته » فهو متحد مع

ماجيلويه (٥).

توضيح ذلك : ان علي بن محمد بن عبدالله

المعروف ابوه ب ماجيلويه هو

- ١- [١] شرح الكافي للمولى صالح : ١ / ٧٨ ، ذيل الحديث ٢.
- ٢- [٢] مرآه العقول : ١ / ٣٤ ، شرح الحديث ٨.
- ٣- [٣] تنقيح المقال : ٩٨ ٩٩ ، الفائده الثامنه ، من الخاتمه فصل الكنى.
- ٤- [٤] المصدر نفسه.
- ٥- [٥] قاموس الرجال : ١١ / ٥١ ٥٢ وصرح بهذا التحريف فى الصفحه ٤٢ أيضاً.

ابن بنت البرقى ،

كما صرح النجاشى فى كتابه (1)

اما على بن محمد بن عبدالله ابن اذينه فهو مذکور فقط فى عده الكلينى عن البرقى
وليس له عين ولا اثر فى موضع اخر ومن هنا استظهر المحقق التستري ان « اذينه » محرف

« ابنته » والضمير راجع إلى البرقى فهو متحد مع ماجيلويه المذكور الذى تأدب على

البرقى واخذ عنه العلم والادب وروى بواسطته كتب الحسين بن سعيد الاهوازى.

وغير خفى أيضاً ان على بن محمد المعروف

ب ماجيلويه متحد مع على بن محمد بن بندار الذى يروى عنه الكلينى كثيراً.

وعلى ضوء هذا فلو صح ما استظهره المحقق

التستري يرجع التردد إلى اثنين وهما علان وماجيلويه.

ولكن ما ادعاه (دام ظله) من تعيين

اراده علان دون ماجيلويه ، ليس بتام لانه قد وقع فى الكافى روايه على بن محمد عن

على بن الحسن (2)

وعن ابن جمهور (3)

وعن الفضل بن محمد (4)

وعن محمد بن موسى (5)

وغيرهم من الرجال ، وان كانت روايه على بن محمد عن سهل كثيره جداً ، وعلى سبيل

المثال نذكر انه يوجد فى « الكافى » من أول كتاب الطهاره إلى اخر الزكاه اكثر من

مائة مورد ، روى الكلينى فى سبعين مورداً منها عن على بن محمد ، عن سهل ، وفى سائرهما

عن رجال اخرين. فاطلاق كلام المحقق المذكور ليس فى محله. كما ان ما ذكره صاحب «

-
- ١- [١] رجال النجاشي: ٣٥٣، الرقم ٩٤٧، والصفحة ٥٩ ذيل الرقمين ١٣٦ ١٣٧.
 - ٢- [٢] الكافي: ٣/ ١٨٥ الحديث ٦.
 - ٣- [٣] المصدر نفسه: ٣٧، الحديث ١٦ والصفحة ٥٠٦، الحديث ٢٣، والصفحة ٥٢٧، الحديث ٢.
 - ٤- [٤] المصدر نفسه: ٢٨٧، الحديث ٥.
 - ٥- [٥] المصدر نفسه: ٢٨٧، الحديث ٤.

وفى غيره على روايه

محمد بن يعقوب الكليني عن علان غريب جداً (١).

وادعى دام ظله أيضاً ان المراد من

على بن محمد المذكور فى اوائل اسناد الكافى هو ابن بندار. واليك نص كلامه :

« على بن محمد من مشايخ الكلينى وقد

اكثر الروايه عنه فى الكافى فى جميع اجزائه واطلق. ومن ثم قد يقال بجهالته. ولكن

الظاهر انه على بن محمد بن بندار الذى روى عنه كثيراً فقد روى عنه فى ابواب الاطعمه

ثلاثة وثلاثين مورداً (٢).

وبهذا يتعين أن المراد بعلى بن محمد فى سائر الموارد هو على بن محمد بن بندار « (٣).

ولا يخفى ما فى هذا القول من النظر ،

لأن موارد روايه على بن محمد عن سهل كثيره كما أشرنا اليه والمراد منه « علان

« قطعاً لدخوله فى العده الراوين عن سهل ، كما مرَّ.

ومن عجيب ما وقع له بناء على ما

اختاره أن على بن محمد بن بندار غير على بن محمد بن عبدالله (٤) ، مع أنهما متّحدان جزماً.

والذى ظهر لنا بعد النظر فى عبار

المحققين أن على بن محمد المصدر فى أوائل اسناد « الكافى » كثيراً ليس مجهولاً

قطعاً ، بل هو إما على بن محمد

ص: ٤٥٥

١- [١] معجم رجال الحديث : ١٢ / ١٤٠ ، الرقم ٨٣٨٩.

٢- [٢] لم نظفر فى كتاب الاطعمه (ج ٦ ، الصفحه ٢٤٢ ٣٧٩) إلا على تسعه وعشرين مورداً روى فيها عن على بن محمد بن

بندار ، عشرون منها « على بن محمد بن بندار عن أحمد بن ابى عبدالله » ، وسبعه منها « على بن محمد بن بندار عن ابيه » ،
وواحد منها « على بن محمد بن بندار عن محمد بن عيسى » ، وواحد منها « على بن محمد بن بندار عن أحمد بن محمد » .
والمراد من أحمد بن محمد هو « أحمد بن ابى عبدالله البرقى » كما لا يخفى . وأيضاً روى فى أبواب الاطعمه فى موارد تسعه عن
على بن محمد بدون قيد .

٣- [٣] معجم رجال الحديث : ١٢ / ١٣٨ ، الرقم ٨٣٨٤ .

٤- [٤] المصدر نفسه : الرقم ٨٤٣٩ .

بن إبراهيم المعروف

بعلان ، وإما على بن محمد بن بندار المعروف أبوه بماجيلويه. وكلاهما ثقتان. فما ادّعاه صاحب التنقيح كان أقرب إلى الصواب مما ذكر في القاموس والمعجم.

الفائدة الخامسة

نقل عن الاسترآبادى وحجه الاسلام الشفتى

والمحقّق الكاظمى أن محمد بن الحسن الذى يروى عنه الكلينى هو محمد بن الحسن الصفار

(المتوفّى عام ٢٩٠ هـ) وقوى هذا القول العلامة الكلباسى والمحقّق التستري (١) ، أما المحدث النورى فهو بعد ما نقل

الوجه المؤيده لكون محمد بن الحسن هو الصفار ، زيفها واستدل على خلافه بوجه

سبعه. ثم ذكر بعض من كانوا فى طبقه مشايخ الكلينى وشاركوا الصفار فى الاسم ، مثل

محمد بن الحسن بن على المحاربى ، ومحمد بن الحسن القمى ، ومحمد بن الحسن بن بندار

ومحمد بن الحسن البرنانى (٢).

وأما احتمال كون محمد بن الحسن هذا هو

ابن الوليد كما زعمه بعض فبعيد غايته ، لانه من مشايخ الصدوق وقد توفى عام ٣٤٣

، أى بعد أربعة عشر عاماً من موت الكلينى.

الفائدة السادسة

قال صاحب « المعالم » فى الفائدة

الثانية عشره من مقدمه كتابه المنتقى :

« يأتى فى أوائل أسانيد الكافى : محمد

بن اسماعيل عن الفضل بن

- ١- [١] سماء المقال : ١ / ٨٢ قاموس الرجال : ١١ / ٤٣ وأيضاً نقل في سماء المقال : ١ / ١٩٩ عن صاحب « انتخاب الجيد » ان كل ما ورد محمد بن الحسن بعد الكليني ، فهو الصفار.
- ٢- [٢] مستدرک الوسائل : ٣ / ٥٤٣ ٥٤٥.

بن اسماعيل هذا ملتبس ، لأن الاسم مشترك في الظاهر بين سبعة رجال وهم محمد بن

اسماعيل بن بزيع الثقة الجليل ، ومحمد بن اسماعيل البرمكى ، ومحمد بن اسماعيل

الزعفرانى وهذان وثقهما النجاشى (١).

ومحمد بن اسماعيل الكنانى ، ومحمد بن اسماعيل الجعفرى ، ومحمد بن اسماعيل

الصيمرى القمى ، ومحمد بن اسماعيل البلخى ، وكلهم مجهولو الحال « (٢).

ثم استدل على نفى كون محمد بن اسماعيل

المذكور احد السبعة المذكورين وأضاف : « ويحتمل كونه غيرهم ، بل هو أقرب. فان

الكشى ذكر فى ترجمه فضل بن شاذان حكاية عنه وقال : إن أبا الحسن محمد بن اسماعيل

البندى النيسابورى ذكرها. ولا يخفى ما فى التزام صاحب الاسم المبحوث عنه ،

لروايه عن الفضل بن شاذان من الدلالة على الاختصاص به ونقل الحكايه عن الرجل

المذكور يؤذن بنحو ذلك فيقرب كونه هو ... ثم ان حال هذا الرجل مجهول أيضاً إذ لم

يعلم له ذكر إلا بما رأيت. فليس فى هذا التعيين كثير فائده ولعل فى اكتار الكلينى

من الروايه عنه شهاده بحسن حاله « (٣).

وما احتمله صاحب المعالم هو ما قواه

الكلباسى فى « سماء المقال » والتستري فى « قاموس الرجال » (٤). ومال اليه كثير من الاعلام ، خلافاً

لشيخنا البهائى فى مقدمه « مشرق الشمسين » حيث اختار كون الرجل هو البرمكى الثقة ،

وخلافاً لابن داود فانه قال :

٢- [٢] ان العلامه الكلباسى عد سته عشر رجلاً باسم محمد بن اسماعيل وتعجب من صاحب المعالم انه ذكر ان المشتركين سبعة رجال ، كما ان المحقق الداماد انهاهم إلى اثني عشر رجلاً وادعى الشيخ البهائي انهم ثلاثة عشر.

٣- [٣] منتقى الجمان : ١ / ٤٣ / ٤٥.

٤- [٤] قاموس الرجال : ١١ / ٥١.

« إذا وردت روايه عن محمد بن يعقوب عن

محمد بن اسماعيل ففي صحتها قولان فان في لقائه له اشكالاً فتقف الروايه بجهاله

الواسطه بينهما وان كانا مرضيين معظمين » (١).

وظاهر هذا الكلام أنه ابن بزيع ، كما

قال صاحب المنتقى وناقش فيه بأن الكليني أجل من أن ينسب اليه هذا التدليس الفاحش (٢).

ولو سلمنا كون الرجل هو محمد بن اسماعيل

النيسابورى فهل يحكم بصحة حديثه لكونه ثقه أو يحكم بحسنه او ضعفه لكونه مجهول

الحال. قال صاحب المعالم : « ويقوى في خاطرى ادخال الحديث المشتمل عليه في قسم

الحسن ». وذكر الكلباسى أنه الثقه الإمامى الجليل والعالم النبيل واستشهد لقوله

تاره باكثر الكليني في الكافي من الروايه عنه ، حتى قيل إنه روى عنه ما يزيد على

خمسمائه حديث ، واخرى باستظهار كون الرجل من مشايخ اجازه الكليني. فحينئذ يكون

حديثه صحيحاً ، كما جرى عليه المحقق الداماد والفاضل البحرانى. وفي مقابله جماعه

من الاعاظم كالمجلسى الثانى وصاحب المدارك والتفرشى. ولهذا الفريق أيضاً دلائل

وشواهد عديده ، ذكرها العلامة الكلباسى في المقصد الثالث من كتابه (٣).

الفائده السابعه

ذكر العلامة في الفائده التاسعه من »

الخلاصه « وابن داود في رجاله انه قد يغلط جماعه في الاسناد من إبراهيم بن هاشم

إلى حماد بن عيسى ، فيتوهمونه حماد بن عثمان وهو غلط فان إبراهيم بن هاشم لم يلق

حمّاد بن عثمان ، بل حماد بن عيسى (٤).

-
- ١- [١] الرجال لابن داود : ٣٠٦.
 - ٢- [٢] منتقى الجمال : ١ / ٤٥.
 - ٣- [٣] سماء المقال : ١ / ١٧٠ ١٩٩.
 - ٤- [٤] الخلاصة : ٢٨١ ؛ الرجال لابن داود : ٣٠٧ ، الفائدة الرابعة.

والأول توفي سنة ١٩٠ هـ والثاني سنة ٢٠٩ هـ

هـ (او ٢٠٨ هـ) كما صرح به النجاشي (١).

حكى صاحب المنتقى كلام العلامة عن الخلاصه و اضاف : « نَبّه على هذا غير العلامه

أيضاً من اصحاب الرجال. والاعتبار شاهد به » (٢).

وأصل هذا الكلام كما تفتن إليه السيد

بحر العلوم (٣)

مأخوذ ممّا ذكره الصدوق في مشيخه الفقيه بقوله :

« وما كان فيه من وصيه أمير المؤمنين

لابنه محمد بن الحنفية (رضی الله عنه) فقد رويته عن ابي (رضی الله عنه) ، عن

على بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى عمّن ذكره ، عن أبي عبدالله عليه السلام. ويغلط اكثر الناس في هذا الاسناد

فيجعلون مكان حماد بن عيسى ، حماد بن عثمان. وإبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن

عثمان وانما لقي حماد بن عيسى وروى عنه » (٤).

قال صاحب « سماء المقال » :

« والظاهر من كلام الصدوق أنه اطلع من

الخارج على عدم اللقاء » (٥)

، فلا جدوى لما صنعه بعض كالمحدث المتتبع النورى قدس سره

من إثبات إمكان اللقاء ، لأن المدعى عدم اللقاء ، لا عدم امكانه رأساً (٦) وأما ما يوجد في قليل من الروايات من

روايه إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان فلا يضرّ أيضاً ، لأن ظاهر مقاله الصدوق

وتابعيه حصول التغليب في تعيين المطلق في المقيد المخصوص او تبديل المقيد بالمقيد

-
- ١- [١] رجال النجاشي: ١٤٢ / ١٤٣، الرقم ٣٧٠ و ٣٧١.
 - ٢- [٢] منتقى الجمال: ١ / ٢٦١، باب التكفين والتحنيط.
 - ٣- [٣] الفوائد الرجالية: ١ / ٤٤٧ / ٤٤٨.
 - ٤- [٤] الفقيه: ٤ / ١٢٥، شرح مشيخه الفقيه.
 - ٥- [٥] سماء المقال: ١ / ٩.
 - ٦- [٦] المصدر نفسه: ٨٨.

بارسال الحديث او

بتصحيفه. مع أن ما ذكر من موارد الخلاف لم يتحقق إلا نادراً في الغايه (1).

ومن الشواهد التي ذكروها هي الروايه

الخامسه من باب (تحنيط الميت وتكفينه) بهذا الاسناد : « على بن إبراهيم ، عن

أبيه ، عن حمّاد بن عثمان ، عن حريز ، عن زراره ومحمد بن مسلم ، قال : ... » (2) قال صاحب المنتقى بعد نقل هذا الحديث

وتقويه كلام العلامه في الخلاصه ، ما هذا لفظه :

« وقد وقع هذا الغلط في اسناد هذا الخبر

على ما وجدته في نسختين عندي الآن للكافي. ويزيد وجه الغلط في خصوص هذا السند بأن

حماد بن عثمان لا تعهد له روايه عن حريز ، بل المعروف المتكّرر روايه حماد بن عيسى

عنه » (3).

فتحصل مما ذكرنا أنه إذا وجد في روايه :

« إبراهيم بن هاشم عن حماد » فالمراد منه حماد بن عيسى لا حمّاد بن عثمان ، حتى

يحكم بارسال السند او تصحيفه بناء على عدم لقاء إبراهيم لابن عثمان.

الفائده الثامنه

قال ابن داود في رجاله : « إذا وردت

روايه يروى فيها موسى بن القاسم عن حماد ، فلا تتوهمها مرسله لكون حماد من رجال

الصادق عليه السلام ، لأن

حماداً إما ابن عثمان وقد بقى إلى زمن الرضا عليه السلام

وروى عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام

وإما ابن عيسى فقد لقي الإمام الصادق عليه السلام

وبقى إلى زمن أبي جعفر الثاني عليه السلام

، ومات غريقاً

ص: ٤٦٠

١- [١] نقل المحقق الكلbasى عن جده السيد وعن المحدث النورى موارد عديده من روايه إبراهيم عن ابن عثمان واجاب عن

اكثرها. فراجع: ١ / ١٨٦ / ٩١.

٢- [٢] الكافى: ٣ / ١٤٤، الحديث ٥.

٣- [٣] منتقى الجمال: ١ / ٢٦١.

بالجحفه عن نيف

وتسعين سنه حيث اراد الغسل للاحرام» (١).

الفائده التاسعه

ان كلا من الشيخ ابى جعفر محمد بن الحسن

الطوسى والشيخ الصدوق ابى جعفر محمد بن بابويه روى عن رجال لم يلقيهم ، لكنه بينه

وبينهم رجال ، فمنهم المستقيمون مذهباً ، فذاك السند صحيح ، ومنهم الموثقون مع

فساد مذهبهم ، فذاك قوى. ومنهم المجروحون فذاك السند ضعيف. وقد سرد ابن داود اسامى

هؤلاء فى التنبيه التاسع من رجاله فليرجع من اراد (٢).

وقد عرفت حقيقه المقال عند البحث عن »

شيخوخه الاجازه» وان ضعف المشايخ لا يضر بصحة الروايه إذا كان الكتاب المنقول عنه

من الكتب المشهوره.

الفائده العاشره

وقع فى اسناد كثير من الروايات تبليغ

الفين ومائتين وخمسه وسبعين مورداً عنوان « ابى بصير» (٣) فاختلف فى تعيين المراد منه ، كما

اختلف فى تحقيق عدد من يطلق عليه هذه الكنيه. فذهب بعضهم إلى اطلاقها على اثنين ،

وبعض آخر على ثلاثه ، وجمع كثير على اربعة. وربما يظهر من بعضهم اكثر من هذا العدد

أيضاً. قال المحقق التستري فى رسالته الموسومه بالدر النظر فى الممكنين بابى بصير

:

« ان هذه الكنيه جعلوها مشتركه بين عده

ذكر القدماء بعضهم ، وبعضهم الآخر المتأخرون ، يصل جمعهم إلى ثمانيه» (٤).

- ١- [١] الرجال لابن داود : ٣٠٦.
- ٢- [٢] الرجال لابن داود : ٣٠٨.
- ٣- [٣] معجم رجال الحديث : ٢١ / ٤٥.
- ٤- [٤] قاموس الرجال : ١١ / ٦٠.

لكن المشهور كما ذكرنا اشتراكها بين

اربعه رجال ، كما ذهب اليه ابن داود والتفرشى والعلامة المامقانى . قال الأول : «

ابو بصير مشترك بين اربعة : « ١ ليث بن البخترى ٢ يحيى بن ابى القاسم ٣ يوسف

بن الحارث البترى ٤ عبدالله بن محمد الاسدى » (١).

وهؤلاء الاربعة ليسوا كلهم ثقات ، كما

جاء فى « معجم رجال الحديث » : « وقد ذكر بعضهم ان ابا بصير مشترك بين الثقة

وغيره . ولاجل ذلك تسقط هذه الروايات الكثيره عن الحجيه » (٢).

ولكن الحق كما صرح به المحقق التستري فى

قاموسه وفى رسالته المذكوره آنفاً والعلامة النحرير الخوانسارى فى تأليفه المنيف

الموسوم ب « رساله عديمه النظر فى احوال ابى بصير » وجمع آخر من المحققين ان

المراد منه « يحيى بن ابى القاسم الاسدى الثقة ، احد فقهاء الطبقة الأولى من اصحاب

الاجماع .

ولو تنزلنا عن هذا لقلنا بانه مردد بين

شخصين ثقتين : يحيى وليث ، كما فى « معجم رجال الحديث » فانه قال :

« ان ابا بصير عندما اطلق فالمراد به هو

يحيى بن ابى القاسم ، وعلى تقدير الاغماض فالامر يتردد بينه وبين ليث بن البخترى

الثقة . واما غيرهما فليس بمعروف بهذه الكنيه . بل لم يوجد مورد يطلق فيه ابو بصير ويراد

به غير هذين » (٣).

ص : ٤٦٢

٢- [٢] معجم الرجال: ٢١ / ٤٧.

٣- [٣] المصدر نفسه. ويظهر هذا أيضاً من العلامه الكلباسى فى سماء المقال. فانه بعد استظهار انصراف ابى بصير إلى يحيى ، قال : « تنزلنا عن انصرافها فهى متردده بينه وبين ليث كما صرح به بعض المحققين » (سماء المقال : ١ / ١١٥).

هذا خلاصه القول فى الممكنين بأبى بصير.

ونشير إلى بعض التفاصيل الوارده فى المقام.

الف ان عبدالله بن محمد الاسدى

المذكور فى الكتب الرجاليه هو الذى يعبر عنه فى الاسانيد بالحجال ، وعبدالله

الحجال ، وعبدالله بن محمد الحجال ، وأبى محمد الحجال ، وعبدالله المزخرف ،

والمزخرف (١)

وهو من أصحاب الرضا عليه السلام

(٢) فلا اشتراك

بينه وبين ليث بن البخترى ، ويحيى بن أبى القاسم من حيث الطبقة ، مع أن كنيته أبو

محمد ولم يذكره أحد من الرجاليين بعنوان أبى بصير.

أما « أبو بصير عبدالله بن محمد الاسدى

» فليس له ذكر فى الكتب الرجاليه إلا ما عنوانه الكشى فى رجاله واعتمد عليه الشيخ

الطوسى ومن تبعه فانه بعدما ذكر أبا بصير ليث بن البخترى المرادى ، ونقل الروايات

الوارده فيه (٣)

أتى بهذا العنوان : « فى أبى بصير عبدالله بن محمد الاسدى » ونقل فى ذيله روايه

واحد ليس فى سندها ولا فى متنها أيه دلالة على المعنون (٤) لأن أبا بصير المذكور فيها مطلق

والراوى عنه هو « عبدالله بن وضاح » الذى كان من رواه يحيى بن أبى القاسم (٥) ومن مميزات مروياته كما سنشير اليه.

والروايه منقوله عن أبى عبدالله عليه السلام

وفيهما أن الامام خاطب أبا بصير بقوله : « يا أبا

- ١- [١] سماء المقال : ١٠١ / ١ ; فهرس رجال اختيار معرفه الرجال : ١٧٠ . رجال النجاشى : ٢٢٦ الرقم ٥٩٥ .
- ٢- [٢] رجال الشيخ : ٣٨١ .
- ٣- [٣] اختيار معرفه الرجال : ١٦٩ ١٧٤ ، الرقم ٢٨٥ إلى ٢٩٨ والجدير بالذكر ان اكثر الروايات الوارده فيها ليست فى شان ليث ، بل هى مرتبطه بيحيى بن ابي القاسم الاسدى منها الروايات برقم ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، فراجع .
- ٤- [٤] المصدر نفسه : ١٧٤ الرقم ٢٩٩ .
- ٥- [٥] قال النجاشى فى ترجمه عبدالله بن وضاح : « صاحب ابا بصير يحيى بن أبى القاسم كثيراً وعرف به » (الصفحه ٢١٥ ، الرقم ٥٦٠) .

محمد ، مع أن أبا

محمد كنيه يحيى أيضاً.

فحينئذ نسال الكشى من اين وقف على ان

ابا بصير هذا ليس يحيى بن ابى القاسم ، بل هو عبدالله بن محمد الاسدى الذى يشترك

مع يحيى فى الطبقة والراوى ، وفى كونه مكنى بابى بصير وابى محمد ، ولم يتفطن احد

غيره بوجود هذا الرجل فى اصحاب الصادق عليه السلام؟

(١). قال

العلاّمه الكلباسى : « فلقد اجاد من قال : ان ظنى ان ايراده أى الكشى هذا

الخبر فى هذا المقام مما لا وجه له » (٢).

، وجزم المحقق التستري ان الرجل المذكور ليس له وجود اصلا وان منشأ ذكره فى الكتب

الرجاليه المتأخره تصحيف العنوان المذكور فى الكشى واعتماد الشيخ رحمه الله وذكره فى رجاله ، كذكره فى اختياره ثم

اتباع من تأخر عن الشيخ كابن داود ، لحسن ظنهم به (٣).

ولو اغمضنا عن هذا وفرضنا وجود هذا

الرجل المكنى بابى بصير ، فلا اقل من عدم اشتهاره بهذه الكنيه بحيث لو اطلقت احتمال

انصرافها اليه كانصرافها إلى يحيى. يدلنا على ذلك ما اجاب به على بن الحسن بن فضال

حينما سئل عن ابى بصير فقال : اسمه يحيى بن ابى القاسم ، كان يكنى ابا محمد وكان

مولى لبني اسد وكان مكفوفاً » (٤).

ولا يخفى انه لو كان رجل آخر مشتهراً

بابى بصير ومشاركاً مع يحيى فى كنيته الاخرى وفى كونه اسدياً ، وفى كونه من اصحاب

الصادق عليه السلام ، كان من

-
- ١- [١] بل ليس لهذا الرجل ذكر في رجال البرقى ولم يذكره العقيقى وابن عقده وابن الغضائرى الذين صنفوا في الرجال واخذ عنهم من جاء بعدهم.
 - ٢- [٢] سماء المقال : ١ / ١٠٠.
 - ٣- [٣] قاموس الرجال : ١١ / ٩٩ ٦٥ وللمؤلف دام ظله استظهارات لطيفه في تصحيح العنوان المذكور في الكشى.
 - ٤- [٤] اختيار معرفه الرجال : ١٧٣ الرقم ٢٩٦.

ب ذكر الشيخ فى رجاله : « يوسف بن

الحارث ، بترى يكنى ابا بصير » (١)

ومستنده بعض نسخ الكشى حيث جاء فيه فى عنوان « محمد بن اسحاق صاحب المغازى » : «

ابو بصير يوسف بن الحارث بترى » (٢)

فتبعهما العلامه وابن داود فى رجالهما وذكرنا الرجال بعنوان ابى بصير يوسف بن

الحارث. ثم ادعى ابن داود اشتراك ابى بصير بينه وبين عبدالله المتقدم وليث ويحيى

الآتيان ، كما مر.

ولكنه يظهر من القهبائى فى مجمعه ان

الموجود فى النسخ المصححه من الكشى هو « ابو نصر بن يوسف بن الحارث بترى » والشيخ

اما استعجل فى قراءته واما اخذه من نسخه اخرى وذكره بالعنوان المذكور ومال جمع من

المتأخرين إلى هذا القول ، كما يظهر من « سماء المقال » (٣).

اضف إلى ذلك ان كون الرجل مكنى بكنيه لا

يستلزم اشتهاره بتلك الكنيه وانصرافها عند الاطلاق اليه. يؤيد هذا ان الكشى مع

فرض صحه نسخه الشيخ قيد الكنيه باسم الرجل ولم يطلقها. فلا يبعد ان الشيخ أيضاً

لم يرد اشتهاره بهذه الكنيه ، لكن ابن داود رحمه الله

اشتبه عليه الأمر وافتى بالاشتراك.

بقى شىء وهو ان الرجل المذكور لم يكن

ثقه قطعاً ، بل هو كما صرح الكشى والشيخ كان بتريا والبتريه هم الذين قال الصادق

عليه السلام فى شأنهم :

« لو ان البتريه صف واحد ما بين المشرق إلى المغرب ما اعز الله بهم ديننا »

والبترية هم اصحاب كثير النوا ، والحسن بن صالح بن حى ، وسالم بن ابي حفصه ،

والحكم بن عتيبه ، وسلمه بن كهيل و ابي المقدام ثابت

ص: ٤٤٥

١- [١] رجال الشيخ ، اصحاب الباقر ، باب الياء ، الرقم ١٧.

٢- [٢] اختيار معرفه الرجال : ٣٩٠ الرقم ٧٣٣ وما فى هذه النسخه المطبوعه مطابق لما ذكره القهبائى .

٣- [٣] سماء المقال : ٩٨ / ١ ؛ مجمع الرجال : ١٤٩ / ٥ .

الحداد. وهم الذين

دعوا إلى ولايه على عليه السلام

، ثم خلطوها بولايه ابى بكر وعمر ويشبتون لهما امامتهما ، وينتقصون عثمان وطلحه

والزبير ، ويرون الخروج مع بطون ولد على بن ابى طالب ، يذهبون فى ذلك إلى الأمر

بالمعروف والنهى عن المنكر ، ويشبتون لكل من خرج من ولد على عليه السلام عند خروجه الامامه (١) ولكن الكلام فى كونه

ابا بصير يوسف ابن

الحارث « او » ابا نصر بن يوسف بن الحارث والظاهر الثانى.

كما انه يوجد رجل مسمى بيوسف بن الحارث

فى اسانيد « نواذر الحكمه » لمحمد بن أحمد بن يحيى ولكنه لا دليل على تكنيته بابى

بصير.

وإلى هذا اشار المحقق التستري وقال : «

استثنى ابن الوليد من روايات محمد ابن أحمد بن يحيى ما رواه عن يوسف بن الحارث.

فهو ضعيف. ولا يبعد كونه يوسف بن الحارث الكميدانى ، وانما ننكر وجود ابى بصير

مسمى بيوسف ابن الحارث ، لعدم شاهد له من خبر او رجال معتبر « (٢).

ج يظهر من مطاوى كلمات ائمه الرجال وعلماء الحديث ان ليث بن البخترى (٣)

المرادى كان من اصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام

فقد عدّه البرقى فى اصحاب الباقر عليه السلام

والمفيد والنجاشى من اصحاب الباقر والصادق عليهما السلام

والشيخ فى فهرسته من رواه الصادق والكاظم عليهما السلام

وفى رجاله من اصحاب الثلاثة عليهم السلام.

ويمكن ادعاء اطلاق الكل على ان الرجل

كان يكنى بابى بصير وانه كان مشهوراً بهذه الكنيه كما صرح بها فى بعض الروايات.

غير ان النجاشى حكى فى رجاله عن بعض كونه مكنى بابى بصير الاصغر (٤) ولكنه لا يقاوم ما عليه سائر

ص: ٤٦٦

١- [١] اختيار معرفه الرجال : ٢٣٢ ٢٣٣ الرقم ٤٢٢.

٢- [٢] قاموس الرجال : ١١ / ١٠٥.

٣- [٣] البختري بفتح الباء والتاء وسكون الخاء المعجمه وكسر الراء.

٤- [٤] رجال النجاشى : ٣٢١ الرقم ٨٧٦.

مهرة الفن فكون

الرجل مشهوراً بابى بصير مما لا ريب فيه.

اما تكنيته بابى محمد وابى يحيى وكذا

مكفوفيته كما ادعاه بعض ، كالمولى محمد تقى المجلسى (١) ، فلا دليل عليه ولعله ناش من خلط

العبائر الواردة فيه وفى عديله يحيى.

اما وثاقته ، فلا ترديد فيها وان لم

يصرح بها فى كتب القدماء (٢).

والدليل على ذلك جملة من الروايات

الصحيحه الواردة فيه. منها ما رواه الكشى بسند صحيح عن جميل بن دراج قال : سمعت

ابا عبد الله عليه السلام

يقول : بشر المخبتين بالجنه : بريد بن معاويه العجلي و ابا بصير ليث ابن البخترى

المرادى ومحمد بن مسلم وزراره ، اربعة نجباء ، امناء الله على حاله وحرامه. لولا

هؤلاء انقطعت اثار النبوه واندرست (٣).

ومنها ما رواه أيضاً فى ترجمه زراره بن

اعين بسند صحيح عن سليمان بن خالد الاقطع ، قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : ما احد أحميا ذكرنا واحاديث ابى عليه

السلام إلا زراره وابو بصير ليث المرادى ومحمد

ابن مسلم وبريد بن معاويه العجلي. ولولا هؤلاء ما كان احد يستنبط هذا. هؤلاء حفاظ

الدين وامناء ابى عليه السلام

على حلال الله وحرامه. وهم السابقون الينا فى الدنيا والسابقون الينا فى الآخرة (٤).

ودلاله هذين الخبرين على ان ليثاً كان

فى مستوى عال من الوثاقه غير خفى ولذا قال بعض : ان المدح المستفاد من هذه النصوص

مما لا يتصور

ص: ٤٤٧

١- [١] سماء المقال : ١٢٤ / ١.

٢- [٢] قال المحقق التستري : انما وثق ابن الغضائرى حديثه ، والكشى انما روى فيه اخباراً مختلفه والشيخ والنجاشى اهملاه ...
ولكن الحق ترجيح اخبار مدحه (قاموس الرجال : ١١ / ١١٩).

٣- [٣] اختيار معرفه الرجال : ١٧٠ ، الحديث ٢٨٦.

٤- [٤] المصدر نفسه : ١٣٦ ، الحديث ٢١٩.

فوقه مدح ولا يعقل

اعلى منه ثناء (١).

هذا ، مضافا إلى اعتضادها بمقاله غير

واحد من الاصحاب في شأنه كالعلامه في « الخلاصه » والشهيد الثاني في « المسالك »

والعلامه المجلسي في « الوجيزه » (٢).

ويؤيده توثيق ابن الغضائري المعروف بكثرة التضعيف لحديثه وان طعن في دينه (٣).

اما الروايات الواردة في قدحه ، فلا

تعارض ما دلت على مدحه قطعاً لانها اما مرسله او موثقه مع احتمال صدورها عن تقيه

كما صدرت في حق سائر الاجلاء كزراره وهشام بن الحكم ، فقد روى الكشي عن عبدالله بن

زراره انه قال : قال لي ابو عبدالله عليه السلام

: اقرأ مني على والدك السلام ، وقل له اني انما اعيبك دفاعاً مني عنك. فان الناس

والعدو يسارعون إلى كل من قربناه وحمدنا مكانه لإدخال الاذى في من نحبه ونقربه ...

فانما اعيبك لانك رجل اشتهرت بنا إلى آخر الحديث (٤).

فاذن نقطع بوثاقه ليث بن البختری

المرادى المكنى بابى بصير.

د ان يحيى بن ابى القاسم الاسدى كان

من اصحاب ورواه الاثمه الثلاثه الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام وكان مكفوفاً ضرير البصر قد رأى الدنيا

مره او مرتين. مات سنه خمسين ومائه فلم يدرك الرضا عليه السلام

وكان هو مكنى بابى بصير وابى محمد وكان اسم ابيه اسحاق. روى الكشي عن محمد بن

مسعود العياشى انه قال : سألت على بن الحسن بن فضال عن ابى بصير ، فقال : اسمه

-
- ١- [١] سماء المقال : ١ / ١٢١.
 - ٢- [٢] راجع المصدر نفسه : ١٢٢.
 - ٣- [٣] الخلاصه : ١٣٧ ، القسم الأول ، الباب ٢٢.
 - ٤- [٤] اختيار معرفه الرجال : ١٣٨ الرقم ٢٢١.

يكنى ابا محمد وكان

مولى لبني اسد وكان مكفوفاً (١).

هذا ولكن النجاشي ذكره بعنوان « يحيى بن

القاسم ابو بصير الاسدى » وزاد عليه : « وقيل يحيى بن ابي القاسم واسم ابي القاسم

اسحاق » (٢)

، وكلامه صريح فى اختياره القول الأول وتمريض القول الثانى وهو وان كان خبيراً

بالانساب ومتضلعاً فى علم الرجال (٣)

، لكن مع كثره الاقوال والاخبار الداله على كونه يحيى بن ابي القاسم لا مجال لما

ادعاه.

اما وثاقته وجلاله قدره فلا ريب فيهما

لما صرح به علماء الرجال كالنجاشي والكشي والشيخ فى عدته وابن الغضائرى ومن تأخر

عنهم. وروى الكشي بسند صحيح عن شعيب العرقوفى ابن اخت ابي بصير انه قال : قلت

لابى عبدالله عليه السلام

: ربما احتجنا ان نسأل عن الشىء فمن نسال؟ قال عليك بالاسدى ، يعنى ابا بصير (٤).

وورثه أيضاً فى اخبار عديده ان

الامامين الباقر والصادق عليهما السلام

كانا يخاطبانه « يا ابا محمد » تعظيماً له ، كما ان الباقر عليه السلام ضمن له الجنه. وبالجملة وثاقته وفقاهته

اظهر من ان يتردد فيه.

اما نسبه الوقف اليه ، فوهم ناش من زعم

اتحاد ابي بصير هذا مع يحيى بن القاسم الحذاء الواقفى. والحال انه مات سنه خمسين

ومائه والوقف حدث بعد شهاده مولانا الكاظم عليه السلام

والحداء المذكور بقى إلى زمن الامام الرضا عليه السلام

، واما نسبه الغلو إليه ، فلم يقله احد وانكره ابن فضال ،

ص: ٤٦٩

١- [١] اختيار معرفه الرجال : ١٧٤ الرقم ٢٩٦.

٢- [٢] رجال النجاشى : ٤٤٠ الرقم ١١٨٧ وصرح أيضاً فى ترجمه عبدالله بن وضاح انه صاحب ابا بصير يحيى بن القاسم (الصفحه ٢١٥ الرقم ٥٦٠).

٣- [٣] قال الشهيد الثانى فى المسالك : وظاهر حال النجاشى انه اضبط الجماعه واعرفهم بحال الرجال ... وهذا مما اختص به النجاشى.

٤- [٤] اختيار معرفهاالرجال : ١٧١ الرقم ٢٩١.

كما انه نسبة إلى

التخليط ولم يبين المراد منه. فنحن نأخذ بما اطبق عليه الجبل بل الكل ولا نبالي

بهذا القول المجمل من ابن فضال الفطحي ولا نرفع اليد عن الادله القويه الداله على

جلالته باخبار احاد غير قطعيه السند والمفاد.

ه ذكر الاصحاب فى تمييز روايات كل من

المرادى والاسدى عن الآخر قرائن وشواهد. وحيث ان كلا منهما ثقه جليل ، فلا فائده

مهمه فى التمييز إلا عند تعارض رواياتهما. لأن المشهور ترجيح المرادى على الاسدى.

وخيره بعض آخر كالسيد الداماد والمحقق الخوانسارى العكس.

لكننا نذكر ما ذكره الرجاليون تمييزاً

للفائده واستيفاء للبحث فنقول : ان على بن ابي حمزه روى عن الاسدى كثيراً وكان

قائده (١) والظاهر انه

لم يرو عن المرادى اصلاً. كما ان روايه شعيب العقرقوفى وعبدالله بن وضاح والحسين

بن ابي العلاء وجعفر بن عثمان قرينه على كون المراد من ابي بصير هو الاسدى.

وإذا كان الراوى عن ابي بصير عبد الله

بن مسكان أو أبا جميله مفضّل بن صالح أو أبان بن عثمان فالمراد به اللّيث

المرادى.

قال المحققّ التستري بعد ذكر مميزات

الاسدى وتزييف بعضها ما هذا لفظه : « إذا كان يحيى وليث فى عصر واحد فإى مانع من

ان يروى كل من روى عن احدهما عن الآخر؟ حتى ان البطائنى الذى اتفقوا على انه من

رواه يحيى وقائد يحيى يجوز ان يروى عن ليث وان لم نقف عليه محققاً « (٢).

فى « سماء المقال » بعد الفحص عن مميزات كل من الاسدى والمرادى عن الآخر (٣). هذا ، وسيوافيك ما يدل

ص : ٤٧٠

١- [١] رجال النجاشى :الرقم ٦٥٦.

٢- [٢] قاموس الرجال : ١١ / ١٦٧.

٣- ٣ سماء المقال : ١ / ١٣٣.

على ان ابا بصير

بقول مطلق ، هو يحيى بن ابي القاسم ، ليس غير.

و ان كلاً من المحقق التستري

والعلامة الخوانسارى افرد رساله فى تحقيق حال المكنين بابى بصير والمراد من هذه

الكنيه حيثما اطلقت ، وذهب كلاهما إلى ان المراد منه يحيى بن ابي القاسم الاسدى

واقاما دلائل وشواهد عديده. ونحن نأتى بما هو المهم منها :

قال المحقق التستري : « ان ابا بصير لا

يطلق إلا على يحيى ... اما ليث فاما يعبر عنه بالاسم وهو الغالب ، واما بكنيه مع

التقييد بالمرادى. بخلاف يحيى ، فلم نقف فى الكتب الاربعه وغيرها على التعبير عنه

بالاسم إلا فى سبعة مواضع بلفظ يحيى وتقييد كنيته بالاسدى او المكفوف او المكنى

بابى محمد يسير أيضاً. والتعبير عنه بالكنيه المجرده كثير وهو دليل الانصراف.

ويدل على ما قلنا امور :

منها : قول الصدوق فى المشيخه : « وما

كان فيه عن ابي بصير فقد روته عن محمد بن على ماجيلويه إلى ان قال : عن على بن

ابى حمزه ، عن ابي بصير « (1)

وكذا قوله : « ما كان فيه عن عبد الكريم بن عقبه فقد روته عن ابي (رضى الله عنه

(... إلى ان قال : عن ليث المرادى ، عن عبد الكريم ابن عتبه الهاشمى « (2).

فالصدوق لم يعبر عن يحيى بغير كنيه

مجرده (3) ولم يعبر عن

ليث بغير اسمه. كما انه قد روى فى الفقيه فى مواضع مختلفه عن ليث ، مصرحاً تاره

-
- ١- [١] الفقيه: ج ٤، شرح المشيخه الصفحه ١٨.
 - ٢- [٢] المصدر نفسه: ٥٥.
 - ٣- [٣] بدا السند فى الفقه بابى بصير ما يقرب من ثمانين مورداً والمراد به يحيى. معجم الرجال: ٢٠ / ٢٧٤.

باسمه واخرى بكنيته

مقيداً بالمرادى (١).

ومنها: قول العياشى فى سؤاله عن ابن

فضال عن ابى بصير. فلولا الانصراف لقال: سالتة عن ابى بصير الاسدى، ولأجابه ابن

فضال ان ابا بصير يطلق على شخصين، احدهما يحيى والآخر ليث. لم يجبه كذلك كما مر،

بل يمكن ان نقول ان سؤال العياشى دال على ان يحيى كان فى الاشتهار بالكنيه بمثابه

حتى كأن الكنيه اسمه ولا يعلم اسمه كل احد، بل اوحدى مثل ابن فضال.

ومنها: ان النجاشى لم يذكر التكنيه

بابى بصير لغير يحيى. وحكى فى ترجمه ليث ان بعضهم عرفه بابى بصير الاصغر.

فتلخص من جميع ما ذكرنا ان ابا بصير

المذكور فى اسانيد الاخبار اما يحيى جزماً واما مردد بين يحيى وليث، وحيث ان كلا

الرجلين فى ذروه من الجلاله والوثاقه، فلا يوجب الاشتراك جهاله او ضعفاً فى

السند.

الفائده الحاديه عشره

قال صاحب «المعالم» فى مقدمه المنتقى (٢): «قد يرى فى بعض الاحاديث عدم

التصريح باسم الإمام الذى يروى عنه الحديث، بل يشار اليه بالضمير. وظن جمع من

الاصحاب ان مثله قطع، ينافى الصحه. وليس ذلك على اطلاقه بصحيح، إذا القرائن فى

اكثر تلك المواضع تشهد بعود الضمير إلى المعصوم. وهذا لأن كثيراً من قدماء رواه

حديثنا ومصنفى كتبه كانوا يروون عن الائمة مشافهه ويوردون ما يروونه فى كتبهم جمله

، وان كانت الاحكام التى فى

-
- ١- [١] راجع الفقيه : ١ / ١٥٨ ، الباب ٣٨ من كتاب الصلاه الحديث ١٨ : وسأل ليث المرادى ابا عبدالله عليه السلام ... ج ٢ ،
الصفحه ٢١٦ ، الباب ١١٧ الحديث ١٣ وسأله ليث المرادى.
- ٢- [٢] المنتقى : ١ / ٣٩ ، الفائده الثامنه ، بتصرف يسير.

الروايات مختلفه.

فيقول احدهم فى أول الكلام : « سألت

فلاناً » ويسمى الامام الذى يروى عنه. ثم يكتفى فى الباقي بالضمير ويقول : « سألته
« او نحو هذا. ولا ريب ان رعايه البلاغه تقتضى ذلك. ولما ان نقلت تلك الاخبار إلى
كتاب آخر صار لها ما صار فى اطلاق الاسماء بعينه. ولكن الممارسه تطلع على انه لا
فرق فى التعبير بين الظاهر والضمير ».

الفائده الثانيه عشره

قال المحقق المتقدم أيضاً : « يوجد فى

كثير من الاسانيد اسماء مطلقه مع اشتراكها بين الثقه وغيرها وهو مناف للصحه فى
ظاهر الحال. والسبب فى ذلك ان مصنفى كتب اخبارنا القديمه كانوا يوردون فيها
الاخبار المتعدده فى المعانى المختلفه من طريق واحد ، فيذكرون السند فى أول حديث
مفصلاً ثم يجمعون فى الباقي اعتماداً على التفصيل اولاً. ولما طرأ على تلك الاخبار
، التحويل إلى كتاب آخر يخالف فى الترتيب الكتاب الأول ، تقطعت تلك الاخبار. بحسب
اختلاف مضامينها ، وإذا بعد العهد وقع الالتباس والاشكال.

ولكن الطريق إلى معرفه المراد فيه تتبع

الاسانيد فى تضاعيف ابواب المجاميع الروائيه ومراجعته كتب الرجال المتضمنه لذكر

الطرق كالفهرست وكتاب النجاشى وتعاهد ما ذكره الصدوق رحمه الله

من الطرق إلى روايه ما اورده فى كتاب « من لا يحضره الفقيه » وللتضلع من معرفه

الطبقات فى ذلك اثر عظيم « (1).

ثم يذكر المراد من عدده من الاسماء

المطلقة كحماد ، وعباس ، وعلاء ، ومحمد ، وابن مسكان ، وابن سنان وعبد الرحمن ،

فمن اراد الوقوف ، فعليه

ص: ٤٧٣

١- [١] المنتقى : ١ / ٣٤ ٣٨ بتلخيص.

بالمراجعه اليه.

الفائده الثالثه عشره

اشاره

إن من المصطلحات الرائجه فى ألسن ائمه الرجال والتراجم والمحدّثين والفقهاء ألفاظ أربعه وهى : الكتاب ، الأصل ، التصنيف (أو المصنف) والنوادر. وربما يظهر من بعضهم أن كون الرجل ذا أصل أو ذا كتاب وتصنيف من أسباب الحسن والوثاقه. فيجب علينا أن نعرف المراد من هذه الألفاظ والفرق بينها أولاً ، والمعرفه الاجماليه بالاصول المدونه للاصحاب فى عهد الأئمه عليهم السلام ثانياً ، ووجه العنايه بهذه الأصول ومدى دلالتها على وثاقه المؤلف ثالثاً. فنقول : يقع البحث فى مقامات :

الأول : فى الالفاظ الاربعه

١ الكتاب

إن الكتاب مستعمل فى كلمات العلماء بمعناه المتعارف وهو أعمّ من الاصل والنوادر وكذا من التصنيف على المشهور ولا تقابل بينه وبينهما. بل يطلق على كل منهما الكتاب. فمثلا يقول الشيخ فى رجاله فى ترجمه أحمد بن ميثم : « روى عنه حميد بن زياد كتاب الملاحم وكتاب الدلاله وغير ذلك من الأصول » (١).

وقال فى اسباط بن سالم : « له كتاب أصل

» (٢) ومثله ما

قاله النجاشى

ص : ٤٧٤

بن مفلس الصفحة ٤٤١ الرقم ٢٦ وفي محمد بن عباس بن عيسى الصفحة ٤٤٩ الرقم ٥١ وفي يونس بن علي بن العطار الصفحة ٥١٧ الرقم ٢ وغيرهم من الذين ذكرهم المحقق التستري في مقدمه القاموس الصفحة ٤٨ ٤٩ فراجع.
٢- [٢] هكذا نقل عن الفهرست في قاموس الرجال : ١ / ٤٩ وادعى صاحب الذريعة في ج ٢ ،

فى ترجمه الحسن بن

ايوب : « له كتاب اصل » (١).

ويؤيد ذلك ان كثيراً مما اسماء الطوسى اصلاً ، سماه النجاشى كتاباً ، وبالعكس يعبر هو كثيراً عما سماه النجاشى « النوادر » بعنوان الكتاب وقليلاً ما يتفق عكس ذلك (٢).

٢ الاصل

عرف الاصل بانه الكتاب الذى يمتاز عن

غيره بأن جمع فيه مصنفه الاحاديث التى رواها عن المعصوم عليه السلام او عن الراوى عنه (٣). وبين العلامة الطهرانى سبب هذه التسميه بقوله :

« ان كتاب الحديث ان كان جميع احاديثه

سماعاً من مؤلفه عن الامام عليه السلام

او سماعاً منه عن سمع عن الامام عليه السلام

، فوجود تلك الاحاديث فى عالم الكتابه من صنع مؤلفها وجود اصلى بدوى ارتجالى غير

متفرع من وجود آخر ... كما ان أصل كل كتاب هو المكتوب الأولى منه الذى كتبه المؤلف

فيطلق عليه النسخه الأصلية او الاصل لذلك » (٤).

ويظهر من الوحيد قدس سره أن بعضهم قال : إن الكتاب ما كان

مبوّباً ومفصلاً والأصول مجمع أخبار وآثار. وردّ بأن كثيراً من الأصول مبوبه (٥).

٣ التصنيف (المصنف)

ظاهر كلام الشيخ فى ديباجه « الفهرست »

دالّ على أن التصنيف مقابل

الصفحه ١٤٠ الرقم

٥٢٢ ان هذا مطابق لما فى النسخ الصحيحه. ولكن فى النسخه المطبوعه من الفهرست ،

الصفحه ٦٣ لا يوجد لفظه كتاب ، بل جاء فيها « له اصل ».

ص: ٤٧٥

١- [١] رجال النجاشى : ٥١ الرقم ١١٣.

٢- [٢] الذريعه : ٢٤ / ٣١٥.

٣- [٣] الفوائد الرجاليه للوحيد البهبهانى : ٣٣ (المطبوع مع رجال الخاقانى).

٤- [٤] الذريعه : ٢ / ١٢٥.

٥- [٥] الفوائدالرجاليه : ٣٤.

للأصل ، حيث قال

فيها :

« إن أحمد بن الحسين بن عبيدالله

الغضائرى عمل كتابين : أحدهما ذكر فيه المصنفات والآخـر ذكر فيه الاصول .»

ثم ذكر أنه نفسه جمع بينهما فى »

الفهرست « واعتذر عن ذلك بقوله : « لأن فى المصنفين من له أصل فيحتاج إلى أن يعاد

ذكره فى كل واحد من الكتابين » (١).

وقال أيضاً فى هارون بن موسى التلعكبرى

: « روى جميع الأصول والمصنفات » (٢)

كما أنه قال فى حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندى : « يروى جميع مصنفات الشيعة

وأصولهم » (٣).

ومن هنا جزم المحقق التستري أن بين

الأصل والتصنيف تقابلاً ، وأن الكتاب أعمّ منهما. فكأنه أراد أن يقول فى تعريف

المصنف (التصنيف) أنه الكتاب الذى كان جميع أحاديثه أو أكثرها منقولاً عن كتاب

آخر سابق وجوده عليه أو كان فيه كلام المؤلف كثيراً بحيث يخرجـه عن اطلاق القول

بأنه كتاب روايه.

وإنما قلنا « أكثرها » لأنه ربما كان

بعض الروايات وقليلها ، يصل معنعناً ولا يؤخذ من اصل او كتاب سابق عليه ولكنه لا

يوجب ذكره فى عداد الأصول قطعاً (٤).

أما الوحيد البهبهانى فيظهر منه أن

- ١- [١] الفهرست : ٢٤.
- ٢- [٢] رجال الشيخ : ٥١٦ الرقم ١.
- ٣- [٣] المصدر نفسه : ٤٦٣ الرقم ٨.
- ٤- [٤] هذا قريب ممّا أفاده الوحيد في فوائده الرجاليه : ٣٤ المطبوعه في ذيل رجال الخاقاني فراجع.

يطلق عليهما ، كما

فى ترجمه أحمد بن ميثم فى فهرس الشيخ ، حيث قال : له مصنفات منها كتاب الدلائل ، كتاب المتعه ، كتاب النوادر ، كتاب الملاحم و ... (١) ولا يبعد صحه هذا القول ، كما يظهر من عبائر الاجلاء كالمحقق والشهيد الثانى وشيخنا البهائى عند ذكر الأصول الاربعمائه وسياويك كلماتهم إن شاء الله .

فالذى يقوى فى النظر أن الكتاب والمصنف

مصطلحان مترادفان والمراد منهما كل ما دونه الاصحاب رحمهم الله

(٢) والاصل قسم

خاص من الكتاب او المصنف. وذكره فى قبال التصنيف لا يدل على كونهما متقابلين ، بل الغرض منه بيان اختصاص بعض مصنفات الرجل بكونه اصلا. كما أن ذكر الاصل فى قبال الكتاب لا يدل على التقابل أيضاً. ولعل منشأ هذا الاختصاص بالذكر هو العناية بشأن الأصول.

٤ النوادر

ذكر النجاشى عند عدّ كتب كثير من

الاصحاب أن لهم كتاب « النوادر ».

فمثلاً يقول : « الحسين بن عبيدالله

السعدى .. له كتب صحيحه الحديث ، منها : التوحيد ، المؤمن ، والمسلم ... النوادر ،

المزار و ... » (٣).

او يقول : « الحسن بن الحسين اللؤلؤى ، كوفى ثقه كثير الروايه ، له كتاب مجموع ،

نوادر » (٤).

وكذا يقول : « الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم الغضائرى ، شيخنا رحمه الله ، له كتب ، منها : كتاب كشف التمويه

والغمه ، كتاب التسليم على أمير المؤمنين عليه السلام

بامرہ

ص : ٤٧٧

١- [١] الفهرس : ٤٩ الرقم ٧٧.

٢- [٢] قال النجاشى فى ترجمه الحسن بن سعيد الاهوازى : « شارك اخاه فى تأليف الكتب الثلاثين المصنفه » (رجال النجاشى

: ٥٨ الرقم ١٣٦ و ١٣٧) ، مع كونها من الاصول.

٣- [٣] رجال النجاشى : ٤٢ الرقم ٨٦.

٤- [٤] المصدر نفسه : ٤٠ الرقم ٨٢.

النوادر فى الفقه ، كتاب مناسك الحج ... » (١).

ويقول فى ترجمه صفوان بن يحيى : « وصنّف ثلاثين كتاباً كما ذكر أصحابنا. يعرف

منها الآن : كتاب الوضوء ، كتاب الصلاة ، كتاب الصوم ... كتاب البشارات ، نوادر » (٢).

والتأمل فى الموارد التى ذكرها هو

وتبلغ خمسين ومائه مورد يرشدنا إلى أن النوادر اسم للكتب المدونه التى ليس

لمطالبها موضوع معين او ليست لرواياتها شهره متحققه ، سواء كانت الاحاديث الوارده

فيها عن امام واحد او اكثر ، او كان موضوع الكتاب واحداً مع تفرق مضامين رواياته

بحيث لا يمكن تبويبها. وإلى هذا أشير فى الموسوعه القيمه « الذريعه » حيث جاء

فيها :

« إن النوادر عنوان عام لنوع من مؤلفات

الاصحاب فى القرون الاربعه الأولى كان يجمع فيها الاحاديث غير المشهوره او التى

تشتمل على أحكام غير متداوله او استثنائيه او مستدركه لغيرها » (٣).

ثم سرد عدداً من أسامى هذه الكتب يقرب

من مائتى كتاب وذكر أنه استخراجها من كتب الكشى والنجاشى والطوسى ، مصنفى الاصول

الرجاليه قدس سرهم.

ومن هنا يظهر وجه تسميه بعض الأبواب

الموجوده فى الجوامع الحديثيه بعنوان النوادر ، كنوادر الصلاة ، ونوادر الزكاه

ونحوه. لأن الاحاديث المذكوره

١- [١] المصدر نفسه: ٦٩ الرقم ١٦٦.

٢- [٢] المصدر نفسه: ١٩٧ الرقم ٥٢٤ ولمزيد الاطلاع انظر الارقام التاليه فى نفس المصدر: ٢٠، ٢١، ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٣٦، ٤٥، ٧٢، ٧٤، ٧٦، ٨١، ٨٥، ٩٩، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ١٤١ وغيرها.

٣- [٣] الذريعه: ٢٤ / ٣١٥.

فى هذه الابواب إما

مستدرکه وإما شاذة غير معمول بها عند الاصحاب (١)

، واما غير قابل لذكر العنوان لها بسبب قلته.

قال الوحيد فى فوائده : « أما النوادر

فالظاهر أنه ما اجتمع فيه أحاديث لا تضبط فى باب ، لقلته بأن يكون واحداً او

متعدداً لكن يكون قليلاً جداً ... وربما يطلق النادر على الشاذ. والمراد من

الشاذ ما رواه الراوى الثقة مخالفاً لما رواه الاكثر وهو مقابل المشهور. ونقل عن

بعض أن النادر ما قل روايته وندر العمل به ، وادعى أنه الظاهر من كلام الاصحاب.

ولا يخلو من تأمل « (٢).

هذا ، ومن الكتب المشهورة فى هذا المضمار

نوادير محمد بن أحمد بن يحيى المشهور بدبته شيب. قال النجاشى : « ولمحمد بن أحمد

بن يحيى كتب ، منها : كتاب « نوادر الحكمه » وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميين

بدبته شيب. قال : وشيب فامى كان بقم له دبته ذات بيوت ، يعطى منها ما يطلب منه

من دهن. فشبهوا هذا الكتاب بذلك « (٣).

أما النسبه بين الاصل والنوادر ، فقال

الوحيد قدس سره : « الاصل

أن النوادر غير الاصل وربما يعدّ من الأصول ، كما يظهر فى أحمد بن الحسن بن سعيد

وأحمد بن سلمه وحرير بن عبدالله « (٤).

اما الأول فقد قال الشيخ فى الفهرست : «

أحمد بن الحسين بن سعيد ، له كتاب النوادر. ومن أصحابنا من عدّه من جمله الاصول « (٥) وقال فى الثالث : « حرير بن عبدالله

-
- ١- [١] ولعل غرض الشيخ الطوسي من تبديل عنوان النوادر في كتابه التهذيب بابواب الزيادات للارشاد إلى انها مستدرکه لا شاذه.
- ٢- [٢] الفوائد الرجاليه : ٣٥.
- ٣- [٣] رجال النجاشي : ٣٤٨ الرقم ٩٣٩.
- ٤- [٤] الفوائد الرجاليه : ٣٣.
- ٥- [٥] الفهرست : ٥٠ الرقم ٧٠. والنجاشي ترجمه بعنوان أحمد بن الحسن بن سعيد.

النوادِر ، تعدّ كلها

فى الأصول « (١).

كما أن النجاشى قال فى مروك بن عبيد : »

قال أصحابنا القمّيون : نوادره اصل « (٢).

وعلى هذا لا يبعد صحه القول بأن النسبه بين الاصل والنوادر هو العموم والخصوص من

وجه. بمعنى جواز أن يكون المؤلف أصلاً من جهه ونوادر من جهه أخرى (٣). واستيفاء البحث والرأى الجازم متوقف

على التتبع التامّ فى كتب الفهرس.

بقى شىء وهو أنه قد يقع النوادر والأصل

مقابلين للكتاب ، كما فى ترجمه معاويه بن الحكيم وعباس بن معروف (٤) ، ومن المعلوم كما أشرنا آنفاً أن

الغرض بيان الفرق بين الكتاب الذى ليس بأصل او ليس من النوادر وبين ما هو أصل او

من النوادر ، وهذا لا يدل على التقابل بينه وبينهما.

وملخص القول : إنّ الكتاب أعمّ من الاصل

والنوادر ، وكذا التصنيف أعمّ منهما على ما اخترنا والنسبه بين الاصل والنوادر

التباين ظاهراً وان لم يكن احتمال نسبه العموم والخصوص من وجه بينهما يبعد.

الثانى : فى الاصول المدونه فى عصر ائمتنا عليهم السلام

صرح جمع من أعاضم المحدثين والمؤرخين أن

أصحاب الاثمه عليهم السلام

صنّفوا أصولاً وأدرجوا فيها ما سمعوا عن كل من مواليهم عليهم السلام ، لئلا يعرض لهم نسيان وخلط ، او يقع

فيه دسّ وتصحيف.

- ١- [١] المصدر نفسه : ١٨٨ الرقم ٢٥٠.
- ٢- [٢] رجال النجاشى : ٤٢٥ الرقم ١١٤٢.
- ٣- [٣] هذا ، ولكن ادعى فى الذريعه ان من تتبع الموارد يستنتج ان النوادر ليس اصلاً مروياً. (الذريعه : ٢٤ / ٣١٨).
- ٤- [٤] قال النجاشى : «معاويه بن حكيم بن معاويه ... له كتب ، منها : كتاب الطلاق وكتاب الحيض وكتاب الفرائض و ... وله نوادر » (رجال النجاشى : ٤١٢ الرقم ١٠٩٨ وقال فى عباس بن معروف ان له كتاب الآداب وله نوادر (الصفحه ٢٨١ الرقم ٧٤٣).

وهذا هو السيد رضى

الدين على بن طاووس ينقل فى كتابه « مهج الدعوات » قسم ادعيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قبل ذكر الدعاء المعروف بالجوشن عن

ابى الوضاح محمد بن عبدالله بن زيد النهشلى (راوى الدعاء) انه قال :

« حدثنى ابى قال : كان جماعه من خاصه

ابى الحسن عليه السلام من اهل بيته

وشيعته يحضرون مجلسه ومعهم فى اكماتهم الواح ابنوس لطاف واميال فاذا نطق ابو الحسن

عليه السلام بكلمه او

افتى فى نازله اثبت القوم ما سمعوا منه فى ذلك » (١).

وحكى عن الشيخ البهائى فى « مشرق

الشمسين » انه قال :

« قد بلغنا عن مشايخنا قدس سرهم انه كان من داب اصحاب الاصول انهم إذا

سمعوا عن احد من الائمة عليهم السلام

حديثا بادروا إلى اثباته فى اصولهم لئلا يعرض لهم نسيان لبعضه او بتمادى الايام » (٢).

وقريب منه ما افاده السيد الداماد فى

رواشحه (٣).

ولكن من المؤسف جدا انه لم يتعين لنا

عده اصحاب الاصول لا تحقيقا ولا تقريبا ولم يتعين فى كتبنا الرجاليه والفهارس تاريخ

تاليف هذه الاصول بعينه ولا تواريخ وفيات مصنفيه (٤). ويظهر من الشيخ الطوسى فى أول فهرسته

ان عدم ضبط عدد تصانيف الاصحاب واصولهم نشأ من كثره انتشار الاصحاب فى البلدان (٥).

نعم ، يستفاد من بعض الاعلام كالمحقق

الحلى وامين الاسلام الطبرسى

ص : ٤٨١

١- [١] مهج الدعوات : ٢٢٤ الطبعة الحجرية.

٢- [٢] الذريعة : ٢ / ١٢٨.

٣- [٣] الرواشح : ٩٨ ، الرشحه ٢٩.

٤- [٤] صرح بذلك صاحب الذريعة فى ج ٢ ، الصفحه ١٢٨ ١٣٠.

٥- [٥] الفهرس : ٢٥.

والشهيد الأول

والشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي والسيد الداماد والشهيد الثاني قدس سرهم ان الاصول المذكوره وكذا مؤلفيها لم

تكن اقل من اربعمائه وان اكثرها كانت من صنع اصحاب الصادق عليه السلام ، وناهيك بعض عبائهم :

١ قال المحقق الحلبي في «المعتبر» :

« كتب من اجوبه مسائله أى جعفر بن محمد عليهما السلام

اربعمائه مصنف سموها اصولاً » (١).

٢ قال الطبرسي في « اعلام الورى

باعلام الهدى » : « روى عن الامام الصادق عليه السلام

من مشهورى اهل العلم اربعة الاف انسان وصنف من جواباته فى المسائل اربعمائه كتاب

تسمى الاصول ، رواها اصحابه واصحاب ابنه موسى الكاظم عليه السلام»

(٢).

٣ قال الشهيد الثاني فى شرح الدرليه :

« استقر امر المتقدمين على اربعمائه مصنف لاربعمائه مصنف سموها اصولاً فكان عليها

اعتمادهم » (٣).

٤ قال الشيخ الحسين بن عبد الصمد فى

درايته : « قد كتبت من اجوبه مسائل الامام الصادق عليه السلام

فقط اربعمائه مصنف لاربعمائه مصنف تسمى الاصول فى انواع العلوم (٤).

٥ قال المحقق الداماد فى « الرواشح »

: « المشهور ان الاصول اربعمائه مصنف لاربعمائه مصنف من رجال ابى عبدالله الصادق عليه السلام ، بل وفى مجالس السماع

والروايه عنه

-
- ١- [١] المعتبر : ١ / ٢٦ (الطبعة الحديثه ، قم).
 - ٢- [٢] اعلام الورى : ١٦٦ والذريعه : ٢ / ١٢٩ وما فى المتن مطابق لما فى الثانى ولعل فى المطبوع سقطاً.
 - ٣- [٣] الذريعه : ٢ / ١٣١.
 - ٤- [٤] الذريعه : ٢ / ١٢٩.

رجل. وكتبهم

ومصنفاتهم كثيرة. إلا ان ما استقرّ الأمر على اعتبارها والتعويل عليها وتسميتها

بالاصول هذه الاربعمائه « (١).

والظاهر من عباره الطبرسى ان مؤلفى

الاصول تلامذه الإمام الصادق والكاظم عليهما السلام

والظاهر من غيره انهم من تلامذه الإمام الصادق عليه السلام

فقط. ولعلّ الحصر لأجل كون الغالب من تلامذه الوالد دون الولد.

كما ان الظاهر من الشيخ المفيد على ما

حكى عنه انها لا تختص باصحابهما بل يعمّ غيرهما أيضاً. قال : « و صنف الإماميه من

عهد امير المؤمنين عليه السلام

إلى عصر ابى محمد العسكرى عليه السلام

اربعمائه كتاب تسمى الاصول وهذا معنى قولهم : له اصل « (٢) ولكنه لم يرد ان تأليف هذه الاصول كان

فى جميع تلك المده بل اخبر بانها ألفت بين هذين العصرين ، بمعنى انه لم يؤلف شىء

من هذه الاصول قبل ايام امير المؤمنين عليه السلام

ولا بعد عصر العسكرى عليه السلام

، كما انه لم يرد حصر جميع مصنفات الاصحاب فى هذه الكتب الموسومه بالاصول ، كيف

وهو اعلم بكتبهم وباحوال المصنفين منهم كفضل بن شاذان وابن ابى عمير الذين صنفوا

وأكثرها (٣).

قال العلامة الطهرانى اعتماداً على ما

مرّ ، ما هذا لفظه : « إذا يسعنا

١- [١] المصدر نفسه.

٢- [٢] معالم العلماء لابن شهر آشوب : ٣.

٣- [٣] وللمجلسي الأول كلام في هذا المجال لا بأس بذكره. قال : والذي ظهر لنا من التتبع ان كتب جماعه اجمع الاصحاب على تصحيح ما يصح عنهم او من كان مثلهم كالحسين بن سعيد كانت من الاصول وان لم يذكرها بخصوصها ، لأغناء نقل الاجماع او ما يقاربه عن ذلك. فانا تتبعنا ان مع كتبهم تصير الاصول اربعمائه. فان الجماعه الذين ذكرهم الشيخ رحمه الله ان لهم اصلاً يقرب من مائتي رجل (روضه المتقين ١٤ ، الصفحه ٣٤٢).

دعوى العلم الاجمالي

بأن تاريخ تأليف جل هذه الأصول إلا اقل قليل منها كان في عصر اصحاب الامام الصادق

عليه السلام وهو عصر ضعف

الدولتين وهو من اواخر ملك بني اميه إلى اوائل ايام هارون الرشيد ، أى من سنه ٩٥

ه عام هلاك حجاج بن يوسف إلى عام ١٧٠ ه الذى ولى فيه هارون الرشيد « (١) ».

ولما لم يكن للاصول ترتيب خاص ، لأن

جلها من املاءات المجالس واجوبه المسائل النازله المختلفه ، عمد اصحاب الجوامع إلى

نقل رواياتهم مرتبه مبويه منقحه تسهيلاً للتناول والانتفاع. ولاجل ذلك قلت الرغبات

فى استنساخ اعيانها فقلت نسخها وضاعت النسخ القديمه تدريجاً وتلفت كثير منها فى

حوادث تاريخيه كاحراق ما كان منها موجوداً فى مكتبه سابور بكرخ عند ورود طغرل بيك

إلى بغداد سنه ٤٤٨ ، كما ذكره فى « معجم البلدان » (٢).

وكان قسم من تلك الاصول باقياً بالصوره

الاوليه إلى عهد ابن ادريس الحلبي المتوفى عام ٥٩٨ ه وقد استخرج من جمله منها

ما جعله مستطرفات السرائر. وحصلت جمله منها عند السيد رضى الدين ابن طاووس كما

ذكرها فى « كشف المحججه ». ثم تدرج التلف وقلت النسخ إلى حد لم يبق منها إلاسته

عشر. وقد وقف عليها استاذنا السيد محمد الحججه الكوه كمرى رضوان الله عليه فقام

بطبعها.

الثالث : وجه العناية بالاصول ومدى دلالتها على الوثاقه

ان من الواضح ان احتمال الخطأ والغلط

والسهو والنسيان وغيرها في الاصل المسموع شفاهاً عن الامام او عمّن سمع منه أقل
منها في الكتاب المنقول عن كتاب آخر ، لتطرق احتمالات زائده في النقل عن الكتاب
فالاطمئنان بصدور عين الالفاظ المندرجه في الاصول اكثر والوثوق به أكد.

ص: ٤٨٤

١- [١] الذريعة : ٢ / ١٣١.

٢- [٢] المصدر نفسه.

ولذا كان الأخذ من

الاصول المصححه المعتمده احد اركان تصحيح الروايه ، كما قال المحقق الداماد (١) وصرح به المحقق البهائي في « مشرق

الشمسين » حيث ذكر فيه بعض ما يوجب الوثوق بالحديث والركون اليه ، منها وجوده في

كثير من الاصول الاربعمائه ، ومنها تكرره في اصل او اصلين منها فصاعدا بطرق مختلفه

واسانيد عديده معتبره ، ومنها وجوده في اصل معروف الانتساب إلى احد الجماعه الذين

اجمعوا على تصديقهم او على تصحيح ما يصح عنهم (٢).

ولا يخفى ان هذه الميزه ترشحت إلى

الاصول من قبل المثابره الاكيد على كيفيه تأليفها والتحفظ على ما لا يتحفظ عليه

غيرهم من المؤلفين غالبا.

ويظهر من الشيخ رحمه الله ان الاصول الاربعمائه مما اجمع الاصحاب

على صحتها وعلى العمل بها.

قال المولى التقى المجلسى : « ذكر الشيخ

في ديباجه الاستبصار ان هذه الاخبار المستودعه في هذه الكتب أى الكتب الاربعه

مجمع عليها في النقل. والظاهر ان مراده انهم اخذوها من الاصول الاربعمائه التى

اجمع الاصحاب على صحتها وعلى العمل بها » (٣).

وذكر الشيخ أيضاً في مبحث التعادل

والترجيح من « العده » ان روايه السامع مقدم على روايه المستجيز ، إلا ان يروى

المستجيز اصلا معروفاً أو مصنفاً مشهوراً (٤).

، ودلاله هذه العبارة على شدة الاهتمام بالاصول المدونه من قبل اصحاب الائمة عليهم السلام ظاهره.

اما دلالة كون الرجل ذا تصنيف او ذا اصل

-
- ۱- [۱] الذریعہ : ۱۲۶ / ۲ .
 - ۲- [۲] مستدرک الوسائل : ۵۳۵ / ۳ (نقلاً عن مشرق الشمسین) .
 - ۳- [۳] روضہ المتقین : ۴۰ / ۱۴ .
 - ۴- [۴] عدہ الاصول : ۳۸۵ / ۱ .

معلوم. لأن كثيراً

من مصنفى الاصول مالوا إلى المذاهب الفاسده كالواقفيه والفظحيه ، وان كانت كتبهم معتمده. وذلك لأن مصطلح الصحيح عند القدماء غيره عند المتأخرين ، ولا يستتبع صحه حديث رجل عند القدماء وثاقته عندهم ، كما ذكر فى كتب الدرايه.

قال الوحيد فى فوائده : « ثم اعلم انه

عند خالى ، بل وجدى أيضاً ، على ما هو بيالى ان كون الرجل ذا اصل من اسباب الحسن. وعندى فيه تأمل لأن كثيراً من مصنفى اصحابنا واصحاب الاصول كانوا ينتحلون المذاهب الفاسده وان كانت كتبهم معتمده واضعف من ذلك كون الرجل ذا كتاب من اسباب الحسن. ولكن الظاهر ان كون الرجل صاحب اصل يفيد حسنا لا الحسن الاصطلاحى. وكذا كونه كثير التصنيف وكذا جيد التصنيف وامثال ذلك. بل وكونه ذا كتاب أيضاً يشير إلى حسن ما.

ولعل ذلك مرادهم مما ذكروا « (١).

فما ذكره المحقق الطهرانى فى ذريعه من

ان قول ائمه الرجال فى ترجمه احدهم ان له اصلا يعد من الفاظ المدح (٢) ، يجب حمله على ما افاده الوحيد بمعنى

انه يكشف عن وجود مزايا شخصيه فيه من الضبط والحفظ والتحرز عن بواعث النسيان والاشتباه والتحفظ عن موجبات الغلط والسهو ، لا بمعنى وثاقته وعدالته وصحه مذهبه.

هذا تمام الكلام فى معرفه الاصل

والتصنيف والنوادر.

الفائده الرابعه عشر

قد وقفت على دلائل الحاجه إلى علم

الرجال فى التمسك بالروايات المرويه عن النبى وعترته الطاهره عليهم السلام الوارده فى كتب اصحابنا

١- [١] الفوائد الرجالية : ٣٦.

٢- [٢] الذريعة : ٢ / ١٣٠.

الاماميه ، وعرفت

المصادر التي يجب الرجوع اليها في تمييز الثقات عن الضعاف.

وأما ما يرويه أهل السنه عن النبي

الأكرم او الصحابه والتابعين لهم بإحسان فالحاجه إلى علم الرجال فيه أشد وألزم

وذلك بوجوه :

الأول

: ان الغايات السياسيه غلبت على الاهداف

الدينيه فمنعت الخلفاء من كتابه حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

وتدوينه بعد لحوقه بالرفيق الاعلى. ودام هذا النهى قرابه قرن من الزمن إلى ان آل

الأمر إلى الخليفه الاموى عمر بن عبد العزيز (١٠١٩٩ هـ) فاحسّ بضروره كتابه

الحديث ، فكتب إلى ابى بكر بن حزم فى المدينه : « انظر ما كان من حديث رسول الله

فاكتبه فانى خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا احاديث النبي ، ولتفشوا

العلم ، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فان العلم لا يهلك حتى يكون سراً » (١).

ومع هذا الاصرار المؤكد من الخليفه لم

تكتب إلا صحائف غير منتظمه ولا مرتبه ، إلى ان زالت دوله الامويين ، وقامت دوله

العباسيين ، واخذ ابو جعفر المنصور بمقاليد الحكم ، فقام المحادثون فى سنه ١٤٣

هجريه بتدوين الحديث (٢).

كانت للحيوله من كتابه الحديث اثار

سليه جداً ، لأن الفراغ الذى خلفه المنع اوجد ارضيه مناسبه لظهور الدجالين

والأبالسه من الاحبار والرهبان من كهنه اليهود والنصارى ، فافتعلوا احاديث كثيره

نسبها إلى الأنبياء عامه ، وإلى لسان النبي الأكرم خاصة. وهذه الأحاديث هي

المرويات الموسومة بالاسرائيليات والمسيحيات بل المجوسيات. وقد شغلت بال المحدثين

قرونا واجيالاً ، وهي مبثوثة في كتب التفسير والحديث والتاريخ ، بل هي حلقات بلاء

ص : ٤٨٧

١- [١] صحيح البخارى : ١ / ٢٧.

٢- [٢] تاريخ الخلفاء للسيوطى : ٢٦١ ، نقلا عن الذهبي.

حأقت بالمسلمين.

وارجو من الله سبحانه ان يقتض أمه ساعيه فى هذا المجال لافراز هذه المرويات عن النصوص الصححه الاسلاميه ، وقد بحثنا عن الاثار السلبيه لمنع تدوين الحديث فى بحوث حول الملل والنحل (١).

الثانى

: ان وضع الحديث والكذب على النبى

الاعظم وعلى الثقات من صحابته والتابعين لهم باحسان كان شعار الصالحين وعمل الزاهدين ، يتقربون به إلى الله سبحانه ، ولا يرون الوضع والاختلاف منافياً للزهد والورع ، كل ذلك لاهداف دينيه من دعم مبدأ أو تعظيم امام او تأييد مذهب.

روى الخطيب عن الرجالى المعروف يحيى بن

سعيد القطان قوله : « ما رأيت الصالحين فى شىء اكذب منهم فى الحديث » (٢).

ويروى السيوطى عنه أيضا قوله : « ما

رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد » (٣).

ومن اراد أن يقف على كيفيه عمل الوضاعين

ومقاصدهم ونماذج من الاحاديث الموضوعه فليرجع إلى الكتابين التاليين :

١ « الموضوعات الكبرى » فى اربعه

اجزاء ، للشيخ ابى الفرج عبد الرحمن بن على المعروف بابن الجوزى البغدادى)

المتوفى عام ٥٩٧ هـ) وقد ذكر فيه المؤلف الاحاديث الموضوعه ، واراد الاستقصاء

ولم يوفق له ، لانه عمل كبير لا يقوم به إلا اللجان التحقيه.

٢ « اللآلى المصنوعه فى الاحاديث

الموضوعه « لجلال الدين السيوطى (المتوفى عام ٩١١ هـ) ، إلى غير ذلك من الكتب

المؤلفه فى هذا المضممار .

ص : ٤٨٨

١- [١] لاحظ كتابنا «بحوث فى الملل والنحل» : ١ / ٩٥ ٦٥ .

٢- [٢] تاريخ بغداد : ٩٨ / ٢ .

٣- [٣] اللآلى المصنوعه فى الاحاديث الموضوعه : ٢ / ٤٧٠ ، فى خاتمه الكتاب فى ضمن فوائده .

: ان السلطه الامويه كانت تدعم وضع

الحديث بشده وحماس لما فى تلك الاحاديث المزوره من تحكيم عرش الخلفه وثباته ،
خصوصا إذا كان الوضع فى مجال المناقب والفضائل للخلفاء وبالاخص للامويين منهم.

وهذا معاويه ابن هند آكله الاكباد

كتب إلى عمّاله فى الآفاق : « لا تجيزوا لاحد من شيعة على واهل بيته شهاده.

وانظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه واهل ولايته ، والذين يروون فضائله ومناقبه
فأذنوا مجالسهم وقربوهم واكرمهم واكتبوا إلى بكل ما يروى رجل منهم ، واسمه واسم
ايه وعشيرته ».

وقد كان لهذا المنشور اثر بارز فى اكثر

الفضائل لعثمان ، وخلقها له ، لما كان يبعثه معاويه اليهم من الصلات والكساء
والحباة ويفيضة فى العرب منهم والموالى. فكثرت ذلك فى كل مصر وتنافسوا فى المنازل
والدنيا ، فليس يجىء احد مردود من الناس ، عاملا من عمال معاويه ويروى فى عثمان
فضيله او منقبه إلا كتب اسمه ، وقربه وشفعه فلبثوا بذلك حينا.

ثم كتب معاويه إلى عماله : « ان الحديث

فى عثمان قد كثر وفشا فى كل مصر وفى كل وجه وناحيه ، فاذا جاءكم كتابى هذا فادعوا
الناس إلى الروايه فى فضائل الصحابه والخلفاء الاولين ولا تتركوا خبرا يرويه احد
من المسلمين فى ابى تراب إلا وتأتونى بمناقض له فى الصحابه ، فان هذا احب إلى واقر
لعينى ، وادحض لحجه ابى تراب وشيعته واشد اليهم من مناقب عثمان وفضله ».

وقد قرء هذا المنشور على الناس ، فرويت

اخبار كثيره فى مناقب الصحابه مفتعله لا حقيقه لها ، وجدّ الناس فى روايه ما يجرى

هذا المجرى حتى اشادوا بذكر ذلك على المنابر ، والقى إلى معلمى الكتاتيب فعلموا

صبيانهم وغلماهم من ذلك الكثير الواسع حتى رووه وتعلموه كما يتعلمون القرآن وحتى

علموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم فلبثوا بذلك ماشاء

ص : ٤٨٩

الله (١).

وهذا يعرب عن ان الأهواء الشخصيه ،

والاغراض المذهبيه ، كان لها اثر بعيد فى وضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكى يؤيد كل فريق رأيه ويحق ما يراه

حقا.

علم الرجال والاحاديث غير الفقيهه

ان الرجوع إلى علم الرجال لا يختص بمورد

الروايات الفقيهه فكما ان الفقيه لا منتدح له عن الرجوع إلى ذلك العلم ليميز

الصحيح عن الساقط ، فهكذا المحدث والمؤرخ الاسلاميان يجب عليهما الرجوع إلى علم

الرجال فى القضايا التاريخيه والحوادث المؤلمه او المُسرّه. فان يد الجعل والوضع

قد لعبت تحت الستار فى مجال التاريخ والمناب اكثر منها فى مجال الروايات الفقيهه.

ومن حسن الحظ ان قسما كبيرا من التواريخ المؤلفه فى العصور الأولى مسنده لا مرسله

، كتاريخ الطبرى لا بن جرير وتفسيره ، فقد ذكر اسناد ما يرويه فى كلا المجالين.

وبذلك يقدر الانسان على تمييز الصحيح عن الزائف ، ومثله طبقات ابن سعد (المتوفى

عام ٢٠٩ هـ) وغير ذلك من الكتب المسنده المؤلفه فى تلك العصور.

ولاجل ايقاف القارئ على عدده من الكتب

الرجاليه لاهل السنه نأتى باسماء المهم منها ، ولا غنى للباحث عن الرجوع إلى تلك

الكتب الثمينه :

١ « الجرح والتعديل » : تأليف الحافظ

عبد الرحمن بن ابى حاتم الرازى (المولود عام ٢٤٠ والمتوفى عام ٣٢٧ هـ) وطبع

الكتاب فى تسعة اجزاء ، يحتوى على ترجمه ما يقرب من عشرين الف شخص.

ص : ٤٩٠

١- [١] شرح ابن ابى الحديد : ١١ / ٤٤ ، ٤٥ ، نقله عن كتاب الاحداث لابى الحسن على بن محمد بن ابى سيف المدائنى.

٢ « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » :

تأليف ابي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى عام ٧٤٨ هـ).

قال السيوطى : « والذى اقلوه : ان

المحدثين عيال الآن فى الرجال وغيرها من فنون الحديث على اربعة : المزى ، والذهبي

، والعراقى ، وابن حجر » (١).

٣ « تهذيب التهذيب ». تأليف الحافظ

أحمد بن على بن حجر العسقلانى (المولود عام ٧٧٣ ، والمتوفى عام ٨٥٢ هـ) صاحب

التأليف الكثيره منها « الاصابه » و « الدرر الكامنه فى اعيان المائه الثامنه »

وغيرهما.

والاصل فى هذا الكتاب هو « الكمال فى

اسماء الرجال » (٢)

تأليف الحافظ ابي محمد عبد الغنى بن عبد الواحد بن سرور المقدسى الحنبلى (

المتوفى سنه ٦٠٠ هـ).

وهذبه الحافظ جمال الدين يوسف بن الزكى

المزى (المتوفى سنه ٧٢٤ هـ) واسماه « تهذيب الكمال فى اسماء الرجال ».

وقام ابن حجر بتلخيص التهذيب واسماه «

تهذيب التهذيب » واقتصر فيه على الجرح والتعديل وحذف ما طال به الكتاب من

الاحاديث. طبع فى ١٢ جزءا فى حيدر آباد دكن من بلاد الهند عام ١٣٢٥.

٤ « لسان الميزان » : تأليف الحافظ بن

حجر العسقلانى وهو اختصار لكتاب « ميزان الاعتدال » للذهبي وقد ذكر فى مقدمه

الكتاب كيفيَّه العمل الذي قام به في طريق اختصاره. طبع الكتاب في سبعة اجزاء في

حيدر آباد دكن من بلاد الهند وأعيد طبعه كسابقه في بيروت بالافست.

ص: ٤٩١

١- [١] مقدمه « ميزان الاعتدال » ، الصفحة « ز ».

٢- [٢] لاحظ حول هذا الكتاب من التلخيص والاختصار كشف الظنون : ٢ / ٣٣٠.

وهذه الكتب الاربعه هي مصادر علم الرجال

عند اهل السنه ، فيجب على كل عالم اسلامى الالمام بها والاستعانه بها فى تمييز الاحاديث والمرويات المزوره والمختلقه فى طول الاجيال الماضيه ، عن الصحاح الثابته.

(يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحيوه الدنيا وفى الآخره). (1)

الكتب المؤلفه فى حياه الصحابه

قد قام عدّه من المتصلعين فى التاريخ

والحديث بتأليف كتب حافظه بترجمه صحابه النبى الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم والمهمّ منها ما يلى :

١ « الاستيعاب فى اسماء الاصحاب » :

تأليف الحافظ ابى عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر (المولود سنه ٣٦٣ هـ والمتوفى عام ٤٦٣ هـ).

٢ « اسد الغابه » : للعلامه ابى الحسن

على بن محمد بن عبد الكريم الجزرى المعروف بابن الاثير (المتوفى عام ٦٣٠ هـ) وقد جاء فيه سبعة آلاف وخمسمائه ترجمه.

٣ « الاصابه فى تمييز الصحابه » :

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى السابق ذكره.

وقد قمنا بتأليف كتاب حول صحابه النبى

الذين شايعوا علناً فى حياه النبى وبعد رحلته إلى ان لفظوا اخر نفس من حياتهم

فبلغ عددهم ٢٥٠ شخصاً طبع منه جزءان.

هذا نهايه البحث عن القواعد الكليه فى

علم الرجال ، وقد قربت للقارئ الكريم البعيد ، ولخصت له الابحاث المسهبه بشكل يسهل

تناولها ، أشكره سبحانه على هذه النعمه ، وارجو منه تعالى ان يكون ما قدمته من

المحاضرات خطوه مؤثره لتطور الدراسات العاليه فى الحوزات العلميه المقدسه حتى يتخرج

ص : ٤٩٢

١- [١] إبراهيم : ٢٧.

فى ظل هذه الابحاث ثله متخصصه فى علمى الرجال والدرايه ، كما نرجو مثله فى سائر العلوم والفنون.
بلغ الكلام إلى هنا صبيحه يوم الجمعه رابع شوال المكرم من شهر عام ١٤٠٨ هـ كتبه بيمناه جعفر السبحانى
ابن الفقيه الشيخ محمد حسين غفر الله لهما. قم المشرفه.

ص: ٤٩٣

المجلد

الصفحة

الحديث

الكتاب

عنوان الباب

الحسن بن محمد بن سماعه

٢

٢٥٢

٣٥

الصَّلاة

المواقيت

عن أحمد بن أبي بشير ، عن حماد بن أبي طلحة ، عن زراره بن أعين ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٤٧

١٧

الصَّلاة

المواقيت

عن أحمد بن أبي بشير ، عن معبد [١] بن ميسره ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٥٣

٣٩

الصَّلاة

المواقيت

عن أحمد بن أبي بشير ، عن معاوية بن

ميسره ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٧٦

٣٧

التجارات

الرهون

عن أبي أحمد بن أبي بشير ، عن معاوية

بن ميسره ، قال : سمعت أبا الجارود يسأل أبا عبدالله عليه السلام.

١٠

٣٠

٩٨

الحدود

حدود الزنا

عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن أبان ،
عن إسماعيل الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام.

٢

٢٤٥

١٢

الصّلاه

المواقيت

عن الميثمي ، عن أبان ، عن إسماعيل
الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام.

[١] معاويه خ ل.

ص: ٤٩٥

المجلد

الصفحة

الحديث

الكتاب

عنوان الباب

الحسن بن محمد بن سماعه

٧

٢٣٧

٥٧

التجارات

الزيادات

عن الميثمي ، عن أبان ، عن إسماعيل بن

الفضل ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٥٨

٦٢

الصّلاه

المواقيت

عن الميثمي ، عن أبان ، عن إسماعيل بن
الفضل الهاشمي ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٢٢٣

٦٠

التجارات

الاجارات

عن الميثمي ، عن أبان ، عن الحسن بن
زياد الصيقل ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٣٧٠

١٩

الموارث

ميراث أهل الملل

المختلفه

عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن أبان ،
عن أبي العباس البقباق ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

المواريث

ميراث الاولاد

عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن أبان

ابن عثمان ، عن عبدالله بن محرز ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

لديات

البيئات على القتل

عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن أبان

ابن عثمان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

الحدود

الزيادات

عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن أبان

ابن عثمان ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٣١

٤٣

التجارات

الغرر والمجازف

عن أحمد (١) الميثمي وغيره ، عن معاوية ابن وهب ،

عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٤٤

٥

الصّلاه

المواقيت

عن الميثمي وغيره ، عن معاوية بن وهب

، قال : سألته ..

التجارات

الغرر والمجازفة

عن الميثمي ، عن معاوية بن وهب ، عن

الحسن بن عليّ الأحمرى ، عن أبي جعفر عليه السلام.

ص: ٤٩٦

١- [١] أحمد المثنى خ ل.

الحسن بن محمّد بن سماعه

٢

٢٤٩

٢٥

الصّلاه

المواقيت

عن الميثمي ، عن معاويه بن وهب ، عن

عبيد بن زراره ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٨

٨٠

التجارات

فضل التجاره

عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن معاويه

ابن وهب ، عن أبي أيّوب ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٥٤

٤٢

الصّلاه

المواقيت

عن الميثمى ، عن معاويه بن وهب ، عن

أبى بصير ، عن أبى عبدالله عليه السلام.

٧

٢٣٧

٥٥

التجارات

الزيادات

عن أحمد بن الحسن وغيره ، عن معاويه

ابن وهب ولا أعلم ابن أبى حمزه إلا وقد حدّثنى به أيضاً عن معاويه بن وهب ، عن

أبى عبدالله عليه السّلام.

٧

١٩٩

٢٧

التجارات

المزارعه

عن أحمد بن الحسن الميثمي ، قال :

حدّثني ابن نجيج المسمعي ، عن الفيض ابن المختار ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٤٤

٢٣

التجارات

بيع الماء

عن أسحاق ، عن أبي بصير ، عن أبي

عبدالله عليه السلام.

٧

٢٣٤

٤٠

التجارات

الزيادات

عن إسماعيل بن أبي بكر الحضرمي ، عن

علي بن أبي الاكراد ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٢٤٥

التجارات

الزيادات

عن إسماعيل بن أبي سمال (١)، عن محمد بن أبي حمزة ، عن حكم بن

حكيم (٢)

الصيرفي ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٢٠٥

٥٠

التجارات

المزارعه

عن جعفر ، عن أبان ، عن إسماعيل بن

الفضل ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

ص: ٤٩٧

١- [١] أبي سماك خ ل.

٢- [٢] حكم بن حكم خ ل.

المواريث

ميراث أهل الممل

المختلفه

عن جعفر ، عن أبان ، عن عبد الرّحمن

ابن أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام.

التجارات

الشفعه

عن جعفر ، عن أبان ، عن عبد الرّحمن

ابن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

المكاسب

المكاسب

عن جعفر ، عن إبراهيم بن عبدالحميد ،

عن علي بن أبي حمزه ، عن علي بن الحسين عليهما السلام.

٧

١١٣

٩٧

التجارات

بيع الواحد

بالاثنين

عن جعفر ، عن أبيه ، عن إسحاق بن

عمار ، قال : أظنه عن عبدالله بن جذاعه ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١١٣

٩٦

التجارات

بيع الواحد

بالاثنين

عن جعفر وصالح بن خالد ، عن جميل ، عن منصور الصيقل ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٨

٧٩

التجارات

فضل التجاره

عن جعفر ، عن الحسن بن أيوب ، عن حنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٩٠ و ٤٤

٧٧ و ٢٧

التجارات

بيع المضمون وبيع الثمار

عن جعفر ، عن داود بن سرحان ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١١٩

١٢٢

التجارات

بيع الواحد

بالاثنين

عن جعفر وعلی بن خالد ، عن عبد

الكریم ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٢٩٩

٣٠

الموارث

ميراث الازواج

عن جعفر ، عن مثنى ، عن عبدالملك بن

أعين ، عن أحدهما عليهما السلام.

٢

٢٥٦

٥٤

الصّلاه

المواقيت

عن جعفر ، عن مثنى ، عن منصور بن

حازم ، عن أبى عبدالله عليه السلام.

٧

١١٥

١٠٧

التجارات

بيع الواحد

بالاثنين

عن جعفر دفعه إلى معلى بن خنيس ، عن

أبى عبدالله عليه السلام.

٧

٢٤٤

٣٩

التجارات

الزيادات

عن جعفر ، عن يونس بن يعقوب ، عن

الحسن بن محمد بن سماعه

أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٩١

٣٢

التجارات

الشركه والمضاربه (١)

عن جعفر وأبي شعيب ، عن أبي جميله ،

عن زيد الشحام ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٣١

٤٤

التجارات

الغرر والمجازفه

عن جعفر وصالح بن خالد ، عن أبي جميله

، عن عبدالله بن أبي أميه ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٤٠

التجارات

الغرر والمجازفه

عن جعفر والميثمي والحسن بن حمّاد ،

عن أبي العبّاس البقباق ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٤٣

٢٠

التجارات

بيع الماء (٢)

عن جعفر بن سماعه ، عن أبان ، عن عبد

الرحمن البصرى ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٨

٥٨

١٠٧

الطلاق

احكام الطلاق

عن جعفر بن سماعه والحسن بن عديس ، عن

أبان ، عن عبد الرحمن البصرى ، عن أبى عبدالله عليه السلام.

٧

١٦٤

٢

التجارات

الشفعة

عن جعفر بن سماعه ، عن أبان ، عن أبى

العباس البقباق ، عن أبى عبدالله عليه السلام.

٧

١٢٠

١٣٢

التجارات

بيع الواحد

بالاثنين

عن جعفر بن سماعه ، عن أبان بن عثمان

، عن إسماعيل بن الفضل ، عن أبى عبدالله عليه السلام.

ص: ٤٩٩

- ١- [١] وفي باب ميراث ابن الملاعنه في كتاب الموارث المجلد ٩ ، الصفحة ٣٤٤ ، الحديث ٢٠.
- ٢- [٢] وفي باب ميراث أهل الملل المختلفه في كتاب الموارث الملجد ٩ ، الصفحة ٣٦٨ ، الحديث ١٣.

التجارات

بيع الواحد

بالاثنين

عن جعفر بن سماعه وأحمد بن المثني ،

عن أبان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام .

التجارات

بيع الواحد

بالاثنين

عن جعفر بن سماعه ، عن إبراهيم بن عبد

الحميد ، عن عبد صالح عليه السلام .

الصَّلاة

المواقيت

عن جعفر بن سماعه ، عن إبراهيم بن عبد

الحميد ، عن الصَّباح بن سيابه وأبى أسلمه ، قالا : سألوا الشَّيخ ...

المواريث

الحرّ اذا مات وترك وارثاً مملوكاً

عن جعفر بن سماعه ، عن الحسن بن حذيفه

، عن جميل ، عن فضيل بن يسار ، عن أبى عبدالله عليه السلام.

المواريث

ميراث ابن

الملاعنه

عن جعفر بن سماعه وعلی بن خالد

العاقولی ، عن كرام ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٤٤

٧٦

التجارات

بيع المضمون

عن جعفر بن سماعه وصالح بن خالد ، عن

أبي جميله ، عن زيد الشحام ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٤٥

١٣

الصّلاه

المواقيت

عن جعفر بن مثنى العطار ، عن حسين (١) بن عثمان الرّواسى ، عن سماعه ابن

مهران ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

الصيد والذبائح

الذبائح والأطعمه

عن جعفر بن محمّد بن الحسين بن عليّ

الصوفي (٢)، عن خضر الصّيرفي ، عن أبي عبد الله عليه السلام.

ص: ٥٠٠

١- [١] حسن خ ل

٢- [٢] الصّيرفي خ ل.

عن الحسن بن عديس ، عن إسحاق بن عمّار
، عن إسماعيل الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام.

عن الحسن بن محبوب ، عن حمّاد ذي الثّاب
، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

المواريث

ميراث من علا من الاء

عن ابن محبوب ، عن حمّاد عن أبي بصير

، عن أبي جعفر عليه السلام.

٩

٣٦٢

١١

المواريث

ميراث الغرقى

عن الحسن بن أيوب (١) ، عن العلا ، عن محمّد بن مسلم ، عن

أحدهما عليهما السلام.

٧

١٦٧

١٧

التجارات

الشفعة

عن الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رئاب

، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٢٩٨

٢٥

المواريث

ميراث الأزواج

عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ،

عن زراره ، عن أبي جعفر عليه السلام.

٩

٢٩٩

٣٢

المواريث

ميراث الأزواج

وعن خطاب أبي محمد الهمداني ، عن

طربال بن رجا ، عن أبي جعفر عليه السلام.

٩

٣١٥

٥٤

المواريث

ميراث من علا من الالباء

عن الحسن بن محبوب ، عن على بن رثاب ،
عن فضيل بن يسار ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٣٧٠

٢١

المواريث

ميراث أهل الممل

المختلفه

عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطيه
، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٣٢٥

٩

المواريث

ميراث الاعمام

قال : حدّثهم الحسن بن محبوب ، عن أبي

أيوب ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

ص : ٥٠١

١- [١] محبوب خ ل.

٩

٣٦٩

١٨

المواريث

ميراث أهل الممل

المختلفه

عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ،

عن مهزم ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٢٨٧

١٣

المواريث

ميراث الوالدين مع

الازواج

عن الحسن بن محبوب ، عن أبي جميله ،

عن أبان بن تغلب ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٢٦

٢٣

التجارات

الغرر والمجازفه

عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ودد

الحنّاط ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٩١

٣٢

التجارات

بيع الثمار

عن الحسن بن هشام ، عن يعقوب بن شعيب

، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٥٨

٦٥

الصّلاه

المواقيت

عن حسين بن حمّاد بن عديس ، عن إسحاق

بن عمّار ، عن القاسم بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٥٧

٦

التجارات

أجر السمسار

والدلال

عن الحسين بن هاشم وعليّ بن رباط

وصفوان بن يحيى ، عن يعقوب بن شعيب ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٤٥

١٠

الصّلاه

المواقيت

عن حسين بن هاشم ، عن ابن مسكان ، عن

زراره ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

الصَّلاه

المواقيت

عن حسين بن هاشم ، عن ابن مسكان ، عن

أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

الصَّلاه

المواقيت (١)

عن حسين بن هاشم ، عن ابن مسكان ، عن

الحلبى ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

ص: ٥٠٢

الحسن بن محمد بن سماعه

٩

٣٨٦

١

الموارث

ميراث من لا وارث له

عن الحسين بن هاشم ، عن ابن مسكان ،
عن الحلبيّ (١) ، قال : يسألونك عن الأنفال.

٧

١٢٨

٣٠

التجارات

الغرر والمجازفة

عن حنّان ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٣٦٧

١٠

الموارث

ميراث أهل الممل

المختلفه

عن حنّان ، عن امي (٢) الصيرفي أو بينه وبين رجل ، عن عبد

الملك بن عمير القبطي ، عن أمير المؤمنين عليه السلام.

٩

٣٦٦

٧

المواريث

ميراث أهل الممل

المختلفه

عن حنّان بن سدير ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٢٣٦

٤٨

التجارات

الزيادات

عن حنّان بن سدير ، عن أبيه ، عن أبي

جعفر عليه السلام.

٩

٣١٠

٣١

الموارث

ميراث من علا من الاء

عن خلاد بن خالد ، عن القاسم بن معن

، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٢٣٥

٤٧

التجارات

الزيادات

عن زكريا بن عمرو ، عن رجل ، عن

إسماعيل بن جابر ، قال : قال لي رجل صالح.

٧

١١٤

١٠٢

التجارات

بيع الواحد

بالاثنين

عن زكريا بن محمد ، عن إسحاق بن

عمّار ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٥٩

٦٨

الصّلاه

المواقيت

عن سليمان بن داود ، عن عبدالله بن وضّاح ، قال : كتبت الى العبد الصّالح عليه السلام.

٢

٢٧

٢٧

الصّلاه

اوقات الصّلاه

عن سليمان بن داود ، عن عليّ بن أبي

حمزه ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

ص: ٥٠٣

١- [١] في صه الحلبي عن عن أبي عبدالله عليه السلام قال الخ (نورى).

٢- [٢] أبي خ ل.

الحسن بن محمد بن سماعه

٢

٢٥٨

٦٣

الصَّلاه

المواقيت

عن سليمان بن داود ، عن عليّ بن أبي

حمزه ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٣٥٠

٥

المواريث

ميراث المكاتب

عن سماعه (١) ، عن محمد بن زياد ، عن محمد بن

حمران ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٨٦

٨

التجارات

الشركه والمضاربه

عن صالح بن خالد وعبيس (٢) بن هشام ، عن ثابت بن شريح ، عن داود

الأبزارى ، عن أبى عبدالله عليه السلام.

٢

٢٤٧

٢١

الصّلاه

المواقيت

عن صالح بن خالد وعبيس بن هشام ، عن

ثابت ، عن زياد بن أبى غياث (٣) ، عن أبى عبدالله عليه السلام.

٧

١١٨

١٢٠

التجارات

بيع الواحد بالاثنين

عن صالح بن خالد وعبيس بن هشام ، عن

ثابت بن شريح ، عن زياد بن أبي غياث ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١١٤

١٠١

التجارات

بيع الواحد بالاثنين

عن صالح بن خالد وعبيس (٤) بن هشام ، عن ثابت بن شريح ، عن زياد

ابن أبي غياث ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٩٠

٢٦

التجارات

بيع الثمار

عن صالح بن خالد وعبيس بن هشام ، عن

ثابت ، عن عبدالله بن أبي يعفور ،

ص: ٥٠٤

١- [١] عن سماعه في هذا السِّند من زيادات النَّاسخين وصوابه الحسن بن محمّد بن سماعه ، عن محمّد بن زياد ، كما سيأتي.
(نورى).

٢- [٢] عبّاس خ ل.

٣- [٣] أبى عتاب خ ل.

٤- [٤] عيسى بن هشام خ ل.

الحسن بن محمّد بن سماعه

٧

١٢٨

٣٢

التجارات

الغرر والمجازفه

عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٥٧

٥٧

الصّلاه

المواقيت

عن صالح بن خالد ، عن عبد الحميد [\(١\)](#) ابن المفضّل السّمان ، عن عبد صالح عليه السلام.

٧

١٢٩

٣٥

التجارات

الغرر والمجازفه

عن صالح بن خالد ، عن صفوان الجمال ،

عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٨٧

١٠

التجارات

الشركه والمضاربه

عن صالح بن خالد ، عن أبي جميله ، عن

زيد الشحام ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٦

٢٠٥

٢٢

الديون

القرض

عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمّار

، عن العبد الصالح عليه السلام.

٧

التجارات

الغرر والمجازفه

عن صفوان وعلی بن رباط ، عن إسحاق

ابن عمّار ، عن العبد الصالح عليه السلام.

الصّلاه

المواقیت

عن صفوان ، عن إسحاق بن عمّار ، عن

معمر الزیّاد ، عن أبی عبدالله عليه السلام.

الصّلاه

المواقیت

عن صفوان بن يحيى ، عن إسماعيل بن

جابر ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٤

٣٩٨

٣٩

المكاسب

[اللقطة \(٢\)](#)

عن صفوان بن يحيى ، عن الحارث بن

المغيره ، عن عمر بن حنظله ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

عن صفوان ، عن عاصم بن حميد ، عن

ص: ٥٠٥

١- [١] حميد خ ل.

٢- [٢] وفي كتاب التجارات في باب الرهون المجلد ٧ ، الصفحة ١٧٦ ، الحديث ٣٦. وفي باب الشركه والمضاربه المجلد ٧ ،
الصفحة ١٨٨ ،

الحسن بن محمد بن سماعه

٩

٣٣١

١٢

الموارث

ميراث المولى مع ذوى الرحم

محمد بن قيس ، عن أبى جعفر عليه السلام.

٢

٢٤٤

٨

الصّلاه

المواقيت

عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن

ابن الحجاج ، عن أبى عبد الله عليه السلام.

٧

١١٣

٩٤

التجارات

بيع الواحد

بالاثنين

عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن إسماعيل

بن عبد الخالق ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٥٩

٥٥

التجارات

البيع بالنقد والنسيه

عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن منصور

الصّيقل ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٥٧

٩

التجارات

اجر السمسار

والدلال

عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن هذيل بن
صدقه الطحان ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١١٣

٩٥

التجارات

بيع الواحد بالاثنين (١)

عن صفوان ، عن عبدالله بن مسكان ، عن
أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام.

٧

١٢٩

٣٦

التجارات

الغرر والمجازفه

عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن أبي
بصير ، قال : سألته.

عن صفوان ، عن محمّد بن سنان ، عن

الحديث ١٦. وفي باب الزيادات المجلد ٧

، الصفحة ٢٣٧ ، الحديث ٥٤.

ص: ٥٠٦

١- [١] ومَرَّتَيْنِ فِي بَابِ الزِّيَادَاتِ مِنْ كِتَابِ الْمَوَارِيثِ ، الْمَجْلَدِ ٩ ، الصَّفْحَةَ ٣٩٢ ، الْحَدِيثَ ٥ ، وَالصَّفْحَةَ ٤٩٤ ، الْحَدِيثَ ١٥ .

الحسن بن محمّد بن سماعه

حذيفه بن منصور ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٤٢

٧٩

الصّلاه

المواقيت

عن صفوان ، عن معلّى أبي عثمان ، عن

معلّى بن خنيس ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٦

٣٨٠

٢٤٠

المكاسب

المكاسب،

عن صفوان بن يحيى ، عن معلّى أبي

٧

٢٣٣

٣٨

المكاسب

وفى باب الزيادات من كتاب التجارات

عثمان ، عن معلّى بن خنيس ، عن أبى

عبدالله عليه السلام.

٩

٢٨٩

٣

الموارث

ميراث الازواج

عن صفوان ، عن موسى بن بكر ، عن عليّ

بن سعيد ، عن زراره ، قال : هذا ما ليس فيه اختلاف عند أصحابنا عن أبى عبدالله

وأبى جعفر عليهما السلام.

٧

١٣٧

٨١

التجارات

الغرر والمجازفة

عن صفوان ، عن يزيد بن خليفة الحارثي

، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٣٧

٨٠

التجارات

الغرر والمجازفة

عن صفوان بن يحيى ، عن يزيد بن خليفة

الحارثي ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١١٥

١٠٥

التجارات

بيع الواحد بالاثنتين

عن صفوان ، عن يعقوب بن شعيب ، عن أبي

عبدالله عليه السلام.

٢

٢٥٨

الصَّلاة

المواقيت

عن صفوان بن يحيى ، عن يعقوب بن شعيب

، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١١٨

١٢١

التجارات

بيع الواحد بالاثنتين

عن صفوان ، عن ابن بكير ، عن عبيد ،

عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١١٤

٩٩

التجارات

بيع الواحد بالاثنتين

عن صفوان ، عن ابن بكير ، عن عمر بن

يزيد ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٣٣٦

١٢

المواريث

الحرّ اذا مات وترك وارثاً مملوكاً

قال : حدّتهم عبدالله بن جبلة ، عن

أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٥٥

٣٢

التجارات

احكام الارضين

عن عبدالله بن جبلة ، عن إسحاق بن

عمّار ، عن العبد الصّالح عليه السلام.

ص : ٥٠٧

الحسن بن محمد بن سماعه

٧

١٨٨

١٥

التجارات

الشركه والمضاربه

عن عبدالله بن جبله ، عن اسحاق بن

عمّار ، عن أبي الحسن عليه السلام.

٩

٣٠٤

٥

الموارث

ميراث من علا من الالباء

عن عبدالله بن جبله ، عن إسحاق بن

عمّار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٣٦٧

٨

المواريث

ميراث أهل الممل

المختلفه

قال : حدّتهم عبد الله بن جبلة ، عن

جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام.

٢

٢٥٣

٤١

الصّلاه

المواقيت

عن عبد الله بن جبلة ، عن ذريح ، عن

أبي عبد الله عليه السلام.

٢

٢٤٦

١٥

الصّلاه

المواقيت

عن عبدالله بن جيله ، عن ذريح

المحاربي ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٤٤

٧٥

التجارات

بيع المضمون

عن عبدالله بن جيله ، عن ابن بكير ،

عن أبيه عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٤٦

١٦

الصّلاه

المواقيت

عن عبدالله بن جيله ، عن ابن بكير ،

عن أبيه ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٢٧٨

المواريث

ميراث الاولاد

عن عبدالله بن جبله ، عن عبدالله بن

بكير ، عن حمزه بن حمران ، عن عبد الحميد الطائي ، عن عبدالله بن محمد يّاع

القلانس ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٣٦٧

١١

المواريث

ميراث أهل الممل

المختلفه

عن عبدالله بن جبله ، عن ابن بكير ،

عن عبد الرحمن بن أعين ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٦

٣٨١

٢٤١

المكاسب

المكاسب

عن عبدالله بن جبله ، عن ابن بكير ،
عن عبيد ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٣٧٦

١٢

الموارث

ميراث المرتد

عن عبدالله بن جبله وعلی بن رباط ،
عن عبدالله بن بكير ، عن عبيد بن زراره ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

ص: ٥٠٨

الحسن بن محمّد بن سماعه

٧

١١٥

١٠٤

التجارات

بيع الواحد بالاثنتين

عن عبدالله بن جبلة ، عن عبد الملك بن

عتبه ، عن عبد صالح عليه السلام.

٧

٢٠٥

٥١

التجارات

[المزارعه \(١\)](#)

عن عبدالله بن جبلة ، عن علا ، عن

محمّد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام.

٦

٣٨٠

٢٣٩

المكاسب

المكاسب

عن عبدالله بن جبله ومحمد بن العباس

، عن علا ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٨

٢٠٧

٣٩

الطلاق

[السراى \(٢\)](#)

عن عبدالله بن جبله ومحمد بن العباس

، عن علا ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام.

٢

٢٤٤

٦

الصّلاه

المواقيت

عن عبدالله بن جبله ، عن العلا ، عن

محمّد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام.

٧

١٨٦

٥

التجارات

الشركه والمضاربه (٣)

عن عبدالله وجعفر ومحمّد بن العباس ،

عن علا (٤)

، عن محمّد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام.

ص: ٥٠٩

-
- ١- [١] وفي كتاب الصّلاه في باب المواقيت المجلد ٢ ، الصفحه ٢٤٧ ، الحديث ١٩.
 - ٢- [٢] وفي باب الحرّ اذا مات وترك وارثاً مملوكاً ، في كتاب الارث المجلد ٩ ، الصفحه ٣٣٥ ، الحديث ١١
 - ٣- [٣] وفي باب العتق واحكامه في كتاب العتق المجلد ٨ ، الصفحه ٢٤٤ ، الحديث ١١٥.
 - ٤- [٤] على خ ل.

الحسن بن محمد بن سماعه

٧

١٣٠

٣٩

التجارات

الغرر والمجازف

عن عبدالله بن جبله وجعفر ومحمد بن

[عبّاس \(١\)](#)

، عن علا ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام.

٧

١٢٨

٢٩

التجارات

الغرر والمجازف

عن عبدالله بن جبله ، عن علي بن أبي

حمزه ، قال : سمعت معمر الزيات يسأل أبا عبدالله عليه السلام.

٦

٣٨١

المكاسب

المكاسب (٢)

عن عبدالله بن جبله، عن عليّ بن أبي

حمزه ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٤٨

٢٣

الصّلاه

المواقيت

عن ابن جبله ، عن عليّ بن أبي حمزه ،

عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٥٧

٦١

الصّلاه

المواقيت (٣)

عن عبدالله بن جيله ، عن عليّ بن

الحرث ، عن بكار ، عن محمّد ، عن محمّد بن شريح ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٤٨

٣

التجارات

أحكام الارضين

عن عبدالله بن جيله ، عن عليّ بن

الحرث ، عن بكار بن أبي بكر ، عن محمّد بن شريح ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

ص: ٥١٠

١- [١] عياش خ ل.

٢- [٢] وفي باب بيع الثمار المجلد ٧ ، الصفحة ٩١ ، الحديث ٣٠. وفي باب الغرر والمجازفة في كتاب التجارات المجلد ٧ ،
الصفحة ١٣٥ ، الحديث ٦٨.

٣- [٣] وفي باب بيع الثمار في كتاب التجارات المجلد ٧ ، الصفحة ٩١ ، الحديث ٣١.

الحسن بن محمد بن سماعه

٧

١٢٧

٢٤

التجارات

الغرر والمجازفة

عن عبدالله بن جبله ، عن ابي المغرا ،

عن ابراهيم بن ميمون ، عن ابراهيم بن ابي المثني ، عن ابي عبدالله عليه السلام

٩

٢٥٠

٩

المواريث

في ابطال العول

عن عبدالله بن جبله ، عن ابي المغرا ،

عن ابراهيم بن ميمون (١) ، عن سالم الاشلي ، عن ابي جعفر عليه السلام

٩

٣٢٢

١٢

المواريث

ميراث الاخوه والاخوات

عن عبدالله بن جبله ، عن عده من أصحاب

على ولا أعلم سليمان الا أنه أخبرني به وعلى بن عبدالله ، عن سليمان أيضا ، عن

على بن ابي حمزه ، عن ابي الحسن عليه السلام

٨

٥٨

١٠٩

الطلاق

أحكام الطلاق

عن عبدالله بن جبله ، قال : حدثني غير

واحد من أصحاب أبي حمزه ، عن على ابن ابي حمزه ، عن ابي الحسن عليه السلام

٧

٩٠

٢٨

التجارات

بيع الثمار

عن عبيس بن هشام ، عن ثابت بن شريح ،

عن داود الأزراري ، عن أبي عبدالله عليه السلام

٢

٢٥١

٣١

الصّلاه

المواقيت

عن عبيس ، عن حماد ، عن محمد بن حكيم

، عن العبد الصالح عليه السلام

٩

٣٠٤

٦

المواريث

ميراث من علا من الالباء

عن عبيس بن هشام ، عن مشعل بن سعد ،

عن ابي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام

٦

٢١٢

الديون

الحوالات

عن عقبه بن جعفر ، عن ابي الحسن عليه السلام

ص: ٥١١

١- [١] شمون خ ل.

الحسن بن محمد بن سماعه

٩

٣١٨

٦٤

المواريث

ميراث من علا من الالباء

عن علي ، عن عبد الرحمن بن ابي نجران

، عن صفوان ، عن عبدالرحمن ابن الحجاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام

٩

٣١٨

٦٤

المواريث

ميراث من علا من الالباء

عن علي ، عن محمد بن ابي حمزه ، عن

عبدالرحمن بن الحجاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام

٩

٢٦٩

١

المواريث

ميراث الوالدين

عن علي بن الحسين بن (١) حماد ، عن ابن سكين ، عن مشمعل بن

سعد ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام

٩

٢٨٤

١٤

المواريث

ميراث الوالدين مع

الاخوه والاحوات

عن علي بن الحسن بن (٢) حماد (٣) بن ميمون ، عن اسحاق بن عمار ، عن

أبي عبدالله عليه السلام

٧

١٣٠

٤٢

التجارات

الغرر والمجازفه

عن علي بن رثاب (٤) ، وعبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن

عمار ، عن عبد صالح عليه السلام

٦

٣٨١

٢٤٦

المكاسب

المكاسب

عن ابن رباط وابن جبلة وصفوان بن يحيى

، عن اسحاق بن عمار ، عن عبد الصالح عليه السلام

٩

٣٨٨

٢

الموارث

ميراث المفقود

عن ابن رباط وعبد الله بن جبلة ، عن

اسحاق بن عمار ، عن ابي الحسن عليه السلام

٢

٢٥٩

الصّلاه

المواقيت

عن ابن رباط ، عن جارود أو اسماعيل
ابن ابي سمال ، عن محمد بن ابي حمزه ،

ص: ٥١٢

-
- ١- [١] على بن الحسن بن حماد خ ل.
 - ٢- [٢] عن خ ل.
 - ٣- [٣] رباط خ ل.
 - ٤- [٤] على بن الحسن بن رئاب خ ل.

الحسن بن محمّد بن سماعه

عن جارود ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١١٩

١٢٤

التجارات

بيع الواحد

بالاثنتين

عن ابن رباط ، عن جميل ، عن زراره ،

عن ابي جعفر عليه السلام

٩

٣١٩

٢

الموارث

ميراث الاخوه

والاخوات

عن على بن رباط ، عن حمزه بن حرمان ،

عن أبي عبدالله عليه السلام.

المواريث

ميراث الوالدين مع

الازواج

عن على بن الحسن بن رباط ، عن عبدالله

بن وضاح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

الصّلاه

المواقيت

عن ابن رباط ، عن مفضل بن عمر ، عن

أبي عبدالله عليه السلام.

التجارات

بيع الواحد

بالاتنين (١)

عن ابن رباط ، عن منصور بن حازم ، عن

أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٢٢١

٤٨

التجارات

الاجارات

عن ابن رباط ، عن منصور بن حازم ، عن

بكر بن حبيب ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

٩١

٣٣

التجارات

بيع الثمار

عن ابن رباط ، عن ابى الصباح الكنانى

، عن أبى عبدالله عليه السلام.

٢

٢٥٢

٣٦

الصّلاه

المواقيت

عن ابن رباط ، عن ابن اذينه ، عن محمد

بن مسلم ، عن ابى جعفر عليه السلام.

٢

٢٥٠

٢٩

الصّلاه

المواقيت

عن ابن رباط ، عن ابن مسكان ، عن

زراره ، عن ابى جعفر عليه السلام.

٢

٢٤٢

الصَّلاة

فضل الصَّلاة

عن ابن رباط ، عن ابن مسكان ، عن
 سليمان بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧

١٢٩

٣٣

التجارات

الغرر والمجازفة

عن ابن رباط ، عن ابن مسكان ، عن ابي
 بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

ص: ٥١٣

الحسن بن محمد بن سماعه

٢

٢٤٤

٤

الصَّلاه

المواقيت

عن محمد بن أبي حمزه ، عن ابن مسكان ،

عن مالك الجهني ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٣١٠

٣٥

المواريث

ميراث من علا من الاءاء

عن محمد بن أبي عمير ، عن سعد ابن أبي

خلف ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

١٨٨

٩

الوصايا

الرجوع فى الوصيه

عن محمد بن أبى عمير ، عن مرازم ، عن
عمار الساباطى ، عن أبى عبدالله عليه السلام.

٩

٣٢٧

١٣

الموارث

ميراث الاعمام

قال : حدثهم محمد بن ابى يونس ، عن

ابى نعيم الفضل بن دكين ، عن سفيان ابن سعيد ، عن ابى اسحاق السبعى ، عن الحارث

، عن امير المؤمنين عليه السلام.

٧

٩٠

٢٥

التجارات

بيع الثمار

عن محمد بن أبي يونس ، عن يزيد بن

اسحاق ، عن هارون بن حمزه الغنوي ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٣٢٦

١١

المواريث

ميراث الاعمام

قال : حدثهم محمد بن بكر ، عن صفوان

ابن خالد ، عن ابراهيم بن محمد بن مهاجر ، عن الحسن بن عماره.

٢

٢٥٤

٤٣

الصّلاه

المواقيت

عن محمد بن الحسن العطار ، عن ابيه ،

عن أبي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٥٤

الصَّلاه

المواقيت

عن محمد بن الحسن العطار ، عن عبدالله

بن سليمان ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٩

٢٩٦

١٨

المواريث

ميراث الازواج

عن محمد بن الحسن بن زياد العطار ، عن

محمد بن نعيم الصحاف قال : فكتبت الى عبد صالح عليه السلام.

٧

٢٣٦

٤٩

التجارات

الزيادات

عن محمد بن زياد ، عن حبيب بن معلى

ص: ٥١٦

المكاسب

المكاسب

الخنعمى ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

عن محمد بن زياد ، عن حسين بن أبي

العلاء ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

الصّلاه

المواقيت

عن محمد بن زياد ، عن خليل العبدى ،

عن زياد بن عيسى ، عن على بن حنظله ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

الموارث

ميراث من لا وارث له

عن محمد بن زياد ، عن رفاعه ، عن ابان

ابن تغلب ، عن أبي عبدالله عليه السلام.

التجارات

بيع الواحد بالاثنتين

عن محمد بن زياد ، عن عبدالرحمن بن

الحجاج ، عن عبد الصالح عليه السلام.

التجارات

اجر السمسار والدلال

عن محمد بن زياد ، عن عبدالرحمن بن

الحجاج ، عن عبد الصالح عليه السلام.

٢

٢٥٧

٦٠

الصّلاه

المواقيت (١)

عن محمد بن زياد ، عن عبدالله بن

ص: ٥١٧

١- [١] وفي باب بيع المضمون المجلد ٧ ، الصفحة ٤٤ ، الحديث ٧٨. وفي باب بيع الواحد بالاثنين المجلد ٧ ، الصفحة ١٠٩ ،
الحديث ٧٥. وفي الشركه والمضاربه من أبواب كتاب التجارات المجلد ٧. وفي باب ميراث الموالى مع ذوى الرحم المجلد ٩ ،
الصفحة ٣٢٨ ، الحديث

الحسن بن محمد بن سماعه

سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

٨

٥٨

١٠٨

الطلاق

احكام الطلاق

عن محمد بن زياد ، عن عبدالله بن سنان

، قال : سألته.

٦

٣٨١

٢٤٥

المكاسب

المكاسب

عن محمد بن زياد ، عن ابن سنان ، عن

ابي عبدالله عليه السلام.

٧

٢٣٧

التجارات

الزيادات

عن محمد بن زياد ، عن عبدالله الكاهلي

، عن ابي عبدالله عليه السلام.

٧

١٩١

٣١

التجارات

الشركه والمضاربه

عن محمد بن زياد ، عن عبدالله بن يحيى

الكاهلي ، عن ابي الحسن عليه السلام.

٢

٢٤٧

١٨

الصّلاه

المواقيت

عن محمد بن زياد ، عن عبدالله بن يحيى

الكاهلى ، عن زراره ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

٧

١٣٠

٤٠

التجارات

الغرر والمجازفه

عن محمد بن زياد ، عن الكاهلى ، عن

منصور بن حازم ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

٧

١٣٥

٦٩

التجارات

الغرر والمجازفه

عن محمد بن زياد ، عن عمار بن مروان ،

عن سماعة بن مهران ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

٩

٣٣٦

١٣

الحر اذا مات وترك وارثاً مملوكاً (١)

عن محمد بن زياد ، عن محمد بن حمران ،

عن ابي عبدالله عليه السلام.

٧

٢٣٥

٤٤

التجارات

الزيادات

عن محمد بن زياد ، عن محمد بن

ص: ٥١٨

الحسن بن محمد بن سماعه

حمران ، عن زراره ، عن ابي جعفر عليه السلام.

٩

٣٠٠

٢٣

الموارث

ميراث الازواج

عن محمد بن زياد ، عن محمد بن حمران،

عن محمد بن مسلم وزراره ، عن ابا جعفر عليه السلام.

٧

١٤٤

٢٢

التجارات

بيع الماء (١)

عن محمد بن زياد ، عن معاوية بن عمار

، عن ابي عبدالله عليه السلام.

٧

١٤٤

التجارات

بيع الماء

عن محمد بن زياد ، عن معلى بن خنيس ،

عن ابي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٤٤

٣

الصّلاه

المواقيت

عن محمد بن زياد ، عن منصور بن يونس ،

عن عبد الصالح عليه السلام.

٧

١١٤

١٠٣

التجارات

بيع الواحد بالاثنين

عن محمد بن زياد ، عن هارون بن خارجه

، عن ابي عبدالله عليه السلام.

٢

٢٤١

٧٨

الصّلاه

المواقيت

عن محمد بن زياد ، عن هارون بن خارجه

عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام.

٧

١٧٧

٣٨

التجارات

الرهنون

عن محمد بن زياد ، عن هشام بن سالم ،

قال : سألت حفص الاعور ابا عبدالله عليه السلام.

٩

٣٩٥

المواريث

الزيادات

عن محمد بن زياد ومحمد بن الحسن

العطار ، عن هشام ، عن سليمان بن

ص: ٥١٩

١- [١] وفي باب الغرر والمجازفة المجلد ٧ ، الصفحة ١٢٦ ، الحديث ٢١ وفي باب الشركه والمضاربه في كتاب التجارات المجلد ٧ ، الصفحة ١٨٦ ، الحديث ٦. ومرتين في باب الزيادات في كتاب المواريث المجلد ٩ ، الصفحة ٣٩٤ ، الحديث ١١ و ١٣.

الحسن بن محمد بن سماعه

٢

٢٥٧

٥٨

الصَّلاه

المواقيت

عن ابن فضال ، عن القاسم بن عروه ، عن

بريد ، عن أحدهما عليهما السلام.

٢

٢٤٥

١١

الصَّلاه

المواقيت

عن ابن مسكان ، عن زراره ، عن ابى جعفر

عليه السلام.

٢

٢٥٦

٥٣

الصّلاه

المواقيت

عن ابن مسكان ، عن سليمان بن خالد ،

عن ابى عبدالله عليه السلام.

٦

٣٨٧

٢٧٦

المكاسب

المكاسب

عن غير واحد ، عن ابان بن عثمان ، عن

ابى جعفر عليه السلام.

٧

٨٤

٤

التجارات

بيع الثمار

عن غير واحد ، عن ابان ، عن اسماعيل

ابن الفضل ، عن ابى عبدالله عليه السلام.

٧

٧٠

١٣

التجارات

ابتياح الحيوان

عن غير واحد ، عن ابان بن عثمان ، عن

اسماعيل ابن الفضل ، عن ابى عبدالله عليه السلام.

٧

١٢٤

١٥

التجارات

الغرر والمجازفه

عن غير واحد ، عن ابان بن عثمان ، عن

اسماعيل ابن الفضل الهاشمى ، عن ابى عبدالله عليه السلام.

١٠

١٠٤

٢٠

الحدود

الحد في السرقة

عن غير واحد ، عن ابان بن عثمان ، عن

زراره ، عن ابى عبدالله عليه السلام.

٧

٧٠

١٤

التجارات

ابتياح الحيوان

عن غير واحد ، عن ابان ، عن عبدالرحمن

بن ابى عبدالله ، عن ابى عبدالله عليه السلام.

٧

٢٤

٢١

التجارات

عقود البيع

عن غير واحد ، عن ابان بن عثمان ، عن

عبدالرحمن بن ابي عبدالله ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

ص: ٥٢١

الحسن بن محمد بن سماعه

٧

٣٠

١٤

التجارات

بيع المضمون

عن غير واحد ، عن ابان ، عن عبدالرحمن

بن ابي عبدالله ، قال : سألته.

٧

٣٣

٢٤

التجارات

بيع المضمون

عن غير واحد ، عن ابان بن عثمان ، عن

يعقوب بن شعيب وعبيد بن زراره ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

٧

١٧٤

٢٨

التجارات

الرهون

عن غير واحد ، عن ابان ، عن ابن ابي

يعفور ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

١٠

١٤٠

١٥

الحدود

حدّ المرتدّ والمردّه

عن غير واحد من أصحابنا ، عن ابان بن

عثمان ، عن بعض أصحابنا ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

٧

١٩٦

١٣

التجارات

المزارعه

عن غير واحد ، عن اسماعيل (١) بن الفضل ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

القضايا والاحكام

كيفيه الحكم والقضاء

عن بعض أصحابه ، عن ابان ، عن رجل ،

عن ابى عبدالله عليه السلام.

التجارات

الغرر والمجازفه

عن بعض اصحابه ، عن مدرك الهزهاز ، عن

ابى عبدالله عليه السلام.

التجارات

عن بعض اصحابنا ، عن زكريا ، عن رجل ،

عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

٩

٢٨٣

١١

الموارث

ميراث الوالدين مع الاخوه والاخوات

عن رجل ، عن عبدالله بن الوضاح ، عن

ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

٧

١٢٣

٧

التجارات

الغرر والمجازفه

عن ذكره ، عن ابان بن عثمان ، عن

عبدالرحمن بن ابي عبدالله ، عن ابي عبدالله عليه السلام.

١- [١] سقط من هذا السند ابان بن عثمان بقرينه الاسانيد المتقدمه وأن الحسن بن محمد بن سماعه لا يروى عنه بواسطه واحده.
(نورى)

تصدير..... ٧

الفصل الأول..... ٩

ما هو علم الرجال؟..... ١١

ما هو موضوع علم

الرجال؟..... ١٢

ما هي مسائله؟..... ١٢

علم التراجم وتمايزه

عن علم الرجال..... ١٣

الفرق بين علم الرجال

والدرايه..... ١٦

مدار البحث في هذه

المحاضرات..... ١٧

أدله مثبتى الحاجه

إلى علم الرجال..... ١٩

الحاجه إلى علم الرجال..... ٢١

الاول : حجييه قول

الثقه..... ٢١

الثانى : الرجوع إلى

صفات الزاوى فى الأخبار العلاجيّه..... ٢٥

الثالث : وجود الوضّاعين

والمدلّسين في الرواه..... ٢٥

الرابع : وجود العامى

في أسانيد الروايات..... ٢٨

الخامس : اجماع

العلماء..... ٢٨

ص : ٥٢٣

أدله نفاه الحاجه إلى

علم الرجال..... ٣١

الفصل الثاني : الحاجه الى علم الرجال..... ٣٣

حجه النافين للحاجه

إلى علم الرجال..... ٣٥

الأول : قطعيه روايات

الكتب الأربعة..... ٣٥

الثاني : عمل المشهور

جابر لضعف السند..... ٣٦

الثالث : لا طريق إلى

اثبات العدالة..... ٣٦

الرابع : الخلاف في

معنى العدالة والفسق..... ٣٨

الخامس : تفضيح الناس

في هذا العلم..... ٤٠

السادس : قول الرجالي

وشرائط الشهاده..... ٤٠

السابع : التوثيق

الإجمالي..... ٤٦

الثامن : شهاده

المشايق الثلاثة..... ٤٩

الفصل الثالث..... ٥٣

المصادر الاولية لعلم الرجال..... ٥٣

الاصول الرجاليه

الثمانيه..... ٥٥

١ رجال الكشي..... ٥٨

كيفيه تهذيب رجال

الكشي..... ٥٩

٢ رجال النجاشي..... ٦٠

٣ رجال الشيخ..... ٦٨

٤ فهرس الشيخ..... ٦٩

٥ رجال البرقي..... ٧١

٦ رساله أبي غالب

الزراري..... ٧٢

٧ مشيخه الصدوق..... ٧٣

٨ مشيخه الشيخ الطوسي

في كتابي : التهذيب والاستبصار..... ٧٤

ص : ٥٢٤

الرجال.....٧٤

الفرق بين الرجال

والفهرس.....٧٤

٢ رجال ابن الغضائرى.....٧٧

أ ترجمه الغضائرى.....٧٩

ب ترجمه ابن

الغضائرى.....٨٠

ج كيفيه وقوف

العلماء على كتاب الضعفاء.....٨٢

د الكتاب تأليف نفس

الغضائرى أو تأليف ابنه.....٨٤

ه كتاب الضعفاء

رابع كتبه.....٨٧

و كتاب الضعفاء

وقيمته العلميه عند العلماء.....٨٩

النظريه الأولى.....٨٩

تحليل هذه النظريه.....٩١

النظريه الثانيه.....٩٢

النظريه الثالثه.....٩٢

النظريه الرابعه..... ٩٣

اجابه المحقق التستري

عن هذه النظريه..... ٩٤

النظريه الخامسه..... ١٠٢

الفصل الرابع..... ١٠٥

المصادر الثانويه لعلم الرجال..... ١٠٥

١ الأصول الرجاليه

الاربعه..... ١٠٧

الاصول الرجاليه

الاربعه..... ١٠٩

١ فهرس الشيخ منتجب

الدين..... ١١٠

٢ معالم العلماء في

فهرس كتب الشيعه وأسماء المصنفين..... ١١٣

٣ رجال ابن داود..... ١١٤

ص: ٥٢٥

مميزات رجال ابن داود..... ١١٤

مشايخه..... ١١٧

تلاميذه..... ١١٧

تأليفه..... ١١٨

وفاته..... ١١٨

٤ خلاصه الاقوال فى

علم الرجال..... ١١٩

الفروق بين رجالى

العلامة وابن داود..... ١٢٠

المجهول فى مصطلح

العلامة وابن داود..... ١٢٢

٢ الجوامع الرجاليه

فى العصور المتأخره..... ١٢٥

١ مجمع الرجال..... ١٢٧

٢ منهج المقال..... ١٢٧

٣ جامع الرواه..... ١٢٨

٤ نقد الرجال..... ١٢٩

٥ منتهى المقال فى

أحوال الرجال..... ١٣٠

٣ الجوامع الرجاليه

الدرارجه على منهج القدمات..... ١٣١

١ « بهجه الآمال فى

شرح زبده المقال فى علم الرجال»..... ١٣٤

٢ « تنقيح المقال فى

معرفة علم الرجال»..... ١٣٤

٣ « قاموس الرجال»..... ١٣٤

٤ تطور فى تأليف

الجوامع الرجالية..... ١٣٧

بروز نمط خاص فى

تأليف الرجال..... ١٤١

١ جامع الرواه..... ١٤٣

٢ طرائف المقال..... ١٤٣

٣ مرتب الاسانيد..... ١٤٣

ص: ٥٢٤

٤ معجم رجال الحديث ١٤٦

الفصل الخامس ١٤٩

التوثيقات الخاصه ١٤٩

الاول : نصّ أحد

المعصومين عليهم السلام ١٥١

الثانى : نص أحد أعلام

المتقدمين ١٥٣

الثالثه : نص أحد

أعلام المتأخرين ١٥٤

الرابع : دعوى الاجماع

من قبل الأقدمين ١٥٦

الخامسه : المدح

الكاشف عن حسن الظاهر ١٥٧

السادسه : سعى المستنبط

على جمع القرائن ١٥٧

بحث استطرادى وهو هل

يكفى تزكيه العدل الواحد؟ ١٥٨

الفصل السادس ١٦١

التوثيقات العامه ١٦١

١ أصحاب الاجماع ١٦٣

ولتحقيق الحال يجب

البحث عن أمور :..... ١٦٥

الأول : ما هو الاصل

فى ذلك؟..... ١٦٥

الثانى : « أصحاب

الاجماع » اصطلاح جديد..... ١٦٨

الثالث : فى عددهم..... ١٦٨

الرابع : فيما نظمه

السيد بحر العلوم..... ١٧٠

الخامس : فى كيفيه

تلقى الأ أصحاب هذا الاجماع..... ١٧٢

السادس : فى وجه حجيه

ذاك الاجماع..... ١٧٥

السابع : فى مفاد »

تصحيح ما يصح عنهم «..... ١٧٨

٢ مشايخ الثقافات..... ٢٠٣

١ ابن أبى عمير)

المتوفى عام ٢١٧ هـ)..... ٢٠٦

ص : ٥٢٧

نقض القاعده بالنقل عن

الضعاف..... ٢٣٥

٢ صفوان بن يحيى

٢٥٠ (المتوفى عام ٢١٠ هـ).....

٢٥١ مشايخه.....

٣ أحمد بن محمد بن عمرو

٢٥٩ (المتوفى عام ٢٢١ هـ).....

محاولة للاجابه عن

النقض..... ٢٦٥

٣ العصابه المشهوره

٢٧٣ بأنهم لا يروون إلا عن الثقات.....

ألف أحمد بن محمد بن

٢٧٥ عيسى القمى.....

٢٧٨ ب بنو فضال.....

٢٧٩ ج جعفر بن بشير.....

د محمد بن اسماعيل

٢٨٠ بن ميمون الزعفرانى.....

ه على بن الحسن

٢٨٠ الطاطرى.....

و أحمد بن على

النجاشى صاحب الرجال..... ٢٨١

مشايخ النجاشى كما

استخرجهم النورى..... ٢٨٥

٤ كل من يروى عنه

محمد بن أحمد بن يحيى بلا واسطه فى « نواذر الحكمة » . ٢٨٩

طبقته فى الحديث..... ٢٩٢

نظرنا فى الموضوع..... ٢٩٣

٥ ما وقع فى اسناد

كتاب « كامل الزيارات »..... ٢٩٧

٦ ما ورد فى اسناد

تفسير القمى..... ٣٠٧

١ ترجمه القمى..... ٣١٠

٢ مشايخه..... ٣١٠

٣ طبقته فى الرجال..... ٣١١

٤ تعريف للتفسير..... ٣١١

ص: ٥٢٨

٥ الراوى للتفسير او

من املى عليه..... ٣١٢

٦ التفسير ليس للقوى

وحده..... ٣١٣

٧ اصحاب الصادق عليه السلام فى رجال الشيخ..... ٣٢١

نظرنا فى الموضوع..... ٣٢٧

٨ هل شيخوخه الاجازه

دليل الوثاقه عند المستجيز؟..... ٣٣٣

توضيحه مع تحقيقه..... ٣٣٥

٩ الوكاله عن الامام

عليه السلام..... ٣٤٣

١٠ كثره تخريج الثقه

عن شخص..... ٣٤٧

الفصل السابع..... ٣٥١

دراسه حول الكتب الاربعه..... ٣٥١

١ تقييم احاديث »

«الكافى»..... ٣٥٣

الصحيح عند القدماء

والمتأخرين..... ٣٥٨

الوجه الأول : المدائح

الوارده حول الكافي..... ٣٦٠

الوجه الثاني :

المدائح الواردة في حق المؤلف..... ٣٦٢

الوجه الثالث : كون

المؤلف في عصر الغيبة الصغرى..... ٣٦٦

تقييم العرض على وكيل

الناحية..... ٣٧١

٢ تقييم احاديث « من

لا يحضره الفقيه »..... ٣٧٧

٣ تقييم احاديث »

التهديب « و « الاستبصار »..... ٣٨٩

تصحيح أسانيد الشيخ..... ٣٩٤

الفصل الثامن..... ٤٠١

في فرق الشيعة الواردة في الكتب..... ٤٠١

١ الكيسانية..... ٤٠٥

ص: ٥٢٩

٢ الزيديه ٤٠٦

الف الجاروديه : ٤٠٧

ب السليمانيه : ٤٠٨

ج الصالحيه والبتره : ٤٠٨

٣ الناووسيه ٤٠٨

٤ الإسماعيليه ٤٠٩

٥ الفطحيه أو

الافطحيه ٤١١

٦ الواقفه ٤١٢

٧ الخطايه ٤١٤

٨ المغيريه ٤١٥

٩ الغلاه ٤١٧

التفويض ومعانيه ٤١٩

فقدان الضابطه الواحده

في الغلو ٤٢٩

تضعيف الراوى من حيث

العمل ٤٣٤

خاتمه في فوائد رجاله ٤٣٧

الفائده الأولى ٤٣٩

الفائده الثانيه ٤٤٤

الفائده الثالثه..... ٤٥٠

الفائده الرابعه..... ٤٥٢

الفائده الخامسه..... ٤٥٦

الفائده السادسه..... ٤٥٦

الفائده السابعه..... ٤٥٨

الفائده الثامنه..... ٤٦٠

ص : ٥٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩